Black plate (1,1)

منهج ابن منده
في
الحديث وعلومه

Black plate (2,1)

كل الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م

Black plate (3,1)

منهج الحافظ أبي عبد الله ابن منده في الحديث وعلومه

دراسة موازنة

تأليف
د. عمر بن عبد الله بن محمد المقبل
الأستاذ المساعد بكلية الشريعة
في جامعة القصيم

دار المنهاج

Black plate (4,1)

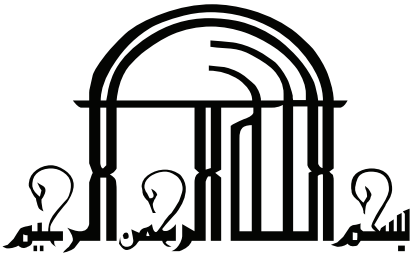

Black plate (5,1)

الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض، وجعل الظلمات والنور، ثم الذين كفروا بربهم يعدلون، لا يحصي عددَ نعمه العادون، ولا يؤدي حق شكره المتحمدون، ولا يبلغ مدى عظمته الواصفون، بديع السماوات والأرض، وإذا قضى أمراً، فإنما يقول له كن فيكون، أحمده على آلائه، وأشكره على النعماء، وأستعين به في الشدة والرخاء، وأتوكل عليه فيما أجراه من القدر والقضاء، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأعتقد أنْ لا رب إلا إياه، شهادة من لا يرتاب في شهادته، واعتقاد من لا يستنكف عن عبادته، وأشهد أن محمداً عبده الأمين ورسوله المكين، حسَّن الله به اليقين، وأرسله إلى الخلق أجمعين، بلسان عربي مبين، بلَّغ الرسالة، وأظهر المقالة، ونصح الأمة، وكشف الغمة، وجاهد في سبيل الله المشركين، وعَبدَ ربَّه حتى أتاه اليقين، فصلى الله على محمد سيد المرسلين، وعلى أهل بيته الطيبين، وأصحابه المنتخبين، وأزواجه الطاهرات أمهات المؤمنين، وتابعيهم بالإحسان إلى يوم الدين[(١)].

أما بعد:

فإن الله تبارك وتعالى قد اصطفى طائفة من عباده، فاختارهم لحفظ الشريعة، والذب عنها، فبذلوا في ذلك الغالي والنفيس، والطارف والتليد، ورحلوا من أجلها الرحلات الطويلة فطوَّفوا البلدان، وفارقوا بسبب ذلك الأهل والأولاد والأوطان، حتى إن الواحد منهم ربما رحل الأيام والليالي للبحث عن حديث واحد بلغه عن المعصوم عليه الصلاة والسلام[(٢)]،

(١) اقتباس في مقدمة الخطيب البغدادي لكتابه «تاريخ بغداد» ١/ ٣.

(٢) ومن ذلك ما بوَّب عليه البخاري في كتاب العلم ـ من صحيحه ـ ١/ ٢٠٨ (مع الفتح)، =

Black plate (6,1)

كلُّ ذلك تحقيقاً لوعد الله ﷻ بحفظ شرعه بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

فكان من ثمار تلك الرحلات، والجهودِ المضنية: ما نرى بعضَه اليوم، من ثروة علمية عظيمة في جميع علوم الشريعة ـ وخاصةً في علوم السنة ـ يعجب مَنْ قرأها مِنْ علوِّ همم أولئك الرجال الأفذاذ ـ نوّر الله ضرائحهم ـ، ويجزم ـ في الوقت ذاته ـ أن هذا من حفظ الله لشريعته، وهو خير الحافظين ﷻ.

ولقد كان من جملة أولئك الأئمة الأعلام: **الإمامُ الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده**، الذي كان فريداً في زمانه، متميزاً عن أكثر أقرانه، قوةً في الحفظ، وسعةً في الرحلة، والذي أثمر كثرةً في الشيوخ والتصنيف.

ومع شهرةِ هذا الإمام، وكثرةِ تصانيفه ـ والتي فُقِدَ أكثرُها ـ واستفادةِ أهل العلم من تصانيفه ـ كما سيتبين بعد قليل ـ إلا أنه لم يحْظَ ـ حسب السؤال والبحث ـ بدراسة علمية، تبين مكانته في علم السنة، وأثرَه في هذا الميدان.

لذا وقع اختياري على هذا الموضوع، والذي عنونت له بـ: **منهج الحافظ أبي عبد الله ابن منده في الحديث وعلومه، دراسة موازنة**.

* أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

يمكن إبراز جوانب أهمية البحث في النقاط الآتية:

١ ـ أن فيه إبرازاً لمنهج عالم كبير، وحافظ مشهور مِنْ حُفَّاظ الحديث

= باب الخروج في طلب العلم، ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد. وفي «سير أعلام النبلاء» للذهبي ٤/ ٢٢٢ عن سعيد بن المسيب قال: «إن كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد». وأسند الخطيب البغدادي في «الكفاية» ص(٤٠١) قصة عجيبة وقعت للإمام شعبة؛ فقد رحل من البصرة إلى مكة، ثم إلى المدينة، ثم يعود إلى البصرة مرة أخرى، كل ذلك ليتتبع حديثاً واحداً دلَّسه بعض الرواة، وسيأتي ذكر هذه القصة ـ وغيرها ـ في المبحث السابع من الفصل الثاني في الباب الأول، وفي المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الثاني.

Black plate (7,1)

في زمانه، له مكانته العلمية التي ظهرت في وقته، وبعد وفاته ـ كما سيأتي قريباً عند الحديث عن ترجمته ـ ومع ذلك لم يكتب عنه دراسة تليق بمكانته العلمية.

وقد تبين لي أثناء قراءاتي الأولى، وأنا بصدد إعداد خطة البحث أن للإمام ابن منده أراءً واجتهاداتٍ خاصة في علوم الحديث ورجاله، ثم ترسَّخت هذه القناعة بعد فراغي من البحث، ففي جمع هذه الاختيارات، وتحرير كلامه فيها ما يعين على تقريب علمه، والاستفادة من آرائه في هذا الفن الجليل.

٢ ـ **جلالة المؤلف في علم الحديث**، وهذا يظهر جلياً من خلال النظر في أمرين:

الأمر الأول: ثناء أهل العلم بهذا الشأن عليه، وسيأتي بسط ذلك في ترجمته في التمهيد إن شاء الله.

الأمر الثاني: النظر في أحكامه على الأحاديث، وبيانه لِمَا فيها من اختلاف وعلل، وسيأتي بيان ذلك في الباب الثالث من أبواب هذه الرسالة.

٣ ـ **أن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أثرى المكتبة الإسلامية بكتب كثيرة**، أفاد منها العلماء، وانتفعوا بها، ولا ريب أن كثرةَ النقل عنه، والاحتفاءَ بما يذكره دليل واضح، وبرهان ساطع على مكانة العالم عند أهل العلم.

٤ ـ **أن في البحث إبرازاً لجهود علماء الحنابلة في علم الحديث**، فإن الإمام أبا عبد الله ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ معدودٌ منهم، فقد ترجمه جماعة من المصنفين في طبقات الحنابلة وتراجم أصحاب هذه المدرسة الفقهية الكبيرة؛ منهم: ابن أبي يعلى في كتابه «**طبقات الحنابلة**»، وبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح في كتابه «**المقصد الأرشد**»[(١)].

(١) ستأتي الإحالة إلى مصادر ترجمته في هذين المصدرين وغيرهما من المصادر، عند بسط الكلام على ترجمته في التمهيد بإذن الله، ينظر: ص(٤٤) وما بعدها.

Black plate (8,1)

٥ ـ أن المصنف عاش في القرن الرابع، وهو فترة حصل للتصنيف والرحلة في طلب الحديث نوع من الفتور إذا ما قيس بالقرن الثالث، وفي هذه الدراسة إبراز لجهود أحد أئمة هذا القرن في تدوين السنة، وخدمتها.

٦ ـ تبين من خلال قراءتي في الموضوع أن للإمام ابن منده اجتهاداتٍ خاصةً في علم الرجال، هو فيها سائر على نَفَسِ كبار الحفاظ، وكثير منها لم ينقله الأئمة المتأخرون الذين ألفوا في علم الرجال، خاصة في «التهذيبين» و«الميزان»، وربما لم يجد الباحث فيها سوى ذكر ابن حبان له في «الثقات» مع أن لابن منده فيه كلاماً له أثره في تبين حال الراوي. وسيتضح هذا ـ بإذن الله ـ من خلال النظر في الفصل الثالث من الباب الأول.

* أهداف الموضوع:

إبراز شخصية هذا الإمام الحديثية والتعريف بمنهجه، فإنه كما عرف إماماً في أبواب السنة وأصول الدين، فإنه إمام في الحديث، وهذا ظاهرٌ جليٌّ لمن تتبع مصنفاته، فأكثرُها في الحديث وعلومه.

* الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع:

وقفت على دراستين لهما بعض الصلة بموضوع البحث:

الدراسة الأولى: «**منهج ابن منده في أصول الإيمان ومسائله**»[(١)]، وهي رسالة للباحث سعد الماجد. وظاهر من العنوان أنه ليس لها علاقة بموضوع البحث، فالبحث تركَّز على جمع آراء ابن منده في الإيمان ومسائله، ولا علاقة لها بجهود ابن منده في علم الحديث.

الدراسة الثانية: «**تحقيق كتاب فتح الباب في الكنى والألقاب**»[(٢)]:

(١) قُدّمت إلى قسم العقيدة والمذاهب والمعاصرة بكلية أصول الدين بالرياض، وقد نوقشت في العام الجامعي ١٤٢١ ـ ١٤٢٢هـ.

(٢) وهذا البحث قدم لنيل درجة الدكتوراه في جامعة أم القرى عام ١٤٠٧هـ، وأشرف عليه د.عبد الوهاب فايد، وتمت في (١٣٦٢) صفحة في ثلاث مجلدات، وقد اعتمد الباحث =

Black plate (9,1)

يقول الباحث ـ في مقدمة بحثه ـ: «ومخطوطة الكتاب تشتمل (٢٩٩) ورقةً، كما أفاد الأستاذ سيزكين، إلا أن الموجود منها (٢٠٨) لوحة»[(١)].

وعمل الباحث لم يطبع حتى الآن ـ حسب علمي ـ بل الذي طبع هو بتحقيق نظر الفاريابي، نشرته مكتبة الكوثر.

وبين المطبوع (ط. نظر) والرسالة المحققة (بحث د. الرحماني) فرق، إذ اشتمل المطبوع على (٤٧٤٨)، بينما الرسالة اشتملت على (٥١٢٥) ترجمة، وسبب هذا الفرق أن الرحماني أدخل قرابة (٧٠٠) ترجمة من كتاب الكنى للإمام مسلم، وإلا فإن العدد الكلي للموجود من الكتاب (٤٦٥٠) ترجمة تقريباً، مع اعتبار أن الرحماني حذف قرابة (١٠٠) ترجمة، كما ذكر ذلك نظر الفاريابي في مقدمة تحقيقه للكتاب[(٢)].

وقد تركز جهد الباحث د.الرحماني على ضبط النص، وبيان بعض المواضع التي وهم فيها ابن منده في سَوْقِه للتراجم، مع ذكر مزايا الكتاب، ومنهج المؤلف فيه، وقد ظهر لي من خلال قراءة الكتاب أن هناك جوانبَ من منهج ابن منده في الكتاب لم تبرز، ذكرتها عند دراستي للكتاب.

ومن الملحوظات البارزة على الكتاب:

١ ـ أنه لم يعمل معجماً بشيوخ ابن منده من خلال الكتب، مع أن المادة في هذا الكتاب أكثر منها في أي كتاب آخر.

٢ ـ لم يعتن بمسألة السماع والإدراك بين الرواة، مع إكثار ابن منده من ذلك جداً، حتى بلغت التراجم التي وقفت عليها، قرابة (٣٥٤) ترجمة[(٣)]!

٣ ـ إدخاله تراجم ليست من صلب الكتاب؛ إذ بلغت التراجم

= فيه على نسخة خطية وحيدة، وفي أثنائها سقط ونقص في مواضع بينها الباحث في مقدمة رسالته.

(١) ص(٤٠) من مقدمة الرسالة. (٢) ص(٥).

(٣) وقد فصّلت ذلك في المبحث السابع من الفصل الثاني في الباب الأول.

Black plate (10,1)

المدخلة في الكتاب حوالي (٧٠٠) ترجمة من كتاب الكنى للإمام مسلم.

وقد جعلت جهدي ـ في هذه الدراسة ـ مركَّزاً على الاستفادة من كتابه فيما يلي:

١ ـ تتبع شيوخه الذين أخذ عنهم[(١)].

٢ ـ جمع كلامه في مسألة السماع، وهذا ما لم يتعرض له الباحث البتة.

* خطة البحث:

وتشتمل على ما يلي: مقدمة، وتمهيد، وخمسة أبواب، وخاتمة وفهارس.

❍ **التمهيد**، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: لمحة موجزة عن جهود علماء القرن الرابع في تدوين السنة النبوية، ونقدها.

المبحث الثاني: التعريف بالحافظ ابن منده، وبيان مكانته في علم الحديث.

❍ **الباب الأول: منهج ابن منده في علم الرجال**، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: كتبه التي صنفها في علم الرجال، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: معرفة الصحابة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالكتاب، وبيان منهجه فيه.

المطلب الثاني: مزايا الكتاب، وأبرز المآخذ عليه.

المبحث الثاني: فتح الباب في الكنى والألقاب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالكتاب، وبيان منهجه فيه.

المطلب الثاني: مزايا الكتاب، وأبرز المآخذ عليه.

---

(١) وقد أفردتهم في جزء، سيطبع مستقلاً بإذن الله.

Black plate (11,1)

المبحث الثالث: أسامي مشايخ البخاري، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بالكتاب، وبيان منهجه فيه.

المطلب الثاني: مزايا الكتاب، وأبرز المآخذ عليه.

المبحث الرابع: جزء في الذب عن عكرمة مولى ابن عباس.

المبحث الخامس: عنايته بعلم الرجال في مصنفاته الأخرى.

الفصل الثاني: أثره في علم الرجال، وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: نقله عمن قبله من الأئمة.

المبحث الثاني: استدراكه على من قبله.

المبحث الثالث: نقل الأئمة مِنْ بعده عنه.

المبحث الرابع: دراسة اصطلاحاته في الجرح والتعديل.

المبحث الخامس: عنايته برجال البخاري ومسلم.

المبحث السادس: عنايته بطبقات الرواة.

المبحث السابع: جهوده في البحث عن السماع بين الرواة.

الفصل الثالث: دراسة الرواة الذين تكلم فيهم جرحاً وتعديلاً، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الرواة الذين تكلم فيهم، وهم من رواة «الستة».

المبحث الثاني: الرواة الذين تكلم فيهم من غير رواة «الستة».

❍ **الباب الثاني: منهج ابن منده في علوم الحديث**، وفيه فصلان:

الفصل الأول: مصنفاته في علوم الحديث، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: كتاب «شروط الأئمة».

المبحث الثاني: رسالة في بيان الأخبار، وشرح مذاهب أهل الآثار، ومنهجه فيه.

الفصل الثاني: آراؤه في علوم الحديث، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: الأنواع المتعلقة بدرجات الأحاديث.

Black plate (12,1)

المبحث الثاني: الأنواع المتعلقة بالحكم على السند من حيث اتصاله وانقطاعه.

المبحث الثالث: الأنواع المتعلقة بصفة الرواية والمروي.

المبحث الرابع: الأنواع المتعلقة بصفة مَنْ تُقْبل روايته ومَنْ تُرَدُّ.

المبحث الخامس: الأنواع المتعلقة بطبقات الرواة، وبلدانهم، وأسمائهم، وكناهم، وألقابهم، وصلة القرابة بينهم.

المبحث السادس: الأنواع المتعلقة بمتن الحديث.

❍ **الباب الثالث: منهج ابن منده في نقد المرويات**، وفيه فصلان:

الفصل الأول: الطرق التي سلكها في نقد المرويات، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: النقد الصريح للحديث، وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: حكاية الإجماع على صحته، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: ما كان في الصحيحين أو أحدهما.

المسألة الثانية: ما كان خارج الصحيحين.

المطلب الثاني: تصحيحه لكونه على رسم الشيخين أو أحدهما.

المطلب الثالث: تصحيحه على شرط أحد أصحاب السنن الأربع.

المطلب الرابع: الحكم على الحديث بالصحة.

المطلب الخامس: الحكم على الحديث بالحسن.

المطلب السادس: الحكم على الحديث بالرد.

المطلب السابع: ما اكتفى فيه بالنقل عن الأئمة.

المطلب الثامن: اكتفاؤه بشهرة رواة الإسناد.

المبحث الثاني: منهجه في الاختلاف في الحديث ووجوه الترجيح.

الفصل الثاني: أنواع العلل عند ابن منده في تعليل الأحاديث، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: تعارض الوصل والإرسال.

Black plate (13,1)

المبحث الثاني: تعارض الرفع والوقف.

المبحث الثالث: التعليل بالانقطاع.

المبحث الرابع: زيادة الثقات في السند والمتن: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الزيادة في المتون.

المطلب الثاني: الزيادة في الأسانيد.

المبحث الخامس: الاختلاف على الراوي في تسمية الشيخ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الاختلاف في تسمية الصحابي.

المطلب الثاني: الاختلاف في تسمية غير الصحابي.

المبحث السادس: الإدراج.

❍ **الباب الرابع: منهج ابن منده في فقه السنة**، وفيه فصلان:

الفصل الأول: فقه السنة في تراجمه وسياقه للأدلة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: فقه السنة من خلال تراجمه على الأحاديث.

المبحث الثاني: فقه السنة من خلال طريقة سياقه للأدلة.

الفصل الثاني: فقه السنة من خلال تعليقاته وإيضاح الغريب، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعليقاته على الأحاديث.

المبحث الثاني: بيانه لغريب الحديث.

❍ **الباب الخامس: المقارنة**، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مقارنة منهجه في الرواة مع منهج ابن عدي في «الكامل».

الفصل الثاني: مقارنة منهجه في فقه الحديث مع منهج ابن خزيمة في كتاب التوحيد.

الخاتمة: وقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، وحاولت تقريب، وتلخيص آراء ابن منده في المسائل التي اتضح لي رأيه فيها، مع ذكر بعض التوصيات تتعلق بالموضوع.

Black plate (14,1)

❍ **الفهارس**، وتشتمل على ما يلي:

فهرس الأحاديث الشريفة.

فهرس الأعلام المترجم لهم.

فهرس المصنفات الواردة في البحث.

فهرس الأماكن.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

* منهجي في البحث:

بحكم تعدد محاور البحث، فإنني يمكن إيضاح منهجي في البحث في المحاور التالية:

المحور الأول: منهجي في تراجم شيوخه:

١ ـ أذكر اسم المترجم كاملاً، ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، مبيناً تاريخ ولادته ووفاته إن وقفت على ذلك.

٢ ـ أذكر أهم شيوخه وتلاميذه.

٣ ـ أذكر مصنفاته التي وقفت عليها.

٤ ـ أوضِّح مصدري في إثبات كون المترجم شيخاً لابن منده.

المحور الثاني: منهجي في بيان آرائه في علم الرجال:

سأسير ـ بإذن الله ـ على المنهج التالي:

١ ـ أنقل اسم الراوي ـ محل الدراسة ـ كما ذكره ابن منده في الكتاب الذي ترجم له فيه.

٢ ـ أُعقب ذلك بذكر اسمه كاملاً من كتب التراجم، وأُتبعه بالمعلومات المتعلقة به من بيان: مولده، ووفاته، وأشهر شيوخه وتلاميذه، ومصنفاته، إن وجد.

٣ ـ أذكر ما وقفت عليه في الراوي من جرح وتعديل، فإن كان موضع

Black plate (15,1)

اتفاق ـ جرحاً وتعديلاً ـ اكتفيت بما يدل على ذلك من كلام كبار النقاد، ثم أختم ترجمته بعبارة ابن منده فيه.

٤ ـ إن كان الراوي مختلفاً فيه، فإني أذكر أقوال النُّقَّاد مبتدئاً بأقوال المعدِّلين ثم أقوال المجرِّحين، ثم أتبع ذلك برأي الإمام ابن منده في الراوي موضع الدراسة.

٥ ـ أقارن رأيه برأي النقاد الذين نقلت كلامهم.

٦ ـ أختم ذلك ببيان ما يظهر لي رُجحانَه في الراوي.

٧ ـ إن كان الرأي الذي توصلت إليه في الراوي مخالفاً لرأي ابن منده، بيَّنت سبب مخالفتي.

المحور الثالث: منهجي في بيان آرائه في علوم الحديث:

لا يخلو رأيه في علوم الحديث من حالين:

الحال الأولى: أن يكون رأيه صريحاً في المسألة، بحيث ينص على ذلك في أحد كتبه، ففي هذه الحال أثبت نص عبارته في المسألة الاصطلاحية، ثم أعرض لأقوال العلماء في المسألة، ثم أبين ما يترجَّح لي، فإن كان ما ترجح لي مخالفاً لِمَا قرَّره ابن منده، بينت ما في قوله من مآخذَ وملاحظاتٍ، مستعيناً بكلام أهل العلم في كل مسألة ـ إن وجدت ذلك صريحاً ـ أو من خلال تطبيقاتهم.

الحال الثانية: أن لا يصرح برأيه في المسألة، وإنما استخدم ذلك المصطلح في كتبه من غير أن أقف له على تعريف له عنده؛ مثل: الصحيح، المدرج، حديث جيد، وغيرها من المصطلحات. فإنني أحاول ـ من خلال تطبيقاته ـ أن أستخرج رأيه في ذلك الموضوع، مستعيناً بكلام أهل العلم في تلك المسألة، إن وجد.

المحور الرابع: منهجي في بيان آرائه في فقه الحديث:

١ ـ أنقل النص الذي تفقه فيه المصنف، وهو ـ في الغالب ـ حديث نبوي.

٢ ـ أذكر نص كلامه الذي يعبِّر عن رأيه وفهمه لذلك النص.

Black plate (16,1)

٣ ـ إن كان ما وضَّحه الإمام ابن منده، وتفقَّه فيه متفقاً عليه، ذكرت ما يوضِّح ذلك.

٤ ـ إن كان ما ذهب إليه الإمام ابن منده وتفقه فيه مختلفاً فيه، ذكرت الأقوال في المسألة، وبينت القول الذي يظهر لي رُجحانه.

٥ ـ إن كان ما ظهر لي من الأقوال مخالفاً لِمَا ذهب إليه الإمام ابن منده، فإنني أبين سبب ذلك، مستفيداً من كلام أهل العلم في كل مسألة.

وبعد: فهذا جهد المُقِلِّ، وعمل المعترف بقصوره، ولكن حسبي أني استفرغت فيه وسعي، وبذلت فيه جهدي، ووُكْدي[(١)]، ولا أدَّعي الكمال، لكنني حاولت الاقتراب منه، وما أعزَّه مِنْ مطلب!

لقد عشت مع بحثي هذا أياماً وشهوراً، ليلاً ونهاراً، حضراً وسفراً، عشت معه أوقاتاً ـ هي من أنفس ساعات العمر ـ مع هذا الإمام الحافظ المجوّد أبي عبد الله ابن منده، فتعلّمتُ منه الشيء الكثير ـ علماً وعملاً ـ، وشامَمْتُه العلمَ، وتنقلتُ معه في رحلاته إلى الأمصار، وخالطتُه مخالطة التلميذ لشيخه، حتى ليُخَيّل إليَّ أني لو رأيته يمشي في طرق أصبهان، أو يتنقل بين المشاعر المقدسة، أو رأيته يكتب الحديث في جامع بني أمية في دمشق أو يحدث في جامع عمرو بن العاص بمصر؛ **لمميّزته** من بين سائر الناس، فرحمه الله رحمةً واسعة، ورضي عنه، جزاء ما قدّم وبذل، وجمعني به في دار كرامته ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ٦٩ ذَٰلِكَ ٱلۡفَضۡلُ مِنَ ٱللَّهِۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ عَلِيمٗا﴾ [النساء: ٦٩، ٧٠].

وفي ختام هذه المقدمة، أتقدم بخالص الشكر إلى مستحقِّ الشكر والحمد والثناء، إلى مَنْ لا أحصي ثناءً عليه، إلى ربي الذي تتابعتْ أفضاله، وتواترَ نواله، وعَظُمَ برّه وإحسانُه، وكثُرَ خيره وإنعامُه، وكيف

(١) هي بمعنى: الجهد والوسع، ينظر: القاموس المحيط: (٤١٧)، غريب الحديث للخطابي ٣/ ٩٥.

Black plate (17,1)

يستطيع لساني أن يفِيَ بشيء مِنْ شكره ـ بَلْهَ كُلِّه ـ وشكري له هو من فضِلِه وإحسانه؟! ولا أقول إلا كما كان يقول ـ مَنْ هدانا الله به سبل السلام، وأخرجنا به من الظلمات إلى النور ـ رسولُ الله ﷺ: «**سبحانك! لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك**»!

ومن جميل ما يُسْتأنس به في هذا المقام: ما رواه ابن أبي الدنيا في كتابه «الشكر»، أنه جاء في مسألة داود عليه السلام أنه قال: أي رب! كيف لي أن أشكرك، وأنا لا أصل إلى شكرك إلا بنعمتك؟ قال: فأتاه الوحي: أنْ يا داود! أليس تعلم أن الذي بك مِنَ النعم مني؟ قال: بلى يا رب! قال: فإني أرضى بذلك منك[(١)]!

اللهم إني أبوء لك بنعمتك علي، وأحمدك ربِّ حمداً يليق بجلالك، وعَظَمَة سلطانك، وتتابُع أفضالك، فما هذا البحثُ لولا عونك؟ وأي شيء هو لولا توفيقك؟ لا شيء!

إذا كان شكري نعمةَ اللهِ نعمةً ... عليَّ ـ وفي أمثالها ـ يجب الشكر
فكيف وقوعُ الشكر إلا بفضله ... وإن طالت الأيام، واتصل العمر[(٢)]

وأثني بالشكر لمن أمرني ربي بشكرهما: الوالدان، فشكر الله لهما حسن تربيتهما وكريم رعايتهما، فمن أنا ـ بعد الله ـ لولاهما، ورعايتهما، وتعاهدهما؟!

ومِنْ عجبٍ أن أُناقشَ اليومَ لنيل هذه الشهادة، وأُمْنحَ اللقب العلمي ـ بإذنه ﷻ ـ وهما اللذان زرعا وغرسا، وتعاهدا هذه النبتة، فلما حان وقت القطاف، أتيت أنا ـ وبكل بساطة ـ لأقطف الثمرة، ومن ثَمَّ تنسبُ الشهادة لي! وأعجب من ذلك أنهما فَرِحَان بهذا!! فكيف أجزيهما؟!

اللهم إني أعترف بأني عاجز عن الوفاء التام لهما، ولكنك ـ يا رب ـ رضيت لنفسك من عبادك بالقليل في مقابل عظيم أفضالك، فارض عن قليلنا

(١) كتاب الشكر لابن أبي الدنيا: (٧).
(٢) أوردها ابن أبي الدنيا في كتاب الشكر: (٣١).

Black plate (18,1)

الذين مَنَنْتَ به في حقهما، ووفقنا للمزيد من برِّهما، واعفُ عمَّا قد يقع من تقصير تجاههما، وتولَّ جزاءهما؛ فأنت أكرم مَنْ أعطى، وأجود مَنْ منح، ويا رب ارحمهما كما ربياني صغيراً.

والشكر موصول لفضيلة شيخي الكريم المشرف على هذه الرسالة، **فضيلة الشيخ الدكتور: أبي زياد، عبد الله بن وُكَيِّل الشيخ** ـ الأستاذ المشارك بقسم السنة وعلومها في كلية أصول الدين بالرياض، الذي أحاطني بتوجيهه وإرشاده ـ منذ بدء إشرافه على الرسالة حتى قامت على سوقها.

لقد غمرني ـ فضيلته ـ بكريم خلقه، وحميد سجاياه، وسَعة احتماله لكثرة ما أعرضه من أسئلة واستفسارات، وحلٍّ لِمَا يواجهني من إشكالات، فاتحاً بذلك جميع قنوات الاتصال الممكنة، بدءً من فتح صدره وبيته، وانتهاء بوسائل الاتصال الحديثة.

ولقد كشف لي الاتصالُ به، والقربُ منه ـ مِنْ خلال هذا البحث ـ ما كان راسخاً عندي من قناعةٍ بدقة تنبيهات الشيخ، وعمقِ ملحوظاته، التي لمست أثرها في هذا البحث، فشكَرَ الله له ذلك، وأجزل له المثوبة، وأعظَمَ له الأجر، وأسأله ـ تعالى ـ أن يجزيه خير ما جزى شيخاً عن تلميذه، وأن يثيبه خير ما أثاب عباده الصالحين، وأن يبارك له في علمه وعمله، وأن يصلح له زوجه وذريته، وأن يرفع درجته في الدارين.

وهذه بطاقات شكر ودعاء، أبعثها ـ في ختام هذه المقدمة ـ لكل من أعانني أو ساعدني على إنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر والشكر كلاً من:

البطاقة الأولى: إلى أهلِ بيتي؛ على تحمُّلهم تَبِعاتِ البحث، وظروفَ الأسفار والتنقلات، وتهيئتهم الأجواء المناسبة للبحث، فجزاهم الله خيراً وأثابهم.

البطاقة الثانية: لشيخي فضيلة الشيخ الدكتور إبراهيم بن عبد الله اللاحم، الذي استفدت منه في حلِّ بعض المشكلات العلمية التي واجهتني في البحث، وأثناء إعداد الخطة، وما هي بأول بركاته، فله الفضل عليَّ

Black plate (19,1)

ـ بعد الله ـ في تصحيح مساري في هذا الفن، إبان إشرافه عليَّ في رسالة الماجستير، ولن أجزيَه إلا بدعوات أدَّخِرها له في ظهر الغيب، ولكل من له فضل عليَّ في التنشئة العلمية.

وأثني بالشكر لفضيلة الشيخ الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الغصن، الذي أفادني إبَّان إشرافه العلمي أثناء فترة التسجيل، مُثْنياً على دماثة أخلاقه، وحسن تعامله.

البطاقة الثالثة: أبعثها إلى إخوتي الكرام من أصحاب الفضيلة المشايخ، وغيرهم، ممن أفادوني، أو ساعدوني، داعياً الله أن يتولى جزاءهم بما هو أهله، فهو أهل التقوى، وأهل المغفرة.

البطاقة الرابعة: أبعثها محملةً بالدعاء والثناء للإخوة القائمين على مكتبة المسجد النبوي الشريف ـ على صاحبه أفضل الصلاة والسلام ـ فلقد رأيت منهم كرم الأخلاق وحسن المعاملة طيلة الأشهر التي كنت أبحث فيها، فجزاهم الله تعالى عني خيراً.

البطاقة الخامسة: ـ وبها أختم بطاقات الشكر ـ لهذه الجامعة العريقة، والقلعة العلمية الشامخة، جامعةِ الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ممثلةً بقسم السنة وعلومها في كلية أصول الدين بالرياض، على ما يقدمونه من خدمات كبيرة لطلاب العلم، فجزاهم الله تعالى خير الجزاء وأحسنه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلَّم وبارك على نبينا وإمامنا محمد بن عبد الله وآله وصحبه أجمعين.

الباحث:

عمر بن عبد الله بن محمد المقبل

Black plate (20,1)

Black plate (21,1)

التمهيد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: لمحة موجزة عن جهود علماء القرن الرابع في تدوين السنة النبوية، ونقدها

المبحث الثاني: التعريف بالحافظ ابن منده، وبيان مكانته في علم الحديث

Black plate (22,1)

Black plate (23,1)

المبحث الأول

لمحة موجزة عن جهود علماء القرن الرابع في تدوين السنة النبوية ونقدها

لم تكن جهود علماء القرن الرابع في تدوين السنة إلا امتداداً لجهود مَنْ سبقهم مِنْ علماء القرون الثلاثة الأولى ـ رحمهم الله تعالى جميعاً ـ؛ لذا فمن الأجدر ـ ليكون التصور أقربَ وأوضحَ ـ أن أشير إلى جهود علماء القرون الثلاثة في هذا الباب، ثم أُتبع ذلك بالحديث عن جهود علماء القرن الرابع.

أولاً: تدوين السنة في القرن الأول[1]:

تتفق كلمة الباحثين في هذه المسألة على بحث الخلاف القديم بين السلف ـ مِنْ متقدمي أهل هذا القرن ـ في كتابة الحديث: هل هي جائزة أم لا؟ وإيراد حجة كل فريق وأوجه الجمع بين النصوص الواردة في هذا الباب التي توهم التعارض، وليس هذا مقصوداً لنا هنا، بل الذي يهمنا هو خلاصة تلك الأبحاث، ونتائجها، والتي يمكن تلخيصُها في الآتي:

١ ـ أن أصل الكتابة كان موجوداً في العهد النبوي، وقد نشِط لها بعض أفراد الصحابة ﷺ، ومِنْ صور ذلك ما يلي:

أ ـ إِذْنُه ﷺ ـ في حياته ـ بالكتابة لبعض أصحابه؛ كعبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ، وأمره بالكتابة ـ في يوم الفتح ـ لأبي شاه.

ب ـ أنه كاد ﷺ في مرض موته ـ بأبي هو وأمي ونفسي ﷺ ـ أن يكتب كتاباً، لكن اقتضت حكمة الله بأن لا يفعل.

(١) المراد بالقرن الأول هنا: عصر النبوة، وعصر الصحابة، وكبار التابعين، وجُلُّ أهل هذا القرن مات قبل المائة الثانية.

Black plate (24,1)

ج ـ كُتِبَ كتاب العقل والديات الذي كان عند علي رضي الله عنه، وكتاب عمرو بن حزم بأمرٍ منه ﷺ.

د ـ كتابة بعض الصحابة رضي الله عنهم إلى بعضٍ بالحديث.

٢ ـ أن الكتابة لم تكن كثيرةً في هذا القرن لثلاثة أسباب رئيسة:

الأول: وجود الخلاف في أصل المسألة بعد وفاة النبي ﷺ، وتفاوُتُ الصحابة ـ ومَنْ بعدهم ـ في فهم النصوص ومقارنته بالواقع العملي إبَّان حياته ﷺ.

الثاني: أن الكتابة ـ في أصلها ـ لم تكن فاشيةً عند العرب، فلم يكونوا أُمّةَ قَلَمٍ، بل كانوا يعتمدون على حافظتهم كثيراً، وهذا مشهورٌ عنهم.

الثالث: ـ وهو نتيجةٌ لِمَا قبله ـ: قوةُ الحافظة، مَعَ قلة الطرق، وقصر الأسانيد؛ مما جعلهم يستغنون عن الكتابة، ويعتمدون على قوة حافظتهم.

٣ ـ أن سبب الخلاف ـ في أول الأمر ـ بين المجيزين والمانعين، ليس عائداً إلى ذات الكتابة، بل لأسباب أخرى. وخلاصة تلك الأسبابِ: سببان:

الأول: خشية التباس السنة بالقرآن.

الثاني: خشية انشغال الناس بالسنة عن القرآن.

ولهذا صحّ عن بعض المانعين القولُ بالجواز لَمَّا زالت تلك الأسباب.

يقول الخطيب البغدادي رحمه الله بعد أن أورد بعض الآثار عن بعض المانعين الذين نقلت عنهم الرخصة ـ بعد ذلك ـ في الكتابة:

«وفي ذلك دليل أن النهي عن كَتْب ما سوى القرآن إنما كان على الوجه الذي بيّناه، مِنْ أن يُضَاهى بكتاب الله تعالى غيرُه، وأن يُشتَغَلَ عن القرآن بسواه، فلما أُمِنَ ذلك، ودعت الحاجة إلى كَتْبِ العلم، لم يُكرَهْ كَتْبُه، كما لم تكره الصحابة كَتْبَ التشهد، ولا فرق بين التشهد وبين غيره

Black plate (25,1)

مِنَ العلوم، في أن الجميع ليس بقرآن، ولن يكون كَتْبُ الصحابة ما كتبوه مِنَ العلم، وأمروا بكَتْبِه إلا احتياطاً، كما كان كراهتُهم لكَتْبِه احتياطاً، والله أعلم»[(١)].

٤ ـ أن دائرة المنع ـ في نهاية هذا القرن ـ كادت تتلاشى، ومَنْ بقي منهم على رأيه، فمأخذه أحد الأسباب التي تقدَّم ذكرها.

٥ ـ في نهاية هذا القرن تحديداً كانت الانطلاقة الحقيقة لتدوين السنة في الكتب من خلال تبنِّي ذلك مِنْ قِبَلِ الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٠١) حيث أمر أبا بكر بن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «انظر ما كان مِنْ حديث رسول الله ﷺ فاكتبه؛ فإني خفت دروس العلم، وذَهاب العلماء، ولا تقبَلْ إلا حديثَ النبي ﷺ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلمَ مَنْ لا يعلمُ، فإن العلم لا يهلِك حتى يكون سِرّاً»[(٢)].

وقال الإمام ابن شهاب الزهري رَحِمَهُ اللَّهُ: «أمرنا عمرُ بن عبد العزيز بجمع السنن، فكتبناها دَفتراً دفتراً، فبعث إلى كل أرضٍ ـ له عليها سلطانٌ ـ دفتراً»[(٣)(٤)].

ثانياً: تدوين السنة في القرن الثاني[(٥)]:

كان لأمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ أَثَرُه الواضح في

(١) تقييد العلم: (٩٣ ـ ٩٤).

(٢) صحيح البخاري ١/ ٥٢، باب كيف يقبض العلم، وتقييد العلم: (١٠٥ ـ ١٠٦).

(٣) جامع بيان العلم ١/ ٣٣١.

(٤) ينظر ـ فيما سبق ـ المصادر التالية:
تقييد العلم للخطيب (٢٩ ـ ١١٤) مع مقدمة المحقق (١ ـ ٢٢)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٤٢٢ ـ ٤٣٤، هدي الساري [الفصل الأول]: (٨ ـ ٩)، دفاع عن الحديث النبوي وتفنيد شبهاته لمحب الدين الخطيب وآخرين: (٨٥ ـ ٨٨)، دراسات في الحديث النبوي للأعظمي ١/ ٧١ ـ ١٦٧، الحديث والمحدثون لأبي زهو: (٤٦ ـ ٥٥، ١١٩ ـ ١٢٨، ١٩٨ ـ ٢٣٦)، السنة قبل التدوين لعجاج الخطيب: (٢٩٥ ـ ٣٤٢)، تدوين السنة النبوية للزهراني: (٦٥ ـ ٨٠)، دراسات في الحديث الشريف وعلومه: (٢١ ـ ٢٧).

(٥) المراد بالقرن الثاني هنا: عصر صغار التابعين، وأتباع التابعين.

Black plate (26,1)

تنشيط حركة تدوين السنة في هذا القرن، حيث شهد التدوين نقلةً منهجيةً بالنسبة إلى القرن السابق، وقد تمثَّلت مظاهر هذه النقلة، والنشاط في التدوين في الآتي:

١ ـ الانتقال مِنْ مجرد التدوين ـ الذي هو الجمع ـ إلى التبويب والترتيب، الذي هو التصنيف[(١)] حسب أبواب العلم.

وقد أشار بعض أهل العلم إلى الفرق بين التدوين والتصنيف في أثناء حديثهم عن تأريخ التدوين، ومنهم الخطيب البغدادي، حيث قال: «ولم يكن العلم مدوناً **أصنافاً**، ولا مؤلفاً **كتباً وأبواباً** في زمن المتقدمين: مِنَ الصحابة، والتابعين، **وإنما فعل ذلك مَنْ بعدهم**، ثم حذا المتأخرون فيه حذوهم»[(٢)].

ويقول الحافظ ابن حجر في «الهدي» ـ في معرض تلخيصه لأسباب تدوين السنة في القرون الأولى ـ: «...، ثم حدث في أواخر عصر التابعين[(٣)] **تدوين** الآثار، **وتبويب** الأخبار، لَمَّا انتشر العلماء في الأمصار، وكثُر الابتداع ـ مِنَ الخوارج، والروافض، ومنكري الأقدار ـ فأول مَنْ جمع ذلك: الربيعُ بن صُبَيْح (ت:١٦٠)، وسعيد بن أبي عَروبة (ت:١٥٦)، وغيرهما.

وكانوا **يصنفون كلَّ باب على حدةٍ**، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة، فدونوا الأحكام؛ فصنف الإمام مالك الموطأ، ... وصنف ابن جريج (ت:١٥٠) بمكة، والأوزاعي (ت:١٥٦) بالشام، والثوري

(١) ينظر في الفرق بين التصنيف والتدوين: مقاييس اللغة لابن فارس ٣/٣١٣، القاموس المحيط: (١٥٤٥)، لسان العرب ٩/١٣، ٩/١٩٨، ١٣/١٦٦، تاج العروس ٢٤/٣٦، ٣٥/٣٤، الكليات: (٣٠٩).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٤٢٣ رقم (١٩١٧).

(٣) وهو النصف الأول من القرن الثاني تقريباً، ولذلك يلحظ أن غالب وفيات المصنفين الذين سيذكرهم في أوائل النصف الثاني من القرن الثاني، وهذا يعني أن غالب حياتهم كانت في النصف الأول من القرن نفسه.

Black plate (27,1)

(ت: ١٦١) بالكوفة، وحماد بن سلمة (ت: ١٧٦) بالبصرة، ثم تلاهم كثيرٌ من أهل عصرهم في النسج على منوالهم»[(١)].

٢ ـ أن المصنفات في هذا العصر جمعت إلى جانب الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ، أقوالَ الصحابة، وفتاوى التابعين، ويُعَدُّ موطأ الإمام مالك (ت: ١٧٩) نموذجاً واضحاً لهذه المرحلة.

وقد ظهرتْ أسماء المصنفات في هذا القرن بالأسماء التالية: (موطأ، جامع، مصنف، سنن) بالإضافة إلى أسماء ينبئ عنوانها عن موضوعها؛ مثل: (كتاب الزهد، المناسك، الجهاد، المغازي، . . . إلخ).

٣ ـ أخذ التصنيف في هذا القرن منحىً آخرَ في التدوين، حيث تطور التصنيف مِنْ جمع الأحاديث والآثار إلى الكلام في نَقَلَةِ الأخبار، وجرحهم وتعديلهم؛ لكثرة البدع؛ ودخول بعضٍ مِنَ الناس في رواية الحديث ـ وهم ليس مِنْ أهله ـ فظهرت بداية التصنيف في هذا القرن في علم الرجال على يد الليث بن سعد (ت: ١٧٥)، فألَّف كتابه «التأريخ»، وبالاسم نفسه، والموضوع نفسه أيضاً صنّف ابنُ المبارك (ت: ١٨١)[(٢)].

ومِنَ المعلوم أن علم الجرح والتعديل قد بدأت أصوله في عصر الصحابة رضي الله عنهم، بيد أنه كان مشافهةً، يتناقله الرواة مِنْ غير تدوين، ثم استمر الحال على ما كان عليه في عصر التابعين على يد الإمامين: الشعبي، وابن سيرين ـ رحمهما الله ـ فهما أولُ مَنْ تكلم في الرجال بعد انقراض عصر الصحابة رضي الله عنهم، كما يقول الحافظ الذهبي[(٣)(٤)].

---

(١) هدي الساري [الفصل الأول]: (٨)، وكلام الحافظ هذا ملخص من كلام الخطيب في الجامع ٢/ ٤٢٣ ـ ٤٢٧.

(٢) ينظر: فهرست ابن النديم: (٢٥٢، ٢٨٤)، هدية العارفين ١/ ٤٤٦، وعلم الرجال للزهراني: (٢٦).

(٣) ينظر: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: (١٧٢)، وينظر: مقدمة كل من: ابن عدي لكتابه «الكامل» ١/ ٤٧ وما بعدها، وابن حبان لكتابه المجروحين: (١٩ ـ ٤٠)، ولمحات من تاريخ السنة لأبي غدة: (٣٩ ـ ٧٤، ٤١ ـ ٨٥).

(٤) وينظر ـ فيما سبق ـ حول التدوين في هذا القرن: الجامع للخطيب ٢/ ٤٢٣ ـ ٤٢٧، =

Black plate (28,1)

ثالثاً: تدوين السنة في القرن الثالث[١]:

يعدُّ القرن الثالث أزهى عصور التدوين، لم يسبِقْه ولم يلحقه قرنٌ أزهى منه، وقد تجلّى هذا التطور في مظاهرَ شتى، ألخِّصُها في الآتي:

١ ـ الانتقال بالمصنفات التي تروي الآثار ـ عن النبي ﷺ، والصحابة والتابعين ـ إلى مرحلة التجريد؛ أي: تجريد الحديث النبوي، وفصله عن غيره مما خُلط به[٢]، فنشِط العلماء في التصنيف في هذا النوع.

ولعلَّ المسانيد أشهر ما ينطبق عليه هذا التجريد، وأول مسند أُلِّفَ في هذا القرن ـ حسب التتبع ـ مسند عبيد الله بن موسى (ت:٢١٣)، ثم مسند الحميدي (ت:٢١٩)، ثم تتابعت الجهود، وأُلِّفت المسانيد، وتفاوتت في أحجامها، وجوْدة تحريرها، بيد أن أشهر هذه المسانيد على الإطلاق، ومن أكثرها حديثاً مسندُ إمام أهل السنة، وقامع البدعة أبي عبد الله أحمد بن حنبل (ت:٢٤١)[٣].

ومما يدخل في هذا النوع من التصنيف: الصحاحُ، والسنن، والتي رتَّب فيها مصنفوها الأحاديث على أبواب العلم، وهذا ـ بلا ريب ـ مما يُسَهِّلُ الوقوفَ على الحديث في مظِنَّته.

وإذا ذُكرت الصحاحُ لم يسبق إلى الذهن أجودُ، ولا أحسنُ، ولا أصحُّ مِنْ جامعِ الإمامِ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت:٢٥٦)، ثم يليه: صحيحُ الإمَام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت:٢٦١) رحمة الله على الجميع.

ومما يلحق بالمصنفات في الحديث المجرد: كتب السنن. ولعل مِنْ

= هدي الساري [الفصل الأول]: (٨ ـ ٩)، الحديث والمحدثون لأبي زهو: (٢٤٣ ـ ٢٤٥)، ولمحات من تاريخ السنة لأبي غدة: (٩٩)، تدوين السنة النبوية للزهراني: (٨٧ ـ ٩٤).

(١) المراد بالقرن الثالث هنا: عصر تبع أتباعِ التابعين.

(٢) وهذا ـ كما هو معلوم ـ باعتبار أصل تصنيفها، وإلا ففي أكثر هذه الكتب نقولات عن الصحابة والتابعين، لكنها يسيرة، وجاءت تبعاً لا قصداً، كمعلقات البخاري مثلاً.

(٣) ينظر في التفضيل بين المسانيد: الحديث والمحدثون: (٣٦٥).

Black plate (29,1)

أشهرها السنن الأربع: سنن الأئمة: أبي داود (ت: ٢٧٥)، والترمذي (ت: ٢٧٩)، والنسائي (ت: ٣٠٣)، وابن ماجه (ت: ٢٧٥)، رحمهم الله تعالى[(١)].

قال الحافظ ابن حجر ـ في معرض حديثه المجمل عن حركة التصنيف في القرن الثالث ـ: «فقلَّ إمامٌ مِنَ الحُفَّاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد، كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه (ت: ٢٣٨)، وعثمان بن أبي شيبة (ت: ٢٣٩) وغيرهم مِنَ النبلاء.

ومنهم مَنْ صنف على الأبواب، وعلى المسانيد معاً، كأبي بكر بن أبي شيبة (ت: ٢٣٥).

فلما رأى البخاري ـ رضي الله عنه ـ هذه التصانيف، ورواها، وانتشق ريَّاها واستجلى مُحَيَّاها، وجدها ـ بحسب الوضع ـ جامعةً بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين، والكثيرُ منها يشمله التضعيف، فلا يقال لغثِّه سمين، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح، الذي لا يرتاب فيه أمين، وقوَّى عزمه على ذلك، ما سمعه مِنْ أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه: إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، المعروف بابن راهويه...»[(٢)].

٢ ـ مِنْ مظاهر تطور التدوين: تنوعُ التصنيف ـ حسب التقسيم السابق، كما ألمح إليه ابن حجر ـ إلى: مسانيدَ، وصحاحٍ مجردة، وسنن وأحكام، بالإضافة إلى المصنَّفات: كمصنفَيْ عبد الرزاق الصنعاني (ت: ٢١١)، وابن أبي شيبة (ت: ٢٣٥)، رحمة الله على الجميع.

٣ ـ ظهور كتب الردود على أهل البدع، بسبب فشوِّها، بل وتبني بعض الساسة لبعض تلك البدع، وحَمْلِ الناس عليها، ومِنْ أشهرها وأعظمها أثراً: فتنةُ القول بخلق القرآن.

فنتج عن هذه الصراعات العقيدية، والنزاعات الفكرية جوٌّ مِنَ الفتنة،

(١) ينظر في الكلام عليها: ما كتبه مؤلف الحديث والمحدثون: (٤٠٩ ـ ٤٢٠).

(٢) هدي الساري: (٨).

Black plate (30,1)

وهي فتنة صدِّ الناس عن دينهم، ومنهجِ سلفهم الصالح، مما حمّل العلماءَ مسؤوليةَ التصدي لهذه البدع بالرد عليها: مشافهةً ـ مِنْ خلال المناظرات ـ أو كتابةً ـ مِنْ خلال المصنفات ـ وهذا هو الذي يعنينا في هذا المقام.

وقد اشتهرت الكتب المصنفة في أبواب العقائد باسم: السنة، وذلك رسْماً لها في مقابل البدعة، ومن أشهر هذه المصنفات:

الرد على الجهمية للإمامين: أحمد، والدارمي، والسنة لأسد بن موسى (ت: ٢١٢) والإمام أحمد، وابن أبي عاصم (ت: ٢٨٧) وغيرهم كثير، وخلق أفعال العباد للبخاري[١].

٤ ـ ومِنْ جنس ما يدخل تحت موضوع الردود على أهل البدع:

ما قام به علماء هذا القرن مِنْ نشاط ملحوظ في التصنيف في «مختلف الحديث»، أو «اختلاف الحديث»، ذبّاً عن السنة، ودفاعاً عن المطاعن التي وجَّهها بعض أهل البدع إلى بعض الأحاديث التي توهَّموا تعارضها وتناقضها، فصنّف الشافعي (ت: ٢٠٤)[٢]، وابن قتيبة (ت: ٢٧٦)، وغيرهما رحمهما الله تعالى.

٥ ـ مما تميز به هذا القرن: الكثرةُ الكاثرة مِنْ أكابر أئمة النقد: حفظاً، ونقداً وكلاماً في العلل والرجال، والذين هم تلاميذ لأئمة القرن السابق. ومِنْ أشهر هؤلاء الأئمة:

أبو مُسهِرٍ (ت: ٢١٨)، وابن معين (ت: ٢٣٣)، وابن المديني (ت: ٢٣٤)، وابن أبي شيبة (ت: ٢٣٥)، وابن راهويه (ت: ٢٣٨)، وأحمد (ت: ٢٤١)، ودُحَيْم (ت: ٢٤٥)، والفلَّاس (ت: ٢٤٩)، والدارمي (ت: ٢٥٥)، والبخاري (ت: ٢٥٦)، ومسلم (ت: ٢٦١)، والعِجْلي

(١) ينظر: فهرست ابن النديم: (٣٢١)، وكشف الظنون ١/ ٧٢٢، ٢/ ١٤٢٥، وهدية العارفين ١/ ١٠٩.

(٢) في النفس شيءٌ من جعل الشافعي من علماء هذا القرن، حيث إنه لم يدرك من هذا القرن إلا أقلَّ مِنْ أربع سنوات، حيث توفي في شعبان من سنة (٢٠٤) كما في السير للذهبي ١٠/ ٧٦.

Black plate (31,1)

(ت: ٢٦١)، ويعقوب بن شيبة السدوسي (ت: ٢٦٢)، وأبو زُرعة (ت: ٢٦٤)، وأبو داود (ت: ٢٧٥)، وأبو حاتم (ت: ٢٧٧)، ويعقوب بن سفيان الفسوي (ت: ٢٧٧)، والترمذي (ت: ٢٧٩)، وعبد الله ابن الإمام أحمد (ت: ٢٩٠). ويلحق بهم: البَرْدِيجي (ت: ٣٠١)، والنسائي: (ت: ٣٠٣) نوّر الله ضرائحهم، وجمعنا بهم في دار الكرامة.

ولا شك أن وجود أمثال هؤلاء الأئمة ـ رحمهم الله ـ كان له أثر في إثراء حركة التدوين، وظهور معالم مسألة النقد ظهوراً جلياً.

كما أن ظهور الوضع في الحديث النبوي كان له أثرٌ كبير في إثراء حركة النقد والتمحيص مِنْ قِبَلِ أئمة السنة، تمثَّل ذلك في كثرة التصنيف في الرجال، والعلل[(١)]، وغيرها مِنْ الأنواع التي قصد بها مؤلفوها الذبَّ عن السنة، والدفاع عنها، حتى بلغت مستوىً كبيراً لم يبلغه أي قرنٍ قبله ولا بعده.

وحَسبُ هذا القرن فخراً أن تكون دواوينُ الإسلام الكبارُ، وأصولُه العظام ـ والتي عوّلت عليها الأمة فيما بعد ـ مِنْ نتاج هذا القرن المبارك![(٢)].

رابعاً: تدوين السنة في القرن الرابع:

وهذا هو بيت القصيد، والمقصود مِنْ ذكر ما سبق كلِّه، ولا تتعجب إن رأيته أقلَّ القرون السابقة حديثاً، فما وُجِدَ مِنْ أنواع التصنيف، إنما هو ثمرةٌ لِمَا سبق، وما حجم الثمرة بالنسبة للشجرة؟!

لذا، فإن المتتبع لعملية التدوين في هذا القرن، سيجد أنه امتدادٌ لأنواع التصنيف في القرن الماضي:

---

(١) ينظر مقدمة كل من: ابن عدي لكتابه «الكامل» ١/ ١١٤ وما بعدها، وابن حبان لكتابه المجروحين: (١٩ ـ ٤٠)، ولمحات من تاريخ السنة لأبي غدة: (٣٩ ـ ٤١، ٧٤ ـ ٨٥)، وكتاب علم الرجال للزهراني.

(٢) وينظر ـ فيما سبق ـ حول التدوين في هذا القرن: هدي الساري [الفصل الأول]: (٨ ـ ٩)، الحديث والمحدثون لأبي زهو: (٣١٦ ـ ٣٣٢)، تدوين السنة النبوية للزهراني: (٩٥ ـ ٩٨).

Black plate (32,1)

ـ **ففيما يتصل بالتصنيف على الرجال**: أُلِّفت المعاجم، وأشهرها معاجم أبي القاسم الطبراني (ت: ٣٦٠) الثلاثة.

ـ **وفيما يتصل بالتأليف في الصحيح**: جاءت ثلاثة كتب، وكأنها منظومةٌ في عِقدٍ واحد، ألَّفها ثلاثة مِنْ أئمة هذا القرن؛ وهي: صحيح ابن خزيمة (ت: ٣١١) الذي هو شيخٌ لابن حبان (ت: ٣٥٤) الذي ألف كتابه «الأنواع والتقاسيم»، الذي اشتهر بـ«الصحيح»، وخاتمتها لتلميذ ابن حبان، وهو أبو عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥) في كتابه المستدرك على الصحيحين.

ـ **وفيما يتصل بالسنن والأحكام**: جاءت سنن الإمام الحافظ أبي الحسن الدارقطني (ت: ٣٨٥).

ـ **وفيما يخصُّ كتب السنة (العقائد)**: فلم تكن أقلَّ شأناً مِمَّا سبق ذكره، بل استمرت جهود أئمة السنة في التصنيف في هذه الأبواب. ومِنْ ذلك:

ـ كتاب التوحيد لابن خزيمة[١].

ـ كتاب الرؤية، والصفات، كلاهما للدارقطني.

ـ التوحيد، والإيمان، والرد على الجهمية، ثلاثتها للإمام أبي عبد الله ابن منده (ت: ٣٩٥)، وغيرها كثير.

إذن، ما الجديد في حركة التدوين في هذا القرن؟!

يمكن أن يحصر الجديد في أنواع التصنيف في هذا القرن في الآتي:

١ ـ كتب المستخرجات[٢]، ومنها:

أ ـ مستخرج الإسماعيلي (ت: ٣٧١) على صحيح البخاري.

---

(١) ستأتي دراسة جوانب فقه الحديث في هذا الكتاب مقارنةً بفقه الحديث عند ابن منده في الفصل الثاني من الباب الخامس، إن شاء الله.

(٢) **وتعريف «المستخرج»** كما قال الزركشي ـ في «نكته» ١/ ٢٢٩ـ: «وحقيقته: أن يأتي المصنف إلى كتابِ البخاري، أو مسلم، فيخرِّجُ أحاديثه بأسانيدَ لنفسه من غير طريق البخاري، أو مسلم، فيجتمع إسناد المصنف مع إسناد البخاري أو مسلم في شيخه، أو مَنْ فوقَه».

Black plate (33,1)

ب ـ مستخرج الطوسي (ت: ٣٤٤) على صحيح مسلم[١].

وما مِنْ شك أن للمستخرجات أثراً في تنمية البحث العلمي؛ لتعلُّقها ـ في الغالب ـ بالصحيحين[٢]، اللذين احتفل العلماء بهما، واعتنوا بهما غاية الاعتناء، وخاصة فيما يتعلق بمتونهما وأسانيدهما التي يقع في بعضها بحث مِنْ قِبَلِ أهل العلم، فأتت هذه المستخرجات لتساعد في حل بعض الإشكالات المتنِيَّة، أو الاسنادية، وهذا ظاهر لِمَنْ طالع شرح البخاري للحافظين: ابن رجب، وابن حجر، رحمهما الله تعالى[٣].

٢ ـ الكتب التي أُلِّفت في علوم الحديث، التي صُنِّفت استقلالاً:

وكلام الأئمة ـ رحمهم الله تعالى ـ في القرنين السابقين، وفي الثالث ـ على الأخص ـ على مسائل المصطلح كثيرٌ، لكنه لم يكن مستقلاً، بل كان متفرقاً ومنثوراً في مصنفات الأئمة: كالشافعي في الرسالة، ومسلم في مقدمة صحيحه، والترمذي في خاتمة جامعه المعروفة بـ«العلل الصغير»، ونحو ذلك.

وإذا ذُكرتْ كتب المصطلح، فإن كتاب القاضي أبي محمد الرامَهُرْمُزِي[٤] (ت في حدود: ٣٦٠) «المحدث الفاصل بين الراوي

(١) ينظر في مزيد من أسماء المستخرجات: تدوين السنة للزهراني: (١٧٨).

(٢) وإنما قيدت ذلك بالغالب؛ لوجود بعض المستخرجات على غير الصحيحين، ولكنها قليلة، ولعل مِنْ أشهرها: مستخرج الطوسي على جامع أبي عيسى الترمذي، وهو مطبوع.

(٣) ينظر ـ مثلاً ـ في الحديث عن فوائد المستخرجات وما يجب عند التعامل معها: التقييد والإيضاح: (٢٨ ـ ٣٢)، النكت لابن حجر ١/ ٢٩٢، ٢٩٣، ٣١٠، ٣٢١ ـ ٣٢٣، ٢/ ٨١٣، فتح المغيث ١/ ٤٤، تدريب الراوي ١/ ١١٧، البحر الذي زخر ٣/ ٨٩٧.

(٤) **الرامهرمزي**، هو: الحسن بن عبد الرحمٰن بن خلاد الفارسي، أبو محمد الرامهرمزي، القاضي، مصنف كتاب المحدث الفاصل بين الراوي والواعي في علوم الحديث، قال الذهبي: «وما أحسنه من كتاب! قيل: إن السلفي كان لا يكاد يفارق كمه، يعني في بعض عمره...، جمع وصنف، وساد أصحاب الحديث، وكتابه المذكور ينبئ بإمامته»، ونص ابن حجر ـ في شرح النخبة ـ على أنه أول كتاب صنف في علوم الحديث، لكنه لم يستوعب».
ينظر: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٧٣، تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٠٥، نزهة النظر ـ مع النكت ـ: (٤٦).

Black plate (34,1)

والواعي» يأتي في طليعة المصنفات في هذا الباب، ويليه كتاب أبي عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥) في كتابه الشهير «معرفة علوم الحديث»[(١)].

ثم تتابعت المسيرة ـ بعد ذلك ـ في القرون التالية، فجزى الله الجميع خيراً على ما قاموا به مِنْ خدمة للسنة، وذَوْدٍ عن حِياضها، وقمعٍ للمتطاولين عليها[(٢)].

❖ ❖ ❖

(١) ولا يشكل على هذا كونه مات سنة (٤٠٥)، فإن جُلَّ حياته كانت في القرن الرابع، فقد كان مولده سنة (٣٢١)، أي إنه عاش تسعاً وسبعين سنة مِنْ حياته في القرن الثالث، ينظر: سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٢.

(٢) وينظر ـ فيما سبق ـ حول التدوين في هذا القرن: الحديث والمحدثون لأبي زهو: (٤٢١ ـ ٤٢٣)، لمحات من تاريخ السنة لأبي غدة: (١٠٩)، تدوين السنة النبوية للزهراني: (١٤٦ ـ ١٨٠).

Black plate (35,1)

المبحث الثاني

التعريف بالحافظ ابن منده
وبيان مكانته في علم الحديث

سأركز الحديث في ترجمة هذا الإمام في العناصر التالية:

أولاً: الإشارة إلى الحالة السياسية والاجتماعية والعلمية في عصر الإمام ابن منده:

الإنسان ابن زمانه ـ كما قيل ـ وهو يتأثر بالأحداث التي تدور حوله عادةً، لذا فلا غرابةَ أن يشير الباحثون في مقدمات كتبهم وبحوثهم إلى الحالة السياسية، والاجتماعية والعلمية التي عاشها الشخص المترجَم له، والعلَمُ المُتحدث عنه. ومِنْ هنا كان الحديث عن هذه العناصر الثلاثة باختصار، على النحو التالي:

أ ـ الحالة السياسية:

عاش الإمام ابن منده في الفترة من (٣١٠ ـ ٣٩٥) أي: إبَّان الدولة العباسية، وفي العهد الثاني مِنْ عهود الدولة تحديدياً.

وقد أدرك أبو عبد الله ثمانيةً مِنْ خلفائها، وهم على حسب تولِّيهم الخلافة:

١ ـ المقتدر بالله: أبو الفضل جعفر بن المعتضد بالله، وكانت ولايته في الفترة من (٢٩٥ ـ ٣٢٠).

٢ ـ والقاهر بالله: محمد بن المعتضد بالله، وكانت ولايته في الفترة من (٣٢٠ ـ ٣٢٢).

٣ ـ والراضي بالله: أبو العباس محمد بن المقتدر بالله، وكانت ولايته في الفترة من (٣٢٢ ـ ٣٢٩).

Black plate (36,1)

٤ ـ والمتَّقي لله: أبو إسحاق إبراهيم بن المقتدر بالله، وكانت ولايته في الفترة من (٣٢٩ ـ ٣٣٣).

٥ ـ والمستكفي بالله: أبو القاسم عبد الله بن المكتفي بالله، وكانت ولايته في الفترة من (٣٣٣ ـ ٣٣٤).

٦ ـ والمطيع لله: أبو القاسم الفضل بن المقتدر بالله، وكانت ولايته في الفترة من (٣٣٤ ـ ٣٦٣).

٧ ـ والطائع لله: أبو بكر عبد الكريم بن المطيع لله، وكانت ولايته في الفترة من (٣٦٣ ـ ٣٨١).

٨ ـ والقادر بالله: أبو العباس أحمد بن إسحاق بن المقتدر بالله، وكانت ولايته في الفترة من (٣٨١ ـ ٤٢٢)[(١)].

وتتفق كلمة المؤرخين أن الفترة التي أدركها الإمام أبو عبد الله ابن منده، هي من فترات وهاءِ الدولة العباسية وضعفها، والتي آلت ـ فيما بعد ـ إلى سقوطها وانطماس معالمها مِنَ الوجود سنة ٦٥٦ على يد التتار. وقد قال المؤرخون:

«في دولة بني العباس افترقت كلمة الإسلام، وسقط اسم العرب من الديوان، وأدخل الأتراك في الديوان، واستولت الدَّيْلَم، ثم الأتراك، وصارت لهم دولة عظيمة، وانقسمت ممالك الأرض عدة أقسام، وصار بكل قطرٍ قائمٌ يأخذ الناس بالعَسْف، ويملكهم بالقهر»[(٢)].

وفي كلمة السيوطي الآتية ـ وهو يتحدث عن أحداث سنة ٣٢٥ ـ ما يوضح شيئاً مِنَ الضعف الذي لحق بالدولة العباسية، حيث يقول:

«وفي سنة خمس وعشرين اختل الأمرُ جداً، وصارت البلاد بين خارجيٍّ قد تغلَّب عليها، أو عاملٍ لا يحمل مالاً، وصاروا مثلَ ملوك

(١) ينظر: الكامل في التاريخ ٧/ ١٨٧، ٢٠٧، ٤٥٠، وتاريخ الإسلام ٢٦/ ٣٢٨، ٢٩/ ١٢، وتاريخ الخلفاء: (٤١٧، ٤٢٣).

(٢) تاريخ الخلفاء: (٢٥٨).

Black plate (37,1)

الطوائف، ولَمَّا ضعُف أمر الخلافة في هذه الأزمان، **ووهت أركان الدولة العباسية**، وتغلبت القرامطة والمبتدعة على الأقاليم، **قويت همة صاحب الأندلس**: الأمير عبد الرحمٰن بن محمد الأموي، المرواني، وتسمَّى بأمير المؤمنين الناصر لدين الله، **فصار المُسَمّون بأمير المؤمنين ـ في الدنيا ـ ثلاثة**: العباسي ببغداد، وهذا بالأندلس، والمهدي بالقيروان...، وفي سنة سبع وعشرين كتب أبو علي عمر بن يحيى العلوي إلى القرمطي ـ وكان يحبه ـ أن يطلق طريق الحاج، ويعطيه عن كل جمل خمسة دنانير، فأذِنَ وحج الناس، **وهي أول سنة أخذ فيها المكس مِنَ الحجاج**»[(١)].

ومِنْ خلال قراءتي في الأحداث التي واكبت حياة أبي عبد الله ابن منده ـ مِنْ مولده إلى وفاته ـ ظهر لي أن تلك الفترة مِنْ فترات الضعف التي دبت في جسد الخلافة العباسية، ولا يعود القارئ لها ـ مِنَ الناحية السياسية ـ إلا بأسىً وحزنٍ عظيمين على ما آلت إليه أحوال أمة محمد ﷺ في تلك الفترة!

ولعلَّ مِنَ المستحسن أن أشير إلى أهم الأحداث التاريخية على المستوى السياسي؛ وهي:

١ ـ اشتداد فتنة القرامطة عدة سنوات، وما صاحب ذلك مِنَ اعتداءٍ على المقدسات في مكة، حتى تعطَّل الحج سنة ٣١٧، وقُتل على أيديهم آلاف الحجاج، بل وعُطِّلَ الحج مِنْ بعض البلدان بسبب ولايتهم عليها[(٢)].

٢ ـ استيلاء الديْلَم على فارسَ وخُراسانَ، ومِنْ جملتها أصبهان بلد ابن منده[(٣)].

٣ ـ تَغلُّبُ العُبَيْديين ـ الذين يسميهم العوامُ الجَهَلَةُ بالفاطميين[(٤)] ـ

(١) تاريخ الخلفاء: (٣٩٢) بتصرف.
(٢) ينظر: المرجع السابق: (٣٨٣، ٤٠١)، وينظر كتاب: «أخبار القرامطة»: (١٠٩ ـ ١٥٨).
(٣) ينظر: تاريخ الخلفاء: (٣٨٦).
(٤) كذا قال السيوطي في تاريخ الخلفاء: (١٢، ٣٣٨)، وهو كما قال.

Black plate (38,1)

على بلاد مصر، وحصل بسببهم بلاءٌ على أهل الإسلام عظيم، دام قرابة مائتي سنة، وحصل منهم الشرك الصراح، والكفر البواح، عليهم مِنَ الله ما يستحقون[١].

يقول الذهبي: «ولقد لقي المسلمون مِنَ العُبيدية والمغاربة أعظم البلاء في النفس، والمال والدين، فالأمر لله»[٢].

ويقول السيوطي: «وكان دَسْتُ[٣] الخلافة لبني عبيد الرافضة بمصر أميزَ، وكلمتُهم أنفذَ، ومملكتهم تناطح مملكة العباسيين»[٤].

٤ ـ تغلُّب الترك في هذه الحقبة مِنْ حكم الدولة العباسية، حتى إن بعض المؤرخين سماه بالعصر التركي؛ لغَلَبَة هذا العنصر، وانتشاره، وسيطرته على الجيش والإدارة[٥].

يقول أحد الباحثين في تاريخ الدولة العباسية ـ وهو يتحدث عن العصر الثاني مِنْ عصور الدولة ـ: «كان فيه الخلفاء العباسيون تحت سيطرة الأتراك، وبني بُوَيه ثانياً، ثم السلاجقة أخيراً، وكان الخلفاء بذلك كالريشة في مهب الرياح، يتوقف بقاء كلٍّ منهم على العرش حسب رغبة المسيطرين

(١) ينظر: البداية والنهاية ١٥/ ٥١٠، و١٦/ ٥٤٤ ـ ٥٤٨ أحداث سنة ٥٧٦، وتاريخ الخلفاء: (٤٠٢، ٤٠٦).

(٢) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٥، وينظر ـ أيضاً ـ: ١٦/ ١٨١. وقد ذكر الذهبي في السير ١٧/ ٦٦ قصةً تدل على شدة خوف أحد العلماء مِنَ انتسابه إلى عمر، بسبب بطش العبيديين، وخوفه أن يقتلوه بمجرد انتسابه إلى عمر، مع أن ترجمته لا توحي بانتسابه إلى عمر الفاروق رضي الله عنه!

(٣) جاء في تاج العروس ٤/ ٥١٨ ـ بتصرف ـ: «الدَّسْتُ: بالسِّين المهملة لغةٌ في الدَّشْت بالُمعْجَمة، أَو هو الأَصلُ، ثم عُرِّب بالإِهمال، وهو مِن: الثِّياب، والوَرَقِ، وصَدْرِ البَيْتِ، لثلاثةِ معانٍ مُعَرَّباتٌ عن المعجمة. **واستعمله المتأَخِّرون بمعنى الدِّيوان، ومجلس الوزارة والرئاسة**».

(٤) تاريخ الخلفاء: (٤٠٤ ـ ٤٠٥).

(٥) ينظر: تاريخ الدولة العباسية: (٥٩)، وقد ذكر في ص(٤٢٣) قصة طريفة تدل على قوة تغلغل العنصر التركي في ذلك الوقت.

Black plate (39,1)

عليهم من الأتراك، وسلاطين البويهيين، والسلاجقة، وكثر التغيير والتبديل في وظائف الحكومة، وانتشرت الرشوة في سبيل الوصول إلى المناصب الكبرى»[(١)].

٥ ـ كثرة النزاع والاختلاف والقتال بين الحكام أنفسهم؛ بسبب غَلَبَةِ حب الدنيا وإيثار حظوظ النفس وشهواتها، حتى كثُر القتل بينهم ـ عياذاً بالله ـ وصاروا أُضحوكةً للروم والقرامطة والعبيديين الرافضة، ولهم في ذلك قصص وأخبار لا تحصى[(٢)].

وقد قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓاْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦].

فلمَّا تحقق التنازع، وضعُفت طاعة الله ورسوله في نفوس كثير منهم، حصلت النتيجة التي جرت مجرى السنن الكونية، فتفرقوا، وتشتتوا، وصاروا إلى ما صاروا إليه.

٦ ـ فُشُوُّ الظلم في كثيرٍ مِنْ أولئك الحكام، وحرمان الرعية مِنْ كثير مِنْ حقوقهم، فضلاً عن ظهور بعض المنكرات الكبار، كظهور الرفض واستعلانه، وما تبع ذلك مِنْ منكرات عظام؛ كسبِّ الصحابة، ولعنهم ـ لعن الله مَنْ لعنهم ـ[(٣)]، كما سبقت الإشارة إليه.

---

(١) التاريخ الإسلامي العام: (٤٢٠) بتصرف.

(٢) تنظر: المصادر السابقة.
وإليك هذا المثال الذي أورده ابن الأثير في «الكامل» ٧/ ٣٦٦ عن أحد الأمراء، وهو بختيار ـ الذي يجلي دناءة هِمَم أولئك الحكام ـ: فقد ذكر «أنه كان له غلام تركي يميل إليه، فأخذ في جملة الأسرى، وانقطع خبره عن بختيار، فحزن لذلك، وامتنع مِنْ لذاته، **والاهتمام بما رُفع إليه مِنْ زوال ملكه، وذهاب نفسه**، حتى قال ـ على رؤوس الأشهاد ـ: إن فجيعتي بهذا الغلام أعظمُ مِنْ فجيعتي بذهاب ملكي، ثم سمع أنه في جملة الأسرى، فأرسل إلى عضد الدولة **يبذل له ما أحبَّ في رده إليه**، فأعاده عليه، وسارت هذه الحادثة عنه، فازداد فضحيةً وهواناً عند الملوك وغيرهم». اهـ.
بقي أن أذكِّر أن هذا الأسير لم يقع بأيدي الكفار، بل في حرب بين أميرين مسلمين!!
والقصة في تاريخ الإسلام ٢٦/ ٢٦٣ بأطول مِنْ هذا السياق.

(٣) ومِنْ ذلك هذه القصة التي ذكرها السيوطي في تاريخ الخلفاء: (٤١٤)؛ وهي أنه في «سنة =

Black plate (40,1)

ولقد كان للانكفاء على الملذَّات الخاصة، والألقاب الذاتية شأنٌ عند كثير مِنْ أولئك الحكام، حتى أصبح الحال على ما قاله ابن رشيق القيرواني[١]:

مِمَّا يُزَهِّدُني في أَرْضِ أَنْدَلُسٍ سَماعُ مُقْتَدِرٍ فيها وَمُعْتَضِدِ
أَلْقابُ مَمْلَكَةٍ في غَيْرِ مَوْضِعِها كالْهِر يَحْكي انْتِفاخاً صَوْلَةَ الأَسَدِ

٧ ـ كثرة تدخل النساء في إدارة شؤون الدولة، إلى حدٍّ بلغ أن تجلس المرأة للنظر في المظالم بدلاً مِنَ الخليفة، وتنظر في القصص كل جمعة، بحضرة القضاة، وكانت تبرز التواقيع وعليها خطها!![٢].

وتفاصيل هذه الأحداث تُطْلَبُ في مظانِّها، وإنما المقصودُ الإشارةُ إلى جملتها.

ب ـ الحالة الاجتماعية[٣]:

سأُجمل القولَ في الحديث عن هذه الحالة في الآتي:

١ ـ لو استعرض الباحث خارطة الدولة العباسية، لوجد أن أجناس المنضوين تحت حكمها ينتمون إلى الأجناس التالية: العرب، والفرس، والترك، والمغاربة ـ بما فيهم البربر ـ والدَّيْلَم.

= ثلاث وتسعين أمر نائب دمشق الأسود الحاكمي بمغربي، فطيف به على حمار، ونودي عليه: هذا جزاءُ مَنْ يحب أبا بكر وعمر، ثم ضَرب عنقه رَحِمَهُ اللَّهُ، ولا رحم قاتله، ولا أستاذه الحاكم».

(١) هو هبة الله بن جعفر بن سناء الملك أبي عبد الله محمد بن هبة الله السعدي أبو القاسم القاضي السعيد، شاعر من النبلاء، مصري المولد والوفاة، كان وافرَ الفضل، رَحْبَ النادي، جيدَ الشعر، بديعَ الإنشاء (٥٤٥ ـ ٦٠٨هـ)، ولاه الملك الكامل ديوان الجيش سنة ٦٠٦هـ، ينظر: سير أعلام النبلاء ٢١/ ٤٨٠.

(٢) ينظر: العبر في خبر من غبر ٢/ ١٣٧، تاريخ الخلفاء: (٣٨١)، التاريخ الإسلامي العام: (٤٣٤).

(٣) قدمت ذكر الحالة الاجتماعية على الحالة العلمية؛ لسببين:
١ ـ الحالة الاجتماعية تتأثر كثيراً بالحالة السياسية أكثر مِنْ تأثُّر الحالة العلمية، ولذا ذكرتُها بعدها.
٢ ـ لأن الحالة الاجتماعية أعمُّ ـ في تأثرها وتأثيرها ـ من الحالة العلمية.

Black plate (41,1)

وفي هؤلاء الأجناس عدد كبير ينتمي إلى طبقة الرقيق ـ والذين كثُروا جداً في عصر العباسيين ـ حتى إن أمهات بعض الخلفاء كانت منهم[(١)].

٢ ـ فيما يتصل بالانتماء الاجتماعي إلى المذاهب العقيدية ـ على مستوى العامة ـ فإنَّ الغالب منهم كانوا ينتسبون إلى مذهب أهل السنة، والشيعة[(٢)] ـ على تفاوت بينهم ـ هم الأكثر، وبينهم صولات وجولات[(٣)].

ثم تأتي بقيةُ المذاهب في درجات تالية، على أنها لا تضارع ـ في العدد ـ أعدادَ مِنْ ينتمون إلى السنة والشيعة.

وقد أشرتُ مِنْ قريب إلى فتنة القرامطة، والتي تكاد تكون فتنتُهم مِنْ أعظم الفتن الدينية والسياسية التي مرّت بالمسلمين في تلك الفترة، لا رحمهم الله، ولا ردَّ دولتهم.

وأما فيما يتعلق بالمذاهب الفقهية، فإن المذاهب الأربعة ـ على تفاوت فيما بينها ـ كانت هي السائدةَ، وقد توجد بعض الانتماءات إلى المذاهب الفقهية الأخرى التي هُجرت.

٣ ـ لم تكن الأحوال الاقتصادية ثابتةً، بل كانت متقلبةً، وكان للحروب آثارُها، ولتعاقب الحكام آثارُه ـ أيضاً ـ إلا أن مِنَ المؤكد أن أكثر طبقة الحكام ـ ومِنْ حولهم مِنَ الحُجّاب والوزراء ـ وطبقةِ الأغنياء كانوا في مراتع البذخ والإسراف، والتباهي بكثرة الملاهي واللذات، وتحصيل الشهوات، والتفاخر في طريقة العمران، والبنايات، والقصور والحدائق. **وفي مقابل ذلك**، فقد كان أكثر المسلمين على أحوال متفاوتة ما بين حياة

(١) ومن هؤلاء الخلفاء ـ الذين أدرك ابن منده زمانهم ـ: الراضي، والمتقي، والمستكفي، والمطيع، والقادر، ينظر: الكامل في التاريخ ٧/ ١٨٧، ٢٠٧، ٤٥٠، وتاريخ الإسلام ٢٦/ ٣٢٨، ٢٩/ ١٢، وتاريخ الخلفاء: (٤١٧، ٤٢٣).

(٢) على تفاوت في هذا التشيع، الذي قد يصل في بعض الأحيان إلى حدّ الرفض.

(٣) وأدنى مطالعة لتأريخ ابن كثير «البداية والنهاية» ـ كمثالٍ ـ يرى كيف كانت المعارك تدور بين السنة والشيعة ـ خاصة في العراق ـ وكيف ذهب ضحيةً لتلك النزاعات أعدادٌ كبيرة. لا حول ولا قوة إلا بالله.

Black plate (42,1)

الستر والصيانة إلى حياة الفقر، التي قد تضطر الإنسان إلى الرحيل عن أغنى بلاد الدنيا ـ كبغداد ـ إلى طلب الرزق، وتحصيل المعيشة[١].

وقد مرّ على بعض البلدان، وحواضر الإسلام أمورٌ مِنَ الجوع والفقر، وغلاء الأسعار ما نفقت بسببه أنفسٌ معصومة، فضلاً عن البهائم، والزروع، ولا حول ولا قوة إلا بالله[٢].

ج ـ الحالة العلمية:

رغم تلك الأحوال السياسية والاجتماعية ـ التي سبقت الإشارة إليها ـ إلا أن الحالة العلمية في هذا القرن ـ وإن اعتراها بعضُ الضعف ـ إلا أنها لم تصل إلى حد الإزراء، أو الوهن الذي دبّ في المجال السياسي.

وقد أشار ابنُ ناصر الدين رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في أثناء حديثه عن طبقات النُّقَّاد ـ إلى بداية الضعف في هذا القرن بقوله: «ثم طبقة مَنْ كان بعدهم مِنَ الأعلام إلى حدود أربعمائة عام، وفيها قلَّ الاعتناء بالآثار؛ لِمَا ظهر مِنَ البدع، وثار لاستيلاء آل بويه على العراق، وبني عُبيد الباطنية على مصر، وغيرها مِنَ الآفاق، وكان في هذه الطبقة عدةٌ مِنْ أئمة السنة النُّبُل: كأبي الحسن الدارقطني ـ وبه ختم معرفة العلل ـ وأبي عبد الله ابن منده، وأبي عبد الله الحاكم»[٣].

ولعلِّي أُجمِلُ مظاهرَ نشاط الحركة العلمية في هذا القرن:

١ ـ رُبَّ ضارة نافعة؛ فقد كان لنشوء بعض البدع، وانتشارها ـ بسبب فُشُوِّ علم الكلام ـ أثرٌ في نشاط همم بعض العلماء في هذا القرن للرد عليها، فصُنِّفت المصنفاتُ في السنة، والتوحيد[٤]، فضلاً عن النشاط

(١) ينظر: حضارة الإسلام في دار السلام، نقلاً عن «الإمام ابن خزيمة، ومنهجه في كتابه الصحيح» ١/ ٤٣ ـ ٤٤.

(٢) ينظر: تاريخ الخلفاء: (٤٢٢) ففيه ذكرٌ لعدة حوادث في هذا الباب.

(٣) الرد الوافر: (١٦) بتصرف يسير.

(٤) ومن هذه المصنفات: التوحيد، لابن خزيمة، والتوحيد، والإيمان، والرد على الجهمية كلها لابن منده.

Black plate (43,1)

العلمي الملحوظ في جمع السنة والتصنيف فيها، بل وظهور نوعين مِنَ المصنفات في هذا القرن، كما أشرتُ إلى شيءٍ منه في المبحث السابق.

ولا يمكن لباحثٍ منصف أن يتغافل عن الأثر السيئ الذي أحدثتْه تلك المعارك الكلامية والمناظرات في العقائد، في إشغال الناس عن أمورٍ أهمَّ وأعظمَ، والله المستعان.

٢ ـ تنافُس بعض الحكام في اقتناء الكتب، وإنشاء الدور التي تحوي المكتبات، كما فعل الخليفة القادر بالله، والحكم بن عبد الرحمٰن الناصر ـ صاحب الأندلس ـ والوزيرُ سابور بن أردشير[(١)].

قال الذهبي في ترجمة الحكم ـ الآنف الذكر ـ:

«كان ذا غرام بالمطالعة، وتحصيل الكتب النفيسة الكثيرة، حقِّها وباطلها، بحيث إنها قاربت نحواً مِنْ **مائتي ألف سِفْرٍ**، وكان باذلاً للذهب في استجلاب الكتب، ويعطي مَنْ يتَّجِرُ فيها ما شاء، حتى ضاقت بها خزائنه، لا لَذَّةَ له في غير ذلك.

وكان الحكم موثقاً في نقله، قلّ أن تجد له كتاباً إلا وله فيه نظر وفائدة، ويكتب اسم مؤلفه ونسبه، ومولده، ويغرب، ويفيد»[(٢)].

ولا ريب أن الحكام إذا كانوا بهذه المثابة، فإنَّ ذلك ـ على الأقل ـ سيكون سبباً للحديث في هذا عند عامة الناس الذين يغرمون ـ عادةً ـ بتتبع أخبار ملوكهم، فضلاً عن حثّ أهل العلم ومَنْ سار في ركابهم على التنافس في هذا الباب بسبب تشجيع الدولة.

٣ ـ كان لاتِّساع الفتوحات، واتساع رقعة الدولة الإسلامية أثره الواضح في ازدياد الرحلة في طلب العلم بين الأقطار في مشارق الأرض ومغاربها.

---

(١) ينظر: المنتظم ٧/ ١٧٢، ٢٤٦، ٨/ ٢٢، الكامل ٨/ ١٥٤، ١٧٠، العبر ٣/ ٢٤، السير ١٦/ ٢٣٠، ٥١٣.

(٢) السير ١٦/ ٢٣٠ ـ ٢٣١ بتصرف، وينظر في حرص العلماء والحكام على العلم: بذلاً للكتب، أو بناء لدوره ـ في هذا القرن: السير: ١٦/ ٢٤، ٣١ ـ ٣٢، ٩٥.

Black plate (44,1)

وسأذكر ـ إن شاء الله ـ نموذجاً على ذلك مِنْ خلال أمرين:

الأول: تتبع رحلات الإمام ـ صاحب موضوع هذا الكتاب ـ أبي عبد الله ابن منده قدر الطاقة.

الثاني: مِنْ خلال الحديث عن شيوخه الذين تلقى عنهم.

كل ذلك في الفقرة التالية:

ثانياً: السيرة الذاتية، وذلك في ضوء النقاط التالية:

* اسمه ونسبه:

هو محمد بن أبي يعقوب إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده[(١)] إبراهيم بن الوليد بن سَنْدَه[(٢)] بن بُطَّة[(٣)] بن أستندار[(٤)] العبدي[(٥)]، أبو عبد الله، الأصبهاني[(٦)].

---

(١) ضبط ابن خلكان في «وفياته» ٤/ ٢٨٩ اسم هذا الجد الذي تنتمي إليه هذه الأسرة، فقال: «ومنده: بفتح الميم، والدال المهملة، بينهما نون ساكنة، وفي الآخر هاء ساكنةٌ أيضاً».

(٢) بمهملتين مفتوحتين بينهما نون ساكنة، كما في توضيح المشتبه ٥/ ٢٣٨.

(٣) بالضم، وهذا مشهور في الأصبهانيين، كما في الإكمال ١/ ٣٣١، والأنساب ١/ ٣٦٩، واللباب ١/ ١٦١، وذكره في توضيح المشتبه ١/ ٥٥٦، ثم تعقَّبه بقوله: «هو بفتح الطاء المهملة مشدداً»، والأكثر ممن اعتنوا بضبطه ذكروه بالضم؛ منهم: ابن ماكولا، وابن نقطة في «التكملة» ١/ ٣٠١ ـ ٣٠٤، وهو ظاهر صنيع السمعاني في «الأنساب»، وابن الأثير في «اللباب»، وهو ما رجَّحه الباحث المحقق د.عبد الرحمٰن العثيمين في تحقيقه لطبقات أبي يعلى ٢/ ٣٩٠ (حاشية).

(٤) قال أبو نعيم في «تاريخ أصبهان» ٢/ ١٩٣: «وأستندار سمةٌ للجيش، وأستندار اسمه الفيرزان بن جهار بخت، أسلم وقت الفتح، وكان على بعض أعمال البلد».

(٥) قال ابن خلكان ـ في «وفياته» ٤/ ٢٨٩ ـ «ولم يكونوا عبديين، وإنما أم الحافظ أبي عبد الله المذكور ـ يعني ابن منده ـ واسمها برة بنت محمد، كانت من بني عبد ياليل، فنُسب إلى أخواله، ذكر ذلك الحافظ أبو موسى الأصبهاني في كتاب زيادات الأنساب»، وينظر: الرسالة المستطرفة: (٣٨).

(٦) ينظر في ترجمته المصادر السابقة: الإكمال ١/ ٣٣١ لابن ماكولا، و«التكملة» لابن نقطة ١/ ٣٠٤، وفيات الأعيان ٤/ ٢٨٩، السير ١٧/ ٢٨، طبقات الحنابلة ٣/ ٢٩٩، تاريخ الإسلام ٢٧/ ٣٢٠، تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣٣، البداية والنهاية ١٥/ ٥١٣، المقصد الأرشد =

Black plate (45,1)

وقد صرّح ابن منده في كتابه «فتح الباب» ـ في ترجمة جده إبراهيم ـ أن منده لقبُ جده سَنْدَه[(١)].

* ولادته ونشأته، وأسرته:

ولد ابن منده في أصبهان[(٢)] سنة ٣١٠ أو[(٣)] ٣١١.

نشأ ابن منده وتربَّى في أسرة عُرفت بالدين والعلم قروناً عديدة، حيث

= ٢/ ٣٧٤، تسهيل السابلة ١/ ٤٤٦، وغيرها كثير، ذكر بعضها محقق السير ـ ١٧/ ٢٨.

تنبيه: وقع لابن خلكان وهمٌ في نسب ابن منده، حيث قال: «محمد بن يحيى»، والصواب هو ما تقدم: محمد بن إسحاق بن محمد، فلعله سقط من المطبوع؛ إذ ابن منده لا يخفى نسبه على مثل ابن خلكان، كيف وهو المؤرخ الوحيد الذي لم أجد ضَبْطَ اسم جده (منده) إلا عنده؟!

(١) فتح الباب: (٤٩) رقم الترجمة (٢٣٤)، وينظر: تاريخ أصبهان ٢/ ١٩٣ [ترجمة محمد بن يحيى بن منده]، نزهة الألباب في الألقاب ٢/ ٢٠٢، رقم (٢٧٤٦).

(٢) تقع أصبهان في جمهورية إيران، وتبعد عن العاصمة (طهران) قرابة ٤٢٠ كم إلى الجنوب، ينظر: مقدمة تحقيق د.عبد الغفور البلوشي لكتاب أبي الشيخ «طبقات المحدثين بأصبهان»، ص(٢٥).

والأكثر على فتح الهمزة في «أصبهان»، وقد تكسر، فتحت سنة ٢٠، وقيل ٢١ من الهجرة، ينظر: معجم ما استعجم للبكري ١/ ١٦٣، معجم البلدان ١/ ٢٠٦، تاريخ أصبهان ١/ ٤٠.

ويقول الذهبي ـ في تاريخ الإسلام ٤٦/ ١٢٩ ـ عن هذه البلد العظيمة: «ولقد كانت إصبهان تكاد أن تضاهي بغداد في علو الإسناد، في زمان أبي محمد بن فارس، والطبراني، وأبي الشيخ، ثم كان بعدهم طبقةٌ أخرى في العلو، وهم: أبو بكر ابن المقرئ، وغيره، ثم طبقة أبي عبد الله بن منده العبدي، . . . ثم طبقة أبي بكر بن مردويه، وأبي نعيم، ثم طبقة أبي طاهر بن عبد الرحيم، ورواة أبي الشيخ، ثم طبقة أصحاب ابن المقرئ، ثم أصحاب ابن منده، ثم طبقة مَنْ بعدَهم، هكذا إلى أن سلط الله عليهم بذنوبهم العدوَّ الكافر؛ ليكفِّرَ عنهم، ويعوِّضهم بالآخرة الباقية، فنسأل الله العفو والعافية».

ومن أراد الوقوف على نموذج من حب الإنسان لدياره، ومراتع صباه، ومسقط رأسه، فليقف على ما سطره أبو نعيم في مقدمة كتابه «تاريخ أصبهان» ١/ ١٩ ـ ٦٨ ليرى العجب!

(٣) الشك في تأريخ ولادته ـ هل ١٠ أو ١١ قديم، ينظر: جزء الخلال (ت:٥٣٢)، ص(٣٢)، والذهبي في «الميزان» ٣/ ٤٧٩ لم يحْكِ سوى أن ولادته كانت ٣١٠، والله أعلم.

Black plate (46,1)

بقيت الرواية فيهم من خلافة المعتصم وإلى بعد الثلاثين وست مئة، كما ذكر ذلك الحافظ الذهبي[(١)].

وهذا يعني أن بقاء سلسلة العلماء فيهم امتدت أربعةَ قرون؛ فإن المعتصم مات سنة ٢٢٧[(٢)].

وهذا المجد العلمي الزاهر شيءٌ شهد به معاصرو ابن منده، فقد قال أبو علي النيسابوري الحافظ (ت:٣٤٩): «بنو منده أعلامُ الحفَّاظ في الدنيا قديماً وحديثاً»[(٣)].

بل إن أبا نعيم ـ رغم ما كان بينه وبين ابن منده مِنْ مشاحنة ـ لم يسَعْه تجاهل تاريخ أسرة ابن منده، فقال في ترجمته: «حافظٌ، مِنْ أولاد المحدثين»[(٤)].

وقال ابن خلكان ـ عن آل منده ـ: «وهم أهل بيت كبير، خرج منه جماعة مِنَ العلماء»[(٥)].

ولمّا ترجم ابنُ نقطةَ لتقيةَ بنت إبراهيم بن سفيان بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدية الأصبهانية[(٦)] قال: «**وهي مِنْ بيت العلم والرواية**، حدثت عن جماعة، وأجازت لي غيرَ مرةٍ»[(٧)].

وعندما ترجم ابنُ رجب ليحيى بن عبد الوهاب بن أبي عبد الله بن منده قال عنه:

«المحدث، ابنُ المحدث، ابنِ المحدث، ابنِ المحدث، ابنِ المحدث»[(٨)]، هكذا ستَّ مرات، وهذا حقٌّ، كما سيتبين لاحقاً.

---

(١) ينظر: السير ١٧/ ٣٨.
(٢) الكامل ٦/ ٧٠.
(٣) السير ١٧/ ٣٢.
(٤) تاريخ أصبهان ٢/ ٢٧٨.
(٥) وفيات الأعيان ٤/ ٢٨٩.
(٦) مولدها سنة (٥٥٢)، كما في المصدر الآتي.
(٧) التكملة ١/ ٢٤.
(٨) ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٢٧، ذكر ابن خلكان في ترجمة يحيى هذا ـ ٦/ ١٦٨ ـ هذه =

Black plate (47,1)

لذا؛ فلا عجب أن ينشأ الإمام أبو عبد الله على حب العلم، والرغبة في تحصيله، وجَمْعِ السنة؛ اقتداءً بسيرة آبائه وأجداده ـ رحمهم الله ـ خاصةً وأنه جاء في سلسلة متوسطة الزمن ـ تقريباً ـ في تاريخ أسرته العلمي.

ولا يخفى الأثرُ الجيد الذي يتركه مثل هذا التاريخ العلمي في نفس مَنْ وفَّقه الله، وأراد به خيراً، فسلك به سبيل الطلب، فإذا تُوِّجَ ذلك باهتمامِ الوالدين، أو أحدهما ـ كما ستأتي الإشارة إليه ـ كان ذلك نوراً على نور.

وهذا ما وقع لأبي عبد الله ابن منده، فقد بدأ طلب العلم وعمرُه بين السابعة والثامنة؛ أي في حدود سنة ٣١٨، وكان لوالده عنايةٌ به، فنشأ تحت سمعه وبصره في بلده أصبهان[١] وبدأ بتحصيل علم أهل بلده، كما هي سُنَّة المحدثين في هذا الباب[٢]، وسيأتي الحديث ـ بعد قليل ـ عن رحلاته في الأقطار.

ولكن يحسُنُ ـ قبل إنهاء الحديث عن نشأته ـ أن أشيرَ إلى أهم أعلام هذا البيت المبارك وأشهرهم، الذين ـ لكثرتهم ـ صنّف فيهم الذهبي مصنفاً[٣]:

١ ـ إسحاق بن محمد (ت: ٣٤١):

والد المترجَم. كان مِنَ المحدِّثين المشهورين، قال عنه أبو نعيم: «كان مِنْ أهل بيت الحديث والرواية، قد رأيتُه وشاهدتُه، ولم أُرْزَقْ منه سماعَ حديثه»[٤].

٢ ـ محمد بن يحيى، جدّه الأول (ت: ٣٠١):

قال عنه تلميذه ابنُ أبي حاتم: «حافظ حديث الثوري، وهو صدوق ثقة، مِنَ الحفاظ»[٥].

= الجملة ـ كما سيأتي ـ لكنه اقتصر على تكرارها خمس مرات، لذا رأيت أن كلمة ابن رجب أنسب في هذا المقام.

(١) السير ١٧/ ٢٩.

(٢) ينظر: الجامع للخطيب ٢/ ٣٣٣ وما بعدها.

(٣) ذكر ذلك في السير ١٧/ ٣٨. ولم أقف عليه.

(٤) «تاريخ أصبهان» ١/ ٢٦٦.

(٥) الجرح والتعديل ٨/ ١٢٥.

Black plate (48,1)

وقال أبو الشيخ: «كان أستاذَ شيوخنا، وإمامَهم، ومَنْ يأخذوا عنه»[(١)]: وقد روى عنه ابن أبي حاتم في كتابه «الجرح» في عدة مواضع[(٢)].

وقال عنه الذهبي: «الإمام الكبير، الحافظ المجوِّد، جدُّ صاحب التصانيف الحافظ أبي عبد الله، جمع، وصنف»[(٣)].

٣ ـ يحيى بن منده، جده الثاني:

قال عنه أبو عبد الله في «فتح الباب»: «وجدت في كتاب جدي يحيى بن منده عن أبيه: عن النعمان، قال: كنتُ إذا رأيت سلام بنَ مسكين، كأنه رجلٌ مِنْ أهل الجنة»[(٤)]، وهذا يدل على أنه مِنْ أهل العلم.

٤ ـ عبد الرحمٰن بن يحيى، عم أبيه (ت: ٣٢٠)[(٥)]:

وهو أحد شيوخ ابن منده الذين أكثر عنهم في كتابه «المعرفة»[(٦)]، وأكثرَ عنه ـ أيضاً ـ في كتابه «التوحيد».

أما أولاده، وأحفاده: فوالله كلَّما قرأتُ لهم، ورأيتُ حفاوة أهل العلم بنقل كلامهم والثناء عليهم ـ على تفاوُتٍ بينهم ـ شعرت بالغبطة لهذا الإمام الذي بارك الله في عَقِبِه، وقلت ـ كما أمرني ربي ـ: نسأل الله مِنْ فضله[(٧)]؛ لأن الواقع والتاريخ يشهدان بأنه «**قلّ أن يجتمع الحظّ لامرئ في نسله وتصانيفه معاً**»[(٨)]. وذلك فضل الله يؤتيه مَنْ يشاء، والله ذو الفضل العظيم.

---

(١) طبقات المحدثين بأصبهان ٣/ ٤٤٢.

(٢) ينظر ـ مثلاً ـ المواضع الآتية: ٢/ ٨، ٤٧، ٣/ ٥٠٠، ٥/ ١١١، ٦/ ٢٦٨، ٧/ ٢٦، ٨/ ٥٣، ١٢٥.

(٣) ينظر: السير ١٤/ ١٨٨، وله ترجمة مقتضبة في «تاريخ أصبهان» ٢/ ١٩٣.

(٤) فتح الباب: (٤٩) رقم: (٢٣٤).

(٥) له ترجمة في «تاريخ أصبهان» ٢/ ٧٩.

(٦) من إفادات د. عامر صبري في تحقيقه لكتاب المعرفة [لم ينشر بعد].

(٧) استناداً إلى الآية الكريمة ـ في سورة النساء: ٣٢ ـ: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ ۚ وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾.

(٨) كلمة أُثِرَتْ عن الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ، نقلها عنه تلميذه السخاوي في «الجواهر والدرر» ٣/ ١٢٢٢.

Black plate (49,1)

ومِنَ الطريف أن جميع أولاده الأربعة ـ عبد الرحمٰن، وعُبيد الله، وعبد الرحيم، وعبد الوهاب ـ جاؤوا على كِبَرٍ؛ فجميعهم لم يُولَدْ إلا في عشر الثمانين كما يقول الخطيب، والذهبي[١].

وسأذكر ـ بإيجاز ـ ترجمة أولاده الأربعة؛ وهم على النحو التالي، مرتَّبين حسب ترتيبهم في الولادة:

١ ـ أبو القاسم، عبد الرحمن (٣٨١[٢] ـ ٤٧٠):

وهو أكبر[٣] أولاد أبي عبد الله ابن منده وأشهرهم. ترجمه غير واحد مِنَ المؤرخين، وأثنوا عليه؛ ومِنْ ذلك قول أبي يعلى: «كان قدوةَ أهل السنة بأصبهان، وشيخهم ـ في وقته ـ وكان مجتهداً، متَّبعاً آثارَ النبي ﷺ، ويحرّض الناس عليها، وكان شديداً على أهل البدع، مبايناً لهم، وما كان في عصره وبلده مثلُه في ورعه، وزهده، وصيانته، وحالُه أظهرُ مِنْ ذلك»[٤].

٢ ـ أبو الحسن، عبيد الله (٣٨٢ ـ ٤٦٢)[٥]:

وصفه الذهبي بقوله: «الثقة الأمين»[٦]. وقد حدّث، وسمع منه جماعةٌ؛ منهم: أبو العلاء حمد بن نصر بن أحمد الهمَذَاني، والحسين بن عبد الملك الخلال، وأبو المظفر محمد بن أحمد الهروي[٧].

---

(١) أما عبارة الخطيب، فهي: «...، ثم عاد إلى وطنه شيخاً، فتزوج، ورُزِقَ الأولاد»، ينظر: الرحلة في طلب الحديث: (٢١١)، والسير ١٧/ ٣٧.

(٢) ذكر الخلال في جزءه: (٧٠) أنه ولد سنة ٣٨٣، وأكثر المصادر ـ الآتي ذكرها ـ على ما ذكرته، فالله أعلم.

(٣) هذا الصحيح أنه أكبر بني أبي عبد الله، كما قال الذهبي في «سيره» ١٨/ ٣٥٠، وأما ما ذكره الصيرفيني في كتابه «المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور» ١/ ٣٢١ من أن ابنه الحسن هو الأكبر، فوهم.

(٤) ينظر: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور ١/ ٣٣٩، طبقات الحنابلة ٢/ ٢٤٢، السير ١٨/ ٣٤٩.

(٥) ذكر الخلال في جزئه: (٧٦) أنه ولد سنة ٣٨٤، فالله أعلم.

(٦) ينظر: «المنتخب» ١/ ٣٢١، والسير ١٨/ ٣٥٥.

(٧) ينظر: «السير» ١٩/ ٢٧٦، ٦٢٠، والتجبير في المعجم الكبير ٢/ ٧٨.

Black plate (50,1)

٣ ـ عبد الرحيم (ت: ٤٢٤):

قال الذهبي: «توفي بطريق إِيْذَج[١] بين العيدين[٢]، أظنه كان يتعانى التجارة، سمع من أبيه»[٣].

والظاهر أنه أقلُّ إخوته التفاتاً للعلم، والعناية به؛ وقرينةُ ذلك: ندرة المترجمين له؛ إذْ لم أجد له ترجمة ـ بعد البحث الشديد ـ سوى ما ذكرته مِنْ أحرف يسيرة مِنْ كلام الذهبي في «التأريخ»، ولو كان معروفاً بالعلم ـ كبقية إخوته ـ لتتابع المؤرخون على ذكره، خصوصاً وهو ينتمي إلى هذه الأسرة العلمية العريقة، بل هو ابنُ أبي عبد الله ابن منده!

٤ ـ أبو عمرو، عبد الوهاب (٣٨٨ ـ ٤٧٥)[٤]، وهو أصغر إخوته:

قال عنه صاحب «المنتخب»: «شيخ جليل، نبيل، من بيت العلم والحديث».

وأطراه الذهبي كثيراً، ونقل عن غيره، فقال: «الشيخ، المحدث، الثقة، المُسنِد الكبير... وكان طويلَ الروح على الطلبة، طيبَ الخلق، محسناً، متواضعاً، كان يقال له: أبو الأرامل»[٥].

وأما الأحفاد، وبقية أهل بيته، فهم كثيرون، أكتفي بذكر أشهرهم، وأعلمهم، وهو[٦]:

٥ ـ أبو زكريا، يحيى بن عبد الوهاب (٤٣٤ ـ ٥١٢):

قال عنه ابن خلكان: «كان مِنَ الحُفَّاظ المشهورين، وأحد أصحاب

---

(١) ضبط السمعاني اسم هذه البلدة فقال ـ كما في الأنساب ١/ ٢٣٥ ـ: «بكسر الألف، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفتح الذال المعجمة، وفي آخرها الجيم».
وعيّنَها ياقوت ـ في «معجمه» ١/ ٢٨٨ ـ فقال: «كورة وبلد بين خوزستان وأصبهان، وهي أجلُّ مدن هذه الكورة، وسلطانها يقوم بنفسه».

(٢) يقصد عيد الفطر والأضحى، سنة ٤٢٤. (٣) تاريخ الإسلام ٢٩/ ١٣٢.

(٤) ذكر الخلال في جزئه: (٧٣) أنه ولد سنة ٣٨٦، فالله أعلم.

(٥) ينظر: «المنتخب» ١/ ٣٨٨، السير ١٨/ ٤٤١.

(٦) ذكر الخلال في جزئه: (٩٥ ـ ١٠٥) جملة طيبة من الرواة عن ابن منده من الرجال، والنساء، والموالي.

Black plate (51,1)

الحديث المبرِّزين وهو محدث، ابنُ محدث، ابنِ محدث، ابنِ محدث، ابنِ محدث، وكان جليلَ القدر، وافرَ الفضل، واسعَ الرواية، ثقةً، حافظاً، فاضلاً، مكثراً، صدوقاً، كثير التصانيف، حسنَ السيرة، بعيدَ التكلف، أوحدَ بيته في عصره، وذكره الحافظ ابن السمعاني في كتاب «الذيل»، وقال: سمعت أبا بكر اللفتواني الحافظ يقول: **بيت ابن منده بُدئ بيحيى، وخُتم بيحيى**، يريد في معرفة الحديث، والعلم، والفضل، ولم يخلف في بيت ابن منده بعده مثله»[(١)].

وقد أثنى على هذا البيت العلمي ـ شعراً ـ محمد بن عبد الملك الكرجي، في قصيدة أنشأها في السنة، فقال:

وفي أصفهانَ آلُ منده كلُّهمُ صَفَوا بهدْيِهُمُ، عن جميع الشوائبِ[(٢)]

أما زوجته التي أنجبت هؤلاء الرجال ـ حقاً ـ فهي أسماء بنت أبي

---

(١) وفيات الأعيان ٦/١٦٨ بتصرف، التجبير في المعجم الكبير ٢/٣٧٨ ـ ٣٧٩، السير ١٩/ ٣٩٤. ومن كتبه المطبوعة: جزءٌ فيمن عاش من الصحابة مائة وعشرين، وقد حقق الكتاب كلٌّ من: حسين إسماعيل الجمل، وسليمان مسلم الحرش، ونشرته دار المعراج، ونشرته مكتبة القرآن بالقاهرة، بتحقيق مجدي السيد إبراهيم.
وأسجل هنا إعجابي وثنائي على ذلك الجهد العلمي الكبير، الذي بذله الباحث المحقق، المدقق، د. عبد الرحمٰن بن سليمان العثيمين ـ أثابه الله ـ في تعليقه على ترجمة محمد بن يحيى بن منده ـ جدّ أبي عبد الله ـ من طبقات الحنابلة لأبي يعلى ٢/٣٨٦ ـ ٣٩١، وألخص جهده هذا فيما يلي:
١ ـ أنه قام بمحاولة حصر أهل العلم ممن ينتسبون إلى محمد بن يحيى، فبلغ عدد الرجال (٢٤) أربعةً وعشرين نفساً، وبلغ عدد النساء ستة أنفس، وهو بهذا الجهد كأنه أعاد لنا ذلك الجزء الذي صنّفه الذهبي فيهم.
٢ ـ أنه نبّه على أمرين مهمين في نسب آل منده، قد يحدث عدم الإحاطة بهما إلى لبس، وهما:
الأول: أن (آل منده) إذا أُطلقوا، فالمراد بهم ذرية محمد بن يحيى ـ الآنف الذكر ـ، وأما غيرهم ممن ينتسبون إلى جد أعلى، فهم يعرفون بآل (بُطّة).
الثاني: أن أسرة المترجم «عبديون» ـ كما تقدم ـ، وهم الأسرة الأشهر في أصبهان، ولكن يوجد مَنْ يسمى بهذا الاسم (منده) أناسٌ غيرهم، ولكنهم ينتمون إلى قبيلة ثقيف، فهم «ثقفيون».

(٢) ينظر: جزء الخلال: (١٠٥) رقم (٧٦).

Black plate (52,1)

سعد: محمد بن عبد الله الشيباني، رحمها الله تعالى، وهنيئاً لها بهذه الذريّة المباركة[١].

وأما حياة أبي عبد الله ابن منده العلمية، فهو ما ستوضحه الفقرة التالية:

* حياته العلمية:

وُصف أبو عبد الله بكثرة الرحلة في طلب الحديث، وقد تحدث عن نفسه، فقال: «طفت الشرق والغرب مرتين»[٢].

وقال الذهبي ـ وناهيك به اطلاعاً على أحوال الرجال ـ: «ولم أعلم أحداً كان أوسعَ رحلةً منه، ولا أكثرَ حديثاً منه، مع الحفظ، والثقة، فبلغنا أن عدة شيوخه ألفٌ وسبعُ مئة شيخ»[٣].

وقال الحافظ المدقق ابن عبد الهادي (ت: ٧٤٤) ـ في معرض تفنيده شبهةَ بعض من نسب كتاباً لابن منده؛ لكون مؤلفه يروي عن طبقة شيوخ ابن منده ـ: «والكتاب الذي روى فيه هذا الحديث ـ ووقفت على بعضه ـ يدل على سعة حفظه ورحلته، ولا يجوز أن يكون هو ابنَ منده؛ **لأن ابن منده له شيوخ كثيرة، وهو معروف بكثرة الرواية عنهم**؛ كالأصم، وابن الأعرابي، وغيرهما، ولم يرو مؤلف هذا الكتاب فيه عن واحدٍ منهم فيما وقفت عليه»[٤].

وقال السيوطي: «رأيت بخط الحافظ الذهبي: مَنْ كان فرد زمانه في فنِّه: أبو بكر الصديق في النسب، عمر بن الخطاب في القوة في أمر الله، عثمان بن عفان في الحياء، علي في القضاء، . . . إلى أن قال: ابن منده في سعة الرحلة»[٥].

---

(١) السير ١٧/ ٣٩.
(٢) رواه الخلال في جزئه: (٣٥)، وينظر: السير ١٧/ ٣٧.
(٣) السير ١٧/ ٣٠.
(٤) الصارم المنكي: (٢٧).
(٥) تاريخ الخلفاء: (١٠٧).

Black plate (53,1)

وإليك البرهان العلمي الذي يُثبت سَعة رحلات أبي عبد الله ابن منده، من خلال استعراض البلدان التي نصّ عليها في كتبه[١]، مرتبةً على حروف المعجم[٢]:

١ ـ **الإسكندرية**: سمع فيها من عبد الرحمٰن بن عمرو البَلَوي[٣].

٢ ـ **أصبهان**: وسمع فيها من محمد بن عبد الرحمٰن التميمي[٤].

٣ ـ **أطرابلس**[٥]: وروى فيها عن جماعة؛ منهم: عبد الله بن محمد بن إسحاق[٦].

٤ ـ **بخارى**: ومن أشهر شيوخه الذين روى عنهم في هذا البلد: الهيثم بن كُلَيب الشاشي، صاحب المسند[٧].

٥ ـ **بغداد**: سمع فيها من جماعة؛ منهم: محمد بن عمرو بن البُختري الرزّاز[٨].

---

(١) إن تنصيص الإمام ابن منده على مواضع تحديث شيوخه بالمدن، أفادنا وأراحنا كثيراً في تتبع رحلاته، ومعرفة الأقطار التي زارها، وسمع بها، فحصل من ذلك فائدتان:
١ ـ توفير الوقت والجهد في تتبع البلدان التي زارها وسمع بها.
٢ ـ معرفة مقدار سعة الرحلة التي وقعت لهذا الإمام.
وبذلك يطمئن الباحث إلى دقة تلك المقولة التي رُويت عنه، وأنه طاف المشرق والمغرب، وحَسْبُ الباحث أن يقارن المسافة بين بلده أصبهان، وبين تِنِّيس ـ مثلاً ـ الواقعة جنوب مصر!

(٢) سأكتفي بالنص على كتاب ـ وربما كتابين ـ ذكر فيه سماعه بتلك البلد، إذْ المقصود الإثبات، وهو حاصلٌ بمصدر واحد. وقد استفدت في هذا العدّ مما كتبه د. عامر حسن صبري في مقدمة دراسته لكتاب «المعرفة»، مع إضافات وتصرف مني؛ لأن ثمة بلدان رحل إليها، ولم يذكرها في «المعرفة»، بل ذكرها في كتبه الأخرى.

(٣) ينظر: معرفة الصحابة، رقم الترجمة (١٠٠) ترجمة بصرة بن أبي بصرة الغفاري.

(٤) ينظر: المرجع السابق، رقم الترجمة (٤٥٦) ترجمة سلمة بن سعد بن صُرَيم العَنَزِّي.

(٥) بفتح الألف، وسكون الطاء، وفتح الراء، وضم الباء المنقوطة، مدينة مشهورة على ساحل البحر الأبيض المتوسط، من مدن جمهورية لبنان، ينظر: الأنساب ١/ ١٨٣، ومعجم البلدان ١/ ٢١٦.

(٦) فتح الباب في الكنى والألقاب: (٨٣) رقم (٥٠٥).

(٧) المرجع السابق: (٣٨٨)، رقم (٣٤٥٥). (٨) التوحيد ٣/ ٢٢ ح(٣٧٢).

Black plate (54,1)

٦ ـ **بيت المقدس**: وهو القدس في فلسطين، روى فيها عن جَمْعٍ؛ منهم: أبو مسعود محمد بن عيسى بن المهنَّا[١].

٧ ـ **بيروت**: روى فيها عن موسى بن عبد الرحمٰن المقرئ[٢].

٨ ـ **بيكند**[٣]: وسمع: محمد بن يعقوب[٤].

٩ ـ **تُجِيْب**[٥]: روى فيها عن أحمد بن أسامة بن أحمد التجيبي[٦].

١٠ ـ **تنِّيْس**[٧]: روى فيها عن: عبد الواحد بن أبي الخصيب، وعثمان بن أحمد السمرقندي[٨].

١١ ـ **حمص**: روى فيها عن جمْع؛ منهم: الحسن بن منصور الإمام[٩].

١٢ ـ **دمشق**: روى فيها عن جمْع؛ منهم: إبراهيم بن محمد بن صالح القَنْطري، وأحمد بن سليمان بن حَذْلَم، ومحمد بن إبراهيم بن عبد الملك القرشي[١٠].

---

(١) فتح الباب: (٤٤٢) رقم (٤٠١٢).
(٢) المرجع السابق: (٣٣٥) رقم (٢٩٤١).
(٣) بكسر الباء، وفتح الكاف، وسكون النون، بلدة بين بخارى ونهر جيحون، ينظر: معجم البلدان ١/ ٥٣٣.
(٤) معرفة الصحابة، رقم الترجمة: (٣٥٦) ترجمة ذي مخبر ابن أخي النجاشي.
(٥) ضبطها السمعاني في الأنساب ١/ ٤٤٨ فقال: «بضم التاء المعجمة، بنقطتين من فوق، وكسر الجيم وسكون المنقوطة باثنتين من تحتها، في آخرها باء منقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى تجيب، وهي قبيلة، وهو اسم امرأة. وهذه القبيلة نزلت مصر، وبالفسطاط ـ محلة تنسب إليهم ـ يقال لها تجيب». ثم سمّى جماعةً ممن ينتسبون إليها مِنَ الأئمة، وينظر: معجم البلدان ٢/ ١٦.
(٦) فتح الباب: (٣٦١) رقم (٣١٨٩).
(٧) تنيس بكسرتين، وتشديد النون، وياء ساكنة، والسين مهملة، جزيرة في بحر، قريبة من دمياط، كما في معجم البلدان ٢/ ٥١.
(٨) الإيمان لابن منده ٣/ ١٨٢ ح(١٠٢٧)، فتح الباب: (٤٣٢) رقم (٣٩١٤).
(٩) التوحيد ٣/ ٢٥ ح(٣٧٥).
(١٠) فتح الباب في الكنى والألقاب: (١٠١) رقم (٦٢١)، و(٢٥٧) رقم (٢١٩٠)، الإيمان ١/ ١٧٤ ح(٢٤).

Black plate (55,1)

١٣ ـ **صيدا**: سمع فيها أبو عبد الله من: محمد بن عبد الوهاب بن الغاز الجُرَشي[١].

١٤ ـ **طُوس**[٢]: سمع فيها: الحسينَ بن الحسن بن أيوب[٣].

١٥ ـ **غزة**: روى فيها عن: علي بن العباس بن الأشعث[٤].

١٦ ـ **القُلْزُم**[٥]: سمع ابن منده فيها من: غسان بن أبي غسان[٦].

١٧ ـ **قيساريِّة**[٧]: سمع فيها أبو عبد الله مِنْ: الحسن بن مروان، وغيره[٨].

١٨ ـ **الكوفة**: سمع فيها أبو عبد الله مِنْ: علي بن محمد بن عقبة[٩].

١٩ ـ **مرو**[١٠]: روى فيها أبو عبد الله عن جماعة كثيرين؛ منهم:

---

(١) فتح الباب: (٢٤٤) رقم (٢٠٦٧).

(٢) بضم الطاء المهملة وفي آخرها السين المهملة، بلدة بخراسان، وهي محتوية على بلدتين، يقال لإحداهما: الطابران، وللأخرى نوقان، ولهما أكثر من ألف قرية، وكان فتحها في خلافة عثمان بن عفان ﷺ في سنة تسع وعشرين من الهجرة.
ينظر: الأنساب ٤/ ٨٠، معجم البلدان ٤/ ٤٩.

(٣) فتح الباب: (٣٤٦) رقم (٣٠٣٤) وفي هذا الموضع قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن العباس الطزسي بها (أي: بطوس).

(٤) الإيمان ٢/ ٨٣ ح(٢٦٠)، والرد على الجهمية: (٣٧) ح(٣).

(٥) قال السمعاني في الأنساب ٤/ ٥٣٦: «بفتح القاف، وسكون اللام، وضم الزاي، وفي آخرها الميم، نسبة إلى القلزم وهي بلدة على ساحل البحر، وينسب بحر القلزم إليها بين مصر ومكة، وهي من بلاد مصر، خرج منها جماعة من أهل العلم وذكر منهم شيخ ابن منده: غسان بن أبي غسان القلزمي»، وينظر: معجم البلدان ٤/ ٣٨٧.

(٦) معرفة الصحابة، رقم الترجمة: (٧) ترجمة الأسود بن وهب.

(٧) بالفتح، ثم السكون، وسين مهملة، وبعد الألف راء، ثم ياء مشددة: بلد على ساحل بحر الشام، تعد في أعمال فلسطين، فُتحت زمن عمر ﷺ، ينظر: معجم البلدان ٤/ ٤٢١، والأنساب ٤/ ٥٧٥.

(٨) فتح الباب ١/ ٧٨ رقم (٤٦٨)، الإيمان ٢/ ٢٢٢ ح(٤٥٥).

(٩) معرفة الصحابة رقم الترجمة: (٤٥٤) ترجمة سلمة بن صخر البياضي.

(١٠) بفتح الميم، وهي مرو الشاهجّان، تمييزاً عن مرو الرُّوذ، وهي مرو الصغرى، وهي من أشهر مدن خراسان، وقد خرج منها أعلام كبار، لم تُخرج مدينةٌ مثلها، ينظر: معجم البلدان ٥/ ١١٢.

Black plate (56,1)

الحسنُ بن محمد الحَلِيمي، والقاسم بن القاسم السيّاري، ومحمد بن قريش[١].

٢٠ ـ مصر: ويراد بها العاصمةُ؛ وهي القاهرة اليوم. سمع فيها أبو عبد الله ابن منده مِنْ جماعة كثيرين؛ منهم: أحمد بن إسماعيل العسكري، وأحمد بن عمرو أبو الطاهر، والحسن بن يوسف الطَّرائفي، وعبد الله بن جعفر البغدادي[٢].

٢١ ـ مكة ـ شرفها الله ـ: وأشهر شيخ له فيها هو الإمام أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي. ومِمَّن روى عنهم فيها: عبدُ الرحمٰن بن عبد الله بن الجواد، ومحمد بن عبيد الله بن أبي رجاء، وغيرُهم كثير[٣].

٢٢ ـ نيسابور[٤]: روى فيها عن جماعة؛ منهم: محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم[٥].

٢٣ ـ هَمَذَان[٦]: روى فيها أبو عبد الله عن: عبد الرحمٰن بن أحمد بن المَرْزِبان الجلاب، وعبد الرحمٰن بن الحسن بن عبيد[٧].

هذه هي البلدان التي صرح ابن منده بالسماع فيها في كتبه التي وقفت

---

(١) الإيمان ٢/ ٣٧٨ ح(٦٩٣)، فتح الباب: (٥٦) رقم (٣٠٦)، و(٣٩) رقم (١٣٢).

(٢) الإيمان ٢/ ٦٠ ح(٢٣٢)، التوحيد ٢/ ١٤٢ ح(٢٩٢)، فتح الباب: (٧٢) رقم (٤٣٠)، التوحيد ٣/ ٦٧ ح(٤٤٢).

(٣) فتح الباب: (٣٣٥) رقم (٢٩٣٩)، التوحيد ٣/ ١٧٢ ح(٦٢٤)، الإيمان ٣/ ٢٩ ح(٨٠٠).

(٤) بفتح أوله وسكون ثانيه، مدينة مشهورة في إيران، وتقع على بُعد (٩٠) كيلاً من مدينة مشهد عاصمة خراسان الحالية، ينظر: معجم البلدان ٥/ ٣٣١، وبلدان الخلافة الشرقية ص(٤٢٣).

(٥) فتح الباب: (٣٣٦) رقم (٢٩٤٨).

(٦) بتحريك الميم، والذال المعجمة، مدينة مشهورة، تقع في شمال شرق العراق، وهي اليوم في إيران، فتحت في خلافة عثمان رضي الله عنه، قال عنها السمعاني ـ في الأنساب ٥/ ٦٤٩ ـ: «مدينة بالجبال مشهورة، على طريق الحاج والقوافل، أقمت بها في التوجه والانصراف أربعين يوماً، وكان بها، ومنها جماعة من العلماء، والأئمة، والمحدثين عالَمٌ لا يحصى»، وينظر: معجم البلدان ٥/ ٤١٠، وبلدان الخلافة الشرقية ص٢٢٩.

(٧) معرفة الصحابة، رقم الترجمة: (١٠٨)، ترجمة بيرح بن أسد الطاحي.

Black plate (57,1)

عليها، والتي لو أراد باحث أن يرسم خريطة هذه المدن، لاستوعب ثلثي بلاد الإسلام آنذاك، فرحمه الله رحمة واسعة.

ولا شكّ أن ابن منده رحل إلى بلدان أخرى كثيرة، لعل كثيراً منها يقع بين هذه البلدان التي سبق ذكرها، كما توحي به عبارة الذهبي السالف ذكرها، في أنه لا يعلم أحداً رحل مثله.

ومن الطريف، والغريب في آن واحدٍ ـ فيما يتصل بسماعاته في البلدان ـ أنه قال في «فتح الباب»: «أخبرنا جعفر بن محمد الموسائي **بمكة، وبالمدينة، وبمصر!**[(١)]». فهذه ثلاثة مدن متباعدة، والشيخ واحد!

وتتمةً للبحث، أرى مِنَ المناسب أن أذكر بعض الحواضر العلمية التي وقفتُ على التصريح بعدم دخول ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ إليها:

١ ـ **أنطاكية**: وقد صرَّح الحافظ ابن عبد الهادي بأن ابن منده لم يدخل ثلاثةَ مدن؛ منها أنطاكية[(٢)].

٢ ـ **البصرة**: وفي ذلك يقول الذهبي: «وقيل: كان ابن منده إذا قيل له: فاتَكَ سماعُ كذا وكذا، يقول: ما فاتنا مِنَ البصرة أكثرُ. **قلت**[(٣)]: ما دخل البصرة؛ فإنه ارتحل إليها إلى مسندِها علي بن إسحاق المادرائي[(٤)]، فبلغه موتُه قبل وصوله إليها، فحزن ورجع»[(٥)]. والبصرة إحدى المدن الثلاث التي صرح ابن عبد الهادي بأن ابن منده لم يدخلها[(٦)].

٣ ـ **جرجان**.

٤ ـ **الري**.

٥ ـ **سجستان**.

٦ ـ **قزوين**.

---

(١) ص(٤٣٠) رقم (٣٨٩٥).

(٢) ينظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي: (٢٧).

(٣) وما زال الكلام للذهبي.

(٤) له ترجمة في السير ١٥/ ٣٣٤.

(٥) السير ١٧/ ٣٣.

(٦) ينظر: الصارم المنكي: (٢٧).

Black plate (58,1)

٧ ـ **كرمان**: نصَّ على عدم دخوله هذه المدن الخمس (جرجان ـ كرمان) الحافظ الذهبي[١].

٨ ـ **نصيبين**[٢]: وهي ثالث المدن التي لم يدخلها ابن منده، كما صرح بذلك الحافظ ابن عبد الهادي[٣].

٩ ـ **هراة**.

١٠ ـ **اليمن**: نصَّ على عدم دخوله لهما الذهبي[٤].

*** مكانته العلمية وثناء الأئمة عليه:**

إن رجلاً ينتمي إلى هذه الأسرة المباركة، ويرحل هذه الرحلات ـ التي امتدت قرابة نصف عمره[٥] ـ ويروي عن ذلك العدد مِنَ الشيوخ، وله تلك الأعداد مِنَ التلاميذ ويصنف، ويحقق، لجدير بأن يحظى بالثناء مِنْ أهل العلم.

---

(١) السير ١٧/ ٤٠.

(٢) نسبة إلى البلد المشهورة: نصيبين، وهي ـ كما يقول ياقوت في «معجمه» ٥/ ٢٨٨ ـ: «وهي مدينة عامرة من بلاد الجزيرة، على جادة القوافل من الموصل إلى الشام».

(٣) ينظر: الصارم المنكي: (٢٧).

(٤) السير ١٧/ ٤٠.

(٥) يقول الذهبي في السير ١٧/ ٣٦: «بقي أبو عبد الله في الرحلة بضعاً وثلاثين سنة». وتبعه على ذلك الصفدي في «الوافي» ٢/ ١٣٤، ويبدو لي أن الذهبي اعتمد على كلمتين في هذا التقريب، وكلتاهما للحاكم:

الأولى: قوله ـ كما في «السير» ١٧/ ٣٢: «التقينا ببخارى في سنة إحدى وستين وثلاث مئة، وقد زاد زيادة ظاهرة، ثم **جاءنا إلى نيسابور سنة خمس وسبعين ذاهباً إلى وطنه**».

والثانية: قوله ـ كما في «السير» ١٧/ ٣٦ ـ: «أول خروج ابن منده إلى العراق من عندنا سنة تسع وثلاثين». والفرق بينهما ٣٦ سنة، وهذا ـ عند التأمل ـ إنما هو في خروج ابن منده من نيسابور إلى العراق. أما خروجه مِنْ بلدِهِ أصبهان ـ للرحلة في طلب الحديث ـ فقد كان قبل ذلك قطعاً؛ لأن عمرَ ابن منده عام ٣٣٩ كان ٢٩ عاماً، وبعيد جداً أن يكون ابنُ منده بقي في أصبهان إلى هذا السن، بل الذي أجزم به أنه رحل قبل ذلك بسنين، فتكون رحلته أربعين سنة أو تزيد. ثم بعد كتابتي لهذه الأسطر ـ بمدة ـ وقفت على ما أفرحني، مِنْ موافقة ما توصلتُ إليه لما ذكره الخطيب في جزئه البديع «الرحلة في طلب الحديث»: (٢١١) حيث قال: «**ورحل سنة ثلاثين إلى نيسابور**،... وبقي في الرحلة نحواً من أربعين سنة، ثم عاد إلى وطنه شيخاً، فتزوج ورُزِق الأولاد». اهـ. فالحمد لله على توفيقه.

Black plate (59,1)

وقد ظهر لي ـ بما لا يدع مجالاً للشك ـ أنه أشهر أهل بيته، ومِنْ براهين ذلك أنك تجد المترجمين لآبائه، أو أجداده، فضلاً عن أبنائه، إذا أرادوا زيادة التعريف بأحدهم، قالوا: والد الحافظ المشهور أبي عبد الله، أو جده، أو ابنه، أو حفيده[١].

ويمكن النظر إلى الثناء الذي حظِيَ به أبو عبد الله ابن منده باعتبارين:

الاعتبار الأول: الثناء القولي.

والاعتبار الثاني: الاحتفاء بموروثه العلمي.

* **أما الثناء القولي**: فكثير لا يكاد يحصر، سأذكر منه جملةً صالحةً ـ إن شاء الله ـ تدل على ما لم أذكرْ، مرتِّباً هذه الأقوال حسب وفيات قائليها. رحم الله الجميع:

١ ـ قال الحاكم (ت: ٤٠٥) ـ وهو أحد الآخذين عنه ـ: «التقينا ببخارى في سنة إحدى وستين وثلاث مئة، **وقد زاد زيادة ظاهرة**، ثم جاءنا إلى نيسابور سنة خمس وسبعين ذاهباً إلى وطنه، فقال شيخنا أبو علي الحافظ: بنو منده أعلام الحُفَّاظ في الدنيا قديماً وحديثاً، ألا ترون إلى قريحة أبي عبد الله؟»[٢].

٢ ـ وقال أبو نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠) ـ لَمَّا ذُكر له ابن منده ـ: «كان جبلاً مِنَ الجبال»، علق الذهبي قائلاً: «فهذا يقوله أبو نعيم مَعَ الوحشة الشديدة التي بينه وبينه»[٣].

٣ ـ وقال جعفر بن محمد المستغفري (ت: ٤٣٢): «ما رأيت أحداً أحفظَ مِنْ أبي عبد الله ابن منده»[٤].

٤ ـ ويقول الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣): «المحدث، الحافظ، الرحالة، كان مِنْ أئمة هذا الشأن وثقاتهم، . . . ، وكان مِنْ دُعاة السنة

(١) ينظر ـ مثلاً ـ ترجمة جده الأول: محمد بن يحيى من السير ١٤/ ١٨٨.
(٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣٣.
(٣) السير ١٧/ ٣٢.
(٤) تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣٤.

Black plate (60,1)

وحُفَّاظ الأثر، حدَّث بالكثير حتى توفي»[(١)].

٥ ـ وقال سعد بن علي الزَّنجاني الحافظ (ت: ٤٧١) ـ وسئل عن الدارقطني، وابن منده، والحاكم، وعبد الغني ـ فقال: «أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل، **وأما ابن منده فأكثرهم حديثاً مَعَ المعرفة التامة**، وأما الحاكم فأحسنُهم تصنيفاً، وأما عبد الغني فأعرفُهم بالأنساب»[(٢)].

٦ ـ وقال شيخ هَراةَ ـ أبو إسماعيل الأنصاري (ت: ٤٨١) ـ: «أبو عبد الله ابن منده سيد أهل زمانه»[(٣)].

٧ ـ وقال الخلال (ت: ٥٣٢): «الإمام الحافظ، وحيد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وفريد عهده، ديناً، وديانةً، وحفظاً ورواية»[(٤)].

٨ ـ وقال ابن عساكر (ت: ٥٧١): «الحافظ، أحد المُكثرين، والمحدثين الجوالين»[(٥)].

٩ ـ وقال ابن الأثير (ت: ٦٣٠) في ترجمة [واقد بن عبد الله] ـ في معرض تعقُّبه على ابن منده في وهْمٍ له في هذه الترجمة ـ: «. . . ، فإن هذا لا يخفى على أمثالنا، فكيف يخفى على مثلِ ابن منده؟!»[(٦)].

١٠ ـ وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨) ـ وهو يتكلم على حديثٍ حَكَمَ عليه بالبطلان ـ: «ويكفيك أن هذا الحديث ليس في شيء مِنْ دواوين الحديث؛ التي يُعتمدُ عليها، لا في الصحاح كالبخاري، ومسلم، وصحيح ابن خزيمة، وأبي حاتم ابن حبان، **وابنِ منده**، والحاكم»[(٧)].

وقال في موضع آخر ـ وهو يتحدث عن تصحيح الحاكم ـ: «وليس فيمن

(١) الرحلة في طلب الحديث: (٢١١).
(٢) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٦.
(٣) السير ١٧/ ٣٥.
(٤) جزء في ذكر الإمام الحافظ أبي عبد الله ابن منده، ومن أدركهم من أصحابه، الإمامُ أبو عبد الله الخلال: (٣١).
(٥) تاريخ دمشق ٥٢/ ٢٩.
(٦) أسد الغابة ٥/ ٨٠، وينظر ثناؤه عليه في الكامل في التاريخ ٨/ ٣٧.
(٧) تلخيص كتاب الاستغاثة، المعروف بـ«الرد على البكري» ١/ ٥٧.

Black plate (61,1)

يصحِّح الحديث أضعف مِنْ تصحيحه، بخلاف أبي حاتم ابن حبان البستي، فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم، وأجل قدراً، وكذلك تصحيح الترمذي، والدارقطني، وابن خزيمة، وابنِ منده وأمثالهم فيمن يصحِّح الحديث»[(١)].

وقال أيضاً ـ وهو يتكلم عن ضعف خبرة الثعلبي وأمثاله بالحديث ـ: «وليس لأحدهم مِنَ الخبرة بالأسانيد ما لأئمة الحديث كشعبة، ويحيى بن سعيد القطان ـ وذكر جماعةً مِنَ الأئمة ـ **وأبي عبد الله ابن منده**، وأمثال هؤلاء مِنْ أئمة الحديث، ونُقَّاده، وحكامه، وحفاظه، الذين لهم خبره، ومعرفة تامة بأحوال النبي ﷺ، وأحوال مَنْ نقل العلمَ والحديثَ عن النبي ﷺ مِنَ الصحابةِ والتابعين، وتابعيهم ومَنْ بعدَهم مِنْ نَقَلَةِ العلم»[(٢)].

١١ ـ وقال الحافظ الذهبي (ت:٧٤٨) في «الميزان»: «الحافظ، الجوال، صاحب التصانيف، كان من أئمة هذا الشأن وثقاتهم»[(٣)].

١٢ ـ وقال عنه المؤرخ الصَّفدي (ت:٧٦٤): «أحد الحفاظ المكثرين، والمحدثين الجوَّالين، مِنْ بيت الحديث والفضل»[(٤)].

١٣ ـ ووصفه العلامة بدر الزركشي (ت:٧٩٤) بقوله: «الإمامُ، المتقن»[(٥)].

١٤ ـ وقال الحافظ ابن حجر (ت:٨٥٢) في سياق ترجمة أحد الصحابة الذين خَفِيت على ابن منده: «ويُتعجَّبُ مِنْ خفاء ذلك على ابن منده مَعَ شدة حفظه»[(٦)].

---

(١) مجموع الفتاوى ١/ ٢٥٥، وقارن ذلك بما في منهاج السنة ٨/ ٤١٨، وله ثناء عليه مِنْ هذا القبيل في مواضع مِنَ الفتاوى. ينظر: ١٧/ ٧٥، ١٨/ ٢٤٨.

(٢) منهاج السنة ٧/ ٣١١.

(٣) ميزان الاعتدال ٣/ ٤٧٩، وقد تقدم نقل ثنائه عليه في «السير»، وينظر: المغني في الضعفاء ٢/ ٢٦٤، رقم الترجمة (٥٢٨٣).

(٤) الوافي بالوفيات ٢/ ١٣٤.

(٥) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح ١/ ٢٦٤، وينظر: المقنع في علوم الحديث ١/ ٧٠.

(٦) الإصابة في تمييز الصحابة ٦/ ٥١٠، وله نحو من هذا الثناء في عدة مواضع، ينظر: الإصابة ٥/ ١٧٨، ٦/ ٥٨٥.

Black plate (62,1)

١٥ ـ وقال الحافظ السخاوي (ت:٩٠٢): «الحافظ، أحد أكابر هذه الصناعة، مِمَّن جاب وجال، ولقي الأعلام والرجال، وشرّق وغرّب، وبعد وقرب»[(١)].

والثناء عليه مِنَ الأئمة كثير، أكتفي بما ذكر للدلالة على المراد.

* **أما الاحتفاء بموروثه العلمي**: فهو المتمثل في نقل العلماء عنه، وحفاوتِهم بكلامه: إما اعتماداً عليه، أو تعقُّباً، أو شرحاً، أو غير ذلك مِنْ مظاهر الاحتفاء بميراثه العلمي، وقد تتبعت ما يُجلِّي ذلك ـ مِنْ غير حصر؛ لتعذُّره ـ مِنْ خلال نقل أكابر أهل العلم عنه. ومِنْ ذلك:

١ ـ أن شيخه أبا أحمد العسَّال (ت:٣٤٩)[(٢)] ـ وهو أحد شيوخه الكبار ـ كتب إلى تلميذه ابن منده ـ وهو بنيسابور ـ في حديث أشكل عليه، فأجابه بإيضاحه وبيانِ علته[(٣)].

٢ ـ الخطَّابي (ت:٣٨٨) ـ وهو أحد أقرانه ـ نقل عنه في «غريب الحديث»[(٤)].

٣ ـ الكلاباذي (ت:٣٩٨) ـ وهو معاصرٌ له ـ في كتابه «رجال البخاري»[(٥)].

٤ ـ أبو نعيم الأصبهاني (ت:٤٣٠)، وقد نقل عنه في كتابه «معرفة الصحابة»، ولكنه ـ لِمَا كان بينهما مِنَ المشاحنة ـ لا يسمِّيه باسمه، بل يقول: قاله المتأخر، أو ذكره المتأخر، أو ذكره مَنْ يدَّعي حفظاً وإتقاناً[(٦)]، وسيأتي في دراسة كتاب ابن منده «معرفة الصحابة»[(٧)] ما يوضح مدى استفادة أبي

(١) فتح المغيث ١/ ٩٥.
(٢) ستأتي ترجمته في ثبت شيوخه ـ إن شاء الله ـ يقول عنه الخطيب البغدادي ـ في تاريخه ١/ ٢٧٠ ـ: «**وكان من كبار الناس في الحفظ والإتقان والمعرفة**».
(٣) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٤.
(٤) ١/ ١٩٥.
(٥) رجال صحيح البخاري ١/ ٤٧، وقد نقل عنه في عشرة مواضع.
(٦) ينظر ـ مثلاً ـ: معرفة الصحابة، لأبي نعيم ١/ ٤١٦، ٢/ ١١١٧، ٦/ ٣٠٠٥.
(٧) في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الأول.

Black plate (63,1)

نُعيم، مِنْ هذا الكتاب في كتابه الذي حمل نفس الاسم «معرفة الصحابة».

٥ ـ ابن عبد البر (ت:٤٦٣) نقل عنه في «الاستيعاب»[١].

٦ ـ الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣) في «تاريخ بغداد» في مواضع[٢].

٧ ـ أبو الوليد الباجي (ت:٤٧٤) في «التعديل والتجريح»[٣].

٨ ـ أبو الفضل ابن طاهر المقدسي (ت:٥٠٧) في كتابه «إيضاح الإشكال»[٤].

٩ ـ القاضي عياض (ت:٥٤٤) في «المشارق»[٥].

١٠ ـ ابن عساكر (ت:٥٧١) في «تاريخ دمشق» في مواضعَ كثيرةٍ[٦].

١١ ـ ابن الأثير (ت:٦٣٠). وسيأتي في دراسة كتاب ابن منده «معرفة الصحابة»[٧] ما يوضح مدى استفادة ابن الأثير، مِنْ هذا الكتاب في كتابه «أسد الغابة».

١٢ ـ النووي (ت:٦٦٧) في شرحه على مسلم[٨].

١٣ ـ شيخ الإسلام ابن تيمية (ت:٧٢٨)، وقد سبق في نقل شيء مِنْ كلامه ـ قريباً ـ في معرض الثناء عليه.

١٤ ـ المزي (ت:٧٤٢) في «تهذيب الكمال»[٩].

١٥ ـ الذهبي (ت:٧٤٨) في عدةٍ مِنْ كتبه، منها: «الميزان» و«المغني»، ينقل فيهما عنه جَرْحاً وتعديلاً كثيراً، خاصة في «المغني»[١٠].

---

(١) الاستيعاب ٤/ ١٧٧٢.
(٢) منها: تاريخ بغداد ٥/ ٣٧٤، ٦/ ٣٧٣.
(٣) ١/ ٣٣١، ٣٣٩، ٣٤١، ٤٢٧، وغيرها.
(٤) في مواضع خمسة: (٤٢، ١١٦، ١٢١، ١٢٤، ١٥٧).
(٥) في موضع واحد ١/ ٦٩.
(٦) منها: ٣٤/ ٣٨٧.
(٧) في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الأول.
(٨) في مواضع، منها: ١/ ١٦٦، ٧/ ٣٥، ١٤/ ٥٠.
(٩) في مواضع كثيرة، منها: ١/ ٥٢٦، ٢/ ٢٩، ٥/ ١٦٣، ٧/ ١٣٣.
(١٠) مثال من: «الميزان» ١/ ٩٥، ٣/ ٤٥٠، ومن «المغني»: أرقام التراجم التالية ـ مثلاً ـ: (٥٦٩، ٧٧٧، ٥٢٧٣، ٥٢٨١، ٥٣٠٠).

Black plate (64,1)

١٦ ـ ابن القيم (ت: ٧٥١) في كتابه: «تهذيب مختصر السنن»[(١)] في عدة مواضع[(٢)].

١٧ ـ العلائي (ت: ٧٦١) في «جامع التحصيل»[(٣)].

١٨ ـ ابن كثير (ت: ٧٧٤)[(٤)].

١٩ ـ ابن رجب (ت: ٧٩٥) في «شرح العلل»[(٥)].

٢٠ ـ العراقي (ت: ٨٠٦) في ألفية الحديث[(٦)].

٢١ ـ ابنه أبو زرعه (٨٢٦) في «تحفة التحصيل»[(٧)].

٢٢ ـ ابن حجر (ت: ٨٥٢) في عدد كبير مِنْ كتبه، أكتفي بأن أقول: إنني تتبعت عدد نقوله عنه في «الفتح»، فإذا هي تقارب مائةً وثلاثين موضعاً.

ولم تخْلُ بقية كتبه مِنَ الاستفادة مِنْ علوم هذا الإمام، وسيأتي في دراسة كتاب ابن منده «معرفة الصحابة»[(٨)] ما يوضح مدى استفادة ابن حجر مِنْ هذا الكتاب في كتابه «الإصابة» خصوصاً[(٩)].

---

(١) هذا هو اسم الكتاب الصحيح، والمتداول عند المعاصرين، تسميته بـ(تهذيب السنن)، وهو يخالف حقيقة الكتاب؛ إذ هو ـ بنص ابن القيم في أول كتابه (ص: ١٧ ـ ط. الكتب العلمية) ـ تهذيب لكتاب المنذري المشهور الذي اختصر به سنن أبي داود، رحم الله الجميع.

(٢) منها: ١/ ٣٢٧، ٢/ ٢٩٩، ٧/ ٦٦، ١٣/ ٦٥.

(٣) ينظر: (٢٢٣، ٣١٥).

(٤) في تفسيره للآية (٨٥) من سورة الإسراء، و(٣١) من سورة الزمر.

(٥) شرح علل الترمذي ٢/ ٨٣٣.

(٦) ألفية الحديث للعراقي «التبصرة والتذكرة»: (٧٤) البيت رقم (٧٨)، وهو قوله:

كان أبو داود أقوى ما وُجِدْ ... يرويه، والضعيفَ حيثُ لا يجد
في الباب غيرَه، فذاك عندهْ ... من رأيٍ أقوى، قاله ابنُ مندهْ

وله ذكر في غير ما موضع من الألفية.

(٧) ينظر: (١٩٥، ٢٠٠، ٢٢٣).

(٨) في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الأول.

(٩) «الدراية»، و«التغليق»، و«التلخيص»، و«تعريف أهل التقديس»، و«اللسان»، و«التعجيل»، و«التقريب»، و«التهذيب»، و«الإصابة»، و«نزهة الألباب في الألقاب».

Black plate (65,1)

٢٣ ـ العيني (ت: ٨٥٥) نقل عنه في شرح البخاري، المعروف بـ«عمدة القاري»[(١)].

٢٤ ـ السخاوي (ت: ٩٠٢) نقل عنه في «فتح المغيث»[(٢)].

٢٥ ـ السيوطي (ت: ٩١١) في عدة كتب؛ من أشهرها: «التدريب»[(٣)].

أما المتأخرون ـ أعني مِنْ بعد القرن العاشر ـ فنقلهُمْ عنه كثيرٌ جداً، وهو يعود إلى كتب هؤلاء، ويعوّلون في النقل عليها؛ لذا آثرت الاكتفاءَ بما سبق.

وبعد: فهؤلاء خمسة وعشرون مِنْ أكابر أهل العلم في زمانهم، منذ عصر ابن منده نفسِه إلى يومنا هذا، وإلى ما شاء الله مِنَ الزمان، أفليس ذلك مِنْ أكبر البراهين على منزلته؟ اللهم بلى.

* معتقدُه، ومذهبه في الفروع:

أما معتقدُه في الأصول، فهو على مذهب أهل الحديث، ومصنَّفاتُه طافحةٌ بنُصرة مذهبهم، وتقريرِه، والردِّ على المخالفين في هذا الباب، وما نزاعه مَعَ أبي نعيم[(٤)] في بعض مسائل هذا الباب إلا بسبب هذا[(٥)].

ولعلي أشير هنا ـ بإيجاز ـ إلى حقيقة ما وقع بينه وبين أبي نعيم ـ رحمهم الله تعالى جميعاً ـ وذلك في ضوء النقاط الآتية:

أولاً: إيضاح معتقد أبي نعيم.

ثانياً: المسألة التي اختلف فيها الإمامان، مع الإشارة إلى تأريخها باختصار.

ثالثاً: الإشارة إلى موقف بعض أكابر المحققين مِنَ الخلاف في مثل هذه المسألة.

---

(١) في مواضع كثيرة جداً، منها: ١/ ١٨، ٢/ ١٠٢، ٣/ ٢١٦، ١٠/ ١١٧.

(٢) فتح المغيث ١/ ٩٨ ـ ١٠٠، ٤/ ٨٨.

(٣) تدريب الراوي ١/ ٤٥٢، ٥٣٣.

(٤) إذا ذكر أبو نعيم مع ابن منده، فلا يكاد يُذكر إلا على أنه قرين له ـ وهو كذلك ـ ولكنه قبل أن يكون قريناً، فهو معدود من جملة تلاميذه، كما ستأتي الإشارة إليه قريباً.

(٥) ينظر: ما كتبه أ.د. علي الفقيهي في مقدمة تحقيقه لكتاب «الإيمان» ١/ ٤٠ ـ ٤٩.

Black plate (66,1)

أولاً: إيضاح معتقد أبي نعيم:

إذا تقرَّر أن ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ على طريقة أهل السنة[١] في تقرير المعتقَد، فمِنَ المهم أن يوضَّحَ معتقدُ أبي نعيم؛ لتكون المحاكمةُ بينهما أقربَ إلى الإنصاف، وليتبين مقدار دائرة الاتفاق والاختلاف بينهما.

وأصدق شيءٍ يوضح معتقدَ الرجل أن يكون له كلامٌ يوضح معتقدَه، وهذا ما وقع لأبي نعيم؛ فقد نقل جَمْعٌ مِنْ أهل العلم بعضَ كلماته في أبواب الاعتقاد، وهذا أطول نصٍّ وقفت عليه في ذلك، مبتدئاً بنقله عن ابن القيم؛ لأنه أوفى وأتمَّ، ثم أُتبعه بكلام شيخه ابن تيمية بحروفه عنه، والذي نقلوه من كتاب «الاعتقاد» له[٢]:

«قال في عقيدته: وإن الله سميعٌ، بصيرٌ، عليمٌ، خبيرٌ، يتكلم، ويرضى، ويسخط، ويضحك، ويعجب، ويتجلَّى لعباده يومَ القيامة ضاحكاً، وينزل كل ليلة إلى سماء الدنيا كيف يشاء، فيقول: هل مِنْ داعٍ فأستجيبَ له؟ هل مِنْ مستغفر فأغفرَ له؟ هل مِنْ تائبٍ فأتوبَ عليه؟ حتى يطلع الفجر، ونزول الرب تعالى إلى سماء الدنيا بلا كيف، ولا تشبيه، ولا تأويل، فمَنْ أنكر النزول، أو تأوَّل، فهو مبتدع ضالٌّ، وسائرُ الصفوة العارفين على هذا.

ثم قال[٣]: وإن الله استوى على عرشه، بلا كيف، ولا تشبيه، ولا

---

(١) مِنْ نافلة القول أن يقال: إن العبرة في تقرير معتقد أي عالم بما غلب عليه، ولا يخرجه عن طريقة قوم ما موافقتُه في بعض المسائل القليلة لأقوام مخالفين في الاعتقاد. وإلا، فيلزم على هذا إخراجُ أئمة كبار مِنْ أئمة السنة في زمانهم، وقعَتْ لهم اجتهادات في أبواب العقائد مخالفة لما عليه السواد الأعظم من السلف؛ كمخالفة ابن خزيمة في حديث الصورة ـ ينظر تعليقي على المعلم الخامس من معالم الاتفاق بينه وبين ابن خزيمة في فقه السنة، في الفصل الثاني من الباب الخامس ـ وكمخالفات بعض أئمة السنة المتأخرين كالصنعاني، والشوكاني في بعض المسائل.
ينظر: التنبيهات السنية على الهفوات العقدية في بعض الكتب العلمية، ص(٤٩ ـ ٧٥)، ومقدمة محقق كتاب الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف: (١٣ ـ ١٨).

(٢) صرّح بأن هذا النص من كتاب «الاعتقاد»: الذهبيُّ في كتابه العلو: (٢٤٣).

(٣) هذا من كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ.

Black plate (67,1)

تأويل، فالاستواء معقول، والكيف مجهول، وأنه سبحانه بائنٌ من خلقِه، وخلقُه بائنون منه، بلا حلول، ولا ممازجٍ، ولا اختلاط، ولا ملاصقة؛ لأنه البائن الفرد من الخلق، والواحد الغني عن الخلق.

وقال أيضاً: **طريقنا طريق السلف المتَّبعين للكتاب والسنة وإجماع الأمة**، وساق ذكر اعتقادهم. ثم قال: ومما اعتقدوه أن الله في سمائه دون أرضه. وساق بقيته». انتهى ما نقله ابن القيم عنه[(١)].

ومما نقله شيخهُ ابنُ تيمية عنه بعد هذا، قوله رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ومما اعتقدوه: أن الله لم يزل كاملاً بجميع صفاته القديمة، لا يزول ولا يحول، لم يزل عالماً بعلم، بصيراً ببصر، سميعاً بسمع، متكلماً بكلام، وأحدَثَ الأشياء من غير شيء، وأنَّ القرآن كلامُ الله، وكذلك سائر كتبه المنزلة، **كلامه غيرُ مخلوق**، وأن القرآن من جميع الجهات ـ مقروءاً ومتلُوَّاً ومحفوظاً، ومسموعاً، ومكتوباً، وملفوظاً ـ كلامُ الله حقيقةً لا حكاية ولا ترجمة، **وأنه بألفاظنا كلامُ الله غير مخلوق**، وأن الواقفة واللفظية مِنَ الجهمية، وأن مَنْ قصد القرآن ـ بوجه مِنَ الوجوه ـ يريد به خَلْقَ كلام الله، فهو عندهم مِنَ الجهمية، وأن الجهميَّ عندهم كافرٌ. وذكر أشياء، إلى أن قال: وأنَّ الأحاديث التي ثبتت عن النبي في العرش، واستواءِ الله عليه يقولون بها، ويثبتونها، مِنْ غير تكييف، ولا تمثيل، وأن الله بائنٌ مِنْ خلقه، والخلق بائنون منه، لا يحُلُّ فيهم، ولا يمتزج بهم، وهو مستوٍ على عرشه في سمائه دون أرضه. وذكر سائر اعتقاد السلف وإجماعهم على ذلك»[(٢)] انتهى ما نقله شيخ الإسلام.

وقد نقل الحافظ الذهبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بعضاً ممَّا تقدم، في كتابه «العلو»[(٣)].

وبهذا النقل يتَّضح جلياً موافقةَ أبي نعيم رَحِمَهُ اللَّهُ لاعتقادِ السلف في هذا

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية: (٢٧٩).
(٢) مجموع الفتاوى ٥/ ١٩٠ ـ ١٩١، وهو ضمن الفتوى «المراكشية».
(٣) العلو للعلي الغفار: (٢٤٣).

Black plate (68,1)

الباب. وحسْبُك باستشهاد هؤلاء الأئمة الثلاثة بكلامه في حديثهم عن هذه المسائل، فهو نقل المستأنس به بلا ريب.

فإن قيل: إنَّ كتابه «الحلية» مليءٌ بالحديث عن التصوف، والصوفية، وفي بعض ما ينقل عن الصوفية العُبَّاد أشياء تخالف السنة. فما الجواب عن ذلك؟ فيقال:

أولاً: هو ينقل ما وقع له بالأسانيد في هذا الباب، وإذا كان العلماء اختلفوا في جواز رواية الموضوعات بالأسانيد، فما دون ذلك من باب أولى[(١)].

ثانياً: مِنْ خلال قراءتي لكثير مِنْ تراجم الكتاب، تبين لي بجلاء أن التصوف الذي تكلم فيه أبو نعيم في كتابه «الحلية» غالبُه مِنَ التصوف الذي هو بمعنى الورع والزهد ـ كما هو حال التصوف في مراحله الأولى ـ، ولم يكن يعرِّجْ على التصوف البِدْعي الذي حذّر منه العلماء، والذي شطح فيه أصحابه إلى أبوابٍ مِنَ الزندقة، بله البدع.

ومما يدل على هذا: أنه اعتنى بنقل أحوال كبار أئمة الإسلام مِنْ عهد الصحابة رضي الله عنهم إلى ما قبل وقته بقليل، وفي جملة ذلك تراجم لكبار الأئمة؛ كالثوري، وشعبة، وابن عيينة، والشافعي، وأحمد، وغيرهم. أفهؤلاء متصوفةٌ؟![(٢)].

ثالثاً: ما ينقله أبو نعيم، وما يقوله مِنْ عبارات في مقدمات التراجم مغمورة في بحر الصواب الذي ذكره في كتابه. يقول ابن تيمية رحمه الله في معرض حديثه عن «الحلية»:

«وكتابه «الحلية» مِنْ أجود الكتب المصنَّفة في أخبار الزُّهَّاد، والمنقول فيه أصحُّ مِنَ المنقول في رسالة القُشيري، ومصنفاتِ أبي عبد الرحمٰن

(١) سيأتي بسطُ هذه المسألة، وتفصيلها في المطلب الحادي عشر من المبحث الأول في الفصل الثاني من الباب الثاني.

(٢) ينظر ثناء ابن تيمية ـ الفتاوى ١٠/ ٣٦٦ ـ ٣٦٨، ١٨/ ٧١ ـ ٧٣ ـ على أبي نعيم وعلى كتابه «الحلية» وطريقته في ذكره لأحوال الصحابة والتابعين، في مقابل نقده لمن اكتفى بالنقل عن متأخري الزهاد كالقشيري، وأبي عبد الرحمٰن السُلَمي، صاحب الطبقات.

Black plate (69,1)

السُّلَمي شيخِه، ومناقبِ الأبرار لابن خميس. فإن أبا نُعيم أعلمُ بالحديث، وأكثرُ حديثاً، وأثبتُ روايةً ونقلاً من هؤلاء، ولكن كتاب الزهد للإمام أحمد، والزهد لابن المبارك وأمثالهما أصحُّ نقلاً من «الحلية».

وهذه الكتب ـ وغيرها ـ لا بد فيها من أحاديثَ ضعيفةٍ، وحكاياتٍ ضعيفة، بل باطلة، وفي «الحلية» من ذلك قطعٌ، ولكن الذي في غيرها من هذه الكتب أكثر مما فيها، فإنَّ في مصنفات أبي عبد الرحمٰن السُّلَمي، ورسالة القشيري، ومناقبِ الأبرار، ونحو ذلك من الحكايات الباطلة، بل ومن الأحاديث الباطلة ما لا يوجد مثله في مصنفات أبي نعيم، ولكن صفة الصفوة لأبي الفرج ابن الجوزي نقلها من جنس نقل «الحلية».

والغالب على الكتابين الصحةُ، ومع هذا ففيهما أحاديثُ وحكاياتٌ باطلة... **ومثل هذا يوجد في غالب كتب الإسلام**، فلا يسْلَمُ كتابٌ من الغلط إلا القرآن»[(١)].

بقي أن أشير إلى أن أبا نعيم طُعن عليه أمران آخرَان في عقيدته؛ وهما: كونه أشعرياً، والثاني: كونه شيعياً، فلننظر في هذين الطعنين:

أ ـ وصفه بأنه أشعري:

وقد اعتمد مَنْ وصفه بذلك على عدة أمور؛ أبرزها:

١ ـ ذكر ابن عساكر له في طبقات الأشاعرة في كتابه «تبيين كذب المفتري»[(٢)].

٢ ـ قول ابن الجوزي عنه: «كان يميل إلى مذهب الأشعري في الاعتقاد ميلاً كثيراً»[(٣)]، ونقل ذلك عنه ابنُ كثير في البداية والنهاية[(٤)].

وبناءً على ذلك، فقد جزم أحد الباحثين[(٥)] بأنه أشعري، بل هو غالٍ في مذهب الأشاعرة.

---

(١) مجموع الفتاوى ١٨/ ٧٢.
(٢) تبيين كذب المفتري: (٢٤٦).
(٣) المنتظم ٨/ ١٠٠.
(٤) البداية والنهاية ١٥/ ٦٧٤.
(٥) هو الشيخ د. محمد لطفي الصباغ في كتابه: أبو نعيم وكتابه الحلية: (١٥).

Black plate (70,1)

وبالنظر فيما سبق نقْلُه في معتقد أبي نعيم ـ الذي نقل بعضه الأئمة: ابن تيمية والذهبي، وابن القيم ـ نجد أن القول بنسبته إلى الأشاعرة ليس دقيقاً، فضلاً عن أن يكون من غُلاتهم!

وأظهرُ تلك النقول، وأوضحُها في نفي هذه التهمة هو استشهادُ ابن تيمية، وتلميذِه ابن القيم بكلام أبي نعيم في الرد على المعطلة ـ ومنهم الأشاعرة ـ والجهمية؛ كقوله:

«وأن الله سميع، بصير، خبير، يتكلم، ويرضى، ويسخط، ويعجب، ويتجلى لعباده يوم القيامة ضاحكاً، وينزل إلى سماء الدنيا كيف شاء»[(١)]، وهذا ما لا تعتقده الأشاعرة البتة، أو تقول به.

وما تقدم مِنَ النص الذي نقله أولئك الأئمة ما يوضح مباينةَ أبي نعيم للأشاعرة في عدة مسائل هي من أشهر ما خالفوا به السلف؛ كالعُلُوِّ، وإثبات الصفات من غير تعطيل، أو تحريف.

وبعد: فقد تبين بما تقدم أن نسبةَ أبي نعيم إلى الأشعرية نسبةٌ غير دقيقة، وعليه: فلا يُسوغُ إخراجُه مِنْ دائرة أهل السنة، ونسبتُه إلى الأشعرية ـ لما تقدم ـ فالعبرة بما عليه الشخص في عموم معتقده، ومنهجه، وإلا لم يكد يسلم لنا أحدٌ من الأئمة.

ب ـ وصفه بأنه شيعي[(٢)]:

نُسبِ أبو نعيم إلى التشيُّع؛ فقد نقل صاحب كتاب «روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات»[(٣)] عن أحد الشيعة قولَه: «وهو ـ أي: أبو نعيم ـ من محدثي العامة **ظاهراً**، إلا أنه مِنْ خُلّص الشيعة في **باطن أمره**،

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية: (٢٧٩).

(٢) استفدت في تحرير هذه المسألة المتعلقة بتهمة التشيع مِنْ مقدمة بحث أخي الدكتور سعيد بن صالح الرقيب في أطروحته الدكتوراه: (٨٣)، مع بعض التصرف، ولذا لم أذكر مصادره التي نقل منها في قائمة المراجع، إلا ما أضفته أنا مِنْ عندي، كما في «المثل السائر».

(٣) محمد باقر الخونساري الأصبهاني (ت١٣١٣هـ).

Black plate (71,1)

والتي يتَّقي ظاهراً على ما وافق ما اقتضته الحال»[(١)].

وحُجَّتهم أن أبا نعيم رَحِمَهُ اللَّهُ قد ذكر في ترجمة علي بن أبي طالب كثيراً مِنَ الأحاديث والآثار في مناقبه، والتي لا تُوجدُ في كثير من الكتب المصنفة، وأن كتابه يُعدُّ مرجعاً لعلماء الشيعة في جمع النصوص للرد على المخالفين لهم؛ يقصد أهل السنة.

ويمكن الرد على هذه الدعوى بالآتي:

١ ـ أن أبا نعيم قد ترجم في كتاب «الحلية» قبل علي بن أبي طالب لأبي بكر وعمر، وعثمان، رضي الله عنهم أجمعين.

وهؤلاء الأئمة الخلفاء الراشدون الثلاثة أبغضُ إلى الرافضة ـ قبَّحهم الله ـ من الناقة الجرباء ذات الهناء[(٢)].

٢ ـ أن أبا نعيم قد صنف كتاباً عنوانه «تثبيت الإمامة، وترتيب الخلافة»، وطُبع بعنوان «تثبيت الإمامة، والرد على الرافضة»، صنفه لتثبيت الإمامة والخلافة الأُولى لأبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأنه الرجل الذي أجمعت عليه الأمة، ثم يعرِض للشبهات التي يثيرها الروافضُ، ويرد على الأحاديث التي يدَّعون زوراً وبهتاناً أنها تنصُّ على خلافة علي بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٣ ـ أن أبا نعيم صنف كتاباً سماه «فضائل الخلفاء الأربعة، وغيرهم»، بدأه بذكر فضائل أبي بكر وعمر وعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ؛ فلو كان من أهل التشيُّع، لَمَا فعل هذا.

ونسبته إلى التشيع كِذْبَةٌ ظاهرة، لكنها لائقةٌ بالرافضة، الذين هم من أكذب الناس وأعظم زوراً وبهتاناً.

---

(١) روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات ١/ ١٧٣.

(٢) جاء في مجمع الأمثال: (١١٦): «يقال: أبغض إلي مِنَ الجرباء ذات الهناء، وذلك أنه ليس شيء أبغض إلى العرب من الجرب؛ لأنه يعدي».

Black plate (72,1)

ثانياً: المسألة التي اختلف فيها الإمامان، مَعَ الإشارة إلى تأريخها باختصار:

المسألة التي اختلف فيها الإمامان ـ رحمهما الله تعالى ـ هي مسألة قديمةٌ، وهي من آثار فتنة القول بخلق القرآن، التي انتصر لها المعتزلة، ووقف فيها الإمام أحمد وقفته المشهورة، وهذه المسألة تُعرَفُ عند العلماء بمسألة اللفظ، وهي: هل اللفظ بالقرآن مخلوق أم لا؟

وقد كان أولَ مَنْ تكلَّم في هذه الفتنة هو حسينُ بن علي الكرابيسي[(١)]، وقد أنكر عليه الإمام أحمدُ أشدَّ الإنكار، وتتابع أصحاب الإمامُ أحمد في الإنكار على من سلك طريقة الكرابيسي.

وتلك كانت ـ لعمرُ الله ـ فتنةً أخرى! إن لم تكن ربيبةً لفتنة القول بخلق القرآن، فهي وليدةُ سوءٍ لها، ويكفي ـ لإدراك سوئها ـ أن ينظر في آثارها على علماء الحديث من لَدُنِ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ حتى يومنا هذا[(٢)].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومسألة اللفظ بالقرآن قد اضطرب فيها أقوامٌ لهم علمٌ، وفضلٌ، ودينٌ، وعقلٌ، وجرت بسببها مخاصمات ومهاجرات بين أهل الحديث والسنة»[(٣)].

ومِنَ المتقرر في هذا الباب الكفُّ عن إيراد الألفاظ التي لم يتكلم بها

---

(١) نص على ذلك ابن تيمية في الفتاوى ١٢/ ٥٧٣، والذهبي في السير ١١/ ٢٨٩، ١٢/ ٨٠، وينظر: تاريخ بغداد ٨/ ٦٤، فتاوى ابن تيمية ٦/ ١٧٧.

والكرابيسي: هو الحسين بن علي بن يزيد البغدادي، أبو علي، صاحب التصانيف، وكان مِنْ بحور العلم، ذكياً فطناً، فصيحاً، لَسِنَاً، تصانيفه في الفروع والأصول تدل على تبحُّره، إلا أنه وقع بينه وبين الإمام أحمد، فهجر لذلك، وهو أول مَنْ فتق اللفظ، ولمَّا بلغ يحيى بن معين أنه يتكلم في أحمد، قال: ما أحوجَه إلى أن يُضرَبَ، وشتمه... فغضب لأحمدَ أصحابُه، ونالوا مِنْ حسين. سير أعلام النبلاء ١٢/ ٧٩.

(٢) ينظر في تفاصيل تاريخ هذه المسألة، وآثارها في صفوف أهل الحديث: كتاب «لحظ اللحظ في بيان مسألة اللفظ الواقعة بين الإمامين الذهلي والبخاري وأثرها في صفوف المحدثين» لسليمان العسيري، وهو كتاب جيد في الجملة، ولكن يُعاب عليه عدم الترتيب، ويفتقد جودة العرض.

(٣) الفتاوى ١٢/ ٣٣٣.

Black plate (73,1)

الصحابة رضي الله عنهم؛ سداً لباب البدع في هذا المَهْيَع الخطير، والذي ظهرت آثار فتحه فيما بعد[١].

إذا تقرر هذا، فإن حاصل الخلاف في هذه المسألة يعود إلى قولين، وقبل أن أذكرهما، أرى مِنَ المهم أن أُورِدَ كلاماً لشيخ الإسلام ابن تيمية، يكشف فيه عن أصل الشبهة، ومنشأ الخلاف فيها، حيث يقول رحمه الله:

«وسبب ذلك: أن لفظ التلاوة والقراءة واللفظ **مجملٌ مشترك**، يراد به المصدر، ويراد به المفعول:

فمن قال: اللفظ ليس هو الملفوظ، والقول ليس هو المَقُول، وأراد باللفظ والقول المصدر، كان معنى كلامه: أن الحركة ليست هي الكلام المسموع، **وهذا صحيح**.

ومَنْ قال: اللفظ هو الملفوظ، والقول هو نفس المَقُول، وأراد باللفظ والقول مسمى المصدر، صار حقيقةً مُرادةً: أن اللفظ والقول المراد به الكلامُ المَقُولُ الملفوظ، هو الكلام المقولُ الملفوظ، **وهذا صحيح**.

فمَنْ قال: اللفظ بالقرآن، أو القراءة، أو التلاوة مخلوقة، أو لفظي بالقرآن، أو تلاوتي دخل في كلامه نفسُ الكلام المقروء المتلُوِّ، وذلك هو كلام الله تعالى، وإن أراد بذلك مجردَ فعله وصوته، كان المعنى صحيحاً.

لكن إطلاق اللفظ يتناول هذا وغيرَه، ولهذا قال أحمد ـ في بعض كلامه ـ: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، يريد به القرآن، فهو جهميٌّ **احترازاً** عما إذا أراد به فعله وصوته...

ومَنْ قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، أو تلاوتي، دخل في ذلك المصدر ـ الذي هو عمله ـ وأفعال العباد مخلوقة.

---

(١) ينظر: الفتاوى لابن تيمية ١٢/٢٣٨.

وقد نقل ابن تيمية في الفتاوى ٦/١٨٧ عن ابن جرير قوله ـ بخصوص مسألة اللفظ ـ: «**لم نجد فيها كلاماً** عن صحابيٍّ مضى، ولا عن تابعيٍّ قفا، إلا عمَّن في كلامه الشفاء والغناء، ومَنْ يقوم لدينا مقامَ الأئمة الأُولى أبو عبد الله أحمد بن حنبل، فإنه كان يقول:...» ثم ذكر كلامه.

Black plate (74,1)

ولو قال: أردت به: أن القرآن المتلوَّ غير مخلوق، لا نفس حركاتي!

قيل له: لفظُك هذا بدعةٌ، **وفيه إجمال وإيهام ـ وإن كان مقصودُك صحيحاً**، كما يقال للأول إذا قال: أردت أن فعلي مخلوق: لفظك أيضاً بدعة، **وفيه إجمال وإيهام ـ وإن كان مقصودُك صحيحاً**. فلهذا منع أئمة السنة الكبارُ إطلاقَ هذا وهذا، وكان هذا وسطاً بين الطرفين.

وكان أحمد، وغيره من الأئمة يقولون: القرآن حيث تصرف كلام الله غيرُ مخلوق، فيجعلون القرآن نفسَه حيث تصرف غير مخلوق، مِنْ غير أن يقترن بذلك، ما يُشعر أن أفعال العباد وصفاتِهم غيرُ مخلوقة». اهـ بتصرف[(١)].

وبعد: فإن حاصل الخلاف بين الفريقين يعود إلى قولين؛ هما:

القول الأول: أنه يجوز أن يقول القائل: لفظي بالقرآن مخلوق.

وهذا الذي تبنَّاه الكرابيسيُّ ـ كما تقدم ـ وتبعه عليه جماعةٌ مِنْ أهل الحديث، ومنهم أبو نعيم، ويُنسب هذا إلى البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ[(٢)].

واستدلوا ـ كما بيَّنه ابن تيمية ـ بأن ما يتلفظ به القارئ مِنْ فعله، وفعله مخلوقٌ.

القول الثاني: أن «مَنْ قال: لفظي بالقرآن مخلوقٌ، فهو جهمي، ومن قال: إنه غير مخلوقٌ، فهو مبتدع»[(٣)]. وهذه هي عبارة الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، وهي التي يعلِّلون بها خطأ هذه العبارة.

---

(١) درء التعارض ١/ ٢٦٤ ـ ٢٦٦ بتصرف. وينظر: الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة: (٤٣) وما بعدها [عن كتاب لحظ اللحظ]، الفتاوى ١٢/ ٣٧٣ ـ ٣٧٥، ٤٢١، ومختصر الصواعق لابن القيم: (٤٨٠).

(٢) وإنما قلت: يُنسب إليه؛ لأن كثيراً مِنَ الناس نسب إليه هذا القول بناءً على أصله ـ الذي هو إجماع السلف ـ في أن أفعال العباد مخلوقة، فركبوا من كلامه أن «لفظي بالقرآن مخلوق»، فالبخاري ـ كما يقول ابن القيم ـ بريء منه، ينظر: مختصر الصواعق: (٤٨٧ ـ ٤٩١)، السير ١٢/ ٤٥٧، شرح علل الترمذي ١/ ٤٩٦، وكتاب «لحظ اللحظ»: (١١٥ ـ ١١٩).

(٣) درء التعارض ١/ ٢٦١، الفتاوى ١٢/ ٢٦٣، ٣٧٣، ٤٢٣.

Black plate (75,1)

وقد توسع بعض أتباع أحمد، فصرحوا ـ في مقابل الرد على أصحاب القول الأول ـ فقالوا: بل «لفظي بالقرآن غير مخلوق»، فأخطأوا.

وهذا ما نُسب إلى الإمام محمد بن يحيى الذهلي[(١)]، وبعض أصحاب أحمد، ومنهم أبو عبد الله ابن منده.

وأسوق هنا خلاصة كلامٍ نفيسٍ لشيخ الإسلام ابن تيمية، فيه مِنَ البيان والإيضاح والإنصاف بينَ المختلفين في هذه المسألة ما فيه، حيث يقول رَحِمَهُ اللَّهُ:

«والقول بأن «اللفظ غير مخلوق» نُسِبَ إلى محمد بن يحيى الذهلي، وأبي حاتم الرازي، بل وبعضُ الناس ينسبه إلى أبي زرعة ـ أيضاً ـ، ويقول: إنه هو وأبو حاتم هَجَرا البخاري لما هجره محمد بن يحيى الذهلي، والقصة في ذلك مشهورة.

وبعد موت أحمد وقع بين بعض أصحابه وبعضهم، وبين طوائفَ مِنْ غيرهم بهذا السبب... ومع هذا، فطوائفَ مِنَ المنتسبين إلى السنة، وإلى أتباع أحمد؛ كأبي عبد الله ابن منده، وأبي نصر السِّجزي، وأبي إسماعيل الأنصاري، وأبي العلاء الهمداني، وغيرهم، **يقولون: لفظنا بالقرآن غير مخلوق**، ويقولون: إن هذا قول أحمد، ويكذبون، أو منهم مَنْ يكذب برواية أبي طالب[(٢)]، ويقولون: إنها مفتعَلَةٌ عليه، أو يقولون: رجع عن ذلك، كما ذكر ذلك أبو نصر السِّجزي في كتابه «الإبانة» المشهور.

وليس الأمرُ كما قاله هؤلاء؛ فإن أعلم الناس بأحمدَ، وأخصَّ الناس، وأصدقَ الناس في النقل عنه، هم الذين روَوْا ذلك عنه، ولكن أهل خراسان لم يكن لهم من العلم بأقوال أحمد ما لأهل العراق، الذين

(١) هو محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب. قال عنه الذهبي ـ في السير ١٢/ ٢٧٣ ـ: «الإمامُ، العلامةُ، الحافظُ، البارعُ، شيخ الإسلام، وعالم أهل المشرق، وإمام أهل الحديث بخراسان، أبو عبد الله الذهلي، مولاهم النيسابوري»، وينظر في ترجمته بقية المصادر التي أحال عليها محقق السير.

(٢) يقصدون بها عبارة أحمد التي صَدّرتُ بها القول الثاني.

Black plate (76,1)

هم أخص به[١].

وأعظمُ ما وقعت **فتنة اللفظ بخراسان وتعصب فيها على البخاري** ـ مع جلالته وإمامته ـ وإن كان الذين قاموا عليه ـ أيضاً ـ أئمةٌ أجلاءُ، فالبخاري رضي الله عنه مِنْ أجلِّ الناس.

وإذا حَسُنَ قصدُهم، واجتهد هو وهُمْ، أثابه الله وإياهم على حسن القصد والاجتهاد، وإن كان قد وقع منه، أو منهم بعض الغلط والخطأ، فالله يغفر لهم كلِّهم.

لكن **مِنَ الجُهَّال مَنْ لا يدري كيف وقعت الأمور**، . . . ، والبخاري ذكر في كتابه في «خلق الأفعال» أن كلتا الطائفتين لا تفهم كلام أحمد.

ومِنَ الطائفة الأخرى ـ المنتسبة إلى السنة وأتباع أحمد ـ أبو نعيم الأصبهاني، وأبو بكر البيهقي وغيرهما ـ مِمَّن يقول إنهم متبعون لأحمد ـ وإن قولهم في مسألة اللفظ موافقٌ لقول أحمد.

ووقع بين ابن منده وأبي نعيم بسبب ذلك مشاجرة، حتى صنف أبو نعيم كتابه في الرد على الحُروفية الحلولية، وصنف أبو عبد الله كتابه في الرد على اللفظية. . .

ومسألة القرآن قد كثُر فيها اضطرابُ الناس، حتى قال بعضهم: **مسألة الكلام حيَّرت عقول الأنام**، وغالبهم يقصدون وجهاً من الحق ويعزب عنهم وجهٌ آخر. . .

واختلاف الناس في هذا الباب وغيره كثير، منه يكون اختلاف تنوع، مثل أن يقصد هذا حقاً فيما يثبته، والآخرُ يقصد حقاً فيما نقضه، وكلاهما صادق، لكن يظنان أن بينهما نزاعاً معنوياً، ولا يكون الأمر كذلك، **وكثير مِنَ النزاع يعود إلى إطلاقات لفظية، لا إلى معانٍ عقلية**.

وأحسنُ الناس طريقةً مَنْ كان إطلاقُه موافقاً للإطلاقات الشرعية،

(١) قارن بدرء التعارض ١/٢٦٨، ومختصر الصواعق لابن القيم: (٤٩٠ ـ ٤٩١).

Black plate (77,1)

والمعاني التي يقصدها معانٍ صحيحة، تطابق الشرع والعقل»[(١)].

وقريب مِنْ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، كلامُ تلميذه العلامة ابن القيم، والذي عرض هذه المسألة بإنصاف، وبيّن ما في القولين مِنَ الصواب والخطأ[(٢)].

وقد حصل بسبب إنكار الإمام أحمدَ على الكرابيسيِّ ومَنْ أخذ بمقالته، انشقاقٌ بين صفوف المحدِّثين، ظهرت أجلى صوره في النزاع الذي وقع بين الإمامين الكبيرين: الذُّهلي وتلميذه أبي عبد الله البخاري، ثم انتشر هذا الخلاف إلى ما شاء الله. ومِمَّن ابتُلي بهذه الفتنة واكتوى بنارها الإمامان: أبو عبد الله ابن منده، وأبو نعيم الأصبهاني ـ رحمة الله عليهما ـ فتكلم كلٌّ منهما في الآخر بكلامٍ لم يكن ينبغي أن يصدُرَ مِنْ مثلهما.

قال الحافظ الذهبي: «كان أبو عبد الله ابن منده يُقذع في المقال في أبي نعيم؛ لمكان الاعتقاد المتنازَع فيه بين الحنابلة وأصحاب أبي الحسن، ونال أبو نعيم ـ أيضاً ـ من أبي عبد الله في «تاريخه»، وقد عُرف وهن كلام الأقران المتنافسين بعضهم في بعض، نسأل الله السماح»[(٣)].

وقال في موضع آخر ـ بعد أن نقل طعناً لأبي نعيم في ابن منده ـ فأنصف جزاه الله خيراً:

«قلت: لا نعبأ بقولك في خصمك للعداوة السائرة، كما لا نسمع ـ أيضاً ـ قولَه فيك، فلقد رأيتُ لابن منده حَطّاً مُقذِعاً على أبي نعيم، وتبديعاً، وما لا أحب ذكرَه، وكلٌّ منهما، فصَدُوقٌ في نفسه، غيرُ متَّهم في نقله بحمد الله»[(٤)].

ولم تتوقف شرارة هذه الفتنة عند هذين الإمامين، بل امتدت ـ كالعادة ـ

(١) مجموع الفتاوى ١٢/ ٢٠٧ ـ ٢١٣ بتصرف واختصار.
(٢) ينظر: مختصر الصواعق: (٤٩٠). (٣) السير ١٧/ ٤٦٢.
(٤) المرجع السابق ١٧/ ٣٤، وقد نقل قصةً في الشغب الذي وقع بينهما، وعلق بتعليق لطيف في ١٧/ ٤٠ ـ ٤١.

Black plate (78,1)

إلى أصحابهما، وأتباعهما، والموافقين لمذهبيهما إلى زمان ابن القيم[١].

وقد ذكر الذهبي قصةً تدل على الأثر السيئ لهذا الاختلاف، يندَى لها الجبين[٢].

إذا تبينت صورةُ الخلاف في المسألة، وأصلُ الشبهة، وحقيقةُ الخلاف، وتأريخُه، فإن هذا وحدَه لا يوجب إخراجَ أبي نعيم ـ بسبب هذه المسألة فقط ـ مِنْ دائرة أهل السنة.

ثالثاً: الإشارة إلى موقف بعض أكابر المحققين مِنَ الخلاف في هذه المسألة:

لعل فيما تقدم مِنْ كلام ابن تيمية ـ الذي لم أجد أحداً أحسنَ منه في الكلام على هذه المسألة ـ ما يبين موقفه منها، ومدى إنصافه في المحاكمة بين الفريقين.

ومِنْ جملة ما قال في هذا المقام بخصوص هذين الإمامين:

«ووقع بين أبي نعيم الأصبهاني وأبي عبد الله ابن منده في ذلك ما هو معروف، وصنَّف أبو نعيم في ذلك كتابَه في الرد على اللفظية والحُلولية، ومال فيه إلى جانب النُّفاة، القائلين بأن التلاوة مخلوقةٌ، كما مال ابنُ منده إلى جانب مَنْ يقول: إنها غيرُ مخلوقة.

وحكى كلٌّ منهما عَنِ الأئمة **ما يدلُّ على كثير مِنْ مقصوده، لا على جميعه**، فما قصده كلٌّ منهما مِنَ الحقِّ وجد فيه مِنَ المنقول الثابت عن الأئمة ما يوافقه»[٣].

ومِمَّن أنصف الطائفتين: ابنُ القيم رَحِمَهُ اللَّهُ بكلام قريب من كلام شيخه، بل هو كالترتيب له، مَعَ إضافات قيِّمة، ليس هذا مقام ذكرها[٤].

وأما الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ، فإنه لم يتعرَّض لتحرير المسألة، بل أشار

(١) مختصر الصواعق: (٤٩٠).
(٢) ينظر: التذكرة ٣/ ١٠٩٥، السير ١٧/ ٤٦٠.
(٣) درء التعارض ١/ ٢٦٨.
(٤) مختصر الصواعق: (٤٨٦ ـ ٤٩٢).

Black plate (79,1)

إلى كلمات هي كالضوابط في التعامل مَعَ هذه المسائل، وقد سبق ذكر شيء من ذلك قريباً.

ثم وجدت له تعليقاً لطيفاً ـ حول هذه المسألة ـ في ترجمة الفقيه أبي الوليد حسان بن هارون الشافعي، حيث ساق القصة التي وقعت بين أبي الوليد وتلميذه الحاكم، فقال:

«قال الحاكم: سمعتُ الأستاذ أبا الوليد يقول: قال لي أبي: أيّ شيء تجمع؟ قلت: أُخَرِّجُ على كتاب البخاري، فقال: عليك بكتاب مسلم؛ فإنه أكثرُ بركةً! فإن البخاري كان يُنْسَبُ إلى اللفظ! قال محمد بن الذهلي: ومسلم ـ أيضاً ـ نسب إلى اللفظ، ألا تراه كيف قام من مجلس الذهلي على رأس الملأ، لَمَّا قال: ألا مَنْ كان يقول بقول محمد بن إسماعيل، فلا يقربنا؟!

فهذه مسألة مشكلة، وقد كان أحمد بن حنبل ـ وغيره ـ لا يرون الخوض في هذه المسألة، مَعَ أن البخاري ما صرَّح بذلك، ولا قال: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، بل قال: أفعالُنا مخلوقة، والمقروء الملفوظ هو كلامُ الله تعالى، وليس بمخلوق، فالسكوت عن توسُّع العبارات أسلمُ للإنسان»[(١)].

وخلاصة القول: أن هذه المسألة التي أحدثت بين هذين الإمامين هذه الوحشةَ، ليست مُوجِبةً لِمَا وقع، بل ولا مسَوِّغةً له، فلقد كان السكوت عنها أوْلَى من الخوض فيها، فشيءٌ لم تتكلم به الصحابة، ولم يتكلم به التابعون، فيسع من بعدهم السكوت عنه.

ولكن أَمَا وقد وقعت، فلم يكن هذا الشقاقُ والتشنيعُ سائغاً في مسألةٍ يمكن التماس العذر فيها لمن عُرِفَ عنه قصد اتباع السنة، والرغبة في نصرتها، مَعَ أن الخلاف ـ كما قرره ابن تيمية ـ في دلالات لفظية، لا في معانٍ عقلية، ولكن لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(١) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٩٤.

Black plate (80,1)

وأما مذهبه في الفروع:

فابن منده ـ وأسرته ـ معدودون من الحنابلة، ولذا تتابع المصنفون في طبقات الحنابلة على ذكر ابن منده وآله فيهم[(١)]، وهذا من الغرائب؛ إذ الكثرة الغالبة في تلك النواحي لمذهبين؛ هما: مذهب أبي حنيفة (ت: ١٥٠)، ومذهب الشافعي (ت: ٢٠٤). رحم الله الجميع.

وتأكيداً لِمَا سبق، فقد فتشتُ في بعض كتب طبقات المذاهب الأخرى، فلم أر أحداً ترجم لآل منده في كتبهم.

والذي يظهر أن تأثُّرهم بمذهب الإمام أحمد في الأصول، كان له الأثر الأكبر في تأثُّره هو وأسرته في تقلُّدهم مذهبَ الإمام أحمد في الفروع.

* شيوخه:

سبقت الإشارة إلى أن ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ كان مكثراً من الشيوخ جداً، وهو ـ بلا ريب ـ أحد آثار سَعة رحلاته، التي شملت بلداناً كثيرةً، ذكرتها فيما سبق.

وقد يسر الله ـ بمنه وكرمه ـ تتبع جميعَ مَنْ وقفت عليه من مشايخه الذين روى عنهم في كتبه التي وصلتنا، مرتباً لأسمائهم على حروف المعجم في ثبت معجميٍّ[(٢)].

وسأكتفي هنا بذكر أربعة من أكابر شيوخه، صرّح ابن منده بأنه روى عنهم ألف جزءٍ، كما دلّت على ذلك الراوية التي ذكرها ابنه عبد الرحمٰن بقوله: إن والده كتب عن أربعةِ مشايخ أربعةَ آلاف جزء، وهم: أبو سعيد ابن الأعرابي، وأبو العباس الأصم، وخيثمة الأطرابلسي، والهيثم الشاشي[(٣)]، وها هي تراجمُهم مرتبةً هجائياً:

---

(١) ينظر ـ مثلاً ـ: طبقات الحنابلة ٢/ ٣٨٥، ٣/ ٢٩٩، ٤٧٧، الذيل على طبقات الحنابلة ١/ ١٠، ٥١، ٨٣، ٢٠١، ٢٩٠، المقصد الأرشد ٢/ ٣٧٤، تسهيل السابلة ١/ ٤٤٦، وغيرها كثير، وينظر: تعليق الذهبي في «السير» ١٨/ ٣٨٢ في ترجمة ابن البناء الحنبلي (ت: ٤٧١).

(٢) سيخرج هذا الثبت مستقلاً، بإذن الله.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٤.

Black plate (81,1)

١ ـ أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم، أبو سعيد ابن الأعرابي، البصري، نزيل مكة، الإمام المحدث، الصدوق، الحافظ.

وهو من أكثر الشيوخ الذين روى عنهم ابن منده، حتى قال: كتبت عنه ألف جزء، وقد روى عن خلقٍ كثيرين؛ منهم: عباس الدُّوري، والحسن الزعفراني، وروى عنه: أبو الحسن الدارقطني، وأبو سليمان الخطابي، وقد خرّج عن شيوخه معجماً كبيراً، ورحل إلى الأقاليم، وجمع، وصنَّف، وصحِب المشايخ، وحمل السنن عن أبي داود، وله في غضون الكتاب زيادات في المتن والسند ـ كما يقول الحافظ الذهبي ـ، وثّقه الخليلي، والسُّلمي، ومَسْلَمَةُ، وله أوهام بيّن بعضَها تلميذه الناقد الإمام أبو الحسن الدارقطني، توفي ابنُ الأعرابي سنة (٣٤٠)[(١)].

٢ ـ خيثمة بن سليمان بن حيدرة، أبو الحسن القُرَشي الشامي الأطرابلسي[(٢)]، الإمام الثقة المُعَمَّر. كان رحالاً، جوَّالاً، صاحبَ حديث، مصنِّف فضائل الصحابة وغيره.

روى عن خلق؛ منهم: أبو عُتبة أحمد بن الفرج الحجازي ـ صاحب بقية، ومحمد بن عيسى بن حيان المدائني ـ صاحب ابن عيينة ـ، وإسحاق بن إبراهيم الدَّبَري، وعنه خلق ـ أيضاً ـ، منهم: تمَّام، وابنُ جُمَيع، وابن أبي الحديد.

قال عنه الخطيب: ثقة، ثقة، وهو من الشيوخ الذين أكثر عنهم ابنُ منده جداً، حتى قال: كتبت عنه بأطرابلس ألف جزء (ت: ٣٤٣)[(٣)].

---

(١) روى عنه ابن منده في جميع كتبه، وهو مِنْ أكبر شيوخه، وأكثر روايةً عنه ـ كما أشرت إليه في الترجمة ـ ومن ذلك: في فتح الباب، رقم: (٩٩، ٤٦١)، وفي «المعرفة»، ترجمة رفاعة الجذامي، رقم (٤٠٣)، وفي الإيمان، ح(١٣٤، ١٣٥، ١٣٧)، وفي التوحيد، ح(١٢، ١٩٣، ٢٣٤، ٣٤٤)، وفي الرد على الجهمية، ح(٥٩، ٦٢).
ترجم له كثيرون، ينظر: معجم الشيوخ لابن جُمَيع: (١٥٩)، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٠٧، تاريخ الإسلام ٢٥/ ١٨٤، لسان الميزان ١/ ٦٧٠.

(٢) نسبة إلى أطرابلس، وقد تقدم التعريف بها، ص(٥٢).

(٣) روى عنه ابن منده في كتبه كلها في مواضع كثيرة، منها: في الفتح الباب، رقم: (٤٣٧، =

Black plate (82,1)

٣ ـ محمد بن يعقوب بن يوسف بن مَعْقِل بن سنان، أبو العباس الأموي، مولاهم السِّناني، المَعْقِلي، النيسابوري، المشهور بالأصم[(١)].

رحل به أبوه إلى الآفاق، فسمع أُسيدَ بنَ عاصم، وعباساً الدُّوريَّ، والصَّغاني، ومن ابنِ عبد الحكم، والرَّبيع بن سليمان المرادي، وغيرهم كثير، وعنه: الإمام أبو بكر الإسماعيليُّ، وأبو عبد الله الحاكم، الذي أفاض في الحديث عن مناقبه، وفضائله، وأخباره[(٢)]، وهو من أكابر شيوخ ابن منده، فقد روى عنه ألف جزء (ت: ٣٤٦)[(٣)].

٤ ـ الهيثم بن كُلَيب بن سُريج بن مَعْقِل، أبو سعيد الشَّاشِي، البِنْكَثي[(٤)]**، التركي صاحب المسند**، الإمام، الحافظ، الثقة، الرحال، صاحب المسند الكبير.

= ٤٨٠، ١٦٩٧) وفي الإيمان، ح(٣٥، ٤٠، ١٤٧، ٢٦٤)، وفي الرد على الجهمية، ح(٢٤، ٧٠، ٨٦)، وفي «المعرفة»، ترجمة بشير بن أكّال المعاوي: (٦٩)، ينظر: معجم الشيوخ لابن جميع: (٢٦٩)، تاريخ دمشق ١٧/ ٦٨، السير ١٥/ ٤١٢.

(١) قال الذهبي في السير ١٥/ ٤٥٢: «وجميع ما حَدّثَ به إنما رواه مِنْ لفظه؛ فإن الصمم لحقه وهو شاب له بضعٌ وعشرون سنة ـ بعد رجوعه مِن الرحلة ـ ثم تزايد به واستحكم، بحيث إنه لا يسمع نهيق الحمار، وقد حدَّث في الإسلام ستاً وسبعين سنة»، **قلت**: حقاً! إن الإعاقة إنما هي إعاقة العقل والقلب، لا البدن، ولا الجوارح، **فاللهم ارزقنا همةً عليّة، نترقى بها في معالي الرُّتَب**.

(٢) نقل الذهبي مِنْ ذلك شيئاً طيباً في السير ـ وستأتي الإحالةُ إليه ـ ومِنْ مُلَحِهَا، قول الحاكم: «حضرت أبا العباس يوماً في مسجده، فخرج ليؤذن لصلاة العصر، فوقف موضع المئذنة، ثم قال ـ بصوت عال ـ: أخبرنا الربيع بن سليمان، أخبرنا الشافعي، ثم ضحك، وضحك الناس، ثم أذن»!

(٣) روى عنه في «المعرفة»، ترجمة أوسط بن عمر البجلي: (٢)، وفي الفتح ـ في مواضع، منها ـ: (٢٢، ١٢٨، ٥٨٢)، وفي الإيمان ـ في مواضع، منها ـ: ح(٦٦، ١٢٩، ٢٨٢، ٤٧٠، ١٠٥٥)، وفي التوحيد ـ في مواضع، منها ـ: ح(٢٦، ٣٦، ١١٧، ١٥٤، ١٧٠)، ينظر: معجم شيوخ أبي بكر الإسماعيلي: ١/ ٤٩٨، الإرشاد ٣/ ٨٥٥، تاريخ دمشق ٥٦/ ٢٨٧، سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٥٢.

(٤) بكسر الباء الموحدة، وسكون النون، وفتح الكاف، وفي آخرها الثاء المثلثة، هذه النسبة إلى بنكث، وهي قصبة الشاش، منها: أبو سعيد الهيثم بن كُلَيب الشاشي البِنْكَثي. كان أصله من ترمذ، سكن بنكث، فنسب إليها ـ كما في اللباب في تهذيب الأنساب ١/ ١٨١ ـ، =

Black plate (83,1)

سمع أبا جعفر ابن المنادي، وعباس بن محمد الدُّوري، ومحمد بن إسحاق الصاغاني، وطبقتهم. وحدَّث عنه: علي بن أحمد الخُزاعي، ومنصور بن نصر الكاغدي وآخرون، وهو من أكابر شيوخ أبي عبد الله، وأحد شيوخه الأربعة الذين روى عنهم ألف جزء (ت: ٣٣٥)[(١)].

*** تلاميذه:**

تتلمذ على «ابن منده» رَحِمَهُ اللَّهُ عددٌ كبير من العلماء، وكثُرَ الآخذون عنه جداً، وليس هذا بغريب على من عَرف مكانته ومنزلته العلمية.

وسأُورد بعضَ أسمائهم مُعرِّفاً بهم بإيجاز:

١ ـ إبراهيم بن محمد بن حمزة بن عُمارة، أبو إسحاق الأصبهاني، المحدِّث والحافظ الكبير، (ت: ٣٥٣)[(٢)].

٢ ـ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق، أبو نعيم الأصبهاني، الحافظ الكبير، صاحب التصانيف؛ منها: «حلية الأولياء»، و«دلائل النبوة»، و«معرفة الصحابة»، (ت: ٤٣٠)[(٣)]. وقد كان لمسألة اللفظ أثرٌ في وجود وَحشةٍ بينه وبين شيخه ـ كما تقدم إيضاحُه قبل قليل ـ ومن أراد أن يقف على أثر هذه الوحشة، فليقرأ في كتاب «المعرفة» لأبي نعيم.

٣ ـ أحمد بن الفضل، أبو بكر الباطرقاني الأصبهاني، الإمام الحافظ، مُحدِّث جرجان، (ت: ٤٦٠)[(٤)].

٤ ـ حمزة بن يوسف بن إبراهيم القرشي، أبو القاسم السهمي، الإمام

= وينظر: معجم البلدان ١/ ٥٠٠.

(١) روى عنه ابن منده في فتح الباب، رقم: (١٣١، ٩٩٤)، وفي الإيمان، ح(١٠١٧)، وفي «المعرفة» في مواضع كثيرة ـ أكثرها صرّح فيها بأنه يروي عنه إجازةً ـ منها: ترجمة الأسود اليمامي (١٣)، وفي التوحيد، ح(١٤٤)، إلا أنه تصحَّف اسمه هنا إلى: شريح بن كليب.

(٢) ينظر: السير ١٦/ ٨٣، تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٣.

(٣) ينظر: المرجع السابق ١٧/ ٤٥٣، المرجع السابق ٣/ ١٩٥.

(٤) ينظر: السير ١٨/ ١٨٢.

Black plate (84,1)

الحافظ، محدِّث جرجان، (ت:٤٢٨)[١].

٥، ٦، ٧، ٨ ـ أبناؤه الأربعة ـ الذين سبقت الإشارة إليهم ـ: عبد الرحمٰن، وعبد الوهاب، وعبد الرحيم، وعبيد الله.

٩ ـ محمد بن عبد الله الضَّبِّي الطَّهماني، أبو عبد الله الحاكم، النيسابوري، أشهر من نار على عَلَم، صاحب: «المستدرك»، فهو تلميذه وشريكُه في كثيرٍ من الشيوخ، (ت:٤٠٥)[٢].

*** مؤلفاته:**

سبق في أكثرَ من إشارة من إشارات المترجمين له اتفاقُهم على أنه كان كثيرَ التصنيف، حتى قال الذهبي: «صاحبُ التصانيف، طوّف الدنيا، وجمع وكتب ما لا ينحصر»[٣].

ولعل في القصة الآتية ما يؤكد هذا الأمر ـ أيضاً ـ فقد حكى حفيد المترجَم، الحافظ يحيى بن عبد الوهاب هذه القصة، فقال:

«كنت يوماً مَعَ عمي عُبيد الله في طريق نيسابور، فلما بلغنا بئر مِجَنَّة، قال عمي: كنت هاهنا مرةً، فعرض لي شيخٌ جمّال، فقال: كنت قافلاً من خراسان مَعَ أبي، فلما وصلنا إلى هاهنا، إذا نحن بأربعين وِقْراً من الأحمال، فظننا أنها منسوجُ الثياب، وإذا خيمةٌ صغيرة فيها شيخٌ، فإذا هو والدُك، فسأله بعضُنا عن تلك الأحمال، فقال: هذا متاعٌ قلّ من يرغب فيه في هذا الزمان، هذا حديثُ رسول الله ﷺ»[٤].

ولم يكن ابن منده رحمه الله مجردَ مصنفٍ، بل كان ـ أيضاً ـ شغوفاً بجمع الكتب واقتنائها، ويدلُّ على هذا امتلاكُه خزانةً لكتبه[٥] ـ فقد جاء في ترجمة أبي إسحاق الحبّال[٦] أنه قال: قد تلِفَ بالمطر من كتبي بأكثر من

(١) له ترجمة في السير ١٧/ ٤٦٩.
(٢) له ترجمة في السير ١٧/ ١٦٢.
(٣) العبر ٣/ ٦١.
(٤) السير ١٧/ ٣٧.
(٥) وهذا قليل في ذلك الزمان، ولا يعملها إلا مَنْ ملك كتباً كثيرة.
(٦) ترجمته، والقصة في سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٩٥، ٤٩٩.

Black plate (85,1)

خمس مئة دينار، فقال له ابن طاهر: **إن ابن منده عمل خزانة لكتبه!** فقال: لو عملت خزانةً لاحتجت إلى جامع عمرو بن العاص[١]!

وقد بذلت جهداً كبيراً في تتبع مصنفات هذا الإمام من بطون الكتب، والتحقق منها ـ قدر الطاقة ـ والباب مفتوح لإخواني الباحثين لمزيد من البحث والتفتيش، والله الموفق.

والملحوظ أن هذه الكتب ضربت في فنون شتى، فقد صنّف في علوم القرآن، والسنة، والحديث ـ وهي الأكثر ـ والتاريخ، وسأذكر ما وقفت عليه، مرتّباً حسب حروف المعجم، مبيّناً المطبوع منها من غيره، والموجود من المفقود:

وفيما يلي قائمة بأسماء مؤلفاته، مع بيان ما طبع منها، وما هو مخطوط أو مفقود، وما وقع من أوهام في أسمائها (مرتبة على حروف المعجم)[٢]:

١ ـ **أحاديث إبراهيم بن أدهم الزاهد**: ذكره السمعاني، وابن حجر[٣] (مطبوع).

٢ ـ **أحاديث صفوان بن سليم**: ذكره السمعاني[٤] (مفقود).

---

(١) الجامع المشهور في مصر، تنظر أخباره في معجم البلدان ٤/ ٢٦٥.

(٢) والعمدة في ترتيبها على أحد أمرين:
الأول: الاسم الذي طبع به الكتاب.
الثاني: إذا لم يطبع، فالاسم الذي اشتهر به عند أهل العلم.

(٣) ووقع تسميته: مسند إبراهيم بن أدهم، كما في المجمع المؤسس لابن حجر ٢/ ٦٦، وهو مطبوع بهذا الاسم، طبع بتحقيق مجدي السيد إبراهيم، نشر مكتبة القرآن، مصر، وسمّاه في المعجم المفهرس: (٢٢٣) بـ«جزء فيه مسانيد إبراهيم بن أدهم».
وهذا الكتاب من مسموعات السمعاني عن شيخه نوشتكين بن عبد الله الأصبهاني، كما في «المنتخب من معجم شيوخه» ٣/ ١٧٩٧، وينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٣/ ١٣٤٧، والتحبير في المعجم الكبير ٢/ ٣٤٩، ومن مسموعات ابن حجر ـ أيضاً ـ كما في المجمع المؤسس لابن حجر ٢/ ٦٦، والمعجم المفهرس: (٢٢٣).

(٤) ينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٣/ ١٤٢٧، ١٤٦٧.

Black plate (86,1)

٣ ـ **أحاديث عبد العزيز بن رفيع**: ذكره السمعاني[١] (مفقود).

٤ ـ **أحاديث عمرو بن دينار**: وهو أحد ما قرأه السمعاني على شيخه تميم بن أحمد البقال[٢] (مفقود).

٥ ـ **أسامي مشايخ البخاري**: ويسميه بعضهم: تسمية المشايخ، فهما كتاب واحدٌ لا كتابين، وستأتي دراسة هذا الكتاب قريباً[٣] (مطبوع).

٦ ـ **الأشربة**: أشار إليه ابن منده في كتابه «الإيمان»[٤] (مفقود).

٧ ـ **الأمالي**[٥]: وهي عدة مجالس حديثية أملاها ابن منده، صرّح بذلك السمعاني في ترجمة شيخه محمد بن عمر الأصبهاني[٦]، وأكبر رقم وقفت عليه من عدد هذه المجالس هو: سبعة وثمانون، كما يفيده كلام السمعاني في ترجمته لشيخه محمد بن عمر بن محمد الخياط[٧].

---

(١) ينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٢/ ٧٥٥.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١/ ٥٠٢.

(٣) في المبحث الثالث من الفصل الأول في الباب الأول.

(٤) ينظر: الإيمان ١/ ١٧٢.

(٥) توجد نسخة منه في مكتبة الظاهرية، مجموع ٣/ ٣٥ (القسم الثالث، من ٢٤أ ـ ٥٢ب في القرن السادس الهجري)، ٤/ ٤١، (من ٤٩أ ـ ٥٣أ في القرن السادس الهجري)، ٩/ ٥٦ (من ١٧٧أ ـ ٨٠أ، في القرن السابع الهجري).
ينظر: السير (١٨/ ٣٠٢، ١٩/ ٣٣)، وفهرس المكتبة الظاهرية للشيخ محمد ناصر الدين الألباني: (١١٩)، وتاريخ التراث العربي (١/ ٤٤٠).
وعندي صورة من نسخة الظاهرية لبعض أماليه، صورتها عن مصورات الجامعة الإسلامية، وقد أفدت منها في الفصل الثاني من الباب الرابع فيما يتعلق بفقه السنة عند ابن منده.

(٦) ينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٣/ ١٥١٩، وينظر: التحبير في المعجم الكبير ١/ ٨٦.

(٧) ينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٣/ ١٥١٩، وقد سمع السمعاني كثيراً من هذه المجالس، ينظر: «المنتخب من معجم شيوخه» ٢/ ١٠٦٦، ١١١٩، ١١٥٨، ٣/ ١٣٠١، ١٤٦٢، ١٥١٢، ١٥١٩، ١٥٧٤، ١٦٩٣، ١٧٤١، ١٨٦٩، ١٨٧٧، ١٩٠٥، ١٩٠٦ [وهذه المواضع الأربعة الأخيرة رواها عن نساء من شيوخه].
وينظر: التحبير في المعجم الكبير ١/ ٨٦، ٢/ ١٠، والأنساب ٤/ ٨٥، و«السير» ١٨/ ٣٠٢ [مهم في ترجمة الوركانية]، والميزان ٢/ ١٤٥ فقال: رواه ابن منده في أماليه =

Black plate (87,1)

وأفاد الحافظ الذهبي بنفسه، وبما نقله عن السمعاني، بأن عائشة بنت حسن بن إبراهيم الوركانية كان تكتب الإملاء عن أبي عبد الله ابن منده بخطها[١]، وقد سمع الحافظ العلائي ـ كما في «إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة» ـ[٢]، والحافظُ ابن حجر بعضَ هذه الأجزاء. (أكثره مفقود، وتوجد منه بعض المجالس مخطوطة).

٨ ـ **الإيمان على رسم الاتفاق والتفرد**[٣][٤]: وكأن تصنيفه كان قبل كتاب التوحيد؛ لأنه قال في كتاب التوحيد ـ بعد أن ساق جملة من الأحاديث ـ: وقد تقدم طرقه في كتاب الإيمان[٥] (مطبوع).

٩ ـ **تاريخ أصبهان**: ذكره الحاكم ـ فيما نقله الذهبي[٦] ـ والسمعاني، وابن خلكان، والذهبي ـ ووصفه بأنه كبير جداً، وابن كثير، والصفدي، وابن حجر[٧]، وسماه السيوطي «أخبار أصبهان»، ولم أر مَنْ وافقه على

= (ترجمة سعيد بن صالح)، وفي لسان الميزان ٢/ ٤٩٧، ترجمة جنيد بن حكيم.

(١) السير ١٨/ ٣٠٢. (٢) ١/ ١٨٥.

(٣) جرت عاد ابن منده: أن يضيف جملة (على الاتفاق والتفرد) في تسمية بعض كتبه، فقد سمى كتابه التوحيد بـ«كتاب التوحيد، ومعرفة أسماء الله ﷻ وصفاته على الاتفاق والتفرد»، والإيمان بـ«كتاب الإيمان على الاتفاق والتفرد»، وكذلك سمى كتابه الطهارة، وقد بيّن د.علي الفقيهي ـ في مقدمة تحقيقه لكتاب «الإيمان» لابن منده ١/ ٨٤ ـ وجه هذه التسميات، فقال:

«وبدراسة الكتاب تبين لنا معنى قوله: «على رسم الاتفاق والتفرد»، وأنه **يقصد من الاتفاق**: أن يتفق الشيخان على إخراج الحديث الذي يستدل به.

وكلمة رسم: أن يأتي الحديث على شرطهما، أو على شرط أحدهما، أو على شرط أحد من الأئمة.

ويقصد بالتفرد: أن يخرج الحديث أحدُهما، أو أحدُ الأئمة.

ولذلك نجده يقول عند إخراج الحديث ـ غالباً ـ: هذا حديث مجمَع على صحته، أو أخرجه البخاري ومسلم، أو أحدهما، أو على رسم الجماعة، أو على رسم البخاري، أو على رسم مسلم، أو على رسم أبي عيسى، أو على رسم النسائي، وهكذا». اهـ.

(٤) طبع عدة مرات بتحقيق أ.د.علي بن محمد الفقيهي، وطبع أول مرة في مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ثم نشرته مؤسسة الرسالة. وله عدة طبعات.

(٥) التوحيد ٢/ ٣٢. (٦) السير ١٧/ ٣٦.

(٧) ينظر: وفيات الأعيان ٤/ ٢٨٩، السير ١٧/ ٣٣، الأنساب ٢/ ٢٦٠، البداية والنهاية =

Black plate (88,1)

هذه التسمية، فلعله انتقل ذهنه إلى كتاب أبي نعيم المشهور[١] (مفقود).

١٠ ـ **تاريخ النساء**: ذكره ابن نقطة، وابن ناصر الدين، وابن حجر، والعيني[٢] (مفقود).

١١ ـ **التفسير**[٣] (مفقود).

١٢ ـ **التوحيد ومعرفة أسماء الله** ﷻ، وصفاته على الاتفاق والتفرد[٤] (مطبوع).

١٣ ـ **الجزء السادس من فوائد ابني أبي دجانة**: وهو من تخريج ابن منده، كما نص عليه الحافظ ابن حجر[٥] (مفقود).

١٤ ـ **جزءٌ في اختلاف الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة**: ذكره الزركشي[٦]، والعراقي في معرض الرد عليه في وصف الشيخين بالتدليس[٧] (مفقود).

١٥ ـ **جزء في الذب عن عكرمة**: وسماه الذهبي «جزء في صحة حديث عكرمة»، وذكره ابن حجر، والسخاوي[٨]، وستأتي دراسة هذا الجزء لاحقاً[٩] (مفقود).

= ٥١٣/١٥، الوافي بالوفيات ١٢٦/٦، الدرر الكامنة ١٦٠/٣، تهذيب التهذيب ٥٨/١.

(١) ينظر: اللالئ المصنوعة ١٠٨/٢، ١٧٩.

(٢) ينظر: تكملة الإكمال ٥٨٣/٣، ٥٨٤، توضيح المشتبه ٣١/٢، فتح الباري ١٥٠/٧، تهذيب التهذيب ٥٠٤/١٢، عمدة القاري ٢٩١/١٦.

(٣) ذكره ابن منده نفسه في كتابه «الإيمان» ٣٧٧/٢ ح(٦٩٠).

(٤) طبع عدة مرات بتحقيق أ.د. علي بن محمد الفقيهي، وطبع أول مرة في مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ثم نشرته مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية.

(٥) ينظر: المعجم المفهرس: (٢٨٠).

(٦) نكت الزركشي على مقدمة ابن الصلاح ٥٠٧/٣.

(٧) ص(٣٤)، وينظر: تعريف أهل التقديس: (٩٠ ـ ٩٣)، وتعليق ابن حجر على هذه المسألة في فتح الباري ٥٣/١٠ عند شرح الحديث رقم: (٥٥٩٠).

(٨) السير ٣١/٥، هدي الساري: (٤٤٦)، فتح المغيث ٢٧/٢.

(٩) في المبحث الرابع من الفصل الأول في الباب الأول.

Black plate (89,1)

١٦ ـ **جزء من حديث عنبسة**: ذكره الحافظ ابن حجر[١] (مفقود).

١٧ ـ **جزء من روى هو وولده وولد ولده**: ذكره صاحب كشف الظنون[٢] (مفقود).

١٨ ـ **جزء من مسانيد فراس بن يحيى الكوفي، وهارون بن سعد العجلي**: ذكره السمعاني[٣] (مفقود).

١٩ ـ **الدعاء**: نص عليه ابن منده في كتابه التوحيد[٤] (مفقود).

٢٠ ـ **دلائل النبوة**: ذكره السمعاني، وهو أحد مسموعاته، وابنُ حجر[٥] (مفقود).

٢١ ـ **الرد على الجهمية**[٦] (مطبوع).

٢٢ ـ **الرد على اللفظية**: ويختصر بعض العلماء اسمه، فيقول: «جزء في مسألة اللفظ». ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع «الفتاوى»[٧]، والذهبي في «السير»[٨] (مفقود).

٢٣ ـ **الزكاة**: ذكره ابن منده نفسه في كتابه «التوحيد»[٩] (مفقود).

---

(١) ينظر المعجم المفهرس: (٧٩، ٣٢٨). (٢) كشف الظنون ١/ ٥٨٩.

(٣) ينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٣/ ١٣٩٢.

(٤) حيث قال في ٢/ ٢٩٧ بعد ح(١٤٦) ـ بعد أن أشار إلى جملة من طرق الحديث ـ: «. . . أخرجناها في **كتاب الدعاء**».

(٥) ينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٢/ ٧٦٦، والتحبير في المعجم الكبير ١/ ٢٦٢، والإصابة ٢/ ١٧٦.

(٦) طبع أكثر من مرة بتحقيق أ.د. علي بن محمد الفقيهي، وأحسن نشرة له نشرة مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة النبوية.

(٧) هكذا سماه ابن تيمية في مجموع الفتاوى، فقال في سياق حديثه عن مسألة اللفظ ـ ١٢/ ٢٠٩ ـ: «ووقع بين ابن منده وأبي نعيم ـ بسبب ذلك ـ مشاجرةٌ، حتى صنف أبو نعيم كتابه في الرد على الحروفية الحلولية، وصنف أبو عبد الله كتابه في **الرد على اللفظي**»، بينما لم يسمه في ٧/ ٦٦٠، بل قال ـ في معرض ذكره لمن نقل كلام الإمام أحمد في مسألة اللفظ ـ: «وقد ذكر كثيراً من ذلك: أبو عبد الله ابن منده فيما صنفه في مسألة اللفظ»، وهذا ـ كما هو ظاهر ـ على سبيل الاختصار، والكتاب مفقود.

(٨) السير ١٧/ ٤١. (٩) التوحيد ٣/ ٢٧٢.

Black plate (90,1)

٢٤ ـ **شروط الأئمة، رسالة في بيان فضل الأخبار، وشرح مذاهب أهل الآثار، وحقيقة السند وتصحيح الروايات**. وستأتي دراسة هذا الكتاب لاحقاً، وما يتعلق باسمه الصحيح[١] (مطبوع).

٢٥ ـ **السنة**: ذكره ابن تيمية، وابن حجر[٢] (مفقود).

٢٦ ـ **شرح الرسالة**: أي رسالته في شروط الأئمة، السالفة برقم (٢٤)[٣] (مفقود).

٢٧ ـ **الصفات**: ذكره الذهبي في «العلو»[٤] (مفقود).

٢٨ ـ **الصلاة**: أشار إليه ابن منده في كتابيه التوحيد، والإيمان[٥] (مفقود).

٢٩ ـ **الطهارة بالاتفاق والتفرد**[٦] **على رسم أهل المعرفة بالآثار وصحيح الأخبار**: ذكر اسمه كاملاً ابن دقيق في «الإمام»[٧]، ونقل عنه ابن حجر، والعيني[٨] (مفقود).

٣٠ ـ **عوالي سفيان بن عيينة**: ذكره الحافظان: الذهبي، وابن حجر، وغيرهما، وذكر ابن حجر أنه «من تخريج أبي عبد الله ابن منده لنفسه، وفيه ثلاثة عشر مجلساً»[٩] (مفقود).

---

(١) في المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الثاني، وينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٣/ ١٣٩٢.

(٢) ينظر: العقيدة الأصفهانية: (٤٩)، ومجموع الفتاوى ٥/ ٢٤، ومنهاج السنة النبوية ٢/ ٣٦٥، الدرر الكامنة ٥/ ٢٧٨.

(٣) ينظر: شروط الأئمة: (١٧، ٥٨، ٧١).

(٤) ينظر: «العلو للعلي الغفار»: (٢٣٥)، السير: ١٧/ ٣٣.

(٥) التوحيد ٣/ ٨٣، الإيمان ١/ ٢٨٠.

(٦) ينظر: تعليق محقق الإمام؛ فهو مهم لنقله في موضعه ١/ ٩٨.

(٧) «الإمام» ١/ ٩٨.

(٨) ينظر: فتح الباري: ١/ ٣٠٨، ٣/ ٣٦٥، ٤/ ١٧٨، ٨/ ٣٥٩، ٩/ ٣٠١، تغليق التعليق ٢/ ١٣٦، والعمدة للعيني ٣/ ١١٧.

(٩) ينظر: السير ٨/ ٤٦٦، والمجمع المؤسس ٢/ ١٥٣ ـ وهو أحد مسموعات ابن حجر ـ، والمعجم المفهرس: (٢٩٨)، الرسالة المستطرفة: (١٦٤).

Black plate (91,1)

٣١ ـ **غرائب إسحاق بن إبراهيم بن شاذان**: نص الحافظ العلائي على أنه لأبي عبد الله في مشيخته المسومة بـ«إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة»[١]، وذكر أنه في جزئين (مفقود).

٣٢ ـ **غرائب شعبة**[٢]: وقد حكى الكتاني في «الرسالة» قولاً في أنه لابنه أبي عمر عبد الوهاب[٣]، والصواب أنه لوالده؛ لما يلي:

أ ـ أن الحافظ العلائي نصّ على أنه لأبي عبد الله في «إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة»[٤].

ب ـ أن الحافظ ابن حجر نصّ في «التهذيب» على نسبته إليه، فقال: «وروينا في «غرائب شعبة» لأبي عبد الله ابن منده»[٥].

ج ـ أن الحافظ ابن حجر نص ـ أيضاً ـ على أنه رواها بالإجازة عن فاطمة بنت محمد التنوخية ـ بإسنادها ـ عن عمرو بن أبي عبد الله ابن منده، عن أبيه، كما في المجمع المؤسس، والمعجم المفهرس[٦].

د ـ أن الحافظ السخاوي ذكر في ترجمته لشيخه الحافظ أنه رتَّب غرائب شعبة لابن منده. فإذا ضممنا هذا لكلمة ابن حجر في التهذيب، ترجَّح أنه له، ولا يضر عدم تصريح السخاوي بأنه لأبي عبد الله، فقد تبيّن لي من خلال معايشتي لهذا البحث، والنظر الطويل في ترجمته، أنه إذا أطلق ابن منده، فالمراد به أبو عبد الله، والله أعلم[٧]، وهو (مفقود).

---

(١) ١/ ١٨٥.

(٢) وقد رتبه الحافظ ابن حجر، كما في «الجواهر والدرر» للسخاوي ٢/ ٦٦٤.

(٣) الرسالة المستطرفة: (١١٣)، حيث قال: «وكتاب غرائب شعبة..، ولأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، **وقيل**: **لولد** أبي عمرو عبد الوهاب. وهي في أربعة أسفار».

(٤) ١/ ١٨٥.

(٥) ٣/ ١٢٠.

(٦) المجمع المؤسس ٢/ ٤٢٧، المعجم المفهرس: (٣٢٩).

(٧) وقد جزم محقق «تغليق التعليق» بأنه لأبي عبد الله، ولم يذكر حجته.
وينظر: فتح الباري: ٣/ ٣٦٥، ٤/ ١٧٨، ٨/ ٣٥٩، ٩/ ٣٠١، وعمدة القاري ١١/ ٤١، ١٨/ ٢٩٩، فهرس الفهارس والأثبات ١/ ٣٣٦.

Black plate (92,1)

٣٣ ـ **فتح الباب في الكنى والألقاب**: هكذا طبع الكتاب بهذا الاسم، والاسم الأقرب إلى الصواب ـ كما بينته عند دراستي للكتاب[١] ـ هو: «الأسامي والكنى» (مطبوع).

٣٤ ـ **الفتن**: ذكره ابن منده في كتابه «الإيمان»[٢] (مفقود).

٣٥ ـ **الفوائد**: وهي ثلاثون جزءاً، انتخبها على محمد بن إبراهيم الدمشقي[٣]، ذكرها السمعاني، والذهبي[٤].

٣٦ ـ **المسند**: ذكره ابن حجر في «الهدي»[٥] (مفقود).

ـ **مسند إبراهيم بن أدهم الزاهد**: تقدم في «أحاديث إبراهيم بن أدهم».

٣٧ ـ **معجم شعبة**: كذا سمّاه ابن عبد الهادي. وأما الذهبي، فقد ذكره باسم «الرواة عن شعبة»، وكأن تسمية ابن عبد الهادي أقرب؛ لأن سياق كلمة الذهبي جاء ـ عندما ذكر جملة كبيرة من تلاميذه ـ فقال: «استفدت أسماءهم من خط الحافظ أبي عبد الله ابن منده، فإنه سوّد كتاب الرواة عن شعبة، وخرّج لكثير منهم»، فهو لم يقصد ـ فيما يظهر ـ ذكر اسمه، بخلاف كلمة ابن عبد الهادي، فإنه قال: «ولم يذكر الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده في معجم شعبة»، والله أعلم[٦] (مفقود).

٣٨ ـ **معرفة الصحابة**: وهو من أشهر كتبه على الإطلاق، وقد عوّل

---

(١) في المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الأول.

(٢) ينظر: الإيمان ٢/ ١٤٨ في تعليقه على ح(٣٣٩)، وفي ٣/ ١٥٧ ح(٩٩٤)، وفي ٣/ ١٥٨ ح(٩٩٦).

(٣) له ترجمة في السير ١٦/ ٥٩.

(٤) ينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٣/ ١٧٢٠، التحبير في المعجم الكبير ٢/ ٢٩٩، تاريخ دمشق ٥٢/ ٢٩، «العبر» ٢/ ٣١٨، أحداث سنة ٣٥٨، حيث قال: «وفيها توفي محدث دمشق **خرج له ابن منده الحافظ ثلاثين جزءاً**، وأملى مدة»، السير ١٥/ ٦٢، ١٦/ ٥٩، شذرات الذهب ٣/ ٢٧، تهذيب التهذيب ١١/ ٣٨٧.

(٥) هدي الساري: (٤٦١).

(٦) ينظر: سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٠٥، تعليقةٌ على كتاب العلل لابن عبد الهادي: (١٥٧).

Black plate (93,1)

عليه العلماء من بعده، وقد يذكره بعض المؤلفين[١] في أسماء الكتب بـ«أسماء الصحابة»، وهو الكتاب نفسه، فظنه بعض الباحثين ـ تبعاً لمن سرد أسماء كتبه ـ كتاباً آخر، وستأتي دراسته مفصلة إن شاء الله[٢] (مطبوع)[٣].

٣٩ ـ **المنتقى من حديث أبي العباس الجُمَحي**: ذكره الكتاني في «الذيل»[٤] (مفقود).

٤٠ ـ **الناسخ والمنسوخ**[٥]: (مفقود).

٤١ ـ **النفس والروح**: ذكره ابن تيمية، وغيره[٦] (مفقود).

---

(١) كصاحب «كشف الظنون» ١/ ٨٩، ٢/ ١١٠٣، الذي ساقه في جملة ذكره لبعض الكتب المصنفة في «الصحابة»، وذكر أن أبا موسى ذيّل عليه، **وهو كتاب «المعرفة» نفسه قطعاً**، فلا أدري لماذا عدّه بعض الباحثين كتاباً آخر؟!
ولئن كان حاجي خليفة قصّر في عدم ذكر التسمية الصحيحة، أو المشهورة للكتاب، فكان على الناظر في كلامه التحقق من ذلك، خصوصاً وأن المتأخرين قد أكثروا من النقل عن ابن منده في هذا الباب، ولو كان له كتابان، لاحتفَوْا به كما احتفَوْا بكتابه المعرفة، وينظر: فهرس مخطوطات الحديث الشريف وعلومه في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة: (٧٨)، رقم (٢١٣).

(٢) في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الأول.

(٣) طبع الكتاب لأول مرة ـ سنة ١٤٢٦هـ ـ وأنا في مراحل بحثي الأخيرة. وقد صدر في جزئين، بتحقيق د.عامر حسن صبري، ونشرته جامعة الإمارات العربية المتحدة.

(٤) ذيل مولد العلماء: (٩٦)، وجاء فيه: «وكان ـ الجمحي ـ ثقة نبيلاً، انتقى عليه أبو عبد الله ابن منده الحافظ جزءين».

(٥) ذكره ابن كثير في البداية والنهاية ١٥/ ٥١٣، وعمر كحالة في «معجمه» ٩/ ٤٢.

(٦) ذكره ابن تيمية ـ كما في مجموع الفتاوى ٤/ ٢١٧ ـ ووصفه بقوله: «وصنف الحافظ أبو عبد الله ابن منده في ذلك كتاباً كبيراً في الروح والنفس، وذكر فيه من الأحاديث والآثار شيئاً كثيراً»، ولابن كثير نحوٌ من هذا الكلام، حيث قال ـ ٣/ ٦٢ في تفسيره للآية (٨٢) من سورة الإسراء ـ: «وقد تكلم الناس في ماهية الروح، وأحكامها، وصنفوا في ذلك كتباً، ومِنْ أحسن مَنْ تكلم على ذلك: الحافظُ ابن منده في كتاب سمعناه في الروح».
وينظر: فتاوى ابن تيمية: ٥/ ٤٤٢، ٤٥١، العلو للعلي الغفار، للذهبي: (٢٣٥)، «الصارم المنكي»: (٢٢٨)، و«الروح»، لابن القيم، نقل عنه عدة نصوص، منها في: (٣٠، ٤٦)، تسلية أهل المصائب للمنبجي (ت: ٧٨٥) في: (٢١٧)، «هدي الساري»، لابن حجر: (٧٢)، والألوسي في الآيات البينات في عدم سماع الأموات: (٨٤).

Black plate (94,1)

٤٢ ـ **نقد لمسند أبي حنيفة**[(١)]: هذا هو الأصح في اسمه، وليس اسمه: (رواية لمسند أبي حنيفة) أو (مسند أبي حنيفة)، فإن هذا الكتاب ليس له، كما سيأتي. (مفقود).

٤٣ ـ **الهادي الشادي**: ذكره السمعاني في عدة مواضع من كتبه[(٢)] (مفقود).

وبعد:

فهذا ما استطعت الوقوف عليه من الكتب التي صحَّت نسبتُها إلى ابن منده من كتبه المخطوطة والمطبوعة والمفقودة، وهناك كتابان لم يتبين لي الجزم بأنهما للمصنف، هما:

١ ـ **كتاب القنوت**[(٣)]: نسبه إليه العيني في «العمدة»، والسخاوي، والسيوطي، إلا أنهم لم يحددوا لمن هو من آل منده[(٤)]، وإن كانت العادة جرت ـ كما أشرت سابقاً ـ إلى أنه إذا أُطلق ذكرُ ابن منده، فالمتبادر إلى الذهن هو الإمامُ أبو عبد الله، ولكنني لا أجزم بنسبته إليه، وإن كنت أميل إلى ذلك.

٢ ـ **كتاب الأرداف**: كذا سماه العيني في «العمدة»، وبعضهم يسميه، فيقول: «أسماء من أردفهم النبي ﷺ»[(٥)]، ثم تبين لي بعد وقت من كتابة

(١) قد ذكر الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في فهرسته لدار الكتب الظاهرية، ص(١٢٠) أنه وجدت منه ورقتان فيها نقد لأبي حنيفة، في الأولى منهما العنوان الآتي: قول الثقات في أبي حنيفة، وشهادتهم عليه، والكشف عن مساويه»، مجموع/٦٢، من (ق ١٤٤ ـ ١٤٥)، وينظر: تاريخ التراث العربي لسزكين ٣/٢٢٩.

(٢) ينظر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٢/٧٥٦، ١٠٥٨، والتحبير في المعجم الكبير ١/٢٥٥.

(٣) صنّف جماعة من الأئمة كتاباً بنفس هذا الاسم، وهم: الحاكم، والخطيب البغدادي، وأبو موسى المديني، ينظر: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ١/٢١٩، السير ٢١/ ١٥٤، نصب الراية ٢/١٢٤، ١٣٢، التلخيص الحبير ١/٢٤٤، تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦١، عمدة القاري ٧/٢١.

(٤) ينظر: عمدة القاري ٧/٢٢، فتح المغيث ٣/٣٢٦، تدريب الراوي ٢/٦٠١.

(٥) ينظر: عمدة القاري ٩/١٢٤، ١٤/١٦١، ٢٢/٧٩، وفتح الباري ١٠/٣٩٨.

Black plate (95,1)

هذه الأسطر أنه ليس له قطعاً، بل هو لحفيده أبي زكريا يحيى ابن منده، وقد اطلعت عليه مطبوعاً[١]، واسمه الكامل: «كتاب فيه معرفة أسامي من أردفهم النبي ﷺ»، وهو جزء صغيرٌ، ذكر فيه مؤلفه ـ بأسانيده ـ سبعةً وثلاثين رجلاً أردفهم النبي ﷺ، ولم يذكر فيه زوجاتِه الطاهرات، رضوان الله عليهن.

ومن أشهر الكتب التي نُسبت إليه، ولا تثبت تلك النسبة، اثنان:

الأول: «مسند أبي حنيفة»:

فقد نسبه بعض الباحثين إليه، بل وخلط بينه وبين كتابه في نقد المسند المنسوب إلى أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ[٢].

وبرهان الوهم في نسبة هذا الكتاب إلى ابن منده: أن هذا الكتاب إنما هو أحد مرويات ابن منده عن شيخه عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي، وقد نصَّ ابن حجر في أكثرَ من موضع أنه للحارثي، وليس لابن منده.

وإليك عبارة الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس»، فقد قال ـ في ضمن سياق مروياته عن شيخه سراج الدين محمد بن محمد التكريتي ـ: «وقرأت عليه...، وقطعةً من مسند أبي حنيفة، **جمع الأستاذ أبي محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي**»[٣]، وقد ذكر صاحب «طبقات الحنفية» الحارثيَّ في طبقات الحنفية[٤].

ثم وقفتُ بعد مدة على ما يؤكد ذلك في كلام الذهبي في ترجمة الحارثي من «الميزان»، فقال: «وقد جمع مسنداً لأبي حنيفة»[٥]، وقال في السير: «**ألّفَ مسنداً لأبي حنيفة** ـ الإمام ـ وتعب عليه، ولكن فيه أوابد، ما

(١) بتحقيق يحيى مختار غزاوي.
(٢) ينظر ـ مثلاً ـ مقدمة محقق كتاب «أسامي مشايخ البخاري»: (١٣).
(٣) «المجمع المؤسس» ٢/ ٤٨٢، وينظر: المعجم المفهرس: (٢٧١).
(٤) طبقات الحنفية: (٢٨٩).
(٥) الميزان ٢/ ٤٩٧.

Black plate (96,1)

تفوَّه بها الإمام، راجت على أبي محمد»[(١)].

الثاني: «جزء في طرق حديث إن لله تسعةً وتسعين اسماً»:

وهذا الجزء نشر وطبع ـ في إحدى نشراته[(٢)] ـ منسوباً إلى ابن منده، وهو غلطٌ بيِّنٌ، والصواب أنه لأبي نعيم الأصبهاني. وقد استوفى محقق الكتاب ـ أثابه الله ـ الأدلة على ذلك[(٣)].

* وفاته:

توفي رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أربع وثمانين عاماً قضاها في تحصيل العلم، ونشره، والدعوة إلى السنة، والتمسك بها، ومحاربة البدع، في مسقط رأسه، مدينة «أصبهان»، ليلة الجمعة آخر شهر ذي القعدة عام خمس وتسعين وثلاثمائة.

وخالف في ذلك بعضُ المؤرخين، فذكر أنه توفي في صفر عام ستة وتسعين وثلاثمائة. وعلى رأس هؤلاء: أبو عبد الله الحاكم، فيما نقله عنه ابن عساكر[(٤)].

والراجح ـ والله أعلم ـ هو الأول؛ لكون الناقل لوفاته بلدِيُّه وقرينُه: أبو نعيم الأصبهاني، ولهذا ـ والله أعلم ـ لم يذكر ابن أبي يعلى ـ وهو مختص بتأريخ الحنابلة ـ ولا الذهبي ـ في كتبه ـ غيره[(٥)].

وقد ادَّعى أبو نعيم الأصبهاني أنه اختلط في آخر عمره، وقد ردّ هذه الدعوى الحافظ الذهبي، فقال: «قلت: لا نعبأ بقولك في خصمك؛ للعداوة السائرة، كما لا نسمع ـ أيضاً ـ قولَه فيك، فلقد رأيت لابن منده حطاً

(١) سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٢٥.

(٢) وهي نشرة مكتبة القرآن بالقاهرة، بتحقيق: مجدي السيد، ومنشورات هذه المكتبة سيئة علمياً، رديئةٌ فنياً.

(٣) التي حققها الأخ الشيخ مشهور بن حسن بن سلمان في طبعته للكتاب التي نشرتها مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة عام ١٤١٣هـ.

(٤) ينظر: المنتظم ٧/ ٢٣٢، تاريخ دمشق ٥٢/ ٣٤، الكامل ٨/ ٣٧.

(٥) ينظر: أخبار أصفهان ٢/ ٢٧٨، طبقات الحنابلة ٣/ ٣٠٠، السير ١٧/ ٣٨، تاريخ الإسلام ٢٧/ ٣٢٠، العبر في خبر من غبر ٣/ ٦١، الوافي بالوفيات ٢/ ١٩١.

Black plate (97,1)

مقذعاً على أبي نعيم، وتبديعاً، وما لا أحب ذكره، وكل منهما، فصدوق في نفسه، غيرُ متَّهم في نقله، بحمد الله»[(١)].

ومن حسن الختام الذي قدَّره الله لأبي عبد الله ابن منده: ما نقله الذهبي في «تاريخ الإسلام» عن الباطرقاني ـ راويته، ومن أخص أصحابه ـ قال: «كنت مع جماعة عند أبي عبد الله ـ في الليلة التي توفي فيها ـ ففي آخر نَفَسه قال واحد منا: لا إله إلا الله ـ يريد تلقينَه ـ فأشار بيده إليه دفعتين، أو ثلاثة؛ أي: اسكت، يقال لي مثل هذا!»[(٢)].

وقد أفادتنا بعضُ المصادر أنه بقي يحدث ويملي إلى آخر سنة في حياته، رحمه الله تعالى[(٣)].

وقد رثاه بعد وفاته غيرُ واحد من شعراء وقته وعمره[(٤)].

وصنّفَ أبو موسى المديني كتاباً في مناقبه سماه «الذخيرة والعُدَّة في مناقب أبي عبد الله ابن منده»[(٥)].

رحم الله الإمام أبا عبد الله ابن منده، وجزاه الله تعالى على ما قدم لأمته خير الجزاء، وجمعنا به في دار كرامته ﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٤.
(٢) تاريخ الإسلام ٢٧/ ٣٢٤.
(٣) ينظر: جزء الخلال الذي صنفه في ذكر مَنْ أدركهم مِنْ أصحاب أبي عبد الله ابن منده: (٦٠) رقم (٣٢) و(٩٣) رقم (٦٤).
(٤) ينظر: جزء الخلال: (١٠٥) رقم (٧٦).
(٥) ذكره في كشف الظنون ١/ ٨٢٦.

Black plate (98,1)

Black plate (99,1)

البَابُ الأَوَّلُ

منهج ابن منده في علم الرجال

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: كتبه التي صنفها في علم الرجال

الفصل الثاني: أثره في علم الرجال

الفصل الثالث: دراسة الرواة الذين تكلَّم فيهم جرحاً وتعديلاً

Black plate (100,1)

Black plate (101,1)

الفصل الأول

كتبه التي صنفها في علم الرجال

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: معرفة الصحابة

المبحث الثاني: فتح الباب في الكنى والألقاب

المبحث الثالث: أسامي مشايخ البخاري

المبحث الرابع: جزء في الذب عن عكرمة مولى ابن عباس

المبحث الخامس: عنايته بعلم الرجال في مصنفاته الأخرى

Black plate (102,1)

Black plate (103,1)

المبحث الأول

معرفة الصحابة

المطلب الأول

التعريف بالكتاب، وبيان منهجه فيه

من أنواع التصنيف التي قام بها المحدثون: التصنيف في جمع أسماء الجيل المتقدم، والرعيل الأول، الذين صحِبُوا[(١)] رسول الله ﷺ[(٢)]، لِمَا في تدوين أسمائهم من الأهمية البالغة، والتي يمكن تلخيصُها في الأمور التالية:

الأول: ثبوت شرف الصحبة، والذي يتفرع عنه ثبوت عدالتهم، وما يترتب على ذلك من اعتقاد في شأن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وهذا مفصّل في كتب الاعتقاد، وفي صدر بعض الكتب المصنَّفة في الصحابة، وكتب المصطلح[(٣)].

الثاني: تعلق ذلك بمسألة الاتصال والانقطاع، ومن ثم الاحتجاج بما يرويه ذلك الراوي. فمن ثبتت صحبته، فروايته ـ عن النبي ﷺ ـ على

(١) باعتبار أنه مذكور في الصحابة ـ كما هو عُرف أكثر المصنفين في هذا الباب ـ سواءٌ كانت صحبته متفَقاً عليها أو مختلَفاً فيها، أو تبين وهمُ مَنْ ذكره في الصحابة.

(٢) وهذا أبرز، وأشمل صور التأليف في «الصحابة»، وإلا فقد تفنن العلماء في التصنيف الجزئي في هذا الباب، كمن يؤلف في أسماء مَنْ جازوا المائة والعشرين، وفيه جزءٌ صغير ليحيى بن عبد الوهاب ابن منده الأصبهاني (ت: ٥١١)، وللحافظ السيوطي جزء في الموضوع نفسه، بعنوان: «ريح النسرين فيمن عاش مِنَ الصحابة مائة وعشرين»، وله «در السحابة فيمن دخل مصر مِنَ الصحابة»، و«مسند المقلين مِنَ الصحابة»، ينظر: كشف الظنون ١/ ٢٣٧، ٣٠٥، ٧٣١، ٩٣٩، ٢/ ١٤٦٤، المعجم المفهرس ١/ ١٤٩، وغير هذا كثيرٌ جداً يصعب حصرها.

(٣) ينظر: فضائل الصحابة، للإمام أحمد، وللإمام النسائي، أصول اعتقاد أهل السنة ٧/ ١٢٣٧، للالكائي، الكفاية: (٤٦)، مقدمة الاستيعاب لابن عبد البر، و«تحقيق منيف الرتبة»، للعلائي، وغيرها كثير.

Black plate (104,1)

الاتصال، بخلاف من لم تثبت، فهو في حكم المرسل، والفرق بين حكم النوعين أشهر من أن يشار إليه.

الثالث: وهو بحث أصولي، وهو متعلق بمسألة الاحتجاج بأقوال الصحابة رضي الله عنهم.

الرابع: ثبوت تابعيَّة من روى عن ذلك الذي ثبتت صحبتُه، وهذا له علاقة بمسألة الاحتجاج بمراسيل التابعين رحمهم الله.

ويتبع ذلك ثبوت رتبة تابعي التابعي، فيمن يروي عن هذا التابعي، وهكذا.

من هنا تتابع الأئمة ـ رحمهم الله تعالى ـ منذ القدم على التصنيف في هذا الباب لأهميته البالغة.

وأرى من المناسب ـ هنا ـ أن أورد كلمة الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه «الإصابة»، وهو يؤرخ ـ بإجمال ـ للتأليف في هذا الفن، حيث قال:

«وقد جمع في ذلك جمعٌ من الحُفَّاظ تصانيفَ بحسب ما وصل إليه اطلاعُ كلِّ واحدٍ منهم، فأول من عرفته صنَّف في ذلك: **أبو عبد الله البخاري**[(١)] أفرد في ذلك تصنيفاً ـ ينقل منه أبو القاسم البغوي وغيره ـ وجمَعَ أسماء الصحابة مضموماً إلى من بعدهم: جماعةٌ من طبقة مشايخه؛ كخليفة بن خياط، ومحمد بن سعد، ومن قرنائه؛ كيعقوب بن سفيان، وأبي بكر بن أبي خيثمة.

وصنَّف في ذلك جمعٌ بعدهم؛ كأبي القاسم البغوي، وأبي بكر بن أبي داود، وعبدان.

ومن قبلَهم بقليل؛ كمطَيّن، ثم كأبي علي بن السَّكَن، وأبي حفص بن شاهين، وأبي منصور الماوردي، وأبي حاتم بن حبان، وكالطبراني ضمن

(١) وفي إطلاق الأوليَّة هنا تأمُّلٌ، فلابن المديني ـ شيخ البخاري ـ كتاب اسمه «معرفة من نزل مِنَ الصحابة سائرَ البلدان»، قال عنه الكتاني: «في خمسة أجزاء لطيفة»، ينظر: الرسالة المستطرفة: (١٢٧).

Black plate (105,1)

معجمه الكبير، **ثم كأبي عبد الله ابن منده**، وأبي نعيم.

ثم كأبي عمر ابن عبد البر، وسمَّى كتابه «الاستيعاب»؛ لظنه أنه استوعب ما في كتب من قبلَه، ومع ذلك، ففاته شيء كثير، فذيّل عليه أبو بكر بن فتحون ذيلاً حافلاً، وذيّل أبو موسى المديني على ابن منده ذيلاً كبيراً.

وفي أعصار هؤلاء خلائقُ يتعسَّر حصرُهم مِمَّن صنف في ذلك ـ أيضاً ـ إلى أن كان في أوائل القرن السابع، فجمع عز الدين ابن الأثير كتاباً حافلاً سمّاه «أسد الغابة»، جمع فيه كثيراً من التصانيف المتقدمة»[(١)].

وكتاب «معرفة الصحابة» للإمام ابن منده ـ كما سبقت الإشارة إليه في كلام الحافظ ابن حجر ـ أحد الكتب المشهورة في هذا الفن، بل وهو أحد الكتب المعتمدة، وقد لقي من الحفاوة والعناية عند أهل العلم شيئاً كثيراً، ما بين مستفيد، ومتعقِّب، ومستدرِك[(٢)].

وسيكون الحديث عن هذا الكتاب في ضوء النقاط الآتية:

أولاً: التعريف بالكتاب:

ويمكن التعريف من حيثُ اسمُه. أما موضوعه، فغنيٌّ عن الإشارة، بله الإيضاح أنه متعلق بتراجم الصحابة رضي الله عنهم[(٣)]، فأقول: لا يشك الباحث أن اسم الكتاب، هو: «معرفة الصحابة». والأدلة على ذلك كثيرة؛ أهمها:

١ ـ أن هذا هو المثبت على النسخة الخطية للكتاب، «فقد جاء بهذا العنوان في القطعتين المخطوطتين المصوَّرتين من المكتبة الظاهرية، وهما الجزء السابع والثلاثون، والجزء الثاني والأربعون»[(٤)].

٢ ـ أن جماعةً من الأئمة والحفَّاظ الذين جاؤوا بعده نصّوا على اسمه

(١) الإصابة ١/ ٢.
(٢) وسيتضح هذا من خلال ما سيأتي، في هذا المطلب، والمطلب الثاني.
(٣) وسيأتي في المطلب الثاني ما يجلي منهج ابن منده في كتابه.
(٤) مقدمة د. عامر حسن صبري لتحقيق الكتاب.

Black plate (106,1)

هذا صراحةً؛ إما لكونهم روَوْا من طريقه، أو لكونه أحدَ مسموعاتهم، أو لغير ذلك من الأسباب؛ منهم:

البيهقي في «المعرفة»، و**السمعاني** في «التحبير»، و«المنتخب من معجم شيوخه»، و**الرافعي** في «التدوين»، و**ابن نقطة** في «التقييد»، و**ابن عساكر** في «تاريخ دمشق»، و**النووي** في شرح مسلم، و**الذهبي** في عدة كتب؛ منها: «السير»، و«التذكرة»، و**العراقي** في «طرح التثريب»، و**ابن ناصر الدين** في «التوضيح»، و**ابن حجر** في عدة كتب؛ منها: «الفتح»، و**العيني** في «العمدة»، و**السيوطي** في «التدريب»، وغيرهم كثير[(١)].

ومن نافلة القول أن يقال: إن بعض العلماء قد يذكره مختصراً، إما بقوله: «الصحابة» أو «المعرفة»، وذلك لشهرة الكتاب، وهذا مما جرت به العادة.

٣ ـ أن هذا الاسم «معرفة الصحابة» اسم متداوَل لمن صنّف في الصحابة من الأئمة والحُفَّاظ الذين سبقوه، أو عاصروه، بل لقد امتد استعمال هذا الاسم فيمن أتى بعده.

والذي يهمنا ـ في هذا المقام ـ ذكرُ بعض من سَبَقه، أو من عاصره[(٢)]، فمن ذلك:

---

(١) ينظر: معرفة السنن والآثار ١/ ٥٥٨ رقم (٧٨٨)، التحبير في المعجم الكبير ٢/ ٥٢، ٧٦، و«المنتخب من معجم شيوخ السمعاني» ٢/ ٨٣١، التدوين في أخبار قزوين ١/ ٩١، التقييد ١/ ٤٤٥، تاريخ دمشق ٦٥/ ١٠٤، شرح النووي على صحيح مسلم ١٠/ ٢، سير أعلام النبلاء ١٩/ ٣١٠، ٢٠/ ١٢٢، تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣٣، طرح التثريب في شرح التقريب ٣/ ٢٢٥، توضيح المشتبه ٧/ ٢٨، الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع: (٣٤)، وفي فتح الباري ٧/ ٨٧، وفي «الإصابة» ٤/ ٩٧، ومواضع أخرى من كتبه، عمدة القاري ٦/ ٢٥٥، فتح المغيث ٤/ ٨٨، تدريب الراوي ١/ ٥٣٣.

(٢) وقد استفدت مما كتبه د. عامر صبري ـ في دراسته للكتاب ـ مع إضافة بعض المصادر، أو حذف بعض أسماء العلماء الذين ذكرهم فيمن له كتاب يطابق اسم كتاب ابن منده، وليس الأمر كذلك عند مراجعة ما أحال عليه من مصادر، كعلي ابن المديني، وكأبي محمد عبد الله بن محمد بن عيسى المروزي، المعروف بعبدان، وغيرهم، فإنني عند مراجعتي لأسماء كتب هؤلاء، لم أجد ما يدل على أن أسماء كتبهم كاسم كتاب ابن منده. =

Black plate (107,1)

١ ـ أبو بكر أحمد بن عبد الله بن البرقي (ت: ٢٧٠)[١].

٢ ـ أبو محمد عبد الله بن محمد بن عيسى المروزي، المعروف بعبدان (ت: ٢٩٢)[٢].

٣ ـ محمد بن سعد البَاوَرْدي (ت: ٣٠١)[٣].

٤ ـ أبو القاسم عبد الصمد بن سعيد الحِمْصِي (ت: ٣٢٤)[٤].

وممن عاصرهم ـ وفيهم بعض شيوخه ـ:

١ ـ سعيد بن عثمان، المعروف بابن السَّكَن (ت٣٥٣)[٥].

٢ ـ أبو حاتم بن حِبَّان البُسْتِي (ت: ٣٥٤)[٦].

= وحينما أذكر استفادتي من د.عامر هنا، فإنني أستغني عن تكرار ذلك في بعض المواضع المتعلقة بدراسة الكتاب، نظراً لتحفُّظي على طريقة عرضه ـ في بعض الأحيان ـ ولأن طريقتي في عرض الدراسة تختلف عن طريقته تماماً.
وبكل حال فقد أحسن كثيراً في عمله ـ جزاه الله خيراً ـ وهو بسَبْقٍ حائزٌ تفضيلاً.

(١) ذكره: الذهبي في «السير» ١٣/ ٤٧، وتاريخ الإسلام ٢٠/ ٥٢، والسيوطي في الدر المنثور ٣/ ٥٢٢.

(٢) ينظر: الرسالة المستطرفة: (١٢٦)، فهو الذي رأيته صرّح بهذا الاسم. وأما مَنْ قبله مِنْ أهل العلم، فإنهم يختصرون اسمه بقولهم: «الصحابة»، وأخشى أن يكون هذا مِنْ تصرف الكتاني في «الرسالة».

(٣) ينظر: لسان الميزان ٣/ ٥٣٣، ٥/ ٣٢٧، وفي ٣/ ٢٥١ ذكره مختصراً بقوله: «الصحابة»، وكذا ذكره السيوطي في الدر المنثور ٧/ ٢٢٨.

(٤) واسم كتابه: (معرفة الصحابة الذين نزلوا حمص)، ذكره ابن حجر في الإصابة ١/ ٢٨٦.

(٥) وقد اختلفت المصادر في تسمية كتابه هذا:
فابن حجر في مواضع يسميه: «معجم الصحابة» كما في «اللسان» ٨/ ٤٦٥، و«الفتح» ١/ ٣٧.
وسماه في «الفتح» ٦/ ٥٨٤، و«المعجم المفهرس»: (١٦٨)، والسيوطي في «الدر المنثور» ٦/ ١٨٩: «معرفة الصحابة».
وذكر ابن حجر في «المعجم» أنه يسمى: «الحروف»، وجاءت التسمية موضحة في فهرسة ابن خير الإشبيلي: (١٨٣) حيث سماه: «الحروف في أسماء الصحابة».
فالظاهر أن تسميته بـ«المعجم» أقرب؛ لأن تسميته التي ذكرها ابن خير الإشبيلي توحي بهذا، وهو ـ فيما يظهر ـ قريب من صنيع أبي القاسم الطبراني في «معجمه الكبير».
وصنيع ابن حجر حين ذكره باسم «معرفة الصحابة» يبدو أنه من باب التسامح، والله أعلم.

(٦) ذكره ابن حجر في الإصابة ١/ ١٢، وفي المعجم المفهرس: (١٦٨).

Black plate (108,1)

٣ ـ أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت: ٣٨٢)[١].

٤ ـ أبو نُعَيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (ت: ٤٣٠)[٢].

وقد أكثر أبو نعيم في هذا الكتاب من تعقب ابن منده ولمزه بحقٍ وبغير حق، وسببُ ذلك مشهور، أشرت إليه في ترجمة المصنف في المقدمة.

ثانياً: منهجه في الكتاب:

لا شك أن الحديث عن منهج أي مؤلف يقتضي قراءةً دقيقةً للكتاب، وقد يحتاج أن يعيد القراءة أكثرَ من مرة، خاصةً إذا كان المؤلف لم ينصَّ على شيء من منهجه في كتابه، أو نصّ على منهجه، ولكن مقدمته للكتاب فُقِدَت ـ كما هو الحال مع كتاب «المعرفة»، الذي نحن بصدد الحديث عنه.

وقد ظهر لي من خلال قراءة الكتاب أكثرَ من مرّة، أنه يمكن تقسيم منهجه في الكتاب على ثلاثة اعتبارات:

الأول: باعتبار شرطه في الكتاب.

الثاني: باعتبار ترتيبه للكتاب عموماً.

الثالث: باعتبار سياقه للترجمة.

أما بالنسبة إلى الاعتبار الأول:

فمن المعلوم أن مقدمة المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ[٣] للكتاب مع أوله مفقودةٌ ـ حتى كتابة هذه الأسطر[٤] ـ لذا، فإن استخراج الشرط يحتاج إلى قراءة دقيقة،

---

(١) ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس: (١٦٧).

(٢) وكتابه مشهور جداً، وقد طبع بهذا الاسم، محققاً عن دار الوطن بالرياض في سبعة مجلدات (السابع فهارس).

(٣) ويغلب على ظني أنه لو وجدت المقدمة، فلن تشفي في بيان منهجه، وشرطِه؛ لأنه ظهر لي من خلال قراءة مصنفاته المطبوعة، أنه: إما أنه لا يذكر مقدمات أصلاً، كما في كتبه: الإيمان، والتوحيد، والرد على الجهمية، وأسامي مشايخ البخاري، وغيرها، أو يقتضب في ذلك جداً كما في كتابه: «فتح الباب».

(٤) أفاده د. عامر صبري، وذكر أن المفقود **أقل من نصف الكتاب**، أي إنه قريب من النصف، لكنه لا يبلغه. =

Black plate (109,1)

ونظرٍ في كلام المصنفين بعد ابن منده ممن لهم تحقيقٌ، وتتبعٌ لأوهام المصنفين في هذا الباب، وعلى رأسهم ابن الأثير، والحافظ ابن حجر، رحمهم الله تعالى.

والظاهر أن ابن منده صرّح بشرطه في هذا الكتاب، أو كاد؛ لأنني وقفت في كلام الحافظ ابن حجر ما يشير إلى هذا، فقد قال في ترجمة نسطور الراهب: «وقد تقدم ـ في الباء الموحدة ـ قصة بحيرا، بنحو قصة نسطور، وهي لبحيرا أشهر، وقد ذكر بحيرا في الصحابة ابنُ منده، **لذلك فهذا على شرطه**»[(١)]، وهذا أصرح نص وقفت عليه في كلام ابن حجر.

= وقد كنت أستبعد صحة هذا التقدير جداً بعد قراءتي للكتاب ـ ومقارنته بكتاب أبي نعيم ـ الذي استفاد من ابن منده كثيراً ـ أن المفقود أكثر من ثلاثة أرباع الكتاب؛ بل هو قريب من أربعة أخماسه، ذلك أن تراجم كتاب أبي نعيم ـ حسب ترقيم المطبوع ـ: ٤٢٣٥ ترجمة، بينما الذي قام د. عامر بتحقيقه بلغ (٦٧٢) ستمائة واثنتين وسبعين ترجمة، أي ما يقارب سدس الكتاب.

ثم تحقق صدق ما توقعته عندما قمت بعدِّ التراجم التي ذكرها ابن الأثير في كتابه، ذلك أنه التزم فيه بذكر كل ما أورده ابن منده وأبو نعيم، وابن عبد البر، كما نص على ذلك في ترجمة زُرارة بن قيس بن الحارث ٢/ ٢٠٢ حيث قال ـ في معرض تعليله لذكر ترجمته مع وجود وهم فيها ـ: لئلا نُخِلَّ بترجمة ذكرها أحدهم! مما يجعل اعتماد العد اعتماداً على كتاب ابن الأثير موثوقاً به.

والأرقام أصدق شاهد، فقد بلغت عدَّة التراجم التي ذكرها ابن الأثير في كتابه (٧٧١٢) ـ سبعة آلاف وسبعمائة واثنتي عشرة ترجمة، كان مجموع ما ذكره ابن منده ـ في كتابه «المعرفة» (٣٦٥٧) ـ ثلاثة آلاف وستمائة وسبعة وخمسين ترجمة، أي إن نسبة ما وُجد من كتاب ابن منده ـ وهو ٦٧٢ ترجمة ـ يعادل ١٨,٣٧٪ من مجموع تراجم الكتاب الذي فرّغه ابن الأثير في كتابه، أي أقل مِنَ الخمس بقليل.

ثم بعد هذا التتبع الدقيق بلغة الأرقام، وجدت ـ بعد عدة أشهر من دراستي للكتاب ـ الحافظ العراقي في «التقييد»: (٣٠٦)، نقل عن أبي موسى الأصبهاني ـ صاحب الذيل ـ ما نصه «وجميع من ذكره ابن منده في الصحابة ـ كما قال أبو موسى ـ قريب من ثلاثة آلاف وثمانمائة ترجمة، مما رآه، أو صَحِبَه، أو سمع منه، أو وُلد في عصره، أو أدرك زمانه، أو مَنْ ذكر فيهم ـ وإن لم يثبت ـ ومَنِ اختلف له في ذلك» انتهى.

وأبو موسى رَحِمَهُ اللَّهُ قدّر بالتقريب ـ كما هي عبارته ـ فصار الفرق بينه وبين ما ذكرته ـ اعتماداً على كتاب ابن الأثير ـ (١٤٧) ترجمة، فالحمد لله على عونه وتوفيقه.

(١) الإصابة ٦/ ٢٧١.

Black plate (110,1)

وله كلام أعمُّ من ذلك في بعض المواضع؛ **كقوله** في ترجمة جبير بن حيّة: «ولم أر من ذكر جُبيراً في الصحابة، وهو من شرطهم»[(١)]، **وكقوله** في ترجمة حُبيش بن يعلى بن أمية: «ويعلى بن أمية صحابي شهير، وهذه القصة تُشعر أن لولده صحبةً، ولم أر من ذكره في الصحابة، **وهو على شرطهم**، فقد ذكروا أمثاله»[(٢)].

وذكر نحوَ ذلك في ترجمة جابر بن النعمان، والحارث بن أبي وجزة، وعبد الله بن قتادة بن النعمان الأنصاري، وعبد الرحمٰن بن عُمارة المخزومي، وعلي بن هبار بن الأسود، والقاسم بن أمية بن أبي الصلت الثقفي[(٣)].

وقد ظهر من خلال قراءة الكتاب، ونظرٍ في كلام المصنفين أنه يمكن إيضاحُ شرطه في الكتاب من خلال المعالم الآتية[(٤)]:

١ ـ ذكر فيه من صحّت صحبتُه ومُجالستُه، ولو كان قد لقيَ النبي ﷺ مرةً واحدة مؤمناً به، وإن لم تُعرف له عن النبي ﷺ روايةٌ، وهذا كثيرٌ[(٥)].

وقد صرّح الحافظ ابن كثير رحمه الله بأن هذا مذهب ابن منده، فقال:

«وقد نص على أن مجرد الرؤية كافٍ في إطلاق الصحبة: البخاريُّ، وأبو زرعة، وغيرُ واحدٍ مِمَّن صنَّف في أسماء الصحابة: كابن عبد البر، **وابنِ منده**، وأبي موسى المديني وابنِ الأثير...»[(٦)].

٢ ـ ذكر في الصحابة كلَّ من أدرك زمان النبي ﷺ، وإن لم تثبُت رؤيته، وهو يرى أن ذلك يُدخلهم في طبقة الصحابة رضي الله عنهم، ومنهم: المخضرمون.

---

(١) الإصابة ١/ ٢٣٥.
(٢) المرجع السابق ١/ ٣٢٥.
(٣) المرجع السابق ١/ ٢٧٧، ٤/ ١١٨، ١٧٣، ٢٧٢، ٥/ ٢٢٤.
(٤) استفدت مما كتبه د. عامر صبري لشرط ابن منده في تحقيقه للكتاب.
(٥) ينظر: رقم (٤) من فقرة (ز) عند الحديث عن منهجه في سياق الأحاديث، في ثنايا الحديث عن منهجه في سياق التراجم.
(٦) اختصار علوم الحديث ٢/ ٤٩٢.

Black plate (111,1)

وقد وجدت نصاً صريحاً عنه في هذا، نقله عنه الحافظ أبو موسى المديني، حيث يقول:

«فيما يغلب على ظني، أن جماعةً في أحياء العرب كانوا قد أسلموا، ولم يهاجروا، فخضرموا آذان إبلهم؛ ليكون علامةً لإسلامهم، لا يُغار عليهم، ولا يُقاتَلون، فسُمُّوا مُخَضْرِمين، قال: وأصحاب الحديث يفتحون الراء، **قال: هؤلاء صحابة، فإنهم كانوا في زمن النبي ﷺ وإن لم يروه**»[(١)].

ولأجل ذلك ترجم للأحنف بن قيس، ولأصحمةَ النجاشي، ولسويد بن غَفَلة، ورباح بن قصير، وأمثالِهم[(٢)].

٣ ـ ذكر في كتابه كلَّ من ذكره من المصنِّفين قبلَه في الصحابة، وإن كان لا يرى ثبوت صحبته، وكأنه يريد بذلك ـ والله أعلم ـ استيعابَ من كان في القرن الأول[(٣)].

وسيأتي قريباً عند الحديث عن منهجه في سياق الترجمة؛ أنه ينص على من لا تصح صحبته، ويرجِّح ـ عند الاختلاف في صحبته ـ من لا تثبت صحبته[(٤)].

٤ ـ ضَمَّنَ كتابه من كان صغيراً محكوماً بإسلامه تبعاً لأحد أبويه، وإن لم يقف له على ما يدل على رؤية المترجَم للنبي ﷺ، وكأن الحامل له على ذلك ما اشتهر من حرص الصحابة رضي الله عنهم على إحضار أولادهم إلى النبي ﷺ ليُبَرِّك عليهم، ويحنِّكَهم، ويدعوَ لهم، كما نص على ذلك ابن حجر، والسخاوي[(٥)].

ولذا ترجم ابن منده لمحمد بن طلحة بن عبيد الله، المعروف

---

(١) نقله عن أبي موسى: ابنُ الملقن في «المقنع» ٢/ ٥٠٩، وستأتي مناقشته في هذا الضابط، في المطلب الأول من المبحث الخامس، في الفصل الثاني من الباب الثاني.

(٢) تنظر تراجمهم في المعرفة: (١، ٢٦، ٣٩٣، ٥٣٤).

(٣) ينظر: فتح المغيث ٤/ ١٦٠.

(٤) ضمن فقرات الاعتبار الثالث من اعتبارات النظر إلى منهجه في كتابه، فقرة (أ).

(٥) الإصابة ٤/ ٢١٨، ٨/ ٢٤، فتح المغيث ٤/ ٨٩، وقد سبق نقل كلام السخاوي قريباً.

Black plate (112,1)

بالسَّجاد[١].

٥ ـ أدخل في كتابه مَنْ رأى النبي ﷺ قبل البعثة من مؤمني أهل الكتاب، وعدَّه مِنْ الصحابة، ولذلك ترجم لبَحِيرا الرَّاهب، وقال: «رأى النبيَّ ﷺ قبلَ مَبْعثه، وآمن به»![٢]، وكذلك ترجم لورقةَ بنِ نوفل، وقال: «اختُلف في إسلامه»[٣].

وبالجملة، فإن ابن منده ـ من خلال قراءتي لكتابه ـ اعتمد على أداتين رئيستين ـ لا ثالث لهما ـ في إثبات الصحبة:

الأداة الأولى: الإسناد، وهذا له صور، أبرزها: كون المترجَم روى عن النبي ﷺ، أو سمع منه[٤].

الأداة الثانية: المتن، وهي الأكثر، ولذلك صور كثيرة، منها:

١ ـ كونه أدرك الجاهلية[٥].

٢ ـ كونه أدرك مشهداً أو غزوةً، أو حدثاً مشهوراً على عهد النبي ﷺ؛ كغزوة بدر، أو أُحد، أو حَجَّة الوداع، ونحو ذلك[٦].

٣ ـ أن يكون له مع النبي ﷺ موقف، كأن يكون مسحَ برأْسِه، أو غيَّر اسمه، أو سماه، أو قدَّم خدمةً له ﷺ، أو وَفدَ على النبي ﷺ، أو أقطعه أرضاً، أو سأل النبي ﷺ، أو تولِّيه مهمة للنبي ﷺ[٧].

---

(١) عن الإصابة ٨/ ٥٤.
(٢) معرفة الصحابة، الترجمة رقم (١٢٥).
(٣) عن أسد الغابة ٥/ ٨٨، **ووجه ذكره هنا**: أنه لما ذكر الخلاف في إسلامه، فهو ـ على القول بإسلامه ـ مِنْ مؤمني أهل الكتاب، فكان داخلاً في شرطه كبحيرا، وينظر تحقيق الحافظ ابن حجر في ترجمته: الإصابة ٦/ ٢٧١.
(٤) ولهذا أمثلة كثيرة، فينظر: (٥، ٢٩٤، ٣٤٩).
(٥) ينظر: (٦٢، ١٧٢، ٢٥٣).
(٦) ينظر ما سبق في فقرة المُلَح، رقم (٢).
(٧) ينظر على ترتيب ما تقدم من الصور: ١٣، ١٩، ٢٠، ٢١، ٣٣، ٤٨، ٥٦، ٦٠، ٦٨، ٧٤، ٨٨، ١٠٧، ١١٠، ١١٤، ١١٦، ١١٨، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٥٥، ٢٤٠، ٣٢٣، ٣٢٨، ٣٣٩، ٣٦٠، ٣٨٠، ٤٠٣، ٤٢٩، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٦١، ٤٦٩، ٤٧٤، ٤٩٥، ٤٩٩، ٥٠٩، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٧٨، ٥٩٩.

Black plate (113,1)

٤ ـ كونه وقع له ذِكْرٌ في حديث[١].

فهذا ما ظهر لي مما يمكن أن يُوضِّحَ شرطَه في كتابه، والله تعالى أعلم.

وأما بالنسبة إلى الاعتبار الثاني:

فقد سبق أن ذكرت أن مقدمة المصنف للكتاب، مع أوله مفقودة ـ حتى كتابة هذه الأسطر ـ لذا، فإنه يمكن استجلاءُ منهجه في ترتيب كتابه من خلال المعالم الآتية:

١ ـ الأصل في ترتيب الكتاب: هو أنه رتَّبه ـ في الجملة ـ على الحروف الهجائية، إلا أنه يُستثنى من ذلك موضعان:

الموضع الأول: في العشرة المبشرين بالجنة، وعلى ذلك قرينتان:

القرينة الأولى: أن أسماء هؤلاء لم ترد في مواضعها التي يُفترض أن تُوجَدَ من الجزء الموجود.

القرينة الثانية: أن هذا الترتيب سار عليه عصريُّه، وبلديّه أبو نعيم في كتابه «المعرفة»، كما سيأتي.

الموضع الثاني: فيمن اسمه محمد؛ فقد قال في ترجمة خليفة أبي سهل[٢]: تقدم فيمن اسمه محمد، وهذا صريحٌ في أنه قدّم من اسمُه محمد، مع أنَّ حقَّه أن يُذكر في حرف الميم.

قال أبو نعيم: «فألفت هذا الكتاب، وبدأت بأخبارٍ في مناقبهم ومراتبهم، ثم **قدمت ذِكْرَ العشرة المشهود لهم بالجنة، وأتبعتُهم بمن وافق اسمُه اسمَ رسول الله** ﷺ، ثم رتبت أسامي الباقين على حروف المعجم»[٣].

٢ ـ لم يُراعِ المصنف الترتيبَ داخل الحرف الواحد[٤].

---

(١) ينظر: ٦، ٣٨، ٤٩، ٦٥، ٢١٠، ٢٤٣، ٣١٨، ٣٤٥، ٣٦٦، ٣٨٥، ٤٤٤، ٤٥٣، ٤٩٣، ٥٧٥، ٥٩٢.

(٢) رقم الترجمة: (٣٣٥).

(٣) معرفة الصحابة ١/ ٦.

(٤) ويكفي للتدليل على ذلك النظرُ في حرف الألف فقط، فهو بدأ ـ حسب الجزء الموجود ـ بالأحنف، ثم أوسط، ثم آبي اللحم، ثم آزداد، ثم الأسود، وفي بقية الحروف على هذا النسق. وإذا كان الترتيب قد انخرم في الحرف الأول، فهو في اسم الأب من باب أولى.

Black plate (114,1)

٣ ـ بدأ بذكر الرجال ـ أسماءً وكنى ـ ثم أتبعهم بالنساء أسماءً وكنى.

وأما الاعتبار الثالث:

الذي يمكن أن يُبَيِّنَ منهجه في الكتاب، فهو باعتبار سياقه للترجمة نفسها، ويمكن إيضاح ذلك في الآتي:

سياق ابن منده للترجمة ـ من حيث الجملة ـ سياق مختصر، ويمكن أن يقال: إن عامة التراجم لا تخلو مِنْ العناصر التالية:

أ ـ بيان موافقة المترجم لشرط الكتاب:

أي: هل تثبت صحبته أم لا؟! وكثيراً ما يبين رأيه[١]، فإن كانت صحبته لا تثبت بيّن ذلك[٢]، ولها صلةٌ بمسألة الإدراك والرؤية، وستأتي الإشارة إليها قريباً في عنصر: النسب العلمي.

ومن المهم هنا أن أشير إلى أن بعض العلماء ـ كالسخاوي في «الفتح» ـ أشار إلى شرط ابن منده في كتابه، فقال ـ أثناء حديثه عن حَدِّ الصحبة، ومتى يُوصَفُ الشخص بأنه صحابي ـ:

«وقيل: هو من أدرك زمنه مسلماً وإن لم يره، وهو قول يحيى بن عثمان بن صالح المصري؛ فإنه قال: ومِمَّن دُفن ـ أي بمصر ـ من أصحاب النبي ﷺ ـ ممن أدركه ولم يسمع منه ـ: أبو تميم الجيشاني، واسمه: عبد الله بن مالك، وكذا ذكره الدولابي في «الكنى» من الصحابة، وهو إنما قدم المدينة في خلافة عمر باتفاق أهل السِّيَر، على أنه يجوز أن يكون ذِكْرُهما له في «الصحابة» لإدراكه؛ لكون أمره عندهما على الاحتمال، ولم يطَّلعا على تأخُّر قدومه، ولا يلزم من تصريح أولهما بأنه لم يسمع أن لا يكون عنده أنه رآه، وممَّن حكى هذا القول ـ من الأصوليين ـ القرافي في

(١) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: ٣٦، ٣٩، ٥٥، ٧٠، ٨١، ٩٥، ١٢٤، ١٤١، ١٧٢، ١٧٥، ١٩٣، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٦٤، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٤٩، ٣٦٢، ٣٧٩، ٤٣٠، ٤٧٥، ٤٧٩، ٥١٤، ٥١٥، ٥٨٨، ٥٩٥.

(٢) ينظر: ٣٦، ٩٥ (أشار إشارة قوية)، ١٢٤، ١٤٥، ١٧٥، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٦٤، ٢٨٠، ٢٩٣، ٤١٢، ٤٣٠، ٤٧٥، ٤٧٩، ٥١٥، ٥٩٥.

Black plate (115,1)

شرح التنقيح، **وعليه عمل ابن عبد البر في الاستيعاب وابن منده في الصحابة**، حيث ذكرا الصغير المحكوم بإسلامه؛ تبعاً لأحد أبويه وإن لم يقفا له على رؤية، وكأن حجَّتَهما توفُّرُ همم الصحابة رضوان الله عليهم على إحضار من يُولد لهم إلى النبي ﷺ؛ ليدعُوَ له، بل صرح أولهما بأنه رام بذلك استكمالَ القرن الذي أشار إليه النبي ﷺ بقوله: «خير الناس قرني»»[(١)].

ب ـ الاسم:

١ ـ فيذكر اسم المترجَم ثُنائياً ـ إن كان يُعرف ـ إلا أن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ لم يعتن ـ كما قال ابن الأثير ـ باستقصاء نسب المترجم، وأحواله، وما يُعرف به[(٢)].

بل إنه ـ أي ابن الأثير ـ عابه بلطف، فقال: «عادة ابن منده إهمال الأنساب، وتركُ الاستقصاء فيها»[(٣)]، وما وقع له من ذلك فهو قليل، عطفاً على عدد التراجم[(٤)].

٢ ـ ومن عادة ابن منده أنه إذا لم يعرف اسمَ أبيه، فإنه يجعل له من اسم صاحب الترجمة كنيته ـ كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر ـ كأن يقول: الأسود بن أبي الأسود، أو عمرو بن أبي عمرو[(٥)].

٣ ـ يبين إن كان المترجَمُ مختلفاً في اسمه، أو نسبه إلى قبيلته (نسباً،

---

(١) فتح المغيث ٤/ ٨٨ ـ ٨٩، وينظر للأهمية انتقاده لمذهب الحاكم الذي جعل مَنْ ولدوا في زمانه ﷺ، ولم يسمعوا منه طبقةً بعد المخضرمين ٤/ ١٦٠.

(٢) أسد الغابة ١/ ٥، وينظر: ١/ ٢٣٤ [ترجمة: ثابت بن يزيد بن وديعة].

(٣) المرجع السابق ٥/ ٢٢٢ [ترجمة أبي سنان الأسدي]، وقد لمّح في عدة تراجم إلى أن مِنْ أهم أسباب وهم ابن منده وأبي نعيم عدم جرِّهما للنسب، ينظر ـ مثلاً ـ: ترجمة أم عمارة بنت عمرو بن كعب ٥/ ٦٠٥.

(٤) ينظر أمثلة على ذلك: ٢٧، ١٠٥، ١١٥، ١٩٢، ١٩٩، ٤٨٤، ٥٣٨، ٥٤٥، ٥٤٨ ٥٦٣.

(٥) الإصابة ١/ ٤٠ [ترجمة الأسود بن أبي الأسود]، ٢/ ١٦٦ [ديلم بن أبي ديلم الحميري]، ٥/ ٨ [ترجمة عمرو بن أبي عمرو]، وقارن بترجمة الأسود من «المعرفة» لابن منده: (١٢).

Black plate (116,1)

أو ولاءً)، أو كنيته[١]، وإن كان حليفاً بيّن ذلك[٢].

٤ ـ إن كانت الترجمة من التراجم المتشابهة، فإنه يشير إلى ذلك أحياناً[٣].

٥ ـ يبيّن إن كان في الترجمة التي ساقها وَهْمٌ ـ عنده ـ: إما في اسم المترجم، أو نسبه[٤]، أو كنيته، أو وفاته ـ زماناً أو مكاناً ـ أو ما ذكر عنه من أخبار، أو تبيين وَهْمٌ لأحد العلماء الذين نقل قولهم[٥].

٦ ـ فإن كانت الأوهام وقعت في الأسانيد في الأسماء، أو في صفة الرواية، بيَّن ذلك. ونادراً ما يذكر ما وقع في المتون من أوهام[٦].

٧ ـ قد يجمع أكثر من شخص تحت ترجمة واحدة، وهذا نادر[٧].

ج ـ الكنية:

١ ـ إن كان للمترجَم ـ مِمَّن اشتهر باسمه ـ كنيةٌ معروفة ذكرها، وإن

---

(١) ينظر أمثلة على ذلك: ٢٧، ٤٠، ٥٠، ٥١، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ٨٧، ١٠٥، ١١٥، ١٥٥، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٩، ٢٣٥، ٢٧٣، ٢٩٥، ٣٠٩، ٣٣٠، ٣٤٢، ٣٧٣، ٣٨٣، ٣٩٩، ٤٤٨، ٤٥٧، ٤٦٢، ٤٨٤، ٥٠٨، ٥٣٨، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٦٣، ٥٦٩، ٥٩٤، ٦٠٤، ٦١١، ٦٦٩.

(٢) ينظر: ١١، ١٠٤، ١٠٩، ١٦١، ١٨٧، ٢٧١، ٢٨٧، ٣٢٦، ٣٣٠، ٣٥٥، ٣٨٤، ٤٨٤، ٥٣٦، ٥٤٢.

(٣) ينظر ـ كمثال ـ: ٢٠٠، ٣٣٣، ٣٥٧، ٣٥٩.

(٤) كأن يكون الرجل مختلَفاً في اسمه: كبشر وبشير، أو تقديماً وتأخيراً: ككعب بن مالك، أو مالك بن كعب، ونحو ذلك، فإنه يترجم له في الموضعين، وينبه على تقدُّم ترجمته، ينظر: ٧٦، ٧٩، ٣٣٥، ٣٦٨، ٤٣٧، ٤٦٨، ٤٧٤، ٥٠٤، ٥٦٦، ٥٧٩، ٥٩٤، ٦٠٤، ٦٠٩، ٦٢٤، ٦٣٦.

(٥) ينظر التراجم الآتية: ٢٩، ٣٣، ٤٧، ٧٠، ١٢٠، ١٣٣، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٣، ١٦٦، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٨، ٢٢٦، ٣١١، ٣١٥، ٣١٧، ٣٣٤، ٣٣٩، ٣٥٥، ٣٧٥، ٣٨٤، ٣٩١، ٤٣٤، ٤٥١، ٤٧٥، ٤٨٢، ٥٠٤، ٥٠٩، ٥١٥، ٥١٩، ٥٤٥، ٥٦٤، ٦٠٠، ٦٠٥، ٦٧١.

(٦) ينظر: ٣٠، ٣٣، ٥١، ١٠٥، ١٧٢، ١٨٦، ٢٢٦، ٢٧٩، ٣١١، ٣١٣، ٣٤٤، ٣٥٠، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٩٢، ٤٨٠، ٥٠٣ (في المتن)، ٥٥٢، ٦٢٥.

(٧) ينظر: ٣٦٠ (ذكر أربعة ممن وفدوا على النبي ﷺ)، ٣٦١ (ذكر رجلين).

Black plate (117,1)

كان فيها خلاف ذكره[١].

٢ ـ أما بالنسبة إلى المشهورين بكناهم، فإنه يحرص على ذكر ما قيل في تعيين اسمه ـ إن كان له اسم ـ ويذكر ما يقع من خلاف في ذلك[٢].

د ـ اللقب:

نادراً ما يذكر الألقاب، فضلاً عن بيان أسبابها[٣].

هـ ـ النسب العلمي:

وهذا له جانبان:

الأول: أنه ينص على إدراك المترجم للنبي ﷺ، ورؤيته[٤]، وهذا أشرف ما يكون من النسب العلمي، وهو ثبوت الصحبة لأشرف الخلق ﷺ.

الثاني: عنايته الواضحة بذكر من روى عن المترجَم[٥]، وهذا

---

(١) ينظر: ٢، ٨، ٦٨، ٧٨، ٨٣، ٨٤، ٩٨، ١٠٥، ١٠٦، ١١٨، ١٢٨، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٣، ١٥٦، ١٦٤، ١٧٤، ١٨٣، ١٨٧، ١٩٩، ٢١٠، ٢١٦، ٢١٨، ٢٣٤، ٢٦٢، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٢، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٥٨، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٩٥، ٤١٢، ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٣٩، ٤٦٠، ٤٧٧، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٨٦، ٥٠٩، ٥٤٢، ٥٧٦، ٦١٧، ٦٢٩، ٦٣٧، ٦٤٣، ٦٥١.

(٢) ينظر ـ مثلاً ـ: ٥٦٣، ٥٩٤، ٦٢٦، ٦٤٣، ٦٤٨، ٦٥٠.

(٣) ولم أقف إلا على ترجمتين فقط، وهما: ترجمة آبي اللحم، رقم (٣)، وترجمة بشر بن المعلَّى، رقم (٤٨).
أما ترجمة ذي الغُرَّة الجهني، فإن ذكر اللقب جاء أثناء السند، مِنْ غير أن ينصَّ عليه ابن منده نفسه.

(٤) ينظر التراجم التالية: ١، ٢، ٤، ٥، ١٠٨، ٣١٤، ٣٦١، ٣٩٣، ٤١٢، ٥٣٤، ٦٤٢.

(٥) وقد ظهر لي ـ من خلال التتبع ـ أن هذا من القرائن التي اعتمدها ابن منده لإثبات الصحبة، ووجه ذلك: أنه إذا كان الراوي عنه من الصحابة، أو من كبار التابعين، كان ذلك قرينةً على صحبته، ما لم يأت ما ينفي ذلك؛ ككونه مخضرماً مثلاً.
ومِنْ فوائد هذا التتبع أنه إذا كان الراوي مِنْ أهل بيته، فهي إشارة إلى أن ذلك البيت بيت علم، فتكون منقبة لهم. ولهذه المسألة صلة بما يعرف عند المحدثين **بمسألة السماع**، وهل تثبت بمجرد المعاصرة التي احتمل اللُّقِيُّ فيها ـ مع أمْنِ التدليس ـ أم لا بد مِنْ ثبوت السماع.

Black plate (118,1)

كثير جداً[١].

ويبين ما يقع في ذلك من أوهام أحياناً ـ من حيثُ السماعُ ـ كما تقدم قريباً[٢]. كما أنه ربما أشار إلى السماع بين الرواة عند ذكر مَنْ روى عن المترجَم[٣].

و ـ المولد والوفاة:

١ ـ نادراً ما يذكر سنة الولادة، سواءً على وجه التحديد، أو ربطه بعامٍ مشهور[٤].

٢ ـ قد يحدد زمن وفاة المترجَم، وربما ذكر الخلاف في ذلك[٥]، وقد يذكر عمر المترجَم حين وفاته[٦].

٣ ـ قد يحدد مكان الوفاة، وربما ذكر الخلاف في ذلك[٧].

ز ـ سياق الأحاديث:

١ ـ لا ريب أن العمدة في إثبات الصحبة ـ عند المصنفين الأوائل ـ

---

(١) وقد أحصيت عدد التراجم التي ذكر فيها مَنْ روى عن المترجَم، فبلغت: ٢٨٨ ترجمة، أي قريباً مِنْ نصف التراجم ـ التي وصلتنا ـ، والتي بلغ مجموعها: ٦٧٢ ترجمة.

(٢) ينظر مزيد من الأمثلة: ٣، ٢٦، ٣٠، ٤٥، ٥٠، ٦٩، ٧٨، ٨١، ٩٠، ١٠١، ١١١، ١٢٣، ١٣١، ١٤١، ١٥٠، ١٦٠، ١٧٣، ١٨٧، ١٩٠، ٢٠٤، ٢١٥، ٢٢٩، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٥٨، ٢٦٥، ٢٧٦، ٢٨٨، ٢٩٩، ٣٠٩، ٣١٣، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٤٠، ٣٥٠، ٣٧٥، ٤٠٠، ٤١٠، ٤٢٢، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٥٠، ٤٦٣، ٤٧٥، ٤٨٤، ٤٩٧، ٥٠٥، ٥١١، ٥٢٠، ٥٣٨، ٥٤٥، ٥٥٨، ٥٦٦، ٥٦٩، ٥٧٧، ٥٨٨، ٥٩٣، ٦٠٤، ٦١٨، ٦٢٥، ٦٣٤، ٦٤٥، ٦٥٠، ٦٦٤، ٦٧٢.

(٣) ينظر: ١، ٢، ٤، ٨، ١٠٨، ٣١٤، ٣٤٣، ٤٦٦.

(٤) ينظر: ١٣٨، ٣٧٧، ٤٩٢.

(٥) ينظر: ٨، ٤٣، ٥٨، ٧٨، ٨٣، ١٦٩، ١٧٤، ١٨٧، ١٩٩، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٩٥، ٣٠٩، ٤٣٢، ٤٣٨، ٤٤٠، ٤٦٠، ٤٧٢، ٤٨٢، ٤٨٤، ٤٨٩، ٥٠٩، ٥٣٤، ٥٤٣، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦١، ٦٦٣، ٦٦٤.

(٦) وهذه أمثلة على هذا: ٨٣، ٨٤، ١٥٣، ١٨٧، ١٩٩، ٢١٠، ٢٧٢، ٢٩٥، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٨٩، ٥٣٤، ٦٤٣.

(٧) ينظر: ١٥، ٤٢، ٧٨، ٨٣، ١٠٥، ١٠٦، ١٣٢، ١٧٤، ٢٢٦، ٢٥٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٨٢، ٣١٨، ٤١٤، ٤٣٩، ٤٩٥.

Black plate (119,1)

تعتمد بشكل كبير[١] على الأسانيد، لذا لا تكاد تخلو ترجمة من ذكر حديثٍ يرويه ابن منده بإسناده، وهذا في غالبِ التراجم، وغالبُ هذه الأحاديث من مسند المترجَم.

وبالتأمل تبيَّن لي أن هذه الأحاديث ساقها ابن منده قَصْدُ أن يبرز دليلَه في إثبات صحبة المترجم، وظهر لي أنها لا تخرج عن أحد الأنواع الثلاثة الآتية:

النوع الأول: أن يكون الحديث من مسند المترجَم[٢] وهذا هو الأكثر[٣].

النوع الثاني: أن لا يكون الحديث من مسند المترجَم، ولكن يكون للمترجَم ذِكْرٌ في حديث[٤].

النوع الثالث: أن يكون في السند تنصيصٌ على صحبة المترجم، كقولهم: عن فلان، وكانت له صحبةٌ[٥].

٢ ـ يعتني ببيان أحوال الأسانيد التي أوردها؛ كقوله: صحيح، غريب ـ وهي أكثر الألفاظ استعمالاً عنده ـ، تفرد به، ونحو ذلك[٦].

---

(١) وإنما لم أقل بشكل رئيس؛ لأن من وسائل إثبات الصحبة الشهرةَ.

(٢) بغض النظر عن صحة ذلك الإسناد، أو ما وقع فيه من اختلاف على الراوي في وصله وإرساله ونحو ذلك.

(٣) وهذا أكثر من أن يحصر، بل الأصل والأكثر في التراجم هو هذا النوع، لذا فإنني اكتفيت بالتمثيل للنوعين الآتيين عن التمثيل لهذا النوع.

(٤) ومن أمثلة ذلك: ٦، ٣٨، ٤٩، ٦٥، ٧٩، ٨٠، ١٣٦، ٢١٠، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٦٤، ٣١٨، ٣٤٥، ٣٦٦، ٣٨٥، ٤٤٤، ٤٥٣، ٤٥٧، ٤٦٥، ٤٩٣، ٥٥٨، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٨٢، ٥٩٢.

(٥) ينظر التراجم التالية: ٣٨، ٦٤، ٧٣، ٣٧٩، ٤٢٠، ٥٣٢، ٥٥٦، ٥٧١، ٥٩٨، ٦١٢.

(٦) ينظر ـ على سبيل المثال:

* **غريب** ٤، ١٦، ٣٢، ٤١، ٤٤، ٥٤، ٦١، ٦٨، ٧١، ٧٢، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٧، ١٠٦، ١١٥، ١١٩، ١٢٤، ١٢٩، ١٣١، ١٣٢، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٩، ١٧٦، ١٨٧، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠٢، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٢١، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٤٥، ٢٧٠، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٠٨، ٣٢٤، ٣٢٦، =

Black plate (120,1)

ومع كثرة حكمه على الأسانيد، إلا أن كلامه على الرجال ـ تعديلاً أو تجريحاً ـ نادرٌ[١].

وكعادته ـ في مصنفاته الأخرى ـ فإنه كان شديدَ العناية ببيان الراوي مدارَ الإسناد[٢].

٣ ـ إذا كان الحديث ـ الذي يذكره في الترجمة ـ طويلاً، فإنه يختصره، فيذكر أوله ثم يُحيل على المتن[٣].

٤ ـ أحسن ابن منده كثيراً حينما كان يشير ـ على نُدرة ـ أن ذلك الإسناد الذي أورده رويت به عدة أحاديث[٤].

٥ ـ ينصُّ على أن المترجَم لا تعرف له روايةٌ، سالكاً في ذلك مسلك الورع والاحتياط، فيتورَّع عن الجزم بكون المترجَم لا روايةَ له، فيقول: لا تُعرف له روايةٌ، أو لا أعرف له روايةً[٥].

= ٣٢٩، ٣٥١، ٣٥٨، ٣٦٧، ٣٧٤، ٣٨٦، ٣٨٨، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٣٣، ٤٤٦، ٤٥٠، ٤٥٣، ٤٧١، ٤٧٣، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦١١، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٤، ٦٦٦.

* **تفرد به** ١٦، ٣٢، ٨٦، ١١٥، ١٢٤، ١٢٩، ١٧٦، ٢٠٦، ٢٢٧، ٣٠٢، ٣٥١، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٧٢، ٥٩٨، ٦٥٣، ٦٥٧، ٦٥٨.

* **صحيح** ٢٩٩، ٦٥٨.

(١) ولم يتكلم ـ في الجزء الذي وصلنا ـ إلا على أربعة رواة فقط، وهم: أبو طوالة (٦٩)، أبو عمرو (١٤٠)، سعد بن سعيد (٤٣٣)، العلاء بن الحارث (٦٥٩). وسيأتي الكلام عليهم في الفصل الثالث من هذا الباب.
ويغلب على الظن أن بقية الكتاب على هذا النمط، إذْ إن وجود أربعة رواة فقط في (٦٧٢) ترجمة دليل على أنه لم يُوْلِ هذه المسألة عنايتَه، والله أعلم.

(٢) ينظر: ٢، ٥، ٣٠، ٧٧، ٨٠، ١٩٦، ٢٢٧، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٩، ٣٣٩، ٣٥٠، ٣٩٣، ٣٩٦، ٤٠١، ٤٠٣، ٤١٧، ٤٢٨، ٥٠٦، ٥٢٧، ٥٥٣، ٦٥٨، ٦٦٣.

(٣) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: ٤، ١٠، ٨٩، ١٠٢، ١٨١، ١٩١، ٢٠١، ٢١٦، ٢٧٢، ٢٩٩، ٣١٨، ٣٢٠، ٣٤٠، ٣٧١، ٣٩٨، ٤٠٠، ٤١٨، ٤٣١، ٥٣٧، ٥٨٩، ٦٠٠، ٦١٨.

(٤) ولم أره ذكر ذلك إلا في ثلاث تراجم، وهي: ٣٢، ١٤٣، ٣٥١.

(٥) وقد ذكر ذلك في التراجم التالية: ٦٣، ٧٤، ١٧١، ١٨٩، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٩٦، ٣٤٩، =

Black plate (121,1)

ح ـ المُلَح:

ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ إمام واسع الاطلاع، لذا لم يُخْلِ هذه التراجَم من فوائدَ لا تتصل بعناصر التراجم الأساسية، وقد ظهرت هذه الفوائد في الأمور التالية:

١ ـ إن كان للمترجَم صلةُ قرابة بعلَمٍ آخر، فإنه ينبِّه إلى ذلك(١).

٢ ـ يذكر ما للمترجَم من منقِبة ـ إن كان له ـ كشهوده بدراً(٢)، أو هجرة للحبشة، أو تقدُّم إسلام، أو شهود بيعة العقبة، ونحو ذلك(٣).

وإن كان نزل بسببه آية ذكر ذلك(٤)، وإن كان في عداد الأعراب نبه على ذلك(٥).

٣ ـ يذكر زمن إسلام المترجَم، وله في ذلك عبارات متنوعة، كأن يقول: كان إسلامه متقدماً، أو: من مسلمة الفتح، أو: أسلم قبل بدر، أو:

= ٤٤٥، ٤٤٩، ٥٨٣، ٦٠٥.

(١) ينظر: ٧، ١٠، ١٥، ١٦، ٨٥، ٩٦، ١٠٢، ١٠٦، ١١٨، ١٣١، ١٤٢، ١٥١، ١٥٣، ١٧٨، ٢٠٤، ٢٢١، ٢٣٥، ٣٩٢، ٤٢٢، ٤٣٨، ٤٨٣، ٥٢١، ٥٤٠، ٥٦٣، ٥٨٦، ٦١٠، ٦٢٣، ٦٥٨، ٦٦١، ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٦٧، ٦٧١، ٦٧٢.

(٢) ومنقبة شهود غزوة بدر، أوْلاها عناية خاصةً، وهو ينصُّ على ذلك إما بنفسه، أو بما ينقله عن غيره مِنَ الأئمة المحدثين، أو الإخباريين.
وهذا حصرٌ للتراجم التي نصّ فيها على شهود المترجم بدراً: ٤٢، ٤٣ (ذكر هنا ثلاثة إخوة)، ٥٨، ٨٣، ٩٩، ١٠٤، ١٠٩، ١٣٠، ١٣٦، ١٣٧، ١٥٢، ١٥٣ (نقله عن البخاري وتعقَّبه بأنه وهم)، ١٥٧، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٧٨، ١٨٢، ١٨٧، ٢١٠، ٢٦٩، ٢٨٧، ٢٩٦، ٣٠٧، ٣١٢، ٣١٨، ٣٢٤، ٣٦٥، ٣٨٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٢١، ٤٢٤، ٤٣١، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٥، ٤٤٩، ٤٦٠، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٩٠ (هو وأبوه)، ٥١٠، ٥٥٤، ٥٦٣، ٥٨٢، ٦٢٣، ٦٤٣، ٦٥٨ (ذكر فيه ستةً ممن شهدوا بدراً مِنْ أقارب المترجم، بعضهم تقدمت ترجمته).

(٣) ينظر ـ مثلاً ـ: ٦، ٩٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨٤، ٢٩٥، ٣٦١، ٤٤٣، ٤٥٩، ٥١٠، ٦٠٠، ٦٢٥، ٦٣٣، ٦٦٠.

(٤) ينظر: ٢٨، ٨٨، ٩٤، ١٣٤، ١٥٥، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ٢١٩، ٢٢١، ٢٨٤، ٣٧٦، ٤٠١، ٤٣٢، ٤٥٨، ٤٦٥، ٥٠٤، ٥٨٠.

(٥) فمثلاً، تنظر التراجم التالية: ١٤، ٢٨، ٣٧، ١١٥، ١٨٥، ٥٩٩.

Black plate (122,1)

أدرك زمن النبي ﷺ وأسلم زمن أبي بكر، ونحو هذه العبارات[١].

٤ ـ يعتني بذكر البلد التي سكنها المترجَم، أو نزلها، كأن يقول: عِداده في الشاميين وفي البصريين، أو سكن البصرة، أو نزل الرَّقَّة، ونحو ذلك[٢].

٥ ـ يذكر ـ إما بنفسه أو نقلاً عن غيره من الأئمة ـ إن كان المترجَم تولى ولاية، أو مهنة: كقضاء، أو إمارة، أو أذانٍ، أو إمامة، أو قيادة جيش، أو نجارة، أو شعر، ونحو ذلك[٣].

المطلب الثاني

مزايا الكتاب، وأبرز المآخذ عليه

* أما مزاياه:

فإن كتاب «المعرفة» أحد كتب ابن منده الكبار[٤] ومن المؤسف أن الجزء الذي وصل إلينا من هذا الكتاب لا يمثِّل إلا رُبُعَ الكتاب على أحسن الأحوال[٥].

---

(١) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: ١٥، ٥٦، ١٠٥، ١٩٩، ٢٠١، ٢٧٢، ٣١٩، ٣٣٧، ٣٥٥، ٣٩٣، ٤١٤.

(٢) ينظر: ٩، ١٤، ٢٨، ٣٤، ٤٠، ٤٥، ٥٠، ٦٠، ٦٦، ٧٨، ٨٦، ٩٢، ١١٣، ١٧٢، ١٨٥، ١٩٥، ٢٠٦، ٢٢٦، ٢٥١، ٢٧٤، ٣٢٧، ٣٥٩، ٣٨٢، ٤٠٥، ٤١٧، ٤٤٦، ٤٥٩، ٥٠٠، ٥٢٧، ٥٧٤، ٥٩٧، ٦٢١، ٦٣٤، ٦٥١.

(٣) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: ٨، ٢٢، ٤٤، ٨٧، ١٠٢، ١٠٣، ١١٤، ١٦٠، ٢٣٠، ٢٩١، ٣٥٦، ٣٦٧، ٤٧٥، ٤٩٥، ٥١٩، ٥٤٤، ٥٨٤، ٦٢٧، ٦٣٣، ٦٢٥.

(٤) وهذا الحكم يتناول أمرين:

الأول: بناءً على مقارنتي بينه وبين كتبه الأخرى التي صنفها، ووصلت إلينا.

الثاني: لمكانة هذا الكتاب الكبيرة عند أهل العلم، والمصنفين في «الصحابة»؛ إذ لا يوجد أحدٌ ـ فيما أعلم ـ صنّف في الصحابة ممن أتى بعده، بل ممن عاصره ـ وهو أبو نعيم ـ إلا واستفاد منه.

(٥) وقد سبق بيان البرهان على هذه المعلومة في أول كلامي على منهج الكتاب بالاعتبار الأول.

Black plate (123,1)

ولقد أحسن ابن منده في مصنفّه هذا كثيراً، وأتى بفوائدَ غزيرةٍ، صبَغت كتابه هذا بمزايا كثيرة، ولعل فيما سبق ـ من الحديث عن منهجه في كتابه ـ ما أبان عن كثير من مزاياه، والتي يمكن تلخيصها في الآتي[(١)]:

١ ـ محاولته استيعابَ كثير من التراجم، فذكر من ثبتت صحبتهم، أو غلب على الظن صحبتهم، أو ممن احْتُملت صحبتهم، أو من قيل: إنه صاحبٌ، وسبق تجلية هذه الميزة عند الحديث عن شرطه.

٢ ـ عنايته بتمييز من لم تصحَّ صحبته عنده.

ولا يضير ابنَ منده أن يُخَالِفَه غيره من العلماء في إثبات الصحبة، ولا ينقص من قيمة كتابه، ما دام الأمر محتملاً.

أما إن كان اختياره خطأً محضاً، ووهماً ظاهراً، فهذا ـ بالنسبة إلى مجموع التراجم ـ قليل جداً.

وأما ما يقع من أوهام داخل الترجمة في نسبة، أو كنية، ونحو ذلك، فهذا لا يكاد يسلم منه أحد.

٣ ـ عنايته بذكر حديثٍ أو حديثين للمترجم ـ في الغالب ـ بإسناده.

٤ ـ أنه يبين حال تلك الأسانيد التي يوردها ـ غالباً ـ كقوله: غريب، أو ينصَّ على التفرُّد، ونحو ذلك.

٥ ـ اهتمامه بذكر البلد التي نزلها الراوي، وهذا له أثرٌ في مسألة السماع بين الرواة الذين يروون عن الصحابي، وعلاقته بمسألة إمكان اللُّقِيِّ والسماع ظاهرةٌ جداً.

٦ ـ عنايته بمسألة السماع، وهذا ـ كما سبق ـ أخذ صورتين:

الصورة الأولى: عنايته بتحقيق صحبة المترجَم، ورؤيته للنبي ﷺ؛ لما يترتب على ذلك من مسائلَ كثيرةٍ، سبقت الإشارة إليها في أول هذا المبحث.

(١) استغنيت بالإحالات السابقة ـ عند الحديث عن المنهج ـ عن ذكرها هنا منعاً للتكرار، مع قرب العهد.

Black plate (124,1)

الصورة الثانية: وهي أقلُّ من سابقتها، وهي: عنايته بذكر مَن روى عن المتُرْجَم ـ الذي ذكر في الصحابة ـ وتنبيهه ـ على ندرةٍ ـ على صحة السماع وعدمه بين المترجَم ومَن روى عنه.

٧ ـ ظهور شخصية ابن منده العلمية، فهو إمام محقق، وليس مجردَ ناقل، وذلك من خلال عنايته بالتعقُّب، وبيان الأوهام التي وقعت من العلماء الذين سبقوه؛ إما: في نسب المترجم، أو كنيته، أو وفاته زماناً، ومكاناً، أو ما ذُكر في ترجمته من الأخبار، أو سوى ذلك.

٨ ـ أنه يترجم لمن اختُلف في اسمه؛ كبشرٍ وبشير، أو تقديماً وتأخيراً؛ ككعب بن مالك، أو مالك بن كعب، ونحو ذلك، فإنه يترجم له في الموضعين، وينبه على تقدُّم ترجمته.

٩ ـ أنه ينص كثيراً على أسماء الأئمة الذين نقل عنهم، وأفاد منهم. وأكثرُ مَنْ رأيته نص على الإفادة منه: شيخُه أبو سعيد ابن يونس بن عبد الأعلى[(١)].

١٠ ـ اهتمامه ببيان صلة القرابة، أو المصاهرة، أو غيرها من أنواع العلاقات بين المترجَم وبين أحد الأعلام، وعلى رأسهم نبينا ﷺ.

ولا يخفى ما في ذلك من فائدة تتعلق بمسألة السماع، وتاريخ ذلك البيت العلمي، وإبراز ما له من منقبة ـ كأن يكون ثلاثة إخوة شهدوا بدراً ـ أو التوصل إلى نسبِ المترجم بصورة أسهلَ، وما يحصل للباحث من توفير جهدٍ ووقت في البحث عن بعض جوانب الترجمة المتعلقة بحياته، اكتفاءً بشهرة قريبه، وغيرِ ذلك من الفوائد.

تلك عشرة كاملةٌ من المعالم التي يمكن من خلالها إبراز

(١) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: ٤٠، ٥٩، ٧٤، ٧٨، ٨١، ١٠٩، ١٢٠، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٧، ١٦١، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٧، ١٨٩، ٢٠٥، ٢١٦، ٢٨٦، ٢٩٥، ٣١٧، ٣٢٨، ٣٣٩.

Black plate (125,1)

مزايا هذا السِّفر المبارك، أسوقها وأنا أتذكر قول الشاعر:

وَكَم لَكَ فينا مِن كِتابٍ مُصَنَّفٍ تَرَكتَ بِهِ وَجهَ الشَريعَةِ مُشرِقا
عَكَفنا عَلَيهِ نَجتَني مِن فُنونِهِ فَعَلَّمَنا هَذا الكَلامَ المُؤَنَّقا[(١)]

* وأما أبرز المآخذ على هذا الكتاب:

فإن طبيعة البشر تقتضي أن تكون أعمالُهم عُرضةً للنقص، وهو فرعٌ عن النقص الذي جُبلوا عليه، والكمالُ التامُّ لا يكون إلا لواهبه ﷻ.

بَيْدَ أن المحاسن إذا غلبت، والفضائلَ إذا كثُرت، كانت تلك علامةَ على كمال بشري ومنقِبةً يستحق صاحبُها الثناءَ والشكرَ على ما أحسن فيه.

ولا يخفى أن إبراز المآخذ يحتاج إلى جهدٍ أبلغ من ذكر المحاسن؛ إذ يحتاج الباحث أن يقرأ قراءةً فاحصةً، وأن يقرأ في كتب العلماء الذين اعتنوْا بالتعقيب على ذلك المؤلف، وهذا ما قمتُ به مع كتاب «المعرفة» لأبي عبد الله ابن منده.

وإنَّ من كمال النصح ـ وخاصة في مقام البحث العلمي ـ أن تُذكر المآخذُ كما ذُكرت المحاسن، وهذا ما سأحاول ذكره فيما يلي:

١ ـ عدم انضباط الترتيب على الحروف، كما سبق التنبيه عليه.

٢ ـ الاقتضاب الشديد في بعض التراجم[(٢)]، فإن كان هذا مبلغَ علمه، فلا لوم عليه، وإن كان أراد الاختصار، فهو نوعُ تقصير.

٣ ـ توسُّعه في إدخال عدد ليس بالقليل ممن ليسوا من الصحابة قطعاً ـ على جميع التعاريف ـ كترجمته للأحنف، وأصحمة، ومن كان على شاكلته، لذا قال العلامة ابن الأثير ـ في ترجمة أصحمة ـ: «وهذا وأشباهه ممن لم يَرَ النبي ﷺ ليس لذكرهم في الصحابة معنى، وإنما اتبعناهم[(٣)]

(١) أبيات لبهاء الدين زهير (ت:٦٥٦).

(٢) ينظر بعض الأمثلة في التراجم التالية: ٣، ٥٩، ٧١، ٧٤، ١٠٧، ١٠٩، ١٢٢، ١٢٦، ١٤٩، ٤٧٤.

(٣) يقصد ابن منده، وأبا نعيم، وابن عبد البر.

Black plate (126,1)

في ذلك»[(١)].

وفي ترجمة الحارث بن عبد كلال قال: «وهذا ليست له صحبة، وإنما كان موجوداً، فلا أدري لأي معنى يذكرون هذا وأمثالَه، مثل الأحنف؛ ومروان، وغيرهما، وليست لهما صحبةٌ ولا رؤيةٌ؟»[(٢)].

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة ابن صياد: «وفي الجملة، لا معنى لذكر ابن صياد في الصحابة؛ لأنه إن كان الدجال، فليس بصحابيٍّ قطعاً؛ لأنه يموت كافراً، وإن كان غيرَه، فهو حال لُقِيِّه النبيَّ ﷺ لم يكن مسلماً، لكنه إن كان مات على الإسلام يكون ـ كما قال ابن فتحون ـ على شرط كتاب «الاستيعاب»»[(٣)].

وقد أشار ابن حجر في «التعجيل» إلى أن من عادة ابن منده أنه يذكر في كتابه كلَّ مَن أدرك النبي ﷺ ولو لم يره[(٤)].

٤ ـ وقوعه في أوهام ليست بالقليلة في أنساب المترجمين.

وقد ظهر لي هذا من خلال كلام ابنِ الأثير على أوهام المصنفين في الصحابة، ولعل سبب ذلك أنه لا يستقصي في ذلك.

قال ابن الأثير ـ في سياق تعقُّبه لابن منده وأبي نعيم في هذه المسألة رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: «ولم يكثرا من ذكر نسب الشخص، ولا ذكر شيء من أخباره، وأحواله، وما يعرف به». ثم أثنى ابنُ الأثير على ابن عبد البر في إحسانه في هذه المسألة، ثم قال: «وكان هذا هو المطلوبَ من التعريف»[(٥)].

وكان مما عاب به ابنُ الأثيرِ ابنَ منده قوله ـ في ترجمة أبي قيس الجُهني ـ: «عادة ابنُ منده إهمالُ الأنساب، وتركُ الاستقصاء فيها»[(٦)].

(١) أسد الغابة ١/ ٩٩.
(٢) المرجع السابق ١/ ٣٣٩.
(٣) الإصابة ٥/ ١٣٧، وينظر: أسد الغابة ٣/ ١٨٧.
(٤) ينظر: تعجيل المنفعة ١/ ٥٠١ ـ ٥٠٢.
(٥) أسد الغابة ١/ ٥، وينظر: ١/ ٢٣٤ [ترجمة: ثابت بن يزيد بن وديعة].
(٦) المرجع السابق ٥/ ٢٢٢.

Black plate (127,1)

وقال ابن الأثير في ترجمة ثابت بن يزيد بن وديعة ـ لما بيّن وهمه في تفريقِه ترجمتَه في ترجمتين ـ: «ولو نسبَ ابنُ منده هذا لظهر له الحق»[(١)]، في أمثلة كثيرة يطول ذكرها.

والمقصود هنا بيانُ أنَّ من أسباب الأوهام التي لوحظت على ابن منده: تقصيرَه في العناية بنسب المترجمين[(٢)].

وقال في موضع آخر يعتذر فيه عما وقع لابن منده من الأوهام ـ التي جعلت من أتى بعده يستدرك عليه ـ: «**وإذا أنصفتَ** علمت أن كثيراً مما استدركه عليه حافده[(٣)]، وأبو موسى هكذا يكون قد تركه؛ لأنه غير صحيح، وقد شذَّ به بعض الرواة، فيستدركونه عليه»[(٤)].

٥ ـ وقوعه في بعض الأوهام في أسماء الصحابة، وهذا أقل من الأول فيما ظهر لي من قراءتي لتعقُّبات الحافظَيْن: ابن الأثير، وابن حجر[(٥)].

وبسبب ما تقدم في الفقرتين (٤، ٥) صالَ أبو نعيم الإصبهاني وجال في ساحة الألفاظ القاسية، فبالغ في المؤاخذة في حقِّ ابنِ منده!

مع أن أبا نعيم ـ عفا الله عنه ـ قد استفاد في كتابه «المعرفة» من ابن منده كثيراً، إلى حد النقل الحرفي، وقد وصفه ابن الأثير ـ وهو الخبير بكتابيهما ـ بأن أبا نعيم كثيراً ما يتبع ابن منده ويوافقه[(٦)].

---

(١) أسد الغابة ١/ ٢٣٤ [ترجمة: ثابت بن يزيد بن وديعة].

(٢) ينظر بعض الأوهام التي تُعقِّبَ فيها ابنُ منده: أسد الغابة ١/ ٥٨، ٤/ ٢٣٥، الإصابة ١/ ٣٩، ٣/ ١٣٠، ٤/ ١٣٥، ٥/ ٧٠ (هنا قال ابن حجر: خبط ابن منده ـ وتبعه أبو نعيم ـ في نسبه)، ٦/ ١٣٩.

(٣) يقصد حفيده يحيى بن عبد الوهاب بن أبي عبد الله ابن منده، وهو إمام حافظ، له ترجمة في السير ١٩/ ٣٩٥.

(٤) أسد الغابة ٥/ ٢٥٠، وينظر مثال في: توضيح المشتبه ٦/ ٤٠٧ لابن ناصر الدين، أنصف فيه ابن منده من أبي موسى.

(٥) ينظر بعض هذه الأوهام: معرفة الصحابة، لأبي نعيم ١/ ٤١٠، ٣/ ١٣١٦، الإصابة ٢/ ١٦٦.

(٦) ينظر ـ مثلاً ـ: ترجمة الحارث بن أوس بن النعمان من أسد الغابة ١/ ٣١٧.

Black plate (128,1)

ومن التعصب الذي ظهر من أبي نعيم على ابن منده: أن ابن منده قد ينقل عن بعض المصنفين، **فيقعُ الخطأ منهم**، فيتعقَّب أبو نعيم أبا عبد الله ابن منده، وينسب الوهمَ إليه، مع أن ابن منده لا لومَ عليه؛ لأنه مجرد ناقل، كما تراه في ترجمة آبي اللحم، وركانة [غير منسوب]، وبُسر بن محجن الثقفي، وغيرها كثير[(١)].

ولئن كان العلمُ رَحِماً بين أهله، وكان من تمامه وكماله أن يتعقب المتأخرُ المتقدمَ بما يسدد النقص، ويظهر الفضل للسابق، إلا أن أبا نعيم ـ عفا الله عنه ـ حمله اختلافُ المشرب العقدي على التشنيع في التعقُّب، والمبالغة في المؤاخذة، حتى أدرك ذلك من جاء بعد أبي نعيم من المصنفين في الصحابة؛ كابن الأثير والحافظ ابن حجر رحم الله الجميع؛ كما ستأتي الإشارة إليه قريباً.

ولئن كانت المعاصرة، والاختلاف في المشرب قد أثّرت في أبي نعيم! فلا أدري ما الذي حمل الحافظَ ابنَ عساكر على تخصيصه كتابَ ابن منده هذا ـ بعد نقله تنبيهاً للدارقطني على وهمٍ لابن منده في إسناد ـ بمثل هذا النقد: «وهذا من أيسر أوهامه، فإن له في معرفة الصحابة أوهاماً كثيرةً»[(٢)]؟!

مع أن لأبي نعيم، وأبي موسى المديني ـ الذي ألف في الاستدراك على ابن منده خصوصاً ـ من أمثال هذه الأوهام ألوانٌ وصنوف[(٣)]؟!

وبعد قراءتي لكتاب ابن الأثير وجدت لكلا الرجلين أوهاماً ليست بالقليلة!

نعم هي ليست بحجم ما وقع لابن منده، ولكن هذه هي العادة فيمن يسبق غيره إلى التصنيف ـ ولو كان سبقه نسبياً ـ أن يقع منه قصورٌ يدركه مَنْ يأتي بعده.

---

(١) ينظر: معرفة الصحابة، لأبي نعيم ١/٤١٦، ٢/١١١٧، ٦/٣٠٠٥، أسد الغابة ٢/١٨٧، الإصابة ٤/٧٣، ٧/١٦٨.

(٢) تاريخ دمشق ٥٢/٣٣.

(٣) وقد تتبعه في أوهامه ابنُ الأثير في أسد الغابة، ومِنْ بعده ابنُ حجر في «الإصابة».

Black plate (129,1)

ولله در ابن الأثير، فقد أنصف ابنَ منده مِمَّن أتى بعده[١] ـ وخاصة من أبي نعيم وأبي موسى ـ في عدة مواضع من كتابه، منها: قوله ـ في ترجمة الحارث بن سهل لَمَّا رمى أبو نعيم ابنَ منده بالتصحيف[٢] ـ: «قلت: **ظلمَ** أبو نعيم أبا عبد الله ابن منده، فإنه لم يصحِّف... إلخ»[٣].

وقال في ترجمة حجاج بن مسعود لَمَّا وصفه بالوهم في ترجمته[٤]: «لم ينصف أبو نعيم أبا عبد الله ابن منده، فإن ابن منده...»[٥].

وقال عن أبي نعيم، وأبي موسى لَمَّا رميا ابن منده بالغلط الفاحش في ترجمة أبي قيس الجُهني:

«قلت: هذا قولهما في ابن منده، **ولقد ظلماه**، فإنهما غايةَ ما نقِما عليه أنه لم يفصِّل بين الترجمتين: السهمي، والجهني، إما بقلم غليظ، أو ببياض، **وهذا ليس بشيء**، فهو ـ وإن كان كما ذكره ـ فلا وهمَ فيه، وقد ذكرنا لفظه سواء في الترجمتين، **ليظهر عذره، وأنه لم يغلط، على أن الذي عندي من نسخ كتابه ـ عدة نسخ صحاح ـ** قد جعل الترجمتين منفصلتين، كل واحدة منهما منفردة عن صاحبتها، وجعل الاسم من الترجمتين بقلم غليظ، وإنما أبو نعيم لم ير في النسخة التي عنده فصلاً بين الترجمتين، فحمل الأمر على أنهما واحدةٌ، وأنه خلط، **فَذَكَرَه ليفتح ذِكْرَه، لِمَا له عنده من الكراهة**، ثم جاء أبو موسى **فتبعه، ولم ينظر!** وإلا فالكتاب الذي لابن منده، لا حُجَّةَ عليه فيه، وكلامه الذي ذكرناه يدل عليه، فإنني نقلت كلامه آخر ترجمة السهمي منفرداً، وفي أول ترجمة الجهني **ليظهر عذره**»[٦].

---

(١) ممن تعقبه ـ كما هو معلوم ـ: أبو موسى المديني، ولكن لم يحالفه الصواب في بعض تعقُّباته، وقد أنصفه ابن الأثير في مواضع من أسد الغابة، سيأتي الإشارة إلى بعضها بعد قليل.

(٢) معرفة الصحابة، لأبي نعيم ٢/ ٧٥٧.

(٣) أسد الغابة ١/ ٣٣١.

(٤) معرفة الصحابة، لأبي نعيم ٢/ ٧٣٤.

(٥) أسد الغابة ١/ ٣٨٤.

(٦) أسد الغابة ٥/ ٢٨٠، ولابن الأثير: من هذا الإنصاف شيء كثير، فينظر ـ غير ما سبق ذكره من الأمثلة وما سيأتي ـ: ٢/ ١٨٨، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٨٢، ٣/ ٧٨ ـ ٧٩، ١٠٣، ١٢١، ١٦٨، ٢٢٥، ٤/ ٨٠، ١٢٨، ٥/ ٢٥٠ فجزاه الله خيراً، وغفر الله للجميع.

Black plate (130,1)

وكأن ابن الأثير رَحِمَهُ اللَّهُ ضاق ذرعاً بطريقة أبي نعيم في تعقُّبه لابن منده، واشتد في نقد أبي نعيم على مبالغته في النكير على ابن منده في أوهامه، فقال ـ في ترجمة محمد بن عُلَيّة القرشي ـ: «قلت: قد بالغ أبو نعيم في ذم ابن منده، حيث جعله بهذه المثابة من الجهل ـ أنه جعل من الصحابة مَنْ رآهم، أو خاطبهم[١] ـ فهذا يؤدي إلى أن جميع التابعين يُعدُّون من الصحابة، ولم يفعله ابن منده، ولا غيرُه»[٢].

وقال في ترجمة أبي عتَّاب الأشجعي ـ وقد تقدم قريباً ـ: «**وإذا أنصفتَ**، علمت أن كثيراً مما استدركه عليه حافده، وأبو موسى هكذا يكون قد تركه؛ لأنه غير صحيح، وقد شذَّ به بعض الرواة، فيستدركونه عليه»[٣].

وقد تبين لي ـ أيضاً ـ أن أبا نعيم، وأبا موسى قد يكون من أسباب غلطهما على ابن منده أنهما لم يُمعنا النظر في نُسَخِ كتاب ابن منده كما سبق ذكر مثال على ذلك قريباً.

وقد تبين لي بجلاء ـ من خلال قراءتي لـ«الأُسْد» ـ أن من أبرز أسباب إتقان ابن الأثير وإنصافه: في المحاكمة بين ابن منده وأبي نعيم ـ بالذات ـ أنه اعتنى بجانب النسخ للكتب الثلاثة: «معرفة الصحابة» لابن منده، وأبي نعيم، و«الاستيعاب» لابن عبد البر، والتي تعقب فيها مصنِّفيها[٤].

---

(١) يقصد: من رأى الصحابة، أو خاطبهم، سيتضح هذا من إكمال بقية الكلام، والرجوع إلى ترجمة المذكور.

(٢) أسد الغابة ٤/ ٣٢٧.

(٣) المرجع السابق ٥/ ٢٥٠.

(٤) لقد تعجبت جداً من تدقيق ابن الأثير الشديد، وهو يحاكم بين المصنفين في الصحابة، وحرصه على التتبع والتقصي، وعظيم أدبه في الاعتذار، وهضم نفسه أمام الأئمة الذين سبقوه، ومِنْ ذلك قوله ـ في ترجمة واقد بن عبد الله اليربوعي ٥/ ٨٠ لما وقع ابن منده في وهم عجيب ـ: وهذا مِنْ أعجب ما يُحكى عن عالم، فإن هذا لا يخفى على أمثالنا، **فكيف يخفى على مثل ابن منده؟!**...، ولا بد لكل عالم مِنْ هفوة!.
فما أحوج الباحثين إلى العناية بهذا الأمر، والاجتهاد في تطبيقه عند تحقيقهم لكتب السلف!
ينظر ـ بعض المواضع من «أسد الغابة» التي ذكر فيها اعتماده على عدة نسخ من هذه الكتب ـ: =

Black plate (131,1)

فهو حينما يتعقَّب، يتعقَّب وبيده عدة نسخ صحاح من كل كتاب، وهذا كله يجعل الباحث يطمئن لِمَا ينقله عن هذه الكتب، وكذلك يطمئن الباحث حينما يبين أوهام من سبقه أنها بعد مراجعة، والكمال عزيز.

وقد أدرك الحافظ ابن حجر هذه الشدة من أبي نعيم على ابن منده ـ كما أشرت آنفاً ـ فقال: «أبو نعيم لا يزال ينسب ابن منده إلى الغلط، فيصيب في ذلك تارة ويخطئ تارة، **ولو سَلِمَ من التحامل عليه**، لكان غالبُ ما يتعقبه به صواباً»(١).

ولذا، فإن مما يُذكر للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ إنصافُه لابن منده من أبي نعيم(٢)، وقد استفاد من ابن الأثير كثيراً، فرحم الله الجميع، وغفر لنا ولهم.

٦ ـ لئن كان ذِكْرُ الأحاديث مسندةً في الترجمة ميزةً ومنقبة، فإن الاستطراد في ذكر الطرق، والمتابعات، والتي تصل ـ في بعض الأحيان ـ إلى أكثرَ من عشرة طرق(٣)، ليس مناسباً ـ فيما يظهر ـ ويخرج عن موضوع الكتاب؛ لذا قال ابن الأثير: «ورأيتُ ابن منده وأبا نعيم قد أكثرا من الأحاديث والكلام عليها، وذكرا عِلَلها! ثم تعقَّبهما بقوله: أما ذكر الأحاديث وعللها وطرقها، فهو بكُتب الحديث أشبه»(٤).

٧ ـ اعتماده في إثبات الصحبة على أسانيدَ لا تصحُّ.

= **فلكتاب ابن منده**: ٢/ ٢٣٥، ٣/ ١٨١، ٥/ ٢٢٢، **ولكتاب أبي نعيم**: ٢/ ٢٤٧، ٣/ ١٥٤، **ولكتاب ابن عبد البر**: ٣/ ١٥٢، ٣/ ٤٠٨ [قال هنا: «وأما أبو عمر، فرأيته في كتابه «الاستيعاب» في عدة نسخ صحاح **لا مزيد على صحتها**»]، ٤/ ٢٧٢.
مع التنبيه على أن الأمثلة الماضية في بعضها اشتراك، بحيث يشير إلى نسخ جميع هذه الكتب.

(١) الإصابة ٧/ ١٨٠، في ترجمة أبي مكعت.

(٢) ينظر ـ مثلاً ـ: الإصابة ٥/ ١٢، ١٣١، ٢٠٧، ٢١٧، ٦/ ٢٦، ٥٥، ٦٠، ١٤٦، ٢٣٣، ٧/ ١٢٨.

(٣) ينظر ـ أمثلة على ذلك ـ في «المعرفة» التراجم التالية: ٤٤٤، ٤٨٢ [ذكر هنا أربعة عشر طريقاً]، ٥٢١، ٥٤٣، ٦٢٥، ٦٤٩، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٦٥.

(٤) أسد الغابة ١/ ٥.

Black plate (132,1)

ومن ذلك ما ذكره الذهبي في ترجمة يزيد بن الأصم في «تاريخه»؛ حيث أورد حديثاً رواه ابن منده في «المعرفة» من طريق عن عبيد الله بن عبد الله بن الأصم عن عمه، قال: دخلت على خالتي ميمونة، فوقفت في مسجد رسول الله ﷺ أصلي، فبينا أنا كذلك، إذ دخل رسول الله ﷺ فاستحيت خالتي لوقوفي في مسجده، فقالت: يا رسول الله، ألا ترى إلى هذا الغلام ورِيائه؟! فقال: دعيه، فلأن يرائي بالخير، خيرٌ من أن يرائي بالشر.

علّق الذهبي على هذا الحديث بقوله: «هذا حديث منكرٌ لا يصح بوجهٍ، وقد أخرج ابن منده يزيدَ في الصحابة **معتمداً على هذا الخبر الساقط**»[(١)].

وبعد: فهذه هي المؤاخذات التي يمكن أن يؤاخَذَ بها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ، وهي لا تقلِّل من قيمة الكتاب، فإنّ جنس التعقُّبات التي أُخذت على ابن منده يقع في مثلها كلُّ من صنّف في هذا الباب، وقد أشار إلى كثيرٍ من أوهامهم الحافظان: ابن الأثير، وابن حجر[(٢)].

وكأني بالإمام أبي عبد الله ابن منده، لو رأى هذه الملحوظات التي ذُكرتْ في كتابه لأَنْشَدَ البيت الذي يقول:

أردتُ لكيما لا تُرى ليَ عثرةٌ ... ومنْ ذا الذي يُعطى الكمالَ فيكمُلُ؟[(٣)]

والله تعالى أعلم.

❖ ❖ ❖

(١) ينظر: تاريخ الإسلام ٧/ ٢٧٦.

(٢) تنظر: «موارد ابن حجر في الإصابة» ٢/ ٢١٠، فقد نقل مواضعَ نقدِ الحافظ ابنِ حجر لهؤلاء المصنفين وغيرهم بالجزء والصفحة.

(٣) عن الأمالي في لغة العرب ٢/ ٤٦.

Black plate (133,1)

المبحث الثاني

فتح الباب في الكنى والألقاب

المطلب الأول

التعريف بالكتاب، وبيان منهجه فيه

حَفَلتْ دواوين السنة المطهرة بأسماء نَقَلَةِ الآثار، الذين تنوعت أساليب التعريف بهم فمنهم من يُذكر باسمه الصريح، ومنهم من يُذكر بكنيته، ومنهم من يُذكر اسمه مُدَلساً، فيكنى من اشتُهِرَ باسمه، أو العكس، هذا عدا من قيل فيه: إن اسمَه كنيتُه، أو لا يعرف له اسم.

ولمّا كان بعض الرواة مشهوراً بكنيته واسمه، وبعضُهم غلب اسمه على كنيته أو العكس، وكان بعضُهم قد يشتبه اسمُه باسم راوٍ آخر، ويفترقان في الكنية، وآخرون قد اختلف الأئمة في أسمائهم وكناهم، **لهذه الأسباب** ولغيرِها عمَدَ الأئمة إلى التصنيف في علم الكنى، الذي هو أحد أنواع التصنيف في علم الرجال.

وتأتي أهمية التصنيف في هذا الباب من ضرورة تمييز الرواة، وصيانة السنة؛ إذ قد يختلط ثقة بضعيف، أو العكس؛ نظراً لاشتباه اسميْهما، ولا يحصل تحرير الراوي ـ أحياناً ـ إلا بمعرفة كنيته[(١)].

يقول ابن الصلاح: «وهذا فنٌّ مطلوب، لم يزل أهل العلم يُعَنْون به ويتحفَّظونه ويتطارحونه فيما بينهم، ويتنقَّصون من جَهِلَه»[(٢)].

---

(١) ينظر في عناية المحدثين بالكنى: مقدمة تحقيق د. محمد صالح المراد لكتاب الذهبي «المقتنى» ١/ ١٩، وفي بيان مناهجهم في التصنيف في هذا الباب مقدمة د. عبد الرحيم القشقري لتحقيق كتاب الإمام مسلم «الكنى» ١/ ١١.

(٢) علوم الحديث: (٣٣٠)، وينظر: فتح المغيث: ٤/ ٢١٢.

Black plate (134,1)

ويقول السيوطي: «وينبغي العنايةُ بذلك؛ لئلا يذكر مرة الراوي باسمه، ومرة بكنيته، فيظنها من لا معرفةَ له رجلين، وربما ذُكر بهما معاً، فيتوهم رجلين»[(١)].

ولما كان هذا العلم بهذه المثابة قام جماعة من الأئمة ـ جزاهم الله عن الإسلام وأهله خيراً ـ بالتصنيف في هذا الباب. وأقدم كتاب وقفت عليه في هذا الباب هو كتاب «الكنى» لابن الكلبي (ت: ٢٠٤)، ثم تتابع التصنيف في ذلك حتى قلَّ جداً في أواخر القرن التاسع أو بدايات القرن العاشر، فكان آخر من وقفت عليه ممن صنّف في هذا الباب هو المرتضى الزبيدي[(٢)] (ت: ١٢٠٥)[(٣)].

وكان من جملة الأئمة الذين صنفوا في هذا الباب: الإمام أبو عبد الله ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ، وسيكون الحديث عنه والتعريف به في هذا المطلب في ضوء النقاط الآتية:

أولاً: التعريف بالكتاب:

يمكن التعريف بالكتاب من جهتين:

الجهة الأولى: اسم الكتاب:

لم ينصَّ ابن منده في كتابه على اسمٍ محدد له، بل قال: «ذكر ما

(١) تدريب الراوي ٢/ ٧٦٣ (النوع: ٥٠).

(٢) **واسمه**: «مزيل نقاب الخفاء من كنى سادات الوفاء»، وللزبيدي كتاب اسمه: «**إنالة المنى في سر الكنى**» الذي ذكره عنه تلميذه ـ بالإجازة ـ صديق حسن خان في «أبجد العلوم» ٣/ ١٨، ٢٥ ـ وإن لم أقف عليه ـ إلا أن الظاهر أن منحى التأليف فيه هو بيان أسرار ومعاني الكنى؛ لأن الشيخ صديق حسن نقل في ص(٢٤ ـ ٢٥) من الجزء نفسه ـ في معرض نقله لكلام الزبيدي نفسه في رسالة كتبها إلى أحد أصدقائه يشرح فيها بعض أحواله، وما منَّ الله عليه به مِنَ المصنفات ـ: «... وكتبت في هذه المدة عدة رسائل، ما بين مختصر ومطول، فمن ذلك...، **ومعارف الأبرار فيما للكنى والألقاب من الأسرار**...»، فهذا يدل على أنه ليس مِنَ التصنيف المعروف في باب الكنى.

(٣) ومِنْ أوسع مَنْ رأيته تكلم على الكتب المؤلفة في الكنى، هو: د.عبد العزيز الرحماني في مقدمته لتحقيق كتاب ابن منده «فتح الباب» ـ على الآلة الكاتبة ـ: (٢٨ ـ ٣٦) فقد ذكر أكثر مِنْ ستين مؤلفاً في الباب.

Black plate (135,1)

انتهى إلينا من كنى المحدثين من الصحابة والتابعين، على مراتبهم، وطبقاتهم، مَنْ عُرِفَ باسمه وخفيت كنيته، أو عُرف بكنيته وخفي اسمه، أو مُخْتَلَفٌ في اسمه على ما بلَغَنا، وبالله التوفيق»[(١)].

ولهذا السبب ـ والله أعلم ـ تعددت أسماء هذا الكتاب، فكان من آثار ذلك أن بعض الباحثين نسب هذا الكتاب ـ في أحد أسمائه ـ إلى أحد أولاد ابن منده، وهو أبو القاسم عبد الرحمٰن بن محمد بن إسحاق بن منده، وهو وهمٌ[(٢)].

أما أسماء الكتاب التي وقفت عليها، فهي على النحو التالي:

١ ـ «**الكنى**»، سماه بهذا الاسم: أحد تلاميذ الإمام ابن منده، وهو: شجاع بن علي[(٣)]، والمزي[(٤)]، والذهبي[(٥)]، وذكره ابن ناصر الدين الدمشقي في كتابه «توضيح المشتبه»[(٦)]، وقد تكرر ذكره في مخطوطة الكتاب ـ الوحيدة ـ في بداية بعض الأجزاء[(٧)]، وأكثرُ من ألّف في المصطلح يذكرون هذا الكتاب مختصراً في جملة من الكتب المؤلفة في الباب.

والظاهر أنَّ هذا منهم على سبيل الاختصار، وهذا معروف في تسميتهم لكتبٍ أُلِّفت في الكنى، غير كتاب ابن منده.

---

(١) ص(١٧).

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق د. محمد صالح المراد لكتاب الذهبي «المقتنى» ١/ ٣٠، فقد جعل «فتح الباب في الكنى والألقاب» لأبي القاسم أحد أبناء ابن منده وقد تقدمت ترجمته في ذكر تلامذته.

(٣) رواه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٦٢/ ١٩٩ فقال: أخبرنا أبو الفتح: يوسف بن عبد الواحد، أنا شجاع بن علي، أنا أبو عبد الله ابن منده ـ قال: «في كتاب الكنى ـ...».

(٤) في مواضع من تهذيب الكمال، منها: ٧/ ٢١٤، ٢٠/ ٣٩٧، ٣٤/ ٣٤٤، ٣٨١.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٣.

(٦) ينظر ـ مثلاً ـ: ٢/ ٣٨٧، ٣/ ٩٠، ٩٤.

(٧) وهو محفوظ في برلين برقم (٧/ ٩٣)، وتوجد منه مصورة في مكتبة مركز البحث العلمي وإحياء التراث العلمي في جامعة أم القرى بمكة شرفها الله، كما أفاده د.الرحماني في تحقيقه لكتاب ابن منده ص(٣٧، ٣٩) [على الآلة الكاتبة].

Black plate (136,1)

٢ ـ «**الأسماء والكنى**»، وممن سماه بذلك: الخطيب البغدادي[(١)]، وابن حجر[(٢)].

٣ ـ «**كنى من يعرف بالأسامي**». ذكره الكتاني في «الرسالة»، فإنه قال ـ في جملة سياقه للكتب المؤلفة في الكنى ـ: «ولابن حبان، له كتاب اسمه «أسامي من يعرف بالكنى»، في ثلاثة أجزاء، وكتاب «كنى من يعرف بالأسامي» في ثلاثة أيضاً، ولأبي القاسم عبد الرحمٰن بن منده، **ووالده أبي عبد الله محمد بن إسحاق**»[(٣)].

٤ ـ «**فتح الباب في الكنى والألقاب**». ذكره بهذا الاسم بروكلمان في «تاريخه»، وفؤاد سزكين في «تاريخه»[(٤)]، وكحاله في «معجمه»، والزركلي في «أعلامه»[(٥)]، وعلى هذا الاسم اعتمد ناشر الكتاب[(٦)].

---

(١) في تاريخ بغداد، في عدة مواضع، فيقول: «قال ذلك أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني في كتاب **الأسماء والكنى**»، ومن هذه المواضع: ٥/ ٣٧٤، ٦/ ٣٧٣، ٧/ ٤١١، ١٠/ ٤٦، ١٨١، ١١/ ٢١٣، ٣٩٤، ١٢/ ٢٩١.

(٢) كما في لسان الميزان ١/ ٣٦٢، وأما قوله في «الإصابة» ٧/ ١٠٨ في ترجمة أبي ضميرة الحميري: ذكره ابن منده في الكنى! فهذا من باب الاختصار، كما سأوضح هذا بعد قليل.

(٣) الرسالة المستطرفة: (١٢١).

(٤) وقد وقع للدكتور «سزكين» وهمٌ في ترجمته لابن منده، حيث نسب إليه كتاباً آخر اسمه: «الأسامي والكنى»، والصحيح أن هذا الكتاب ليس لابن منده، وقد نبّه الشيخ عبد الله الجديع على ذلك في مقدمة تحقيقه لكتاب «الأسامي والكنى» للإمام أحمد بن حنبل ص(٩ ـ ١٠)، كما بيّن سبب الوهم الذي وقع له، فقال ما حاصله:
أن الكتاب وقع ضمن مجموعٍ يحتوي على كتابين:
الأول منهما: مُؤَلّفٌ لابن منده، وهو: «تسمية المشايخ»، **والثاني** اسمه: «الأسامي والكنى».
فلمّا رأى مفهرس مكتبة «تشسربيتي» أن الكتاب الأول لابن منده، ظنَّ أن الآخر لابن منده ـ أيضاً ـ، خاصة أن خط الكتابين واحد، ولم ينظر إلى مضمونه، فوقع الوهم في نسبته لابن منده بهذا الترقيم.
ينظر: مقدمة المحقق: (٩ ـ ١٠).

(٥) انظر: تاريخ الأدب العربي ٣/ ٢٢٩، تاريخ التراث العربي ١/ ٤٣٩، وذكر ـ عن مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ـ أن «ددرنج» نشر قسماً منه، معجم المؤلفين ٩/ ٤٢، الأعلام ٦/ ٢٩، والظاهر لي أنهم تابعوا في ذلك بروكلمان، وفؤاد سزكين.

(٦) الكتاب طبع بتحقيق: نظر الفاريابي، نشرته دار الكوثر.

Black plate (137,1)

ولعل بروكلمان ومن تابعه اعتمدوا في هذه التسمية على وجود هذا الاسم على صفحة العنوان من المخطوط الوحيد لهذا الكتاب.

وبهذا العرض يتضح أن تسمية الكتاب بهذا الاسم تسمية متأخرة.

والأقرب ـ في نظري ـ من حيث صحة اسم الكتاب، هو: «الأسامي والكنى» وذلك لما يلي:

١ ـ أن هذا ما نصَّ عليه الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣)، أي إنه ليس بين وفاته ووفاة ابن منده سوى ثمان وستين سنة، وعلى هذه التسمية جرى الحافظُ ابن حجر.

ومن نصّ على هذه التسمية مع قرب العهد، فقوله أولى من غيره بالاعتبار حتى يأتي ما ينقضه.

٢ ـ أن التسميات الأخرى التي أُطلقت على الكتاب، يمكن الجواب عنها، فيقال:

فأما تسميته بـ«**الكنى**»، فإن هذا ـ كما هو ظاهر ـ من باب الاختصار، وهذا يصنعه العلماء كثيراً، ولذلك قد تجد العالم يذكر الكتاب باسمه كاملاً، ثم يذكره في موضع آخرَ مختصراً[(١)].

وأما تسميته بـ«**كنى من يعرف بالأسامي**» ـ الذي ذكره الكتاني في «الرسالة» ـ فإنه لا يمكن الجزم أصلاً بأن هذه هي تسميته، فإن الكتاني ذكر الكتاب في جملة سياقه للكتب المؤلفة في الكنى ـ فقال: «وكتاب «الكنى» للبخاري، ومسلم...، ولابن حبان، له كتاب اسمه «أسامي من يعرف بالكنى»، في ثلاثة أجزاء، وكتاب «كنى من يعرف بالأسامي» في ثلاثة أيضاً، **ولأبي** القاسم عبد الرحمٰن بن منده، **ووالده أبي عبد الله محمد بن إسحاق**».

(١) مثاله: أن المزي في «تهذيبه» سمّى كتاب الإمام مسلم باسمه المشهور «الأسامي والكنى»، وفي مواضع كثيرة يذكره اختصاراً، فيقول: «الكنى»، ينظر ـ على سبيل المثال ـ: ٩/ ١٩٠، ٢١/ ٥٦٧.

Black plate (138,1)

والمعنى ـ كما هو ظاهر من قراءة كلامه في «الرسالة» ـ هو العطف، فكأنه قال:

وكتاب الكنى لأبي القاسم عبد الرحمن بن منده، ووالده أبي عبد الله محمد بن إسحاق.

فعادت التسمية إلى التسمية الأولى: «الكنى»، وقد سبق الجوابُ عنها آنفاً.

وأما التسمية التي طُبعَ بها الكتاب، فهي تسمية متأخرة، لم أجد لها أصلاً إلا في كتب المفهرسين المعاصرين، أما كتب الأقدمين، فلم أجد لها أصلاً فيها، وكفى بهذا برهاناً على ردّها، والله أعلم.

وبعد:

فالكتاب مع هذا لم يصلنا كاملاً، بل الذي وُجِدَ قطعة منه[(١)]، تنتهي عند ترجمة أبي عبد الله محمد بن عمرو السواق البلخي[(٢)].

وقد أفادتنا النقول التي نقلها المزي في كتابه «التهذيب» أن الكتاب كان عنده كاملاً؛ فقد ترجم في أحرف متأخرة من الكنى، كحرف النون[(٣)].

الجهة الثانية: موضوع الكتاب:

ظاهرٌ من اسم الكتاب الصحيح، أو الذي طبع به ما يبين موضوعه، وهو: أنه في الأسماء والكنى.

وهو حافلٌ بهذين الأمرين: الأسماء والكنى، بالإضافة إلى ذكر مَنْ عُرف بلقبٍ، لكن هذا ـ أعني ذكر الألقاب ـ بالنسبة إلى مجموع الكتاب قليلٌ لقلة من اشتُهر باللقب.

وانطلاق المؤلف في بناء تراجم الكتاب وترتيبه كان من الكنية، كما سيأتي توضحيه في منهجه في الكتاب.

---

(١) تقع هذه القطعة في (٢٩٩) ورقة كما أفاده: د. فؤاد سزكين في «تأريخه» ١/ ٤٣٩، لعلها تمثل أقل من نصف الكتاب بقليل.

(٢) فتح الباب: (٥١٤) رقم (٤٧٤٨).

(٣) تهذيب الكمال ٣٤/ ٣٤٤، ٣٨١.

Black plate (139,1)

ثانياً: منهجه في الكتاب[١]:

لا شك أن الحديث عن منهج أي مؤلف يقتضي قراءةً دقيقة للكتاب، وقد يحتاج أن يعيد القراءة أكثرَ من مرة، خاصةً إذا كان المؤلف لم ينصَّ على شيء من منهجه في كتابه.

وقد ظهر لي من خلال قراءة الكتاب ـ أكثر من مرة ـ أنه يمكن تقسيم منهجه في الكتاب باعتبارين:

الأول: باعتبار ترتيبه للكتاب عموماً ومادته التي ضمَّنها إياه.

الثاني: باعتبار سياقه للترجمة.

أما بالاعتبار الأول: فإن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ قد أبان عن بعض منهجه في ذلك؛ حيث قال: «وقد بدأنا بكنية المصطفى ﷺ، ثم من تكنَّى بكنيته بعده، وقدمنا نهي النبي ﷺ أن يكتنى بكنيته في حياته، والسبب الذي أوجب نهي النبي ﷺ عن ذلك، وإباحته لجماعة من أصحابه أن يسمُّوا أولادهم باسمه، ويكنُّوهم بعده»[٢]، ثم ذكر أدلة النهي عن ذلك، ثم إباحته، ثم بين من كنيته أبو القاسم من الصحابة، ثم التابعين ومن بعدهم[٣].

هذا ما صرّح به الإمام ابن منده من منهجه، ويمكن استجلاء بقية **منهجه العام** في ترتيب الكتاب من خلال الآتي:

١ ـ راعى في ترتيب التراجم ـ باستثناء من كنيته أبو القاسم ـ الحروف الهجائية، فبدأ بمن كنيته تبدأ بحرف الألف، ثم من تبدأ كنيته بحرف الباء.

٢ ـ لم يراع المصنف الترتيب داخل الحرف الهجائي، بل كان الترتيب غيرَ دقيق[٤].

---

(١) ستكون الإحالة في أرقام الصفحات والتراجم لكتاب «فتح الباب» على ط. نظر الفاريابي ـ إلا ما يتعلق بالمواضع المتصلة بتحقيق الباحث ـ؛ لأن رسالة الباحث الرحماني لم تطبع، والإحالة على المطبوع أقرب، وأيسر على من يريد المراجعة والتأكد.

(٢) فتح الباب: (١٧). (٣) فتح الباب: (١٧ ـ ٣٥).

(٤) ففي حرف الألف ـ مثلاً ـ بدأ بمَنْ كنيته **أبو إبراهيم**، ثم أتبعه بمَنْ كنيته **أبو إسماعيل**، ثم أتبعه بمن كنيته **أبو إسحاق**، ثم من كنيته أبو أحمد، ثم **أبو أيوب**، ثم **أبو أمية**، . . . إلخ.

Black plate (140,1)

٣ ـ لم يسلك المصنف داخل من يشتركون في كنية واحدة ترتيباً واضحاً للمترجمين[١].

٤ ـ يبدأ المصنف بتراجم الصحابة، ثم التابعين. هذا هو الأصل، وقد ينخرم هذا الترتيب في بعض المواضع[٢].

وهو لا يعنون لذلك بعنوان مستقل إلا فيما يتصل بالأفراد ـ على اضطراب في هذا ـ كما سأذكره في الفقرة التالية.

وقد يذكر تراجمَ رواةٍ في طبقة تبع أتباع التابعين، أو أتباع التابعين، ولا يُعَنْوِن لذلك بما ينبه عليه كما يفعل في تراجم الصحابة والتابعين[٣].

٥ ـ إذا انتهى من ذكر كنى الباب الواحد ـ كحرف الألف مثلاً ـ فإنه يُتبع هذا الباب بذكر الأفراد فيه؛ أي الذين لا يعرف غيرهم بتلك الكنية، وهذا في الغالب، إذ قد يذكر تحت هذا الباب أكثر من شخص، كما وقع له في حرف الألف[٤]، وهذا إن وجد[٥]. ويقسم ذلك قسمين:

القسم الأول: الأفراد من الصحابة.

القسم الثاني: الأفراد من التابعين[٦].

---

(١) **فمثلاً**: في من كنيته أحمد بدأ بترجمة راوٍ اسمه عبد الله، ثم أتبعه بمن اسمه خلف، ثم بمن اسمه عيسى، ثم الحكم، ثم محمد، . . . إلخ.
ومما ينبه عليه، أنه عند ذكره لمن يكنى أبا بكر، ص(١٠٨) عقد عنواناً: ومن التابعين من كنيته أبو بكر واسمه محمد، وكذا فيمن يكنى أبا عبد الله، ص(٤٩٢)، عقد عنواناً فيمن في كنيته أبو عبد الله واسمه محمد، وهذا ما لم يفعله إلا في هذين الموضعين.

(٢) مثاله: في ترجمة أبي أحمد صابر بن سالم بن حميد البجلي رقم (٣١٦)، قال عنه: «**وله صحبة**»، مع أنه ذكره بعد خمس عشرة ترجمة في باب من كنيته (أبو أحمد)، وقبل هذه الترجمة تراجم لمن هم في طبقة أتباع التابعين، فضلاً عمن هم فوقهم.

(٣) ينظر ـ مثلاً ـ: تراجم من كنيته أبو أمية: (٦٩ ـ ٧٦).

(٤) ص(١٠٥) فيمن يكنى أبا إياس، فقد ذكر ستةً كلهم يكنى أبا إياس! بالأرقام الآتية (٦٥٦، ٦٦١، ٦٦٤).

(٥) لأن بعض الأحرف الكنى فيها قليلة جداً؛ كحرف التاء، والثاء، والخاء، والذال، والظاء، فالقارئ يدرك ـ من غير عناءٍ ـ الأفرادَ من غيرها.

(٦) ينظر مثلاً: فتح الباب: (٩٩) حرف الألف، (١٧٠) حرف الباء، (٢٠٥) حرف الجيم، =

Black plate (141,1)

٦ ـ يحاول استيعاب جميع من وقف على كناهم في كل باب ـ وخصوصاً من كانوا في مشرق العالم الإسلامي آنذاك ـ سواءٌ كانوا من حَمَلة العلم ـ وهم الأصل ـ أو من غيرِهم من مشاهير الأعلام كالخلفاء والأمراء ونحوهم[١]، وسواء كانوا من المتقدمين، أو من المعاصرين له[٢].

٧ ـ يقع في سياقه للتراجم تكرار لبعضها، وهو قليل، وهو أحياناً ينبه على ذلك، وأحياناً لا ينبه[٣].

٨ ـ اعتمد في مادة كتابه على نوعين من طرق الإفادة:

النوع الأول: كتب من تقدمه من الأئمة، وهي كتب كثيرة، لكن يمكن القول: إن ثمة كتباً اعتمد عليها بكثرة، وأفاد منها بشكل ظاهر، وهي على النحو التالي:

- تاريخ الدوري عن ابن معين.
- التاريخ الكبير، للبخاري.
- الكنى، لمسلم بن الحجاج.

= (٢٧٥) حرف الحاء، (٣٥٣) حرف الزاي.

(١) ينظر ـ مثلاً ـ التراجم الآتية: (١٣٢، ٣٦١، ١٤٦١)، فهي ـ على التوالي ـ لـ: إسماعيل بن أحمد أمير خراسان، وسليمان بن عبد الملك، وهارون الرشيد.
ومن اللطائف: أنه ساق في ترجمة إسماعيل بن أحمد أمير خراسان ـ المشار إليه ـ عقيدتَه في الإيمان، فقال ـ أي إسماعيل ـ: «الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، على هذا أعيش، وعليه أموت!».

(٢) أما المتقدمون، فالأمر فيهم ظاهر وبيّنٌ. وأما المعاصرون، فإنه قال في آخر ترجمة لمن يكنى بأبي سعيد ص(٣٧٨) بعد ترجمة رقم (٣٣٦٢): «وفي المتأخرين جماعة كثيرة منهم كنيته: أبو سعيد تركناها».
ومما يدل على عنايته بتراجم المتأخرين: أنه ذكر كنى كثير من شيوخ شيوخه.

(٣) ينظر ـ على سبيل المثال التراجم الآتية ـ: (٩)، (٢٣٢٧)، (٢٥٧٢)، (٣٣٦٦)، (٣٣٨٣)، (٣٣٨٩)، (٣٤١١)، (٣٥٠٩)، (٣٦١٦)، (٣٨٤٣)، (٤٠١١)، (٤٢٨٥) ففيها قوله: تقدم ذكره.
وفي التراجم الآتية: (٥٦٥، ٦١٣، ١٠٦٣) لم ينبه على تكرارها، مع أنها تقدمت في (٥٥٨، ٥٩٨، ٦٧٧) على التوالي، بل إنه كرر ترجمة ابن المنكدر ثلاث مرات في: (٦٧٦) و(٤٢٢٥) و(٤٥٠٥) ولم ينبه على ذلك.

Black plate (142,1)

- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم.
- طبقات خليفة بن خياط العصفري.
- تاريخ مصر، لأبي سعيد بن يونس[(١)].
- تاريخ بلخ، لمحمد بن عقيل البلخي[(٢)].
- محمد بن إسحاق السراج في «تاريخه»[(٣)].

النوع الثاني: معلومات جمعها مِنْ أفواه الشيوخ والعلماء الذين لقيهم.

وأكثر شيوخه الذين صرّح بالنقل عنهم: شيخه أبو سعيد بن يونس صاحب «تاريخ مصر»[(٤)]، وأما عن غيره فقليل[(٥)].

أما الاعتبار الثاني ـ الذي يمكن أن يُبَيِّنَ منهجه في الكتاب ـ فهو باعتبار سياقه للترجمة نفسها:

١ ـ سياقه للترجمة ـ في غالب الكتاب ـ يتضمن العناصر التالية:

أ ـ الاسم:

يذكر اسم المترجم ـ إن كان يُعرف ـ فإن لم يكن له اسم، أو لم يقف

---

(١) له ترجمة في: السير ١٥/ ٥٧٨، والبداية والنهاية ١٥/ ٢٣٥، وقد جمعت أقواله من بطون الكتب، وطبعت مؤخراً في مجلدين، نشرته دار الكتب العلمية، عام ١٤٢١هـ، (تنظر: قائمة المراجع).

(٢) له ترجمة في: السير ١٤/ ٤١٥، تذكرة الحفاظ ٣/ ٧٩١، وينظر: شذرات الذهب ٢/ ٢٧٤.

(٣) له ترجمة في: السير ١٤/ ٣٨٨، تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٣١.

(٤) ينظر بعض المواضع التي نقل فيها عن أبي سعيد، **وأكثرها مشافهة**: ١١١، ١١٤، ٦٣٥، ١٠٣١، ١٠٣٥، ١٠٣٧، ١٠٥٥، ١٦٩٠، ٢١٨٦، ٢٤٥٠، ٢٥٣١، ٢٥٨٨، ٣١١٥، ٣٢١٦، ٣٤٢٩، ٣٤٦٥، ٣٦١٨، ٣٦٣١، ٣٦٨٧، ٣٨٠٥، ٣٨٠٦، ٤٠٢٤، ٤٠٧٣، ٤١٩٣، ٤٤٩٥.
ومن مظاهر اتصاله القوي بشيخه: أنه طالع كتابه «**تاريخ مصر**»، وأفاد منه ـ أيضاً ـ، بل وصار يتعقب شيخه فيما فاته مِنْ تراجم المصريين؛ ففي ترجمة أبي إبراهيم المصري ـ رقم (١١٧) ـ قال: **ولم يذكره أبو سعيد بن يونس في المصريين**.

(٥) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: ٥٥، ٦٦، ٧٠، ٧٣، ٧٩، ٩٤، ١٣٤، ٤٩٥، ٧٢٤، ٧٣١، ٨٨٠، ٩٧٦، ٩٩٥، ٢٤٢٣.

Black plate (143,1)

عليه مسمى، أو أنه هو لا يعرف اسم المترجم بيّن ذلك[١]، وإن كان في اسم المُكنّى خلافٌ ذكره[٢].

ب ـ النسب:

يبين نسب المترجم، إلى قبيلته ـ صليبةً أو ولاءً ـ وقد يطيل في ذلك[٣]، أو بلدِه، أو حرفتِه، وقد يجمع بينها كلِّها، أو غير ذلك من أنواع النسبة التي يعرف بها المترجم، ويحصل تمييزه عن غيره.

وإذا كانت النسبة على غير ظاهرها نبه على ذلك[٤].

وأبلغ من ذلك أنه إذا كان والد المترجم مكنى، فإنه يبين اسمه غالباً، وإن كان فيه خلافٌ ذكره[٥].

وإذا كانت النسبة إلى بلد غير معروفة، أو قبيلة غير مشهورة، فإنه يبين ذلك[٦].

وهو يدقق في تعيين بلد الراوي تدقيقاً بالغاً؛ ففي ترجمتين متتاليتين: قال عن الأول: بلخي، وقال عن الذي يليه: من ناحية بلخ[٧].

ج ـ النسب العلمي:

يذكر بعض شيوخ المترجم، وبعض تلاميذه، وغالباً ما يقتصر على

---

(١) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: ٣٧٩، ٣٨٠، ٤٢٦، ٤٤٧، ٥٥٥، ٦٢٠، ٦٣١، ١١١٠، ١١١٧، ١٤٠٤، ١٦٢٦، ٢٠٧١، ٢١٥٢، ٢١٥٨، ٢٢٣٨، ٣٦٢٨، ٣٨٩٥، ٤٠٥٦، ٤١٠٠.
وفي ص(٧٩) عقد في باب أبي الأسود عنواناً، بـ(ومن لم يعرف اسمه)، ثم ذكر فيه اثنتي عشرة ترجمة.

(٢) ينظر الأمثلة التالية: ٥٣٩، ٦٢١، ٦٥٩، ١٣٠٥، ١٣٣٧، ١٣٣٩، ١٤٠٩، ٢٢٧٩، ٢٣٨٢، ٣٧٤٠، ٣٧٦٦، ٣٩٤٢، ٤٠٧٥، ٤١٦١، ٤١٦٨.

(٣) ومن أمثلة ذلك: ٣، ٤٢، ٦٩، ٨٤، ١٠٣، ١٢٨، ٢٣٢، ٢٩٩، ٣٥٧، ٤١٧، ٤٥٩، ٤٦٩، ٥٣٤، ٥٩٠، ٦١٥، ٦١٨، ٦٥٦، ١٧٠٢.

(٤) مثاله: ٣٠٣، ٩٧٤، ٢٩٣٥.

(٥) وهذه أمثلة على هذا: ٩٧٤، ٩٨١، ٢٤٥٦، ٢٥٧٥، ٣١٤٤، ٣٢٠٧، ٣٣٧٣، ٤٠٦١.

(٦) ومن الأمثلة على ذلك: ١١٢، ١٢٥، ٣٨٤، ١٤١٥، ١٨٣٩.

(٧) ينظر: ٢١٢، ٢١٣، وينظر: ٤٣٣.

Black plate (144,1)

اثنين منهما، وقد يقتصر على ذكر الشيوخ دون التلاميذ، وبالعكس، ونادراً ما يغفل ذكر ذلك[١]، ولا ريب أن ذلك مفيد في بيان طبقات الرواة، وتمييز الرواة الذين تتشابه أسماؤهم.

ومن تدقيق المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ: أنه يبين نوع العلم الذي أخذه التلميذ عن شيخه، فيقول: أخذ عنه القراءات، بل يعيّن القراءة التي أخذها عن شيخه[٢].

بل إنه ـ من تدقيقه ـ يبين طبيعة علاقة المترجم بشيخه ـ إذا كانت علاقةً غير علمية ـ كأن يقول: كان خادماً للثوري، أو صَحِبَ معروفاً الكرخيَّ، ونحو ذلك[٣].

د ـ تعيين المكنى، والخلاف في الكنية:

ويمكن تجلية منهجه في هذا الموضوع فيما يلي:

١ ـ يحاول تعيين المكنى، وله في ذلك طريقان:

الأول: تعيينه بنفسه، ومن أساليبه في التعيين: أن يرد ذكر المكنى في إسناد، فيقول: أراه هذا؛ أي: إن فلاناً هو الذي جاء ذكره مكنىً في الإسناد، أو يقول: ويقال: إنه فلان.

ومن أمثلة ذلك: قوله في ترجمة أبي إبراهيم الأشهلي: «حدث عن أبيه، روى عنه: يحيى بن أبي كثير، **ويقال: إنه عبد الله بن أبي قتادة**»[٤].

الثاني: أن يعيِّنه بكلام من سبقه من الأئمة.

ومن أمثلة ذلك: قوله في ترجمة أبي أمية: يُحْمد الشعباني: «وقال

---

(١) ومن الأمثلة التي تركها المصنف غُفلاً من ذكر الشيوخ والتلاميذ ـ وهي نادرة ـ: ١٠٤، ٤٠٨، ٥١٢، ١٣٩٧، ١٤٢٠، وغيرها، **أما التراجم** التي يقتصر فيها على ذكر الشيخ، أو التلميذ فكثيرة.

(٢) ومن الأمثلة: أو قرأ عليه بقراءة ورش، ٢٣٨ (حدث عن... بالقراءات)، ٥٨٥، ١١٩٢ الحديث والقرآن، ٣٤٩٥.

(٣) ومن أمثلة ذلك: ٢٣٩، ١١٤٧، ١٩٣٨، ٣٠٨٣، ٣١٢٣، ٤٢٩٦.

(٤) فتح الباب: (١٠٧).

Black plate (145,1)

البخاري: اسم أبي أمية: يحمد»[(١)].

٢ ـ إن كان هناك خلاف في **تعيين المُكنّى** ذكره، ومن أساليبه في ذكر الخلاف، أو الإشارة إليه، أن يقول: قيل: إنه فلان، ويقال: إنه فلان، ونحو هذه العبارات[(٢)].

٣ ـ إذا كان غير جازم يقول: أراه فلان بن فلان، ولا يجزم[(٣)]، وهذا من ورعه رَحِمَهُ اللَّهُ.

٤ ـ إن كان في الكنية خلافٌ ذكره[(٤)].

---

(١) الفتح: (٤١٩).

(٢) ومن أمثلة ذلك لهاتين الطريقتين: ١٠٧، ١١٦، ٣٤٩، ٣٧٤، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٣٢، ٥٢٣، ٥٥٩، ٥٧٣، ٦٢٠، ٦٨٤، ٩٩٣، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١١٠١، ١٤٤٥، ١٦٤٦، ١٧٦٣، ١٨٤٣، ١٨٥٢، ١٨٩٧، ٢٠٩٠، ٢١٩٤، ٢١٩٧، ٢٢٢٥، ٢٢٣٥ [رجح أن الترجمة هذه هي نفسها التي تليها برقم (٢٢٣٦)]، ٢٢٨١، ٢٣٦٢، ٢٣٨٦، ٢٤٠٦، ٢٤٦٤، ٢٥٧٩، ٣١٦٨، ٣١٧٣، ٣٢٣٩، ٣٢٧٩، ٣٤١٥، ٣٤٤٢، ٣٥٦٣، ٣٥٩٩، ٣٦٣٣ (قال: متأخر ليميز بينه وبين من يشترك معه في الكنية نفسها)، ٣٦٩٤، ٣٧١٧، ٣٧٧٨، ٣٨٣٩، ٣٨٨٤، ٣٨٩٤، ٣٨٩٨، ٣٩٩٨، ٤٠٠٣، ٤٠٥٦، ٤٠٩٧، ٤٢١٩، ٤٢٤١.

(٣) ومن الأمثلة على ذلك: ٣٨١، ٤٠٦، ٤٢٤، ١٧١٦، ٢٣٦٩، ٢٤٦٤، ٢٤٧٢، ٢٤٩٢، ٣٣٠٥، ٤٠٦٥، ٤٠٩٣، ٤١٢٦، ٤٢٤٨، ٤٢٥٣ (مثال دقيق جداً وغريب)، ٤٢٦٠، ٤٢٨٩.

ومن أغرب الأمثلة ـ التي وقفت عليها ـ وأدقها: أنه في ترجمة أبي عبد الله رقم: (٤٢٥٣) قال: حدّث عن أبي هريرة، ومعقل بن يسار، روى عنه سعيد الجريري، **أراه الحسن البصري!، ووجه الغرابة**: أن الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ مشهور بأن كنيته: أبو سعيد، بل إن بعض من ترجم له لا يذكر غير هذه الكنية، فكونه يميل إلى أنه الحسن يدل على اطلاع وحفظ، والله أعلم.

(٤) ومن الأمثلة على التراجم الذي ذكر فيها خلافاً في كنية المترجم: (٥٢، ٨٣، ١٠٣، ١٨٨، ٢٨٥، ٣٥٧، ٣٦٨، ٣٩٢، ٤٢٤، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٤١، ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٩٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦٢٣، ٦٥٦، ٦٧٦، ٦٧٧، ٩٣٦، ٩٩١، ١١٢٦، ١٢٠٠، ١٢٩٣، ١٣٣٣، ١٣٨٨، ١٤٣٤، ١٦٧٦، ١٧٢٢، ١٧٢٦، ١٧٩١، ١٨٣٠، ١٨٩٨، ١٩١٨، ٢٠٥٤، ٢٠٧٢، ٢١٢٩، ٢١٣٣، ٢١٣٦، ٢١٩٣، ٢٢٢٣، ٢٢٢٨، ٢٢٣٣، ٢٢٦٦، ٢٢٩٨، ٢٣٢٣، ٢٣٣٧، ٢٣٤١، ٢٣٥٩، ٢٣٩٤، ٢٤١٣، ٢٤١٤، ٢٤٨٦، ٢٤٨٧، ٢٥٤٩، ٣٠٣٥، ٣١٤٢، ٣١٩٠، ٣١٩٤، ٣١٩٦، ٣١٩٨، ٣٢٠٥، ٣٢٠٦، ٣٢١٤، =

Black plate (146,1)

٥ ـ أنه نادراً ما يرجح[(١)].

٦ ـ أنه قليلاً ما يكرر الترجمة بسبب الاختلاف في كنية المترجَم[(٢)]، بل إنه في أحد المواضع نبَّه على من تغيرت كنيته[(٣)]، كما أنه نبَّه على من اختُلف في كنيته بناءً على الاختلاف في رسمها من جهة الخط[(٤)].

٧ ـ إذا كان المترجَم له أكثر من كنية نبَّه على ذلك[(٥)].

٨ ـ إذا لم يعيّن من الذي كناه، فإنه يسوق ما وقع له من الأسانيد التي وقع فيه تكنية المُترجَم، وهو بهذا يبيِّنُ للقارئ مصدرَه في اعتماد الكنية.

وهو مع هذا كلِّه لا ينقل نقلاً مجرداً من غير تمحيص، بل هو ينقل نقل الإمام الناقد الممحِّص، ويظهر ذلك في الآتي:

١ ـ يتعقب من سبقه من الأئمة مما يراه وهماً، أو خطأً.

٢ ـ أنه ربما صرّح بترجيح أحد الرأيين في كنية المترجم أو اسمه[(٦)].

= ٣٣٧٢، ٣٣٧٤، ٣٣٨٧، ٣٣٨٩، ٣٤٠٤، ٣٤٠٦، ٣٤١١، ٣٤١٣، ٣٤٣٧، ٣٤٥٢، ٣٤٧٩، ٣٤٩٧، ٣٤٩٨، ٣٥٠٣، ٣٥٢٦، ٣٥٩٢، ٣٥٩٦، ٣٦٣٧، ٣٦٣٩، ٣٦٤٨، ٣٦٦٥، ٣٦٨٠، ٣٦٩٦، ٣٩٤٣، ٤٠٥٠، ٤٠٦١، ٤٠٦٩، ٤٠٧٤، ٤١٣٧، ٤١٤٢، ٤١٤٧، ٤١٤٨، ٤١٥٥، ٤١٥٦، ٤١٦٢، ٤١٦٩، ٤١٧٤ ٤١٨٠، ٤١٨٢، ٤٢٠٣، ٤٢١٢، ٤٢١٥، ٤٢٢٥، ٤٢٣٤، ٤٣٠٩، ٤٣١١، ٤٣١٢، ٤٣١٨، ٤٣٢٢، ٤٣٢٧، ٤٣٤١، ٤٣٥٦، ٤٣٧١، ٤٤٠٠، ٤٥٠٥).

(١) ومن الأمثلة على التراجم التي رجح فيها: ٤٣٤١، ٤٣٧١.

(٢) سبق الحديث عن التراجم المكررة، وهنا أشير إلى بعض الأمثلة التي تكررت ـ غير ما سبق ـ بسبب الاختلاف في كنية المترجم: ترجمة هشام الدستوائي؛ ذكره فيمن يكنى أبا بكر (٩٧٤) ثم أعاده فيمن يكنى أبا عبد الله (٤٣٧١)، وترجمة ابن إسحاق ـ المؤرخ ـ ذكره فيمن يكنى أبا بكر، ثم ذكره فيمن يكنى أبا عبد الله في (٤٥١٥).

(٣) ولم أقف إلا على مثال واحد، وهو في ترجمة أبي القاسم مكي بن عبدان النيسابوري رقم (٨٦) فقد قال: وكان قديماً يكنى أبا القاسم، ثم تكنّى بعد ذلك بأبي حاتم!

(٤) ومن ذلك: ٥٢٦، ٣٠١٨.

(٥) ومن الأمثلة على ذلك: ٦٧٢، ٣٦٥٨، ٣٦٩٨ (هنا لم يصرِّح بأن له أكثرَ من كنية، ولكن سياقه يدل على ذلك)، ٤١٣٧، ٤١٦٦.

(٦) ومن أمثلته: ٤٣٢، ٥٣٨، ٦٤٤، ١٠٩٠ مع ١٠٩١، ١٤٠٩، ١٤٢٩، ١٦٥١، ١٦٥٥، =

Black plate (147,1)

٣ ـ أنه قد يكتفي بنقل تعقُّب إمام على إمام في المترجم[١].

هـ ـ مصدره في الكنية:

يبين من الذي كناه في جُلِّ التراجم، وقليلاً ما يغفل ذلك، فيقول مثلاً: كناه ابن معين البخاري، أو الفلاس، أو كناه لي ولده فلان.

و ـ اللقب:

حديثه عن الألقاب لم يكن بالكثير؛ إذ مجموع التراجم التي وقفت على ذكر لقب فيها (٦٤ أربعٌ وستون ترجمة فقط)[٢]، فهو ـ فيما يظهر ـ لي يذكر عَرَضاً[٣]. ومع هذا، فإنه يمكن تلخيص منهجه في ذكر الألقاب في أمرين:

الأول: إن كان له لقب ذكره[٤].

الثاني: نادراً ما يبين سبب اللقب[٥].

ز ـ المُلَح:

فقد يذكر في الترجمة بعض اللطائف المتعلقة بالمترجم؛ كاسم أمه[٦]، أو وظيفته التي تقلَّدها كالقضاء، أو الأذان، أو الإمامة ـ وقد يعين

= ٢١٣٠، ٢٢١٩، ٢٢٥٧، ٣٢٨٨، ٣٨٠١، ٣٨٧٧، ٤٠٢٤، ٤٠٤٧، ٤١٣١، ٤٥١٢.

(١) من أمثلته: ٣٥٠١ (تعقب على ابن معين من قبل بعض الأئمة)، ٣٩٨٥ (تعقب القطان على الثوري في اسم أحد المكنين).

(٢) وتراجم الكتاب تبلغ: (٤٧٤٨) أربعة آلاف وسبعمائة وثمانية وأربعين ترجمة، فيكون مجموع التراجم التي ذكر فيها لقبٌ ١,٣٤٪، وهي نسبة ضيئلة جداً.

(٣) وهذا مما يقوي أن تسميته بـ «فتح الباب في الكنى والألقاب» غير مُرَجّحةٌ.

(٤) ينظر على سبيل المثال: ٢، ٤٠، ٧٣، ١٢٠، ١٥٠، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٢، ٢١١، ٢١٤، ٢٢٨، ٢٣٧، ٢٤٧، ٢٥٢، ٢٥٨، ٢٧٠، ٢٨٠، ٢٨٥، ٣٠١، ٦٢٠، ٦٧١، ٧٠١، ٧١٥، ٧٣٤، ٧٤٢، ٧٤٥، ٧٥٠، ٧٩٠، ٨٧١، ٨٧٥، ٩٠٨، ١١٢٠، ١١٢٦، ١١٤٠، ١١٩٧، ١٢١٣، ١٢٤١، ١٢٧٢، ١٣٢٧، ١٤٧٥، ١٧٢٨، ١٩٣٩، ١٩٩١، ٢٠١١، ٢٠٢٥، ٢٠٣٦، ٢٠٤١، ٢٠٥٠، ٢٠٩٤، ٢٠٩٨، ٢١٣٩، ٢٢٥٣، ٣١٤٨، ٣٢٢٤، ٣٦٦٣، ٣٧٧٥، ٣٩٣٣، ٤٤٨٨، ٤٥٢٠، ٤٥٢٦، ٤٥٣٧، ٤٥٤٦، ٤٥٧٠، ٤٦٨٤، ٤٧١٦.

(٥) مثاله: الترجمتان: (١٤٣، ١٤٦٦).

(٦) ينظر ـ مثلاً ـ: ٢، ٣، ٥، ٦، ٨، ٤٠٧، ٥٣٦، ٥٧٤، ٥٩٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦٢١، =

Black plate (148,1)

المسجد ـ أو الإمارة، أو غيرها من الوظائف والمناصب[(١)].

ونادراً ما يذكر مناقب المترجم، إن كان له مناقب[(٢)].

٢ ـ ومع ما تقدَّم من العناصر التي تشتمل عليها الترجمة ـ غالباً ـ إلا أنها ـ من حيثُ العموم ـ قصيرةٌ في سياقها، لا تكاد تتجاوز السطرين أو الثلاثة، وقد يطيل في بعض التراجم، ولكنه قليلاً ما يفعل ذلك[(٣)]، وأحياناً لا يزيد على كلمة أو كلمتين في المُتَرجم[(٤)].

٣ ـ يحرص المصنف على إيراد إسناده الذي أثبت فيه كنية المترجم، فإن لم يسق السند، نصَّ على مَنْ كناه[(٥)].

٤ ـ نادراً ما يذكر سنة الوفاة[(٦)]، وأندر منه ذكر سنة الولادة[(٧)].

وقد تبين لي أنه سلك في ذكر التواريخ مسلكين ـ من حيث الجملة ـ:

= ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ١٢٥١، ٣٥٠٣، ٤٣٣٩، بل إنه في ترجمة أبي أُبَيٍّ عبد الله بن كعب: (١٠١) رقم (٦٢١) أطال في ترجمة نفس الأم.

(١) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: ٥، ٣٩، ٦٠، ٦٤، ١٤٠، ١٤٣، ٢٠٨، ٢٣٣، ٣٠٩، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٦٣، ٣٨٤، ٣٩٢، ٤٧٣، ٥٩٠، ٦٢٧، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٧٠١، ٨٦٩، ٩٣٤، ٩٦١، ١٠٩٠، ١٢٣٣، ١٢٤٩، ١٢٨٠، ١٣٤٧، ١٦٣٢، ١٨٤٨، ١٩٩٣، ٢٠٢١، ٢٠٥١، ٢٠٨٨، ٢٢٤٠، ٢٣١٢، ٢٣٨٧، ٢٣٨٩، ٢٤٤٤، ٢٤٧٩، ٢٥٢٠، ٣٢١٥، ٣٤١٢، ٣٤٣٣، ٣٤٧٥، ٣٥٨٣، ٣٦٣٦، ٤٤٨٠، ٤٧٢٩.

(٢) ولم أقف ـ باستثناء عبارات الجرح والتعديل ـ إلا على مثالين: ٦١٧، ٦١٨.

(٣) كترجمة أمير المؤمنين عثمان ﷺ (٤١٣٧)، وأبي رجاء العطاردي (٢٧٣٤)، وأبي الأسود الدؤلي (٤٦٤).
ومن الأمثلة أيضاً: ١٠٣، ٣٤٩، ٤٠٦، ٦١٤، ٦١٥، ٦٧١، ١٣٦٤، ١٦٧٤، ٣١٥٥.

(٤) انظر ـ مثلاً ـ: التراجم (٧٤٥ ـ ٨٧١)، وقد ظهر لي أن أغلب التراجم القصيرة جداً هي في شيوخه.

(٥) وأمثلة هذا جُلُّ تراجم الكتاب، فلا تكاد تخلو ترجمة من ذلك.

(٦) **ومن الغرائب** أنه قد يذكر سنة وفاة رجلٍ في غير ترجمته، وهذا نادر جداً، ولم أقف إلا على مثالين فقط، هما: ٤٠٧، ٦١١.

(٧) وهذه الأمثلة هي التي وقفت عليها مما نصّ فيها على تاريخ الولادة: ٤، ٥ (حجة الوداع)، ٦٧٣ (خلافة عمر)، ٢١١٩.

Black plate (149,1)

المسلك الأول: التنصيص الدقيق للتاريخ[١].

المسلك الثاني: استخدام أسلوب غير دقيق للتأريخ، كأن يقول: مات بعد سنة كذا، أو مات في خلافة كذا، أو تأخر موته[٢].

٥ ـ قد يذكر مكان الوفاة، وهذا قليل[٣].

٦ ـ يحرص كثيراً على تمييز البلد التي نزل بها المترجَم، أو نُسِب إليها ـ غير بلده الأصلي ـ[٤]، أو رحل إليها وحدَّث بها وإن لم يستقرَّ بها؛ كأن يقول: فلان البغدادي نزل الثَّغْر، أو أصلُه أصبهانيٌّ نزل الكوفة، بغدادي كان ينزل الخريبة، أو كوفي نزل همَذَان، ونحو هذه العبارات[٥].

٧ ـ كثيراً ما يبين صلة القرابة بين المترجَم وبين أحد الرواة[٦]، أو

---

(١) وهذه أمثلة لذلك: ١٩، ٢٧٢، ٤٨٩، ٦١١، ١١٥٣، ١١٦٧، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٩١، ٢١١٩، ٣٥٥٠، ٣٥٩٥ [توفي والنبي ﷺ محاصر قريظة]، ٣٨٦٧ [هنا ذكر عُمر المترجم حال الوفاة]، ٤٠٤٩، ٤١٦٥ [قتل يوم الجمل].

(٢) وهذه بعض الأمثلة: ٢٧٠، ٤٠٧، ٤٠٨، ٥٣٦، ٥٩٣، ٦١٠، ٦٢٧، ١١٦٦، ١١٧٢، ٢٤٤٣، ٤٥٣٧.

(٣) وهذا ما وقفت عليه من الأمثلة في ذلك: ٥، ٥٩٠، ٦٥١، ٦٧٢، ٧١٦، ١١٣٤، ١١٩٥، ٢٠٦٣، ٢٥٢٦، ٣٠٦٥، ٤١٥٣.

(٤) وهذا يفيد في تحديد المهملين عند نسبتهم إلى غير بلدانهم الأصلية، أو النسب التي على غير ظاهرها.

(٥) **ومن أمثلة ذلك**: ١٩، ٢٠، ١٤٠، ١٥٢، ١٦٠، ١٦٢، ١٨٥، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٨٤، ٢٩٥، ٣٠٤، ٣٠٧، ٤٧٦، ٥٧٢، ٥٩٧، ٥٩٩، ٧٠٣، ٧٢٦، ٧٥٠، ٧٧٥، ٧٨٠، ٧٩٨، ٨١١، ٨١٨، ٨٢٦، ٨٤٠، ٨٥١، ٨٧٨، ٩١٠، ٩١١، ٩١٧، ٩١٨، ٩٢٠، ٩٢١، ١١٠٨، ١١٥٥، ١١٩٥، ١٢٤٧، ١٢٦٦، ١٢٨٧، ١٣٢٥، ١٣٤٦، ١٥٠٥، ١٥٤٨، ١٥٦٠، ١٥٨٦ ـ ١٥٨٨، ١٧٩٦، ١٩٠٢، ١٩٦٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠، ٢٠١٤، ٢٠٤٣، ٢٠٤٥، ٢٠٥٦، ٢٠٨٢، ٢٠٩٣، ٢١٢٤، ٢١٤٠، ٢١٤٧، ٢٢٧٥، ٢٤٠٩، ٢٥١٦، ٢٥٢٥، ٢٥٢٦، ٢٥٨٧، ٣٠٣٠، ٣١٤٥، ٣٢٨١، ٣٣٣٤، ٣٣٣٨، ٣٣٣٩، ٣٣٥٨، ٣٤٧٨، ٣٤٩٣، ٣٤٩٧، ٣٥٦٠، ٣٦٠٦، ٣٦٢٢، ٣٦٦٤، ٣٧٤٢، ٣٨١٤، ٣٨٢٣، ٣٩٠٣، ٣٩٦٣، ٤٠١٥، ٤٣٦٧، ٤٣٧٨، ٤٣٧٩، ٤٣٩٨، ٤٤١٩، ٤٤٣٨، ٤٤٥٦، ٤٤٩٧، ٤٥٢٩، ٤٥٣٣، ٤٥٤٨، ٤٥٥٣، ٤٥٧٠، ٤٥٧٧، ٤٥٨٨، ٤٦٥٠، ٤٦٦١، ٤٦٦٢، ٤٦٦٣، ٤٦٦٥، ٤٦٧٠، ٤٧٠٧، ٤٧٢٥.

(٦) وهذا له علاقة بالمصطلح في نوع معرفة الإخوة والأخوات وأمثاله من أنواع علوم الحديث.

Black plate (150,1)

أعيان المشاهير[١].

٨ ـ يشير إلى بعض حديث المترجم، أو أشهر حديثه إشارةً عابرةً، وقد يوجز إلى حدِّ الإبهام؛ فيقول ـ مثلاً ـ: له حديث في «التشبيك في الصلاة»، أو في «المناسك»، أو«التجارة» ونحو ذلك[٢]، وقد يقول: وذكر حديثاً، ولا يعيِّن متنَه أو موضوعَه[٣].

وإذا كان المترجم لا تُعرف له روايةٌ، ذكر ذلك[٤].

وقد ينقل ـ بشكل نادر ـ أحكام بعض الأئمة على الأحاديث التي يوردها[٥]، أو بعض الفوائد المتعلقة بعلم العلل[٦].

وأما عدد أحاديث المترجَم، فلم أجد إلا مثالاً واحداً[٧].

---

(١) وهذا له أمثلة كثيرة، منها: ٤٢، ٤٩، ٥٥، ١١٥، ٢٠٩، ٢٢١، ٢٣٠، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٨٢، ٤٠٧، ٤٢٢، ٥٠٩، ٥١٧، ٥٩٣، ٦١١، ٦٢١، ٦٢٧، ٦٧٩، ٦٩٥، ٦٩٩، ٩٢٤، ١٠٧٦، ١١٢١، ١١٤١، ١١٩٤، ١١٩٥، ١٣٩٧، ١٤٠٤، ١٤١٨، ١٦١٩، ١٦٢٤، ١٧٧٤، ١٩٧٦، ٢٢٥٩، ٢٢٩٤، ٢٣٣٨، ٢٣٤٩، ٢٥١٤، ٣١٠٣، ٣١٩١، ٣٣٩٦، ٣٤١٦، ٣٥٥٦، ٣٦٤٢، ٣٦٥٥، ٣٦٧٣، ٣٦٧٩، ٣٨١١، ٣٩٠٨، ٣٩٣٨، ٤٢٦٦، ٤٥٥٨، ٤٧٠٧.

(٢) ومن أمثلة ذلك: ٥١، ٧٧، ١٠٣، ١١١، ٣٨٠، ٤٢٣، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤٦، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٨، ٩٩٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٤٧، ١٠٥٤، ١٠٦٥، ١٠٦٧، ١١٠٠، ١١٠٣، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٣، ١٢٣٢، ١٢٨٤، ١٣١١، ١٣١٣، ١٤١٤، ١٤٣٠، ١٤٤١، ١٤٤٩، ١٤٥٤، ١٦٨٨، ١٨٤٣، ١٨٤٤، ١٨٤٦، ٢١٣٠، ٢١٣٢، ٢١٥٣، ٢١٨٥، ٢٢٠٠، ٢٢٣٦، ٢٣٦٧، ٢٣٨٧، ٢٣٩٢، ٢٤٥١، ٢٤٥٣، ٢٥٥٨، ٣١١٧، ٣٢١٩، ٣٢٥٤، ٣٢٧٩، ٣٢٨٠، ٣٣٦٦، ٣٤١٧، ٣٤٢١، ٣٤٢٦، ٣٨٦٩، ٣٨٩٥، ٤٠٢٧، ٤٠٤٤، ٤٠٤٧، ٤٠٨٣، ٤١٢٩، ٤٢٧٨، ٤٢٨٤.

(٣) كقوله في ترجمة أبي القاسم الحمصي ص(٣٤) رقم (٩٩): ثنا محمد بن إسماعيل الصائغ، ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ، ثنا سعيد بن أبي أيوب، عن **أبي القاسم الحمصي**، عن عمرو بن قيس السَّكوني، عن أبي بردة، **وذكر حديثاً**». اهـ. فلم يذكر ما الحديث، ولم يشر إلى موضوعه!

(٤) ومن ذلك: ١٥٩٢، ٣١١٤، ٣١٢٧.

(٥) وهذه هي الأمثلة التي ذكرها في كتابه: ١٣٣، ١٤٣٠، ٣٥٠٤.

(٦) ومجموع ما وقفت عليه في كتابه الأمثلة التالية: ١٤٠، ٣٢٧، ٦٠٦، ١٣٥٣، ١٤٣٠، ٣٨٨٦، ٣٩٠٦.

(٧) رقم (٥٣٨)، في ترجمة أبي أمامة الحارثي رضي الله عنه، حيث قال: روى عن النبي ﷺ ثلاثة =

Black plate (151,1)

٩ ـ رغم أن لابن منده كتاباً حافلاً في «الصحابة» ﷺ، إلا أنه ـ مع هذا ـ اعتنى بتراجم الصحابة بالتنصيص على من ثبتت له الصحبة، أو قيل فيه ذلك، ويبين تاريخ إسلامه ـ أحياناً ـ كما يتعقب بعض التراجم التي أدخلت في الصحابة وليست كذلك في نظره[(١)].

وقد يشير ـ خاصةً إذا كان الصحابيُّ غيرَ مشهور ـ إلى ما روي عنه، فيقول: له حديث في «الصلاة»، أو في «التجارة» ونحو ذلك مما تقدمت الإشارة إليه قريباً[(٢)].

١٠ ـ يبين ـ أحياناً قليلة ـ حال المترجَم جرحاً أو تعديلاً؛ كقوله: أحد الأئمة، أو مجهول، أو له مناكير، ونحو ذلك[(٣)].

وهو عند الحديث عن الراوي جرحاً وتعديلاً: إما أن يصرح برأيه؛ كأن يقول: ثقة، أحد الأئمة، مجهول، يروي المناكير، وإما أن يستخدم عبارات هي حاصل نقد الأئمة في نظره؛ كأن يقول: ليس بالقوي **عندهم**، أو ليس بالمتين **عندهم**[(٤)].

وقد ينقل كلام بعض الأئمة الذين سبقوه[(٥)] على الراوي؛ كابن معين،

= أحاديث..! ثم ساقها.

(١) ومن أمثلة ذلك: (٢٧٥٤، ٢٨١٨، ٢٨٧٧، ٣٣٧٢، ٣٨٤١، ٣٨٦٩).

(٢) يمكن النظر في تراجم أول حرف؛ ففيها أمثلة كثيرة على هذا، وسيأتي في الفصل الثالث ـ من هذا الباب ـ دراسة جميع الرواة الذين ذكرهم بجرح أو تعديل في هذا الكتاب.

(٣) وسيتبين هؤلاء كلهم في المبحث الخاص بالرجال الذين تكلم عليهم: في الفصل الثالث مِنَ الباب الأول.

(٤) ينظر الأمثلة التالية: ٩٧، ١٧٤، ٣٥٥، ٣٩٨، ٤٣٠، ٥١٦، ٥٥٤، ٥٩٩.
وسيأتي ـ إن شاء الله ـ الكلام بالتفصيل على ألفاظه في الجرح والتعديل في المبحث الرابع من الفصل الثاني من هذا الباب.

(٥) ولا شك أن لذلك فائدةً مهمةً، **فنقله هذا له فوائد**، أبرزها:
١ ـ أنه يعدُّ نسخةً أخرى لما يوجد مِنَ الكتب أو الروايات عن هؤلاء الأئمة، وهذا يعين على إزالة الإشكال الذي يقع في تراجم بعض الرواة؛ إما بسبب التصحيف أو غيره.
٢ ـ أنه قد ينقل لنا ما لا نجده في الكتب التي وصلتنا عن الأئمة الذين نقل عنهم. وهذا نادر.

Black plate (152,1)

والبخاري[(١)].

١١ ـ قد ينقل ـ على ندرة ـ عن معاصريه[(٢)].

١٢ ـ كثيراً ما يذكر اسم البلد التي حدّثه بها شيخه بالحديث الذي ساقه في الترجمة[(٣)]، وهذا له أثر واضح في أمرين:

الأول: تتبع رحلات المصنّف العلمية.

الثاني: فيه إشارة ـ أيضاً ـ إلى ضبطه، وتمام حفظه.

بل إنه ـ على ندرة ـ قد يحدد سنة تحديث شيخه بذلك الحديث[(٤)].

١٣ ـ يبين البلد التي يعد الراوي منها، فيقول: يُعَدُّ، أو عِداده في البصريين، أو الشاميين، ونحو ذلك[(٥)] وهذا يفيد في تعيين الراوة الذين تشتبه أسماؤهم، وتختلف بلدانهم.

---

(١) ومن الأمثلة: ٣٢، ١١٦، ١٢٤، ١٣٧، ١٤٢، ١٧٤، ٣٦٩، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٩٨، ٥٠٦، ٥٤٦، ٥٥٨، ٥٦٨، ٦٥٣، ٦٦٢، ٩٩٧، ١٢٣٠، ١٣٠١، ١٤٥٦، ١٨٨٨، ٢٣٨٨، ٣١٢٨، ٣١٥٣، ٣٩٨٥، ٣٩٨٩، ٤٠٢٣، ٤٤١٨.

(٢) سبق الإشارة إلى كثرة نقله عن أبي سعيد بن يونس، ومن المعاصرين الذين صرّح بالنقل عنهم: أبو أحمد الحاكم (ت:٣٧٨) صاحب «الكنى»، فقد نقل عنه في موضعين: (١٩، ٤٣٢).

(٣) ومن أمثلة ذلك: ٢٨٩، ٣٤٠، ٤٢٣، ٤٣٠، ٤٥٢، ٥٤٤، ١٢٤٥، ١٢٦٥، ١٥٥٢، ١٧٠٠، ١٧٠١، ١٨١٠، ١٨٦١، ١٩٨٧، ٢٠٧٦، ٢٠٨٨، ٢٠٨٩، ٢١٠٠، ٢١١٠، ٢١٧٤، ٢١٩٠، ٢٢٣٠، ٢٢٨٩، ٢٣٩١، ٢٥٢٥، ٣٠٣٣، ٣٠٣٤، ٣٠٦٣، ٣١٨٩، ٣١٩١، ٣٢٢٧، ٣٢٣٤، ٣٢٣٨، ٣٣٣٨، ٣٣٦٣، ٣٣٩٦، ٣٤١٨، ٣٤٥٥ [هنا حدد سنة التحديث أيضاً]، ٣٤٨٢، ٣٥٠١، ٣٨٧٦، ٣٨٩٥، ٣٩١٤، ٣٩٥٤، ٣٩٨٦، ٤٠١٢، ٤٠٢٧، ٤٠٤٢، ٤٠٣٩، ٤١٣٧، ٤٤٧١، ٤٤٧٢، ٤٠٤٧.

ومن أغرب الأمثلة التي وقفت عليها: أنه في الترجمة رقم (٣٨٩٥) قال فيها: أخبرنا جعفر بن محمد الموسائي **بمكة، وبالمدينة، وبمصر!** فهذه ثلاثة مدن متباعدة، والشيخ واحد.

(٤) ولم أقف إلا على مثال واحد، وهو الترجمة رقم:(٣٤٥٥).

(٥) وأمثلة ذلك: ٥٥٤، ٥٥٧، ٦١١، ٦١٧، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٥، ٦٤٣، ٦٥١، ١٠٣١، ١٠٣٥، ١٠٣٧، ١٠٥٥، ١٠٥٩، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٧٥، ١٢٩٤، ١٦٧٥، ١٦٩٠، ١٧١٢، ١٨٤٢، ٢٠٦٩ ٢١٠١، ٢١٠٦، ٢١٨٦، ٢٢٦٧، ٢٣١٦، ٢٣٢٨، ٢٤٢٢، ٢٤٥٠، ٢٥٣١، ٢٥٨٨، ٢٥٩٦، ٢٥٩٨، ٣١٠٠، ٣١٠٥، ٣١١٥، =

Black plate (153,1)

وربما دقق في العبارة، فقال: حديثه في الشاميين، أو في البصريين[١].

١٤ ـ ينص على الفصل بين التراجم المتشابهة[٢].

المطلب الثاني

مزايا الكتاب، وأبرز المآخذ عليه

* مزايا الكتاب:

لعل فيما تقدم من بيان منهج الإمام ابن منده في كتابه «فتح الباب» ما ينبئ عن مزايا جليلة لهذا المصنَّف الجليل في بابه، ويمكن إجمالُها فيما يلي، مكتفياً بالإحالة على الأمثلة المتقدمة:

١ ـ **استيعاب** عدد كبير ممن وقف على كناهم في كل باب، من غير حصرٍ لذلك في تراجم أهل العلم[٣]، حتى إنه ذكر كثيراً من كنى المعاصرين له، وكأنه أوسع كتاب في هذا الباب، والله أعلم.

وتتجلى هذه الحقيقة بالمقارنة بينه وبين أشهر كتب الكنى التي وصلتنا، أو وصلنا بعض مختصراتها، ومن ذلك:

عدد التراجم فيمن يكنى أبا بكر في «الفتح» (٥٢٨) خمسمائة وثمانية وعشرون ترجمة، بينما هم في كتاب «الكنى» للإمام مسلم لا تتجاوز مائة وخمسة (١٠٥) تراجم، وفي «المقتنى» للحافظ الذهبي ـ الذي هو اختصار

= ٣١٢٤، ٣١٩٥، ٣٢٠٣، ٣٢١٦، ٣٢٢٤٠، ٣٢٦٧، ٣٣٣٥، ٣٣٩٦، ٣٤٠٣، ٣٤٢٩، ٣٤٤٩، ٣٤٦٥، ٣٦٠٨، ٣٦١٨، ٣٦٣١، ٣٦٣٤، ٣٦٨٧، ٣٦٩٦، ٣٨٠٥، ٣٨٠٦، ٤٠٢٤، ٤٠٧٣، ٤١٩٣، ٤٢٣٩، ٤٤٩٥.

(١) فمثلاً: لَمَّا أورد التراجم: ٣٦٣، ٥٠٠، ٥٢٦، ٦١٢، ٦١٨، ٦٣٠، ٦٥٠، ٦٦٧، قال عن المترجم: حديثه في **الكوفيين**، وفي: ٤٩٠، ٥٣١ حديثه في الشاميين، وفي ٤٩١، حديثه في أهل **مصر**، وقال في: ٥٥٥ حديثه في **البصريين**، وفي ٥٩٣، ٦٣١، ٦٦١ حديثه في أهل المدينة، وفي: ٦٥١ حديثه في أهل الجزيرة.

(٢) ومن ذلك: ٢٤٨١، ٤٠٠٥ (نقلاً عن أبي موسى الزَّمِن)، ٤٢٦٧.

(٣) كما تقدمت الإشارة إلى نماذج مِنْ ذلك في الفقرة من رقم (٦) في حديثي عن ترتيب الكتاب.

Black plate (154,1)

لكتاب أبي أحمد الحاكم[١] ـ لم تتجاوز قرابة مائتي ترجمة.

وفيمن يكنى **أبا حفص**، ذكر ابن منده في «الفتح» مائة وسبع عشرة ترجمة (١١٧)، بينما هي في كتاب «الكنى» للإمام مسلم لا تتجاوز سبعةً وخمسين (٥٧) ترجمة، وفي «المقتنى» لم تتجاوز تسعين (٩٠) ترجمة.

وتظهر هذه الحقيقة بصورة أجلى عندما نقارن مجموع الكنى الواردة في هذه الكتب الثلاثة:

فمجموع ما ورد في كتاب الإمام مسلم ـ وقد طبع كاملاً ـ بلغ ثلاثةَ آلاف وثمانمائة وأربعة تراجم (٣٨٠٤).

وأما كتاب «المقتنى» ـ وهو مطبوع كاملاً ـ فقد بلغت تراجمه ستةَ آلاف وتسعمائة وخمسة وتسعين ترجمة (٦٩٩٥).

وقد بلغت التراجم التي وصلت إلينا ـ مع أن الكتاب المطبوع توقف في أثناء من يُكنى أبا عبد الله ـ أربعةَ آلاف وسبعمائة وثمانية وأربعين (٤٧٤٨).

ويمكن تصور بقية الكتاب بالمقارنة مع بداية من يُكنى بأبي عبد الله في «المقتنى» مع بدايتها في «الفتح»:

ففي «المقتنى» بدأ الترقيم فيمن يكنى أبا عبد الله برقم (٣٥١٨) ـ وهو يقارب منتصف الكتاب بالنظر إلى مجموع التراجم الذي قارب (٧٠٠٠) ـ، بينما بدأت في «الفتح» برقم (٤١٣٧)، فيمكن أن تكون تراجم الكتاب ـ بناءً

(١) وهذا الكتاب نال من الثناء والشهرة عند أهل العلم ما لم ينلْه كتاب آخر ـ فيما أعلم ـ فهذا الحافظ الذهبي يقول في مقدمة «المقتنى» ـ الذي اختصر به كتاب أبي أحمد ـ (٤٧): وقد جمع الحفاظ في الكنى كتباً كثيرة، ومِنْ أجلِّها وأطولها كتاب النسائي، ثم جاء بعده **أبو أحمد الحاكم**، فزاد وأفاد، وحرر وأجاد، وعمل في ذلك أربعة عشر سفراً...!
فإذا كان كتاب النسائي أجلُّها وأطولها، ثم زاد عليه أبو أحمد الحاكم، فهو بهذا أجلَّها وأطولُها على الإطلاق، حسب كلام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ.
إلا أن المقارنات التي ذكرت طرفاً ترشح كتاب ابن منده لأن يكون هو أوسعَ كتب الكنى.

Black plate (155,1)

على هذه المقارنة ـ قرابة ثمانية آلاف ترجمة، أو تزيد قليلاً، والله أعلم.

وإنني ـ بعد هذا ـ يحقُّ لي أن أعجب من عدم احتفاء أهل العلم بهذا الكتاب احتفاءَهم بغيره من الكتب التي لا تسامي مزاياه!

٢ ـ **التزام** منهجٍ عامٍّ ـ في الأعم الأغلب ـ في سياق التراجم، فيسوق النسب البشري، ثم النسب العلمي، وبيان بلد المترجم، فإن كان انتقل عن بلده ميّز بلده الأصلي من البلد التي نزلها، كما أنه يحرص على إبراز ما يميز المترجَم من لقبٍ، أو وظيفة، أو منصب، ونحو ذلك.

٣ ـ **العناية** بذكر الألقاب للمترجم، وهذا له فائدة في معرفة من قد يلقب بلقب، وهو غير مشهور.

٤ ـ **عنايته** بذكر النسب العلمي للمترجم، فيذكر واحداً من شيوخه أو أكثر، وكذا في التلاميذ، ولا ريب أن هذا يفيد كثيراً في معرفة طبقات الرواة.

٥ ـ **اهتمامه** بمسألة السماع، والإدراك، والرؤية بين الرواة، وهذا ظاهر جداً لكل من طالع الكتاب، فقد بلغت التراجم التي تحدث فيها عن هذا الموضوع قرابة ثلاثمائة وأربعين ترجمة.

وهذا الموضوع ـ أعني موضوع الاتصال ـ من أخطر المواضيع التي اعتنى بها الأئمة، فألَّفوا فيها الكتب المعروفة بـ«المراسيل»؛ لتوقف الحكم على الأحاديث بالصحة على تحقُّق الاتصال، وإن كان الأئمة قد يختلفون في كيفية تحقق هذا الاتصال، إلا أن المقطوع به أن ثبوت السماع بين الرواة هو أعلى صور الاتصال عند الجميع[(١)].

٦ ـ **تنصيصه** على من كنّى المترجم ـ غالباً ـ لا يكاد يفوته في ذلك إلا اليسير، واهتمامه بسياق الأسانيد التي وقعت له في كل معلومة يثبتها.

٧ ـ **حصره** للأفراد من الكنى بباب مستقل في آخر كل حرف.

---

(١) وسيأتي في المبحث السابع من الفصل الثاني من هذا الباب.

Black plate (156,1)

٨ ـ **تصديره** لكنى الصحابة ﷺ في أول كل باب، واتباعه كناهم بكنى التابعين والتزامه ذلك في أغلب التراجم.

٩ ـ **عنايته** بذكر الاختلاف في كنية المترجم أو اسمه أو تعيينه، والترجيح في أحيانٍ كثيرة.

١٠ ـ **أنه يذكر** ـ في أحيان كثيرة ـ صلة القرابة بين المترجم وبين أحد الرواة المشهورين، وهذا بالإضافة إلى إثراء الباحث بمثل هذه المعلومة، فهو يوفر عليه شيئاً من الوقت في البحث عن بعض جوانب الترجمة المتعلقة بحياته، اكتفاءً بشهرة قريبه الذي ذكره المصنف.

تلك عشرة كاملة، تبين جوانب التميز في هذا الكتاب الجليل.

* أما أبرز المآخذ على الكتاب:

فإني أجد ذلك الحديث المرويَّ عن النبي ﷺ ـ الذي سار مثلاً عند أهل العلم ـ حاضراً أمامي، ألا وهو: «إذا بلغ الماءُ قلتين لم يحمل الخبث»[(١)]، ذلك أن الكتاب مصنَّف جليل في بابه، تقدمت بعض مزاياه، ولكنه يبقى جهداً بشرياً، يعتريه ما يعتري كتب البشر من نقص، ولم يقضِ الله السلامةَ لكتابٍ سوى كتابه ﷻ.

ومن خلال معايشتي للكتاب، ظهرت لي بعضُ المؤاخذات، أُجمِلُها فيما يلي:

١ ـ **أنه لم يبيِّن في المقدمة** اسم الكتاب، ولا منهجه الذي سار عليه في كتابه، سواءٌ في كيفية إيراد التراجم، أو طبيعة الأشخاص المقصودين بالترجمة.

وقد كان من آثار ذلك: الاختلافُ ـ الذي سبقت الإشارة إليه ـ في اسم الكتاب.

---

(١) هذا جزء من حديثٍ روي عن النبي ﷺ، سار مثلاً من الأمثال، ينظر: المثل السائر لابن الأثير ١/ ٣١٠.
والحديث رواه أبو داود ١/ ٦٤ ح(٦٣)، كتاب الطهارة، باب ما ينجس الماء، وأخرجه غيره من الأئمة.

Black plate (157,1)

وإن كان يمكن الاعتذار للمصنف في ذلك أنَّ أكثرَ المتقدمين على هذا المنهج.

٢ ـ **أن المصنف لم يرتِّبْ كتابه** على حروف المعجم، لا داخل الحرف الواحد، ولا داخل الكنية الواحدة، ويبدو أن هذا مسلكٌ سلكه عموم المصنفين في الكنى؛ كالإمام مسلم، وأبي أحمد الحاكم.

وقد ظهرت معاناة من جاؤوا بعد هؤلاء الأئمة من عدم الترتيب، فعمدوا إلى تأليف بعض الكتب لأغراضٍ؛ من أهمها: ترتيب هذه الكتب على حروف المعجم.

فهذا العلامة أبو الوليد هشام بن أحمد الوَقَّشي[(١)] يعمَد إلى تأليف كتابٍ يزيل هذا الإشكال الذي وقع في كتاب الإمام مسلم، وسماه: «عكس الرتبة، وقلب المعنى في الأسماء والكنى»[(٢)].

وهذا الحافظ الذهبي يقول في مقدمة كتابه «المقتنى» ـ الذي اختصر به كتاب أبي أحمد الحاكم ـ: «...، ولكنه يتعب الكشف منه؛ **لعدم مراعاته ترتيب الكنى على المعجم**، فرتبتُه واختصرتُه، وسهّلتُه، وشهّلتُه[(٣)]، ولا قوة إلا بالله تعالى»[(٤)].

٣ ـ **خلوُّ أكثر التراجم** من بيان حال المترجم جرحاً وتعديلاً.

ويمكن الاعتذار عن ذلك بأنَّ ابن منده لم يصنف هذا الكتاب ابتداءً لهذا الغرض.

٤ ـ **عدم عنايته بتأريخ الوفاة**، ولا ريب أن تأريخ الوفيات له من الأهمية البالغة عند أهل الاختصاص، فبه يُعرف الاتصال والانقطاع، وتتميز الطبقات، إلى غير ذلك من الفوائد الكثيرة.

---

(١) له ترجمة في: السير ١٩/ ١٣٤.

(٢) ينظر: معجم البلدان ٥/ ٣٨١، ومقدمة د.عبد الرحيم القشقري في تحقيقه لكتاب الإمام مسلم ١/ ٢٤.

(٣) من معانيها: مراجعة القول، كما في «اللسان» ١١/ ٣٤٧.

(٤) المقتنى ١/ ٤٨.

Black plate (158,1)

٥ ـ **اقتضابه الشديد** في بعض التراجم، بحيث لا يخرج القارئ من الترجمة بمعلومات دقيقة ومميزة للمترجم[١]، والله أعلم.

(١) ينظر ـ على سبيل المثال ـ: التراجم من (٧٦٥ ـ ٨٧١).

Black plate (159,1)

المبحث الثالث

أسامي مشايخ البخاري، وفيه مطلبان

المطلب الأول

التعريف بالكتاب، وبيان منهجه فيه

منذ ألّف الإمام الكبير ـ جبل الدنيا في الحفظ[(١)] ـ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ كتابَه الجامع الصحيح، وهو محل عناية بالغة من أهل العلم الذين جاؤوا بعده.

وقد أخذت هذه العناية ـ بهذا الجامع ـ صوراً كثيرة؛ منها:

شرحُ هذا الكتاب، **واختصارُه**، **وتعقُّبُ** البخاري في تخريجه بعضَ الأحاديث في «جامعه الصحيح»، **وتعقُّبُه** في الرجال الذين خرّج عنهم.

ومن صور العناية به ـ أيضاً ـ: **التأليفُ** في رواة البخاري الذين خرّج لهم في صحيحه عموماً، أو **التأليفُ في طبقة معينة** من رجال الصحيح؛ كالتأليف **في شيوخ البخاري** الذين روى عنهم في الصحيح[(٢)].

وصور العناية بهذا الصحيح أكثر من أن تُحصر. فلو قال قائل: إنه لا يوجد كتاب في الإسلام ـ بعد القرآن ـ لقي من العناية ما لقيه صحيح البخاري لم يكن مبالغاً، وهو خَليق بذلك.

وإذا ذُكرت المصنفات التي أُلِّفت في شيوخه ـ الذين روى عنهم في كتابه جامعه الصحيح ـ جاء كتاب الإمام ابن منده «**أسامي مشايخ الإمام**

(١) كما وصفه بهذا الحافظ ابن حجر في «التقريب» (٥٧٢٧) حينما ترجم له، وهو خليق بذلك.

(٢) وحول الكتب المؤلَّفَة في رجال البخاري عموماً أو خصوصاً، يُنظر ما كتبه محقق كتاب ابن عدي ـ «**أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح**» ـ: (٤٦ ـ ٥٣) فقد أجاد وأفاد، أثابه الله.

Black plate (160,1)

البخاري»[(١)] في طليعتها؛ إذ هو من أوائل ما أُلِّف في هذا الباب ـ بعد كتابي ابن عدي (ت: ٣٦٥)، والدارقطني (ت: ٣٨٥)[(٢)]، رحمهم الله تعالى جميعاً.

وقبل الحديث عن هذا الكتاب، أرى أنه من المهم أن يُحَرَّرَ اسمُ

(١) بهذا الاسم نُشِرَ الكتاب! وسأذكر ـ بعد قليل ـ ملحوظاتي على هذا الصنيع من المحقق، ولذا ذكرته تنزُّلاً هنا. ومن العجيب أن المحقق اعتمد ـ عند طباعة الكتاب ـ على النسخة الخطية في إثبات النص، ولم يعتمدِ الاسمَ المثبت على طرة تلك النسخة، مع أنه أدق وأقرب إلى واقع الكتاب ـ كما سيأتي ـ لأن عنوانه الذي طُبع به يوحي بأنه في شيوخ البخاري عموماً، وليس خاصاً بشيوخه في الجامع الصحيح.
أما عنوانُه الذي وُجد على النسخة الخطية ـ التي اعتمد عليها ناشر الكتاب ـ فهو: «**الجزء فيه تسمية المشايخ الذين روى عنهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: في كتاب الجامع الصحيح الذي صنّفه**». وهذا الاسم قريبٌ مِن اسم كتاب ابن عدي رَحِمَهُ اللَّهُ، وجاء في آخر النسخة الخطية للكتاب: «**آخر كتاب تسمية مشايخ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الذين روى عنهم في كتاب الصحيح**»، مع ملاحظة أن الكتاب عليه سماعات، فهو إذن متداوَلٌ بهذا الاسم بين رواة هذا الجزء.
وهنا يحقُّ لكل مطالع للكتاب أن يتساءل: ما الذي جعل ناشر الكتاب ينشره بغير العنوان الذي وُجد على النسخة الخطية؟ خاصة وأن العنوان الذي نُشر به الكتاب غيرُ دقيق كما ذكرت!.
وبعد تحريري لهذا الكلام، وجدت النتيجة نفسها قد توصل إليها الباحث د. حاتم العوني في كتابه القيم: «العنوان الصحيح للكتاب» ص(٧٨).
وبعد البحث لم أجد للمحقق عذراً إلا أنه أخذ اسم الكتاب مما جاء فيه ـ بعد ذكر إسناد هذا الجزء ـ حيث قال راويا الكتاب ـ أبو القاسم وأبو محمد ابنا الإمام ابن منده ـ: «هذه تسمية المشايخ الذين يروي عنهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ على حروف المعجم».
وحتى هذه لا توافق تماماً الاسم الذي نُشر الكتاب به، وإن كانت من حيثُ المعنى توافقه!

(٢) أما كتاب ابن عدي، فقد سبق ذكره، وأما كتاب الدارقطني، فاسمه: «**ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عند البخاري**». طبع بتحقيق: كمال الحوت، وبوران الضناوي في مجلدين.
يقول الدارقطني في مقدمة كتابه: ١/ ٤٧: ذكر أسماء من أشتمل عليه كتاب محمد بن إسماعيل البخاري الجامع للسنن الصحاح عن رسول الله ﷺ من التابعين فمن بعدهم **إلى شيوخه**، على حروف المعجم!

Black plate (161,1)

الكتاب الذي هو محلُّ الدراسة، فأقول، مستعيناً بالله:

بهذا الاسم ـ أسامي مشايخ البخاري ـ نُشِرَ الكتاب! ولي على اعتماد محقق الكتاب لهذه التسمية ملحوظتان:

الأولى: أنها لا توافق التسمية الحرفية التي ذكرت في صلب الجزء، الذي روي عن ابن منده بالسند[(١)]، والتسمية المثبتة في نفس الجزء هي:

«تسمية المشايخ الذين يروي عنهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ على حروف المعجم».

فإن قيل: هذا لا يخالف معنى العنوان الذي نشره به المحقق للجزء؟!

فالجواب: أن أصول التحقيق العلمي تقتضي إثباتَ اسم الكتاب كما سمَّاه به مصنفه، إذِ المصنفُ أحقُّ الناس بتسميته، فهو كالولد له، وصاحب الدار أدرى بما فيها، وليس من حقِّ أحدٍ أن يغير في العنوان الذي وضعه به مؤلفه، وإذا كان للمحقق رأيٌ في العنوان، فليثْبِتْه في تعليقه على الكتاب[(٢)].

الثانية: أن المحقق لم يُشِرْ ـ لا من قريب ولا من بعيد ـ إلى وجود تسمية أخرى على طُرة النسخة الخطية، وفي آخر هذا الجزء.

وهذه التسمية ـ من حيث المعنى ـ أخصُّ من العنوان الذي ذُكِرَ في أول الجزء ـ المشار إليه في الملحوظة الأولى ـ وأقرب إلى مضمون الكتاب ـ كما سيأتي ـ فقد كُتِب على طرة هذا الجزء من النسخة الخطية ـ التي اعتمدها المحقق[(٣)] ـ العنوان التالي:

«الجزء فيه تسمية المشايخ الذين روى عنهم الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابِ الجامع الصحيح الذي صنفه،

(١) ينظر: ص(٢٣) من الجزء المطبوع، واللوحة (٢) من المخطوط.
(٢) ينظر: كتاب «العنوان الصحيح للكتاب» لحاتم العوني (١٧ ـ ٢١).
(٣) وعندي صورة منها.

Black plate (162,1)

تأليف الإمام أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني، مما ألفه على حروف المعجم وذكر أنسابهم وبلدانهم وموتهم رَحِمَهُ اللَّهُ».

وجاء في آخر الجزء[١] التسمية التالية:

«**تسمية مشايخ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الذين روى عنهم في كتابِ الصحيح رحمهم الله أجمعين**».

وهاتان التسميتان تلتقيان على تخصيص الكتاب بشيوخ البخاري في كتابه الجامع الصحيح.

والسؤال: أي التسميتين أصحُّ، وأقرب إلى مضمون الكتاب؟!

وجواب ذلك أن يقال:

سبق ـ في الملحوظة الأولى ـ أن الأصل هو اعتماد التسمية التي وضعها المؤلف، وقد تقدَّم ذكرُها، ولكن يبقى السؤال: مَنْ يجزم بأن المؤلف هو الذي وضع هذه التسمية المختصرة؟!

وإذا ثبت أن الذي وضعها ـ أعني التسميةَ ـ هو المؤلف، أفلا يمكن أن يكون ذكرَها اختصاراً؟!

والجواب: أن احتمال الاختصار ـ سواءٌ من المؤلف نفسه، أو من أحدِ رواة هذا الكتاب ـ واردٌ جداً، والقرائن على ذلك كثيرة؛ ومنها:

القرينة الأولى: أنه وُجد على طرة النسخة الخطية، وفي آخر الجزء تقييد هذا الإطلاق في التسمية ـ كما سبق ـ وهذا التقييد مثبتٌ بالسماع من كاتب الجزء إلى مصنفه ابن منده على طرة النسخة[٢].

---

(١) وهذا قد أثبته المحقق! ينظر: ص(٨٢).

(٢) وإسنادها كما يلي: كتب النسخة: محمد بن الحسن بن محمد بن علي بن إبراهيم بن محمد البغدادي، وقد رواها سماعاً من شيخه أبي الحسن علي بن أبي عبد الله بن المقيّر البغدادي، عن الحافظ أبي الفضل السّلامي إجازةً، عن أبي القاسم عبد الرحمٰن ـ سماعاً ـ وأبي محمد عبد الوهاب ـ إجازةً ـ ابني الحافظ ابن منده، عن والدهما الإمام الحافظ ابن منده إجازة، ينظر: اللوحة رقم (١، ٢) من المخطوط.

Black plate (163,1)

القرينة الثانية: أن مضمون الكتاب مطابق للتسمية التي تقيِّد موضوع الكتاب بشيوخ البخاري في صحيحه فقط.

وبرهانُ ذلك أنني وجدت تراجمَ كثيرةً لشيوخ البخاري، يروي عنهم في كتبه الأخرى، ولم يذكرهم ابن منده في كتابه هذا.

فإن قيل: قد يكون ذلك من جملة ما فاته من التراجم؟!

فيقال: هذا يكون مقبولاً ومحتملاً لو كانت التراجم قليلةٌ، وفيها احتمالٌ ـ لاختلاف نسخ البخاري ـ أَمَا والتراجمُ بأعداد كثيرةٍ تبلغ العشرات[١] فهذا بعيدٌ جداً، خصوصاً وأن ابن منده له عنايةٌ ظاهرةٌ برجال الصحيحين، كما سيتضح هذا جلياً في الفصل الأول من الباب الثاني.

وهذه نماذجُ لشيوخٍ روى عنهم البخاري في بعض كتبه؛ وهي:

١ ـ التاريخ الكبير.

٢ ـ الأدب المفرد.

٣ ـ خلق أفعال العباد.

٤ ـ جزء القراءة خلف الإمام.

ولم يرو عنهم في كتابه «الجامع الصحيح»:

١ ـ إبراهيم بن بشار الرمادي[٢].

٢ ـ إبراهيم بن يحيى بن محمد بن عباد بن هانئ الشجري[٣].

٣ ـ إسماعيل بن موسى الفزاري[٤].

٤ ـ أحمد بن أيوب بن راشد الضبي الشعيري[٥].

٥ ـ بشر بن الوضاح البصري[٦].

---

(١) وقد أحصيتُ الشيوخ الذين روى عنهم البخاري، وليس لهم رواية في الصحيح، وهم من رجال «التقريب» فقط، فبلغوا قُرابة الثلاثين ـ كما سيأتي ـ فكيف بمن روى عنهم خارج الصحيح، وهم ليسوا من رجال «التقريب»؟! لا شك أن العدد سيتضاعف.

(٢) «التقريب» (١٥٥).

(٣) المرجع السابق (٢٦٨).

(٤) المرجع السابق (٤٩٢).

(٥) المرجع السابق (١١).

(٦) المرجع السابق (٧٠٨).

Black plate (164,1)

٦ ـ جندل بن والق التغلبي[(١)].
٧ ـ الحسن بن جعفر البخاري[(٢)].
٨ ـ الحسن بن عطية بن نجيح القرشي أبو علي الكوفي[(٣)].
٩ ـ الحسن بن واقع بن القاسم أبو علي الرملي[(٤)].
١٠ ـ الحكم بن محمد[(٥)] أبو مروان الطبري[(٦)].
١١ ـ خلف بن موسى بن خلف العمي البصري[(٧)].
١٢ ـ سليمان بن داود بن داود بن علي الهاشمي[(٨)].
١٣ ـ شهاب بن المعمر بن يزيد العوفي أبو الأزهر البلخي[(٩)].
١٤ ـ ضرار بن صُرَد التيمي[(١٠)].
١٥ ـ عبد الرحمٰن بن شريك بن عبد الله النخعي الكوفي[(١١)].
١٦ ـ عبد الرحمٰن بن هانئ بن سعيد الكوفي[(١٢)].
١٧ ـ عبد الله بن أبي بكر ـ واسمه السكن ـ بن الفضل العتكي[(١٣)].
١٨ ـ عبدة بن عبد الرحيم بن حسان المروزي[(١٤)].
١٩ ـ عبيد بن يعيش المحاملي[(١٥)].
٢٠ ـ عثمان بن سعيد، ويقال: بن عمار الأزدي، الزيات، الطبيب[(١٦)].

---

(١) «التقريب» (٩٧٩).
(٢) المرجع السابق (١٢٢١).
(٣) المرجع السابق (١٢٥٧).
(٤) المرجع السابق (١٢٨٩).
(٥) وقع في «التقريب» ـ وفي أكثر من نسخة من «التقريب» كما في التعليق على خلاصة الخزرجي (٩٠) ـ: الحكم بن مروان، وهو خطأ، وصوابه ما أثبته كما في الكنى لمسلم ١/ ٧٩٦: (٣٢٣٠)، و«الثقات» لابن حبان ٨/ ١٩٥، وتهذيب الكمال ٧/ ١٣٣، و«المقتنى»٢/ ٧١ (٥٦٨٠)، وتهذيب التهذيب ٢/ ٣٧٧.
(٦) المرجع السابق (١٤٥٩).
(٧) المرجع السابق (١٧٣٦).
(٨) المرجع السابق (٢٥٥٢).
(٩) المرجع السابق (٢٨٢٩).
(١٠) المرجع السابق (٢٩٨٢).
(١١) المرجع السابق (٣٨٩٣).
(١٢) المرجع السابق (٤٠٣٢).
(١٣) المرجع السابق (٣٢٨٨).
(١٤) المرجع السابق (٤٢٧٣).
(١٥) المرجع السابق (٤٤٠٣).
(١٦) المرجع السابق (٤٤٧٣).

Black plate (165,1)

٢١ ـ عمرو بن منصور القيسي البصري القداح[١].

٢٢ ـ فُدَيْك بن سليمان، ويقال: ابن قيس بن سليمان القيسراني[٢].

٢٣ ـ محمد بن أمية بن آدم الساوي، مولى المعيطيين[٣].

٢٤ ـ محمد بن عمران بن محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى[٤].

٢٥ ـ محمد بن الطفيل بن مالك النخعي الكوفي[٥].

٢٦ ـ محمد بن عقبة بن هرم السدوسي البصري[٦].

٢٧ ـ هارون بن حميد الدهكي، الواسطي[٧].

٢٨ ـ هناد بن السري بن مصعب التميمي[٨].

القرينة الثالثة: أن الذين اعتنوْا بالتنصيص على شيوخ البخاري، ومن يروي عنهم في «صحيحه» ـ كالحافظيْن المزي وابن حجر رحمهما الله ـ إنما كانوا يتعقَّبون ابنَ منده ـ سواء في فواتِ شيخ، أو وهمٍ في ذكره لشيخٍ ما في شيوخ البخاري ـ إذا كان الأمر متعلقاً بالجامع الصحيح[٩].

ويؤكد هذا أنهم لم يتعقَّبوا ابنَ منده في جميع التراجم السالفة الذكر.

القرينة الرابعة: أن احتمال الاختصار، وإطلاق الاسم على إرادة الموضوع الخاص غيرُ بعيد، فهذا عصريُّه الحافظ أبو أحمد ابن عدي (ت: ٣٦٥) ألف كتاباً خصّه بشيوخ البخاري في الجامع.

فيحتمل أن غرض ابن منده بهذا الكتاب ـ مع القرائن السابقة ـ إنما هو التصنيف في شيوخ البخاري في الجامع كما صنع ابن عدي.

القرينة الخامسة: أن عدد الشيوخ الذين ذكرهم ابنُ عدي في كتابه

---

(١) «التقريب» (٥١١٨).
(٢) المرجع السابق (٥٣٧٧).
(٣) المرجع السابق (٥٧٤٩).
(٤) المرجع السابق (٥٠٠٦).
(٥) المرجع السابق (٥٩٧٨).
(٦) المرجع السابق (٦١٤٤).
(٧) المرجع السابق (٧٢٢٤).
(٨) المرجع السابق (٧٣٢٠)، ومن اللطائف التي تذكر هنا أن الذهبي قال في ترجمته من «السير» ١١/ ٤٦٥: «حدث عنه الجماعة، لكن البخاري في غير صحيحه **اتفاقاً لا اجتناباً**».
(٩) ينظر ـ مثلاً ـ: ترجمة حماد بن حميد من تهذيب التهذيب ٣/ ٧ فهي جلية في هذا.

Black plate (166,1)

ـ الذي نص على أنه خاصٌّ بالجامع الصحيح ـ: مائتان وتسعة وثمانون شيخاً[١] ـ في إحدى النسخ ـ وقد زادت نسخةٌ أخرى ستةَ شيوخ[٢]، فيكون المجموع: مائتين وخمسة وتسعين شيخاً، وهو مقارب جداً لعدد الشيوخ الذين ذكرهم ابن منده في كتابه، وهو ـ مع تكرار بعض التراجم ـ: ثلاثمائة وست تراجم.

فهذه القرائن مجتمعة ترجح ـ عندي ـ أن العنوان المثبت على طرة النسخة، وفي آخر الجزء أصحُّ من العنوان الذي ذُكِرَ في أول الكتاب، لاحتمال الاختصار فيه.

وبعد:

فقد ظهر لي من خلال قراءة الكتاب ـ أكثر من مرة ـ أنه يمكن تقسيم منهجه في الكتاب باعتبارين[٣]:

الأول: باعتبار ترتيبه للكتاب عموماً ومادته التي ضمَّنها إياه.

الثاني: باعتبار سياقه للترجمة.

أما بالاعتبار الأول: فيمكن إيضاحه في المعالم الآتية:

١ ـ **رتّب** المصنف كتابه على حروف المعجم، ولم ينخرم عليه ذلك إلا في حرف واحد، وهو تقديمُه لحرف الواو على الهاء[٤]، لكنه لم يراع الترتيبَ داخلَ الحرف الواحد، لا من حيثُ الحرفُ الثاني وما بعده[٥]، ولا

---

(١) أسامي مشايخ البخاري: (١٧٨).

(٢) ينظر تعليق محقق كتاب ابن عدي: (١٧٨).

(٣) كما تقدم في الحديث عن فتح الباب في المبحث الماضي.

(٤) ينظر: ص(٧٨). أقول: ليس ابن منده بدعاً في ذلك، فبعض المعاجم اللغوية قدَّمت الواو على الهاء مثل القاموس، جميعاً للفيروزآبادي.

(٥) فهو مثلاً في ص(٢٣) بدأ بآدم بن أبي إياس، ثم أتبعه بأيوب بن سليمان بن بلال. وحَقُّ أيوب أن يكون ـ حسب ترتيب حروف المعجم ـ آخر اسم في حرف الألف.
وقد قمت بكتابة أسماء شيوخ البخاري، ورتبتُهم حسب حروف المعجم، فظهر بذلك خلل واضح في الترتيب؛ سواءٌ كان ذلك في الباب الواحد ـ كحرف الألف مثلاً ـ أو في أسماء الآباء، بعد اتحاد اسم المترجم.

Black plate (167,1)

في اسم والد المترجم إذا كان الباب واحداً[١].

٢ ـ **يُبْرِزُ** ـ أحياناً ـ عنواناً داخل الحرف الواحد لمن يشتركون في اسم واحد، فيقول: مَنِ اسمه أحمد، منِ اسمه إسماعيل، ونحو ذلك[٢]، وأحياناً لا يفعل ذلك.

ولعل السبب الذي حمله على الإفراد، كون ذلك الحرف تكثُر فيه أسماء الرواة، والله أعلم.

٣ ـ **يفرد** كلَّ حرف بباب، حتى ولو لم يكن في الباب (الحرف) أيُّ اسم، فإنه يذكره، ويقول: ليس فيه شيء[٣].

وفائدة هذا التعيين: أن القارئ يطمئن أن هذا الحرف لم يتركْه المصنف سهواً، وأن ذلك الحرف لا يوجد من يبتدئ اسمُه به من شيوخ البخاري، وهو مُعِينٌ لمن يريد أن يحفظ أسماء شيوخ البخاري، إلا أنَّ ذلك فاتَه في أربعة أحرف، فإنه لم يذكرْها أصلاً[٤].

وإذا لم يكن في الحرف سوى اسم واحدٍ، فإنه ـ أحياناً ـ يجعله مستقلاً. وهذا هو الأصل، وأحياناً يجمع عدة أبواب، فيقول: باب الشين والصاد والضاد والطاء[٥].

---

(١) أي إنه داخل من اسمه أحمد لا يراعي الترتيب في اسم الأب، **فمثلاً**: قدّم ترجمة أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي. وجاءت برقم (٢٢)، على ترجمة من اسمه أحمد بن سعيد ـ وهما رجلان ـ وأحمد بن شبيب، وأحمد بن صالح!

(٢) والأسماء التي أبرزها بعنوان مستقل **ثمانية فقط**، وهي: إسماعيل، إسحاق، أحمد، أزهر (وهو شخص واحد) الحسين، الحكم (وهو شخص واحد)، داود، زهير.
والجزم بأن هذا من عمل المصنف يحتاج إلى تأمُّل، فإن النسَّاخ قد يقع منهم شيء من هذا، اللهم إلا أن يكون المصنف لم يبيض كتابه ويراجعه مراجعةً نهائية.
والسبب الذي دعاني إلى هذا القول: أن هذا العمل فيه خلل واضح؛ لأن هناك أسماءً أولى بمثل هذا؛ كمحمد وعبد الله، فكيف يعنون لرجل لا يشاركه في اسمه أحد ـ كما سبق ـ؟! ويترك مَنْ اسمه **محمد**، الذين بلغت تراجمُهم قُرابة ستين ترجمةً؟!

(٣) أما الحرفان اللذان نبه عليهما، فهما حرفان فقط، وهما: التاء، ص(٣٩)، والذال، ص(٤٨).

(٤) وهي حروف: الظاء، ينظر: ص(٥٢)، والغين، ص(٦٤)، والكاف واللام، ينظر: ص(٦٦).

(٥) وينظر: باب الواو والهاء ـ هكذا بتقديم الواو على الهاء ـ ص(٧٨).

Black plate (168,1)

هذه أبرز معالم منهجه العام في هذا الكتاب.

أما بالاعتبار الثاني ـ وهو باعتبار صياغة الترجمة ـ: فيمكن إيضاحه في المعالم الآتية:

١ ـ يذكر اسم المترجم ـ فإن كان في اسمه خلافٌ ذكره مختصراً[(١)]، وقد لا يذكره[(٢)] ـ ونسبَه، وكنيته ـ غالباً[(٣)] ـ، ولقبه ـ إن كان له ـ وهو يعبر عن ذلك ـ غالباً ـ بقوله: ويعرف بكذا، أو بابن كذا[(٤)].

فإن كان والد المترجَم مكنى، فقد يذكر اسمه، وقد لا يذكره، وهو الأكثر[(٥)].

٢ ـ يوضح بلدَ المترجم[(٦)]، فإن كان أصله من بلد، وسكناه في بلد بيّن ذلك[(٧)].

٣ ـ يعيِّن سنة وفاة المترجم[(٨)]، فإن كان في وفاته خلاف ذكره[(٩)]، وقد يعيِّن مكان الوفاة[(١٠)].

---

(١) ينظر التراجم الآتية: ١٦٩، ٢٥٣، ٢٥٤.

(٢) ومن الأمثلة التي وقع فيها خلاف ولم يبينه: ٤٧ (ترجمة أحمد بن أبي داود، أبو جعفر المنادي).

(٣) وقد فاته ذكرُ الكنية في عدد من التراجم، منها: ٢، ٦، ١١، ١٢، ١٥، ١٦.

(٤) ينظر: ١١، ٢٠، ٢٩، ٤١، ٤٣، ٩٩، ١٠٦، ٢٢٣، ٢٤٩، ٢٩٥.

(٥) وهذه أمثلة لمن بيّن أسماءهم: ٦، ١٢، ٢٣، ٢٤، ٨٠، ١٧٢.
وأما التراجم التي لم يبين فيها اسم والد المترجم؛ فهي: ٣٤، ٤٦، ٤٧، ١٠٢، ١٨٢، ١٩٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٨٦.

(٦) فيقول: مدني، أو واسطي، أو مصري.

(٧) وهذا كثير عنده، ومن ذلك: ٢١، ٢٨، ٣١، ٦٥، ٦٩، ٨٠، ٩٢، ١٠٦، ١١٤، ١٧١، ١٧٩، ١٨٣، ١٩٠، ٢١٦، ٢٢٦، ٢٤٩، ٢٦٨، ٢٨٢، ٣٠٢.

(٨) **وقد فاته ذكر وفيات أربع عشرة ترجمة**، وهي ذات الأرقام التالية: ٤، ١٠، ١٢، ١٤، ١٥، ١٦، ١٨ ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣١، ولا أدري، هل هو سهو، أم لم يقف على ذلك؟.
ومن دقائق عنايته بهذا الأمر: أنه في ترجمة أحمد بن سنان بن أسد، رقم (٣٠) قال: **توفي بعد البخاري، لا شك أنه مات بعد البخاري** من سنة ست إلى ثمان وخمسين.

(٩) ينظر ـ مثلاً ـ: ٢١.

(١٠) ومن أمثلة ذلك: ٣، ١٠، ١٧، ١٣٥، ١٦٤، ١٧٠، ١٨٠، ١٩٠.

Black plate (169,1)

٤ ـ يذكر صلة القرابة ـ أحياناً ـ بين المترجَم وبين بعض الرواة المشاهير[(١)].

٥ ـ يبين إن كان المترجم يذكر بغير اسمه المشهور، كأن يُنسَب إلى جده[(٢)].

٦ ـ لا يعتني بذكر بعض شيوخ المترجم، ولا تلاميذه، وإنما ذكر ذلك نادراً[(٣)].

٧ ـ قد يذكر ـ على ندرة ـ بعضَ عبارات الجرح أو التعديل في المترجَم[(٤)].

٨ ـ يبين كيف روى البخاري عنه ـ أحياناً ـ هل روى عنه مباشرة أم بواسطة[(٥)].

---

(١) **فمثلاً**: في ترجمة إسماعيل بن أبي أويس رقم (٦) قال: ابن أخت مالك بن أنس، وفي ترجمة أحمد بن حميد القرشي (٢٥): **ختَن** عبيد الله بن موسى، وقال في ترجمة محمد بن المنهال الضرير رقم: (٢٤١): **أخو** حجاج بن منهال، وفي ترجمة معلى بن أسد (٢٦٦) قال: **أخو** بهز بن أسد.
وينظر مزيد من الأمثلة: ٦٢، ٢١٥، ٣٠٠.

(٢) ينظر الأمثلة: ١٤، ١٦٩، ٢٥٣.

(٣) وهذه التراجم التي ذكر فيها أحد شيوخ المترجم. وقد يعبر عن ذلك بقوله: صاحب فلان: ٥٣، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ١١٩، ١٦٧، ١٨٣، ٢٢٢.
وهذه التراجم التي ذكر فيها بعض تلاميذه: ١٢، ٧٠، ٧٨، ٨٤، ١٦٩.

(٤) أما عبارات التعديل؛ فهي ثلاث: أحد الحفاظ (٢٧)، الحافظ (٤٨)، مأمون (٢٢٤).
وأما عبارات الجرح، فلم يذكر سوى كلمة واحدة فقط، وهي: مجهول، في ترجمة محمد بن النضر: (٢٤٥).

(٥) ذكر ذلك في خمس تراجم فقط، وهي كما يلي:
الأولى: ترجمة أحمد بن حنبل: (١٩) قال: **سمع** منه، وروى عنه في كتابه عن أحمد بن الحسن الترمذي عنه حديثاً واحداً!
الثانية: في ترجمة الربيع بن نافع: (٩٧): قال «روى عن الزعفراني **عنه**».
الثالثة: في ترجمة سعيد بن سليمان الواسطي «سعدويه»: (١٠٦) قال: وحدّث عن رجل عنه!، **ومراده بذلك**: أنه مع روايته عنه مباشرة، إلا أنه أيضاً روى عنه في الصحيح بواسطة رجل آخر، **وقد تتبعت** أحاديثه عند البخاري لأنظر هذه الواسطة، فإذا هو رجلٌ واحد، وهو محمد بن عبد الرحيم، المعروف بصاعقة. =

Black plate (170,1)

٩ ـ يشير ـ في أحيانٍ قليلة ـ إلى عدد أحاديث الشيخ التي رواها البخاري عنه[١]، وقد يعيِّن ـ نادراً ـ مكان الحديث في أي كتاب من الصحيح هو؟[٢].

١٠ ـ أشار في موضع واحدٍ فقط إلى طبيعة رواية البخاري: هل هي على سبيل الاحتجاج أم الاستشهاد، وذلك عند ترجمته لنُعيم بن حمَّاد المروزي[٣].

١١ ـ إذا ورد اسم الشيخ مهملاً، ذكر ما قيل في تعيينه[٤].

المطلب الثاني

مزايا الكتاب، وأبرز المآخذ عليه

الحديث عن مزايا هذا الكتاب، يمكن إجمالها في الآتي[٥]:

١ ـ كونه من أوائل المصنفات في هذا الباب؛ إذ لا أعلم أنه سُبِقَ إلا من قبل عصريَّيْه الإمامين: ابن عدي الجرجاني، وأبي الحسن الدارقطني، كما سبقت الإشارة إليه.

ويغلب على ظني أنه لم يطَّلع على كتاب ابن عدي؛ لأن في كتابه مواضعَ تدل على هذا، وأما كتاب الدارقطني فلم يتبين لي شيءٌ في كونه اطلع عليه أم لا.

= **الرابعة**: في ترجمة سريج بن يونس: (١١٧) قال: «**سمع** منه، **وروى** عن صاعقة عنه! **ومراده بذلك**: إثبات أصل سماع البخاري منه، إلا أنه لم يرو عنه في كتابه «الصحيح» إلا بواسطة شيخه محمد بن عبد الرحيم، المعروف بصاعقة.

الخامسة: في ترجمة محمد بن عيسى ـ هو الطباع ـ: (٢٣٠) قال: «ذكر عنه **غير سماع**»، **ومراده في ذلك**: أنه لم يصرح بالسماع منه، بل قال في روايته عنه: «**وقال** محمد بن عيسى»، كما في كتاب «الأدب»، باب الكبر ح(٥٦١٠).

(١) ينظر التراجم: (١٩، ٤٤، ٦٠) وقد وجدت الأمر في عدِّه رَحِمَهُ اللَّهُ دقيقاً فيمن نص عليهم.

(٢) ينظر الترجمة رقم: (٦٠) حيث قال: روى عنه في «الجهاد».

(٣) ص(٧٧) رقم (٢٧٧).

(٤) ينظر التراجم: ٤٨، ٣٠٥.

(٥) سأكتفي ـ بالنسبة إلى الأمثلة ـ بالإحالة على الأرقام التي تقدَّم ذكرها في المنهج، إلا في بعض المواضع اليسيرة التي يقتضي المقام ذكرها.

Black plate (171,1)

ويمكن إيضاح قرائن عدم اطلاع ابن منده على كتاب ابن عدي وعدم استفادته منه بما يلي:

أولاً: الاختلاف العام بينهما في سياق التراجم.

ثانياً: عدم استفادة ابن منده من بعض التراجم التي كان كلامُ ابن عدي فيها أكثرَ بياناً وتحريراً، مثل قوله ـ أي ابن منده ـ في ترجمة محمد بن عيسى (٢٣٠): غير منسوب. أما ابن عدي، فقد بيّن أنه ابنُ الطَّبَّاع ص: (١٤٧) رقم (٢١٧)، بل إن في كتاب ابن عدي قُرابةَ **ثلاثين ترجمة** لم يذكرها ابن منده أصلاً، وكثيرٌ من هؤلاء هم من شيوخ البخاري قطعاً، وبعضهم تُعُقِّبَ ابنُ عدي في ذكرهم في جملة شيوخه.

٢ ـ كونه من الكتب التي استفاد منها المصنفون في الرجال، وكذا شُرَّاح الحديث، في تعيين شيوخ البخاري، أو في تعيين بعض المهمَلين من شيوخه[(١)].

ويمكن تلخيص عناية مَنْ جاؤوا بعد ابن منده بهذا الكتاب بأمرين:

الأمر الأول: اعتماد قوله في إثبات كون المترجَم من شيوخ البخاري[(٢)].

الأمر الثاني: التعقب على ابن منده في إثبات المشيخة، وبيان وهمه في ذلك، وهي ليست كثيرةً حسب تتبُّعي[(٣)].

٣ ـ إبداء رأيه في المهملين من شيوخ البخاري، ومحاولة تعيينهم[(٤)].

---

(١) انظر ـ مثلاً ـ: هدي الساري: (٢٥٤، ٤٧٧)، وفتح الباري ٥/ ٣٥٥ ح(٢٦٩٧)، وتهذيب التهذيب ١/ ٤٤ ترجمة: أحمد بن أبي شعيب الحراني، وفي ١/ ٨٢ ترجمة: أحمد بن يزيد بن إبراهيم بن الورتنيس، وفي ٢/ ٢٢٩ ترجمة حسان بن حسان البصري، وفي ٧/ ٢٤١ ترجمة علي بن إبراهيم، وفي ١٠/ ١٦٩ ترجمة مظفر بن مدرك ـ **وهو غير موجود في النسخة المطبوعة من شيوخ ابن منده** ـ وعمدة القاري ٢٠/ ٤٢ ح(٦٢٠٥).

(٢) وهذا هو الأكثر، والأمثلة السابقة التي أحلتُ عليها من هذا القبيل.

(٣) ومن أمثلة ذلك: في جزء الأوهام في المشايخ النبل ص(٣٦) رقم (٣)، وتهذيب التهذيب: ١/ ٨٢، ٢/ ٢٢٩ ١٠/ ١٦٩.

(٤) ينظر التراجم الآتية: ٤٨، ٧٨، ٢٥٣، ٣٠٥.

Black plate (172,1)

٤ ـ عنايته بتمييز الشيخ، من حيثُ ذكرُ اسمه، ولقبه ـ إن وجد، وكنيته ـ في الغالب ـ، وبلده، وصلة قرابته بأحد الرواة المشهورين.

٥ ـ إن كان الراوي ـ عنده ـ ليس بقويٍّ، بيّن رأيه فيه، ولم يقع هذا إلا في راوٍ واحد[(١)].

وإنما قلتُ هذا مع ندرة ذلك في كتابه؛ لأن الأصل في رواة البخاري أنهم من المحتجِّ بهم، أو من المقبولين ـ على الأقل ـ وهذا كلُّه لا يحتاج إلى بيان في مثل هذا الكتاب، بل الذي يحتاج إلى بيان هم مَنْ كانوا على خلاف الأصل.

٦ ـ إشارته ـ على ندرة ـ إلى كيفية رواية البخاري عنه: هل روى عنه مباشرة أم بواسطة[(٢)]، وهل هي على سبيل الاستشهاد أم لا ـ وهذا وقع له في ترجمة واحدةٍ فقط ـ كما سبق ـ وهي ترجمة: نُعيم بن حمَّاد المروزي!

هذه أبرز جوانب التميز التي ظهرت لي من خلال تفحُّصي لهذا الكتاب.

---

(١) وذلك في ترجمة محمد بن النضر: (٢٤٥)، حيث قال عنه: **مجهول**.

(٢) ذكر ذلك في خمس تراجم فقط، وهي كما يلي:
الأولى: ترجمة أحمد بن حنبل: (١٩) قال: «**سمع** منه، وروى عنه في كتابه عن أحمد بن الحسن الترمذي عنه حديثاً واحداً».
الثانية: في ترجمة الربيع بن نافع: (٩٧): قال روى عن الزعفراني **عنه**».
الثالثة: في ترجمة سعيد بن سليمان الواسطي «سعدويه»: (١٠٦) قال: وحدّث عن رجل عنه»، **ومراده بذلك**: أنه مع روايته عنه مباشرة، إلا أنه أيضاً روى عنه في الصحيح بواسطة رجل آخر.
وقد تتبعت أحاديثه عند البخاري لأنظر هذه الواسطة، فإذا هو رجلٌ واحد، وهو محمد بن عبد الرحيم، المعروف بصاعقة.
الرابعة: في ترجمة سريج بن يونس: (١١٧) قال: «**سمع** منه، **وروى** عن صاعقة عنه»، **ومراده بذلك**: إثبات أصل سماع البخاري منه، إلا أنه لم يرو عنه في كتابه «الصحيح» إلا بواسطة شيخه محمد بن عبد الرحيم، المعروف بصاعقة.
الخامسة: في ترجمة محمد بن عيسى ـ هو الطباع ـ: (٢٣٠) قال: ذكر عنه **غير سماع**»، **ومراده في ذلك**: أنه لم يصرح بالسماع منه، بل قال في روايته عنه: «**وقال** محمد بن عيسى»، كما في كتاب «الأدب»، باب الكبر ح(٥٦١٠).

Black plate (173,1)

وأما المؤاخذات التي ظهرت لي، فإني أُجملها فيما يلي[١]:

١ ـ أنه لم يستقْصِ شيوخ البخاري في «الجامع»؛ إذ فاته بعضُ المشاهير كمحمد بن الفضل المشهور بعارم، وعبدة بن سليمان، وغيرهما من المشاهير، فضلاً عن غيرهم من شيوخ البخاري الذين ليست لهم شهرة هؤلاء!

وبعد عدِّ شيوخ البخاري من خلال النسخة المطبوعة، وهم (٣٢١) ثلاثمائة وواحد وعشرون شيخاً[٢]، يتبين أنه قد فاته خمسةَ عشرَ شيخاً، وهذا مع اعتبار ما وقع له في كتابه من أوهام وأخطاء، وشيوخ لم يجزم بهم، وإلا فهم أكثر من ذلك.

وهذه ـ في نظري ـ **أكبر المؤاخذات** على الكتاب، ولهذا بدأت بها.

وقد قمت بمقارنة بين كتاب ابن منده، وكتاب ابن عدي، فظهر لي أن ابنَ عدي ذكر في كتابه قُرابةَ الثلاثين ترجمة لم يُورِدْها ابن منده، وإن كان بعضُ هذه التراجم مما أُخِذَ على ابن عدي تفرُّده بها من بين المصنفين في رجال البخاري، إلا أن أكثرَها لا تعقب عليه فيها[٣].

وفي مقابل ذلك زاد ابن منده ستة وأربعين ترجمةً على ابن عدي، وفي بعضها ـ أيضاً ـ أوهامٌ؛ سواءٌ من جهة تفرُّدِه ببعضها، أو ذكره من ليس على شرط الكتاب[٤].

أما تتبع ما انفرد فيه ابنُ منده بذكره من شيوخ البخاري، أو ما وقع له

---

(١) الملحوظات على الكتاب هي: أن تسمية الكتاب غير دقيقة؛ **لأن عنوانه** الذي طبع به يوحي بأنه في شيوخ البخاري عموماً، وليس ذلك خاصاً بشيوخه في الجامع الصحيح، ولكن تبين ـ كما سبقت الإشارة إليه في أول المبحث ـ أن ذلك من تصرف الناشر غفر الله له!

(٢) قام بذلك الباحث د.عامر حسن صبري في كتابه معجم شيوخ البخاري.

(٣) وقد بيّن محقق كتاب ابن عدي ذلك بياناً شافياً، فجزاه الله خيراً، وأما لو أردنا أن نتتبع ما زاده الدارقطني، والكلاباذي، والجياني، وغيرهم ممن ألّف في هذا الباب، لربما تجلّى الأمر بشكل أكبر.

(٤) وقد تقدم قريباً بعضُ الأمثلة على ذكر من ليسوا من شرط الكتاب.

Black plate (174,1)

فيه من أوهام ـ على سبيل التتبع ـ فهذا ليس من شأننا هنا؛ لأن المقصد بيانُ أوجه التميز والقصور بشكل منهجي، وليس المقامُ مقامَ دراسةٍ فاحصة لأفراد التراجم ومقارنتها بغيرها[١].

٢ ـ أن تراجمه للشيوخ مقتضبةٌ، وفيها اختصارٌ ظاهر، يتجلَّى ذلك في مقارنة كتاب ابن منده مع كتاب ابن عدي المصنَّف في الموضوع نفسه.

ومِنْ مظاهر هذا الاختصار: ندرةُ ذكره لشيوخ المترجم وتلاميذه[٢]، وهذا من أبرز الفروق بينه وبين كتابه **فتح الباب** الذي سبقت دراسته في المبحث السابق.

٣ ـ أن منهجه في سياق التراجم غير منضبط بشكل دقيق، فمرةً يذكر أحدَ شيوخه، ومرةً يقتصر على أحد تلاميذه، وحيناً يذكر سنة وفاة المترجم، وحيناً لا يذكرها، وهكذا.

٤ ـ أنه قد يورد الشخص بغير ما أورده به البخاري في الصحيح؛ إذ الأنسب ـ في نظري ـ أن يورد اسمَه كما ذكره في الصحيح، ثم يذكر ـ بعد ذلك ـ بقية المعلومات المتعلقة به[٣].

٥ ـ أنه لم يعتنِ ببيان مواضع رواية البخاري للمترجَم إذا كان مقلاً، كمن لم يرْوِ عنهم إلا حديثاً، أو حديثين، أو ثلاثة.

---

(١) وإن كنت أرى أن الكتاب بحاجة إلى ذلك؛ لأن ناشر الكتاب ـ أثابه الله على سابقة نشره ـ قصّر في تحقيق هذا الجزء كما ينبغي على الأصول المعروفة في باب التحقيق، خصوصاً أن الجزء صغير.

(٢) وهذه التراجم التي ذكر فيها أحد شيوخ المترجم ـ وقد يعبر عن ذلك بقوله: صاحب فلان ـ: ٥٣، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ١١٩، ١٦٧، ١٨٣، ٢٢٢.
وهذه التراجم التي ذكر فيها بعض تلاميذه: ١٢، ٧٠، ٧٨، ٨٤، ١٦٩.

(٣) مثاله: **ترجمة بور بن أصرم**، فإن البخاري إنما قال عنه: أبو بكر بن أصرم، وهو بكنيته أشهر من اسمه، كما يتضح من مطالعة كتب التراجم.
وكذلك: في ترجمة أبي هاشم الرماني (٢٨٦)؛ فإنه رغم شهرة أبي هاشم بكنيته ـ بحيث لم يورده البخاري في صحيحه بغيرها ـ إلا أن ابن منده ذكره بغير ما اشتهر به، فإنه لم يزد على قوله: «يحيى بن أبي الأسود، أصله واسطي»، ولم يورد كنيته مطلقاً!

Black plate (175,1)

ومثل هذا مهم جداً، خاصة أن بعض الرواة قد يقع في تعيينهم نزاع بين الشُّرَّاح والمؤلفين في رجال البخاري أو شيوخه[(١)].

٦ ـ أن منهجه في بيان كيفية رواية الإمام البخاري عن المترجم: هل هي مباشرة أم بواسطة؟ وهل هي على سبيل الاحتجاج أم الاستشهاد؟ لم تَطَّرد في جميع التراجم ـ كما سبقت الإشارة إليه ـ إذ إنه ـ بعد التتبع ـ أغفل عدداً من الرواة لم يبين كيفية رواية البخاري عنهم من جهة المباشرة وعدمها.

وإذا كان الأصل فيما يورده في كتابه هذا من الشيوخ أنهم ممن روى عنهم مباشرةً، فإن الواجب أن يبين من تفاوتت رواية البخاري عنه بروايته عنه مرةً مباشرة ومرة بواسطة.

٧ ـ أما الذين لم يرْوِ عنهم أصلاً، ففي إدخالهم في هذا الكتاب نظرٌ بيِّن؛ لأن الكتاب في شيوخ البخاري لا في رجاله عموماً!

وممن ذكرهم ـ وليسوا من شرط الكتاب ـ:

١ ـ أحمد بن أبي شعيب الحراني[(٢)].

٢ ـ سريج بن يونس.

٣ ـ عبد الأعلى بن مسهر.

٤ ـ عبد العزيز بن عثمان بن جبلة.

٥ ـ محمد بن وهب بن عطية.

---

(١) مثال ذلك: ترجمة أحمد (غير منسوب) عن محمد بن أبي بكر المقدمي، وعبيد الله بن معاذ رقم (٤٨) قال ابن منده: يقال: «إنه أحمد بن النضر النيسابوري الحافظ».

فلو أنه عيّن موضع الرواية في أيِّ كتابٍ من «الصحيح» لاختصر على الناظر البحث في الكتاب والأبواب لينظر في الموضع المقصود.

(٢) لم تقع لأحمد بن أبي شعيب ـ في «الصحيح» ـ إلا رواية واحدة في قصة الثلاثة الذين خُلّفوا ح(٤٦٧٧)، وقد وقع في أكثر النسخ ـ كما يقول الحافظ في «الفتح» ٨/ ١٩٤ ـ أن البخاري روى عن محمد ـ وهو مختلَف في تعيينه ـ عن أحمد بن أبي شعيب ـ أي إن روايته عن ابن أبي شعيب **بواسطة**، وسقطت هذه الواسطة في رواية ابن السكن، **فيحتمل** أن ابن منده اعتمد عليها، فحينئذٍ يكون معذوراً، والله أعلم.

Black plate (176,1)

٦ ـ محمد بن المبارك.

فقد روى عنهم حديثاً واحداً فقط بواسطة. وعليه، فليسوا من شرط الكتاب.

وأبعد مثال عن شرط الكتاب هو ذِكرُه ليحيى بن أبي الأسود[١]، أبي هاشم الرماني؛ لأن أبا هاشم متقدم؛ إذ أقصى ما قيل في وفاته سنة ١٤٥[٢].

أما الرواة الذين روى عنهم مباشرة وبواسطة ولم ينبه على ذلك أصلاً، فهم ثلاثة:

١ ـ يحيى بن حماد الشيباني.

٢ ـ يحيى بن صالح الوُحَاظي.

٣ ـ يحيى بن معين.

❖ ❖ ❖

(١) وقد وقع في اسمه اختلاف، ينظر: تهذيب الكمال ٣٤/ ٣٦٢.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال ٣٤/ ٣٦٣، «التقريب» (٨٤٢٥).

Black plate (177,1)

المبحث الرابع

جزء في الذب عن عكرمة

الناظر في ترجمة عكرمة ـ مولى ابن عباس رضي الله عنهما ـ: يجدها حافلةً بكلامٍ طويل للأئمة، ما بين مزكٍّ وجارح.

أما الثناء عليه، فهو أشهر من أن يذكر؛ فقد تنوعت عبارات الأئمة في الثناء عليه، وهو مبسوط في كتب التراجم[(١)].

وأما الجرح الذي توجه له، فقد تنوعت عبارات الأئمة فيه، إلا أن الحافظ ابن حجر لخص هذه الطعون في أمور ثلاثة:

١ ـ رميه بالكذب.

٢ ـ رميه برأي الخوارج.

٣ ـ قبوله جوائز الأمراء[(٢)].

ولمَّا كان عكرمة بالمنزلة التي لا تخفى من العلم، وكثُرَ الكلامُ فيه، صنّف جماعةٌ من الأئمة: كابنِ جرير، وابنِ نصرٍ المروزي، وابنِ حبان، وابنِ عدي، وابنِ عبد البر، وغيرهِم من الأئمة مصنفاتٍ في الذب عنه[(٣)].

ومن جملة من دافع عنه، وانتصرَ لتعديله والذبِّ عنه: الإمامُ الحافظ أبو عبد الله ابن منده في جزءٍ له في هذا الموضوع[(٤)].

---

(١) ينظر مثلاً: التاريخ الكبير ٧/ ٤٩، الجرح والتعديل ٧/ ٧، الكامل ٥/ ٢٧١، التمهيد ٢/ ٢٦، بيان الوهم والإيهام ٥/ ٤٠٩، تهذيب الكمال ٢٠/ ٢٦٤، الكاشف ٢/ ٣٣، تهذيب التهذيب ٧/ ٢٣٣، هدي الساري: ٤٤٦، ٤٥٠، التقريب: ٤٦٧٣.

(٢) هدي الساري: ٤٤٦، ٤٥٠.

(٣) وقد بسط الحافظ ابن حجر القول فيه، ودافع عنه دفاعاً كبيراً، ولخّص ما قيل فيه جرحاً وتعديلاً في «الهدي»: ٤٤٦، ٤٥٠ و«التهذيب» ٧/ ٢٣٣، ثم بيّن رأيه فيه بعبارة مختصره في «التقريب» (٤٦٧٣) فقال: «ثقة ثبت، عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر، ولا تثبت عنه بدعة».

(٤) والظاهر أن لابن منده عنايةً خاصة بحديث عكرمة، يتضح ذلك من خلال تأمل هذا =

Black plate (178,1)

وقد وصفه الحافظ الذهبي ـ في ترجمة عكرمة ـ بأنه «جزء»، فقال: «وقد جمع ابن منده فيه جزءاً سماه صحة حديث عكرمة»[١].

وكذلك وصفه ابن حجر في «الهدي»[٢] ـ في معرض دفاعه عن عكرمة مولى ابن عباس، وذكرِه جملةً من الأئمة الذين صنَّفوا في الذب عنه ـ بأنه «جزء»، ونقل عبارته بالمعنى تلميذُه الحافظ السخاوي في فتح المغيث[٣].

وبعد التتبُّع والبحث لم أقف لهذا الجزء على أثر، والظاهر أنه مفقود[٤]، إلا أن الحافظ المنذري نقل منه مقطعاً يبلغ قُرابةَ صفحةٍ كاملة، لخّصه الحافظ ابن حجر في الهدي! والتهذيب![٥] وأضاف على ما في الجزء قطعةً تبلُغ ثلثَ صفحة، وهذا يدل على أن الحافظ وقف على مصنف ابن منده هذا.

أما النص الذي نقله المنذريُّ، فهو قوله:

«أما حال عكرمة مولى ابن عباس رَحِمَهُ اللَّهُ في نفسه، فقد عدّله أئمة من نبلاء التابعين ومن بَعدهم، وحدّثوا عنه، واحتجُّوا بمفاريده في الصفات والسنن والأحكام.

روى عنه زُهاء ستمائة رجل من أئمة البلدان، فيهم زيادة على سبعين رجلاً من خيار التابعين ورُفعائهم، وهذه منزلةٌ لا تكاد توجد لكبير أحدٍ من التابعين إلا لعكرمة مولى ابن عباس رحمة الله عليه.

على أن من جرَّحه من الأئمة لم يمسكوا عن الراوية عنه، ولم يستغنوا

= السؤال الذي سأله الحسينُ بن عبد الله بن منجويه ابنَ منده عن روايات عكرمة عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فقال: خمسون حديثاً، رواه الخلال في جزئه عن ابن منده: (٣٧).

(١) السير ٥/ ٣١.

(٢) ص(٤٥٠).

(٣) ٢/ ٢٧ في نوع: من تقبل روايته ومن ترد.

(٤) وينظر مقدمة محقق «جزءٌ فيه ذكر حال عكرمة» للمنذري، والذي سيأتي الحديث عنه قريباً.

(٥) ٧/ ٢٣٣، وقد وقع في نسختي المطبوعة: «وقال ابن منده في **صحيحه**...»، وهو هكذا في الطبعة الهندية ٧/ ٢٧٢، والظاهر لي أنه تصحيف، وصوابه في «**جزئه**»، فإنه لا يعرف أن ابن منده له كتاب اسمه «الصحيح».

Black plate (179,1)

عن حديثه، مثل: يحيى بن سعيد بن سعيد الأنصاري، ومالك بن أنس، وأمثالهما رحمهم الله.

وكلٌّ يتلقّى حديثَه بالقبول، ويحتجُّ به، قرناً بعد قرن، وإماماً بعد إمام، إلى وقت الأئمة الأربعة ـ الذين خرّجوا الصحيح، وميّزوا ثابت الحديث من سقيمه، وخطئه من صوابه، وخرّجوا رواته ـ: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو عبد الرحمٰن بن شعيب النسائي، رحمة الله عليهم أجمعين. فأجمعوا على إخراج حديثه، واحتجوا به، على أن مسلم بن الحجاج كان أسوأهم رأياً فيه، فأخرج عنه ما يقرنه في كتابه الصحيح، وعدّله بعدما جرحه.

وقال رجلٌ لأيوب: أكان عكرمةُ يتَّهمُ؟ فسكت هنيهةً، فقال: أمّا أنا، فلا أتهمه.

وقال أحمد بن عبد الله بن صالح[(١)]: عكرمة مولى ابن عباس ثقة»[(٢)].

ومما نقله الحافظ في الهدي! ـ مما ليس في جزء المنذري ـ:

«وقال ابن منده: قال أبو حاتم: أصحابُ ابنِ عباس عيالٌ على عكرمة.

---

(١) هو الحافظ العجلي ـ صاحب الثقات ـ والنص المشار إليه في ثقاته (٣٣٩) رقم (١١٦٠) وتتمة كلام العجلي فيه: «وهو بريء مما يرميه الناس به من الحرورية، وهو تابعي».

(٢) إلى هنا انتهى ما نقله المنذري في جزئه، خلافاً لما يوحيه صنيع محقق «الجزء» ـ وفقه الله ـ فإنه وضع رقماً مستقلاً لكلمة أيوب، وكأنه يشير إلى أن النقل عن ابن منده قد انتهى. والظاهر أن الأمر ليس كذلك، فإن المنذري نقل قبلَ كلام ابن منده كلاماً لابن عدي (ت: ٣٦٥)، ثم نقل **بَعْدَ** كلمة العجلي مباشرةً كلاماً للإمام محمد بن نصر المروزي في الذب عن عكرمة، وهو ـ أي ابن نصر ـ أحدُ الأئمة الذين صنفوا في الذب عنه ـ كما ذكر ذلك الحافظ في «الهدي» (٤٤٦) ـ، فكأن هذا إعلامٌ بابتداء النقل عن ابن منده وانتهائه؛ لأن الظاهر أن المنذري لخّص ما وقف عليه في كتب هؤلاء الأئمة، من دون أن يميز انتهاء النقول التي جمعها، فصار الأمر غير واضح للقارئ من أول وهلة، لكن عند التأمُّل يظهر المبتدأ والمنتهى، والله أعلم.

Black plate (180,1)

وقال البزار: روى عن عكرمة مائة وثلاثون رجلاً من وجوه البلدان، كلُّهم رضُوا به.

وقال العباس بن مصعب المروزي: كان عكرمةُ أعلمَ موالي ابن عباس وأتباعِه بالتفسير.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة: كان عكرمة من أثبت الناس فيما يروي، ولم يحدِّث عمَّن هو دونَه أو مثلَه، أكثرُ حديثه عن الصحابة ﷺ». انتهى ما نقله الحافظ ابن حجر[(١)].

ومما سبق نقله عن المنذريِّ وابنِ حجر، يمكن استنتاج ما يلي:

أولاً: أن هذا الجزء صغير ومختصر، لم يُطِلْ فيه المؤلف. وبرهان هذا اقتصار الحافظين المنذري وابن حجر على ما سبق نقله.

ثانياً: أن ابن منده من الأئمة الذين يحتجون بحديث عكرمة، وهذا ظاهر من تصنيفه للجزء، ومن كلامه الذي نقله المنذري.

ثالثاً: أن «الجزء» كان موجوداً ـ فيما يظهر ـ إلى وقت الحافظ ابن حجر؛ لأن الحافظ نقل في «الهدي» ـ كما تقدم قريباً ـ نقلاً لم أجدْه في جزء المنذري، فهذا يدلُّ على أنه اطَّلع عليه، وأفاد منه.

رابعاً: حسب اطلاعي وسؤالي، فليس لابن منده جزءٌ في الذب عن راوٍ معيّن ـ كعكرمة ـ غير هذا الجزء، والله أعلم.

❖ ❖ ❖

(١) قارن بما في تهذيب التهذيب ٧/ ٢٤٠.

Black plate (181,1)

المبحث الخامس

عنايته بعلم الرجال في مصنفاته الأخرى

تبين من خلال المباحث الأربع السابقة عنايةُ الإمام ابن منده بعلم الرجال، وأن له من هذا الفن ـ أعني الكتب المصنفة في علم الرجال ـ نصيباً وافراً.

ففي الكتب المتعلقة بتراجم الصحابة رضي الله عنهم صنّف «**المعرفة**».

وفي أبواب الكنى والألقاب صنّف «**فتح الباب**».

وفي التراجم الخاصة، صنّف في رجال البخاري كتابه «**الأسامي**».

وفي التراجم المفردة ـ في بيان حال بعض الرواة ـ صنّف جزأه في «**الذب عن عكرمة**» رحمه الله.

وهو في ذلك كلِّه: مصنِّفٌ ناقدٌ، لا ناقل مجرد، برزت شخصيتُه العلمية، وتجلت إمامتُه[(١)]، وظهر حفظُه واطلاعُه، كما تبين من خلال عرض منهجه في كتبه السالفة الذكر مع بيان مزايا تلك الكتب.

وإذا كانت هذه عنايته ـ فيما أفرده من المصنفات في هذا الباب ـ فلا غَرْوَ أن يمتد هذا الاهتمام إلى كتبه الأخرى، ويسير معه هذا الحسُّ النقدي في بقية مصنفاته.

وبما أن للرجال الذين تكلم عليهم ابن منده فصلاً خاصاً ـ وهو الفصل الثالث ـ فإني سأركز الحديث في هذا المبحث على مظاهر عنايته بعلم الرجال في كتبه الأخرى ـ على سبيل الإجمال ـ في المظاهر الآتية:

١ ـ **أنه يتكلم** ـ في أحيان كثيرة ـ على رُواة الإسناد الذين يروي من طريقهم ـ واهتمامه يتركز على **ثلاثة أمور**:

---

(١) سيتضح هذا المعنى جلياً في المبحث الثاني من الفصل الثاني في هذا الباب ـ إن شاء الله ـ عند الحديث عن استدراكه على مَنْ قبله من الأئمة.

Black plate (182,1)

الأول: التعريف بالراوي غير المشهور:

إما ببيانِ اسمه وبعض تلاميذه، أو بذكرِ بلده، أو ذكرِ ما حضره جرحاً أو تعديلاً على سبيل الاختصار. ومن أمثلة ذلك: قوله ـ بعد حديث رواه من طريق صهيب مولى العتواري: «صهيب مولى العتواري، مكي مشهور، روى عنه عمرو بن دينار، وهذا من رسم النسائي»[(١)].

الثاني: بيان حال الراوي الذي ربما تُكُلِّمَ في الحديث بسببه.

ومن أمثلة ذلك: قوله عقب سياق إسناد له في «التوحيد»: «وثابت بن الحجاج، جَزَرِيٌّ مشهور، وهذا على رسم الترمذي والنسائي»[(٢)].

الثالث: التنبيه ـ في الغالب ـ على أن هذا الإسناد الذي رواه موافق لشرط أحد **الأئمة الخمسة**: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي، رحمهم الله جميعاً.

وهو يعبر ـ في الأعم الأغلب ـ عن الشرط بقوله: على **رسم** مسلم، أو على **رسم** أبي عيسى، أو على **رسم** الجماعة، ونحو هذه العبارات، وقد تقدم قريباً التمثيلُ على ذلك في الفقرتين الماضيتين[(٣)].

٢ ـ **عنايته برجال الشيخين**: البخاري ومسلم رحمة الله عليهما، ولهذا

---

(١) الإيمان ٢/ ٢٣٧، وينظر ـ مثلاً ـ:
كتاب الإيمان ١/ ١٥٧.
كتاب التوحيد ١/ ١٣٩، ١٧٨، ١٨٧، ١٩٣، ٢٧٤، ٢/ ٤٥، ٩٧، ١٠٧، ١٤٤، ١٨٠، ٢٠٢، ٣/ ٦٣، ١٥٨، ٢٠١، ٣٠١.

(٢) التوحيد ٣/ ٦٣، وينظر ـ مثلاً ـ:
كتاب الإيمان ١/ ١٥٢، ١٧٢، ١٨٦، ٢/ ٣٢.
كتاب التوحيد ١/ ١٩٣، ٢١٤، ٢/ ٤٥، ٩٦، ١٤٤، ٢٠٢، ٣/ ٦٣، ٢٠١.

(٣) وهذا له أمثلة كثيرةٌ جداً، ينظر ـ مثلاً ـ:
كتاب الإيمان ١/ ١٧٢، ١٩١، ١٩٦، ٢٥٨، ٢٦٠، ٣١٨، ٣٢٦، ٢/ ١٨، ٣٤، ٣٥، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٣٠٠، ٣/ ٤٢، ١٠٠، ١١٥، ١٤١، ٢١١.
كتاب التوحيد ١/ ١٣٨، ١٣٩، ١٦٤، ١٩٢، ٢٣٢، ٢/ ٤٢، ٤٥، ٨٨، ٩٠، ٩٦، ١٤٤، ١٨٠، ١٨٥، ١٩١، ١٩٢، ٢٠٢، ٣/ ٢٨، ٣٧، ٥٩، ٦٣، ٧٦، ٩٣، ٩٤، ١٤١، ١٥٨، ١٨٨، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٦٥، ٣٠١.

Black plate (183,1)

مبحث خاص، سيأتي ـ إن شاء الله ـ في المبحث الخامس من الفصل الثاني من هذا الباب[١].

٣ ـ **عنايته** بمسائل السماع والإدراك بين الرواة[٢].

وسيأتي بسط الكلام على عنايته، وجهوده في هذه المسألة ـ أعني مسألة السماع ـ في المبحث السابع من الفصل الثاني في هذا الباب إن شاء الله.

٤ ـ **اهتمامه** بطبقات الرواة، ونَقَلَةِ الآثار، وهذا ظاهرٌ جداً في كتابه «**شروط الأئمة**»، وسيأتي ـ إن شاء الله ـ الكلام عليه مفصلاً في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الثاني[٣].

❖ ❖ ❖

(١) وقد بلغ مجموع الرواة الذين نصّ على ارتباطهم بالصحيحين أو أحدهم **إخراجاً أو تركاً** ـ خارج كتبه في الرجال ـ تسعين راوياً، ستة منهم في كتاب **التوحيد**، وثمانية عشر في كتاب **الإيمان**، والبقية (٦٦) في كتاب «**شروط الأئمة**».

(٢) ينظر أمثلة على ذلك:
كتاب الإيمان: ١/ ٢٤٨ ـ ٢٥١، ٢٥٦، ٣/ ١٢٠.
كتاب التوحيد: ٢/ ١٩٣، ٣/ ٥٨.
كتاب شروط الأئمة، ص(٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤).
الرد على الجهمية، ص(٤٦).

(٣) ينظر ـ مثلاً ـ: ٢٩، ٣٢ ـ ٧٠. وهذا يعني أن أفرد قرابة أربعين صفحة متصلة ـ من المطبوع ـ للحديث عن طبقات الرواة.

Black plate (184,1)

Black plate (185,1)

الفصل الثاني

أثره في علم الرجال

المبحث الأول: نقله عمَّن قبله من الأئمة

المبحث الثاني: استدراكه على من قبله

المبحث الثالث: نقل الأئمة مِنْ بعده عنه

المبحث الرابع: دراسة اصطلاحاته في الجرح والتعديل

المبحث الخامس: عنايته برجال البخاري ومسلم

المبحث السادس: عنايته بطبقات الرواة

المبحث السابع: جهوده في البحث عن السماع بين الرواة

Black plate (186,1)

Black plate (187,1)

المبحث الأول

نقله عمَّن قبله من الأئمة

العلم الشرعي أشرفُ إرث خلّفه النبي ﷺ ـ في جملة ما خلَّف من إرث مبارك[١] ـ تفاوت الناس في الأخذ من هذا الإرث تفاوتاً بيّناً، وما زال أهل العلم منذ موته ﷺ يتقاسمون إرثه الشريف.

ولئن كان الإرث الدنيوي يتناقص إذا وُزِّعَ على الورثة ـ غالباً ـ ويؤول إلى نقص، فإن الإرث النبوي لا تزيده القسمةُ ولا المذاكرةُ، ولا بذْلُه إلا نماءً وبركةً، وكلُّ هذا من بركةِ مورِّثه، بأبي هو وأمي ونفسي ﷺ.

وقد عبّر عن هذا أبو إسحاق الألبيري[٢] في وصيته المشهورة لابنه ـ وهو يحضه على العلم ـ بقوله:

وَكَنزاً لا تَخافُ عَلَيهِ لِصّاً ... خَفيفَ الحَملِ يوجَدُ حَيثُ كُنتا
يَزيدُ بِكَثْرةِ الإنفاق مِنْه ... وَيَنْقُصُ إنْ بِه كَفّاً شَدَدْتَا[٣]

---

(١) كثيرٌ من الناس يظن أن الإرث النبوي محصور في العلم، وهذا خطأ، فالأنبياء ورّثوا لأممهم خيراً كثيراً، فأرَّثوا: العلم، والأخلاق، والعبادات، وغيرها من أنواع الإرث المبارك.
ولهذا؛ فالكرماء والأجواد لهم نصيب من إرثه ﷺ، والصادقون في معاملاتهم وأقوالهم لهم نصيب من إرثه، والعُبّاد المقتفون طريقته في التعبُّد، والمحسنون إلى أهليهم وأزواجهم لهم نصيبٌ من إرثه ﷺ، وإن لم يكن هؤلاء من أهل العلم.
وجاء النص على العلم؛ لكونه أشرف ما ورّثه الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، وهذا ظاهرٌ، وإنما نبهتُ عليه لكثرة الوهم ـ فيما أرى ـ في فهم الحديث المشهور ـ الذي تنازع العلماء في صحته وضعفه ـ: «وإن العلماء ورثة الأنبياء... الحديث».
ينظر في هذا الحديث: التاريخ الكبير ٨/ ٣٣٧، سنن الترمذي ٥/ ٤٨، صحيح ابن حبان ١/ ٢٨٩، الترغيب والترهيب ١/ ٥١، الآداب الشرعية ٢/ ٣٧، التلخيص الحبير ٣/ ١٦٤، عمدة القاري ٢/ ٤٠، المقاصد الحسنة، رقم الحديث: (٧٠٣)، كشف الخفاء ٢/ ٢٢ رقم (١٥٧٦).

(٢) له ترجمة في «التكملة لكتاب الصلة» ١/ ١١٨.

(٣) ديوان الألبيري: (٢٦).

Black plate (188,1)

وهكذا، فما زالت شجرة علم الشريعة ـ بعد موته ﷺ ـ تُسقى بماء المذاكرة والبحث، من لدُنِ الصحابة ﷺ إلى ما شاء الله من الأزمان، حتى امتدت فروعها في الأرض، وبسَقت أصولها في السماء، ﴿كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٤، ٢٥].

ولقد كان لابن منده نصيبٌ طيبٌ من هذا الإرث، فظهرت استفادتُه من علم مَنْ قبله من أهل العلم، رحمهم الله جميعاً.

وما دام هذا المبحث محصوراً في علم الرجال، فيمكن تقسيم صور استفادته ممن سبقه قسمين:

القسم الأول: النقل عن الكتب التي رواها بالإسناد عن أئمتها:

فقد نقل ابن منده عن كتبٍ من تقدمه من الأئمة، وهي كتب كثيرة، لكن يمكن القول: إن ثمة كتباً اعتمد عليها بكثرة، وأفاد منها بشكل ظاهر ـ في كلامه في باب الرجال[(١)] ـ، وهي على النحو التالي:

١ ـ تاريخ الدوري عن ابن معين.

٢ ـ التاريخ الكبير، للبخاري.

٣ ـ الكنى، لمسلم بن الحجاج.

٤ ـ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم.

٥ ـ طبقات خليفة بن خياط العصفري.

٦ ـ الكنى، لأبي أحمد الحاكم[(٢)].

---

(١) وإذا أردنا أن نحدد أكثر كتبه اشتمالاً على نقوله عن الأئمة، فيمكن القول بأنها تكاد تنحصر في كتابين:
الكتاب الأول: «**فتح الباب في الكنى والألقاب**»، وهو أكثرها على الإطلاق، وقد اتَّضح هذا جلياً عند الحديث عن منهج المصنف فيه في المبحث الثاني من الفصل السابق.
الكتاب الثاني: «**معرفة الصحابة**»، وهو أقلُّ من سابقه، وقد تقدم أن الذي وصل إلينا من كتابه قريب من الخمس، إلا أن القطعة الموجودة تدل على منهجه في بقية الكتاب، الذي سبقت دراسته في المبحث الأول من الفصل السابق.

(٢) ولم يصرح بذكره إلا في موضعين: (١٩، ٤٣٣)، وإن كان ينقل منه كثيراً من غير =

Black plate (189,1)

٧ ـ تاريخ مصر، لأبي سعيد بن يونس[(١)].

٨ ـ تاريخ بلخ، لمحمد بن عقيل البلخي[(٢)].

٩ ـ محمد بن إسحاق السراج في «تاريخه»[(٣)].

وغالبُ نقْلِه عن الأئمة مرسلٌ[(٤)]، كأن يقول: قاله الزهري، أو ابن إسحاق، أو الواقدي. وقد كثُر هذا في كتابه «المعرفة» جداً[(٥)].

وهذا النقل عن الأئمة يتناول أمرين من حيثُ الجملة[(٦)]:

= تصريح، **وهذا وجه** إدخالي له ضمن الأئمة المكثرين.
ومن خلال تتبعي لأحكام أبي أحمد الحاكم (ت:٣٧٨) على الرواة، ومقارنتها بكلام ابن منده، تبين لي أن ابن منده يستفيد كثيراً من أبي أحمد من غير أن يصرح باسمه، ولعل **المعاصرة** لها أثرٌ في ذلك، وهذا مسلك معروف من قديم، وقع فيه أئمة في باب الرواية، فضلاً عن النقل في هذا الباب.
وعلةُ المعاصرة أثّرت على ابن منده في كلامه على بعض شيوخه، الذين هم أئمة في أزمانهم؛ كابن حبان، وأبي حمزة الكناني، كما سيتضح ذلك في تراجمهم التي فصّلتها في دراسة الرواة الذين تكلم عليهم ـ وهم ليسوا من رواة الستة ـ وذلك في المبحث الثاني من الفصل الثالث من هذا الباب.

(١) له ترجمة في: السير ١٥/ ٥٧٨، والبداية والنهاية ١٥/ ٢٣٥.

(٢) له ترجمة في: السير ١٤/ ٤١٥، تذكرة الحفاظ ٣/ ٧٩١، وينظر: شذرات الذهب ٢/ ٢٧٤.

(٣) له ترجمة في: السير ١٤/ ٣٨٨، تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٣١.

(٤) ومرادي بـ«مرسلاً»؛ أي: إنه لا يذكر إسناده في ذلك النقل في موضعه، كما هي عادته في «فتح الباب».
وأنا أذكر هذا ومقدمة الكتاب بين يدي؛ إذ يحتمل أنه ذكر في مقدمتها أسانيده إلى أئمة المغازي، ومَنْ ينقل أقوالهم في كتابه، كما صنع الترمذي في كتابه «العلل» الصغير.

(٥) ينظر بعض الأمثلة: ٤٠، ٥٩، ٧٨، ٨١، ١٠٩، ١٢٠، ١٢٩، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٧، ١٦١، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٧، ١٨٩، ٢٠٥، ٢١٦، ٢٤١، ٢٨٦، ٢٩٥، ٣١٧، ٣٣٤، ٣٥٥، ٣٨٤، ٤٣٤، ٤٥١، ٤٧٥، ٤٨٢، ٥١٥، ٥١٩، ٥٢٧، ٥٤٥، ٥٦٤، ٥٧١.

(٦) ولا شك أن لهذه النقول فوائد مهمة، أبرزها:
١ ـ أنه يعدُّ نسخة أخرى لما يوجد من الكتب أو الروايات عن هؤلاء الأئمة، وهذا يُعين على إزالة الإشكال الذي يقع في تراجم بعض الرواة، إما بسبب التصحيف أو غيره.
٢ ـ أنه قد ينقل لنا ما لا نجده في الكتب التي وصلتنا عن الأئمة الذين نقل عنهم. وهذا نادر.

Black plate (190,1)

الأمر الأول: الجرح والتعديل: وهذا له أمثلة كثيرة ـ عن كبار الأئمة ـ في كتابه «فتح الباب» بالذات[(١)]، وفي غيره قليلٌ[(٢)].

الأمر الثاني: ما سوى الجرح والتعديل: كذكر سنة الولادة، أو الوفاة، أو الكنية ونحو ذلك من عناصر التراجم ـ والتي قد يقع فيها اختلافٌ بين أهل السير أحياناً ـ، وما يتبع ذلك من مُلَحِ التراجم[(٣)].

وهو في هذا حيناً يصرح باسم مَن استفاد منه، وحيناً لا يصرح، وهو الأكثر، كما هي عادة المصنِّفين في الأمر الذي يكثر تداوُلُه.

وهو ـ فيما سبق ـ ينقل عن غيره نَقْلَ الناقد المحقِّق، لا نقلَ المُقَلِّد، فهو يتعقَّب، ويرجِّح، كما بيّنت ذلك عند الحديث عن منهجه في هذا الكتاب[(٤)].

القسم الثاني: معلومات جمعها من أفواه الشيوخ والعلماء الذين لقيهم:

وأكثر شيوخه الذين صرّح بالنقل عنهم على الإطلاق: شيخه أبو سعيد بن يونس صاحب «تاريخ مصر»[(٥)]. وأما عن غيره، فقليل[(٦)]، والله أعلم.

---

(١) وقد سبق ذكر أمثلة على ذلك عند دراسة الكتاب في الفصل السابق، وهي ـ من حيث الجملة ـ أكثر ما تكون في كتابه «الفتح»، وقد بلغ ما صرّح به (٢٨) موضعاً.

(٢) وقد تتبعتُها، فلم أجده نقل في كتبه الأخرى ـ سوى الفتح ـ إلا خمسةَ مواضع، **وأعني بذلك** ما صرّح بنسبته إلى قائله.

(٣) وبمراجعة ما ذكرته في دراستي لكتابيه: «المعرفة»، و«الفتح» بالذات، في الفصل السابق يتضح هذا جلياً.

(٤) في المبحث الأول من الفصل الأول من هذا الباب.

(٥) وقد جُمعت أقواله، وطبعت مؤخراً في مجلدين ضخمين (تنظر قائمة المراجع).
وينظر بعض المواضع التي نقل فيها عن أبي سعيد في كلامي عن منهجه في كتابه في الفصل السابق، إلا أنني أود أن أنبه إلى أن كتابه «فتح الباب»، هو أكثر كتبه التي ملأها بالنقل عن شيخه أبي سعيد، يليها كتاب «معرفة الصحابة». وقد بلغت في القطعة التي وصلت إلينا: (١٣) ثلاثة عشر نقلاً.
وأما بقية كتبه الأخرى، فنقْلُه عنه نادر؛ ففي كتابه «الإيمان» لم ينقل عنه إلا في موضع واحد، وهو: ١/٢٥٨.
وقد خلت بعض كتبه من النقل عنه، ككتابه الرد على الجهمية.

(٦) ينظر ـ على سبيل المثال في «الفتح» ـ: ٥٥، ٦٦، ٧٠، ٧٣، ٧٩، ٩٤، ١٣٤، ٤٩٥، ٧٢٤، ٧٣١، ٨٨٠، ٩٧٦، ٩٩٥، ٢٤٢٣. =

Black plate (191,1)

المبحث الثاني

استدراكه على من قبله

لئن كان ابن منده أفاد مِمَّن قبله من الأئمة ـ رحمهم الله جميعاً ـ، فإن إفادته منهم لم تكن على سبيل التقليد، ومجردِ الجمع فقط، بل نَقْلُهُ عنهم كان نَقْلَ الناقدِ البصيرِ الذي يمُحِّصُ ويُمَيِّزُ، ويبدي رأيه، وهذه هي ميزة العلماء المحقِّقين الكبار، وإلا فمجرد النقل يُحسِنُه كلُّ أحد.

ومن المتقرر أن العالم إذا كان بهذه المثابة، فإنه إذا نقل عن غيره وسكت، فإن ذلك يُعَدُّ إقراراً منه.

وبالنظر في كتب ابن منده، نجد أن ما يعبَّر عنه بظهور شخصية المؤلف في كتبه ظاهرةٌ جداً.

وما دام البحث مرتكزاً على علم الرجال، فقد ظهر لي ـ بالتتبع ـ أن طرق ابن منده في الاستدراك على مَنْ سبقه لا تخرج عن قسمين:

القسم الأول: الاستدراك الصريح.

القسم الثاني: الاستدراك غير الصريح.

فأما القسم الأول: فيمكن القول بأنه لا يخرج عن حالين:

❐ **الحال الأولى**: الاستدراك المفصّل: ومن صور هذا النوع من الاستدراك[(١)]:

= وفي كتاب الإيمان: الأحاديث ذوات الأرقام: (١٢٤ مع ١٢٦، ٦٥١، ٧٢٦).
وفي أماليه التي أملاها في شهر رمضان من سنة ٣٨٨هـ (٥١/ب ـ ٥٢/أ) نقل عن شيخه الحسين بن علي النيسابوري، عن ابن خزيمة كلاماً مطولاً في موضوع الصفات.

(١) **تنبيه**: هناك بعض الأمثلة تصلح لأن تندرج تحت أكثر من صورة؛ نظراً لتداخل بعض الأمثلة، والمقصود هو الدقة في التقسيم، لتقريب منهجه من خلال الأمثلة.

Black plate (192,1)

١ ـ الاستدراك في موضوع التصحيف، وتحريف الأسماء، وقلبها، ومن ذلك:

* قوله في ترجمة أبي الأسود، سهل الجَزَرِي: صحَّف شعبةُ اسمَه، فقال: علي[(١)].

* قوله في ترجمة أبي ثور، مسلم، ويقال: مسلمة بن عكرمة: «**حدث عن جده: جابر بن سمرة، رواه شعبة عن سماك، وأشعث عنه، ووهم فيه شعبة، وإنما هو جعفر بن أبي ثور**»[(٢)].

* قوله في ترجمة أبجر س: «أو ابن أبْجَر المُزَني، **وَهِمَ فيه شعبة، والصَّواب**: غالب بن أبْجَر». ثم ساق طرقاً فيها تسميةُ المترجم بأبجرَ، ثم قال: «**كلُّها وَهْمٌ، والصَّوابُ**: ما رواه مِسْعَر، وأبو العُمَيس عن عبيد بن الحسن، عن ابن مَعْقِل، **عن غالب بن أبجر**»[(٣)].

* قوله ـ عند تخريجه حديث معاوية بن الحكم السُّلَمي س المشهور «**أين الله؟**» ـ: «ورواه عن هلال بن أبي ميمونة عن مالك بن أنس، وفُليح بن سليمان، إلا أن مالكاً قال: عمر بن الحكم، **والصواب: معاوية بن الحكم**»[(٤)].

٢ ـ الاستدراك في موضوع التراجم المتشابهة، ومن ذلك:

* قوله في ترجمة أبي بكر بن الفضل ـ الذي حدّث عن قبيصة بن مروان ـ بعد أن ذكر ترجمة أبا بكر بن الفضل ـ الذي حدّث عن أبيه ـ: «**أُراه الأول، وفرّق بينهما البخاري**»[(٥)].

* قوله في ترجمة رُكانةَ أبي محمد ـ بعد أن ذكر قبله ترجمةَ رُكانةَ بن عبد يزيد ـ: «فَرَّقَ ابنُ أبي داود بينه وبين الأول، وأرَاهُما وَاحِداً»[(٦)].

---

(١) ينظر: فتح الباب: (٦٤٤).
(٢) الفتح: (١٤٠٩).
(٣) معرفة الصحابة: (٣٣)، وتنظر التراجم الآتية: (١٢٠، ١٦٦، ٣١١، ٣١٣).
(٤) كتاب التوحيد ٣/ ٢٧٥ ح(٨٤٣).
(٥) الفتح: (١٠٩٠، ١٠٩١).
(٦) معرفة الصحابة: (٤١٤ مع ٤١٥)، وينظر: (٦١٤ مع ٦١٥).

Black plate (193,1)

٣ ـ الترجيح بين أقوال الرواة، أو النقاد إذا اختلفوا في اسم راوٍ، أو كنيته، ومن ذلك:

* قوله في ترجمة أبي الجلاس، عُقبة بن سيار البصري: «قال شعبة: جلاس بن عثمان، وكذلك قاله أبو بلج يحيى بن أبي سليم، **والصواب ما قاله عبد الوارث**»[(١)].

* قوله في ترجمة أبي حبيب ـ هكذا من غير نسبة ـ: «حدث عن أبيه، عن علي، روى عنه المختار بن نافع، **وهو وهمٌ**، ذكره مسلم بن الحجاج، والحسين بن محمد القباني، **والصواب عن المختار بن نافع عن أبي حيان عن أبيه عن علي**»[(٢)].

* أنه ذكر في ترجمة حاطب بن الحارث قولَ ابن عباس في أن محمد بن حاطب وُلِدَ في أرض الحبشة، وقولَ ابنِ إسحاق: إنه كان قد وُلِد لمَّا هاجر أبوه، وصوَّب قولَ ابنِ إسحاق[(٣)].

٤ ـ استدراكه على الأوهام التي تقع لبعض الرواة في الأسانيد، ومن ذلك:

* قوله في ترجمة أبي شعيب الحنظلي: «سمع طاوساً، وسعيدَ بن جبير، روى عنه: الثوري، أخبرنا خيثمة وغيرُه، قالا: ثنا إسحاق بن إبراهيم عن عبد الرزاق، عن الثوري، عن أبي شعيب الحنظلي، عن أبي سعاد، عن سعيد بن جبير في العزل[(٤)]، **رواه وكيع، عن سفيان، فقال: عن أبي سعاد، عن**[(٥)] **سعيد بن جبير، ووهم فيه**»[(٦)].

---

(١) الفتح: (١٦٥٥).
(٢) الفتح: (٢٢٥٧)، وينظر مزيد من الأمثلة: الفتح: (٣٨٧٧، ٤٥١٢).
(٣) ينظر: معرفة الصحابة: (١٨٨)، وينظر: (٥٠).
(٤) وقع في المطبوع: الغزل! والصواب ما أثبته كما يتبين من مراجعة كتب الآثار.
(٥) سقط من المطبوع: (عن) بين أبي سعاد، وسعيد!!
(٦) الفتح: (٣٨٠١)، ووجه الوهم عند ابن منده: أن رواية وكيع مرجوحة، والصواب رواية عبد الرزاق أنه: عن الثوري، عن أبي شعيب، عن أبي سعاد، عن سعيد، وأن إسقاط ذكر أبي شعيب بين الثوري وأبي سعاد وهمٌ من وكيع.

Black plate (194,1)

* قوله في ترجمة أنجشة ﷺ ـ لمَّا ساق حديثاً في ترجمته من طريق سفيان، عن سليمان عن أنس: كان أبو طَلْحَةَ يسوق بأزواجِ النبيِّ ﷺ، قال: «وسفيان هذا هو ابنُ عُيينة، ومَنْ ذَكَرَهُ في الثَّوريِّ، **فَقَدْ وَهِمَ**»[(١)].

٥ ـ استدراكه على من قبله في ذكر بعض التابعين ـ رحمهم الله ـ في عِداد الصحابة ﷺ، ومن ذلك:

* قوله في ترجمة بشير بن الحارث: «ذكره عبدُ بن حُميد فيمن أدرك النبيَّ ﷺ، **وهو وَهَمٌ، وعِدَاده في التابعين**». وهذا كثيرٌ في كتابه «المعرفة»[(٢)]، ونادرٌ في غيره[(٣)].

* قوله عند تخريجه حديثاً من طريق شعبة عن محمد بن عثمان بن عبد الله بن موهب، عن موسى بن طلحة، عن أبي أيوب: «تعبد الله ولا تشرك به شيئاً...»:

«أنبأ حمزة، ثنا النسائي أبو عبد الرحمٰن، قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أخشى أن يكون محمدٌ هو عمرو بن عثمان، ولا أعرف محمداً، **وهم شعبة في اسمه**»[(٤)].

ثم قال بعد ذلك: «وتكلم في رواية شعبة، فقال: محمد بن عثمان، وهمٌ من شعبة، وإنما هو عمرو بن عثمان بن موهب، . . . ، **وتركُ رواية شعبة أولى**»[(٥)].

٦ ـ استدراكه على من سبقه في تأريخ وفاة المترجم ـ زماناً أو مكاناً ـ أو ما ذُكر في سيرته من أخبار؛ ومن ذلك:

* قوله في ترجمة ثابت بن الضحاك: «وقال البُخَاري: شَهِد بَدْراً مع

(١) معرفة الصحابة: (٣٠)، وينظر أمثلة أخرى في: (١٧٢، ١٨٦، ٢٢٦، ٤٣٨).
(٢) معرفة الصحابة: (٧٠)، ولهذا نظائر تنظر في التراجم ذوات الأرقام: (٩٥، ١٢٤، ١٤٥، ١٧٥، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٦٤، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٩٣، ٤٣٠، ٤٧٥).
(٣) ينظر «فتح الباب» الترجمتان: (٣٨٤١، ٣٨٦٩).
(٤) كتاب الإيمان ١/ ٢٧٦ ح(١٢٤).
(٥) كتاب الإيمان ١/ ٢٧٨ ح(١٢٦)، وينظر مثالٌ آخر في الإيمان: ٢/ ٤٢٣ ح(٧٢٦).

Black plate (195,1)

النبي ﷺ، وأُرَاهُ وَهْمٌ»[١].

❐ الحال الثانية: **الاستدراك المجملُ**: وهذا له صورٌ؛ وهي:

١ ـ استدراكه على أوهام ذُكرت في أسماء المترجمين أو كناهم؛ ومن ذلك:

※ قوله في ترجمة أبي أُمامة، إياس بن ثعلبة الأنصاري: «ويقال: ابن سهل، **ولا يصح ذلك**»[٢].

※ قوله في ترجمة أبي جندل، سهيل بن عمرو، قال: «وقيل: أبو زيد، **وهو وهم. والصواب: أبو جندل**»[٣].

※ قوله في ترجمة أَقْعَس بن سَلَمَة: «عِدَاده في أهل اليَمَامة، وقيل له: الأُقيصر، **وهو وَهْمٌ**، . . . ، ثم ساق طريقين؛ في الأول منهما أن اسمه: أقعس، والثاني أن اسمه: الأقيصر، ثم قال: «**وهو وَهْمٌ، والأوَّلُ هو الصَّوابُ**». ثم علل تصويبه لهذا بقوله: «**حدَّثَ به أبو حاتم، وأبو زُرْعَةَ، وغيرُهما،...، وقالوا: الأقعس**»[٤].

※ قوله في ترجمة أبي الضبار العبدي: «أخبرنا إبراهيم بن محمد الدَّيبُلي بمكة، ثنا إبراهيم بن عيسى، ثنا بشر بن الوليد، ثنا عبد الرحمٰن بن الغسيل، عن **أبي الضبار العبدي**، عمَّن حدَّثه، عن العباس؛ أن النبي ﷺ قال له: اجمع لي بنيك، فذكر الحديث. **هكذا قال، وهو وهم**»[٥].

٢ ـ أن يذكر أن هناك وهماً، لكنه لا يوضحه؛ لا تصريحاً، ولا إشارةً؛ ومن ذلك:

※ قوله لمَّا ذكر ترجمةَ حرملة بن زيد الأنصاري: «وهو وهمٌ»[٦]، ولم يذكر بعد ذلك أيَّ شيء يوضح مراده!

---

(١) معرفة الصحابة: (١٥٣)، ولهذا نظائر في المعرفة: (٢٢٦).
(٢) الفتح: (٥٣٨).
(٣) المرجع السابق: (١٦٥١)، وينظر: (٢١٣٠)، (٤٠٢٤).
(٤) معرفة الصحابة، رقم: (٢٩)، وينظر ـ أيضاً ـ: (٣٣٩).
(٥) الفتح: (٤٠٤٧)، ولم يبين ابن منده مراده بالوهم: هل هو في الإسناد، أم في الكنية! وينظر: الفتح: (٤١٣١).
(٦) معرفة الصحابة: (١٩٨)، وينظر: (٣١٥).

Black plate (196,1)

وأما القسم الثاني: فهو الاستدراكُ غيرُ الصريحِ.

وقد ظهر لي أن صورة ذلك عنده، هي: عندما ينقل تعقب إمام على إمام في المترجم وهو لا يخرج عن حالين:

□ الحال الأولى: **التنبيه على ما يقع من أوهام في الأسانيد؛ ومن ذلك:**

* قوله في ترجمة أبي سهل: عبد الله بن بريدة الأسلمي: «حدث عن علي بن أبي طالب، وعن أبيه بريدة رضي الله عنهما، روى عنه: يحيى بن يعمر، وسعيد الجُرَيري.

أخبرنا القاسم بن محمد السياري بمرْوَ، ثنا عيسى بن محمد، ثنا العباس بن محمد بن مصعب، قال[١]: وعبد الله بن بريدة: أبو سهل، **وخَطَّأَ قولَ يحيى بن معين في أن[٢] بريدة كنيته أبو سهل، وقال[٣]: بُريدة الأسلمي كنيته: أبو عبد الله**، وعند أهله: أبو ساسان»[٤].

* أنه نقل في ترجمة أبي الصباح: سليمان بن يسير، قولَ علي بن المديني: «سمعت يحيى بنَ سعيد يقول: سألت سفيان الثوري عن قول إبراهيم: «يصلي ويداه في ثيابه»، فمطلني أياماً، ثم قال: حدَّثني به أبو الصباح، قال: قلت: مَنْ أبو الصباح؟ قال: سليمان بن قاسم، **قال يحيى: وإنما هو سليمان بن يسير**»[٥].

* قوله في ترجمة التَّلب بن ثعلبة العَنْبَري: «قال ابنُ أبي خيثمة عن يحيى بن معين: كان شعبة يقول: بالثاء، وإنما هو بالتاء»[٦].

* قوله عند تخريجه: حديثاً من طريق شعبة، عن محمد بن عثمان بن

---

(١) الظاهر أنه يريد أن يحيى بن معين قال: وعبد الله... إلخ.
ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٣/ ٩، ٤٦، فالظاهر أن ابن معين اشتبهت عليه كنية الابن بالأب، فالكنية (أبو سهل) لبريدة، لا لابنه، وقارن بـ«المقتنى» ١/ ٢٥٧.

(٢) في المطبوع: (ابن)، ولعل الصواب: (أَنَّ)، وبها يستقيم الكلام.

(٣) أي: عباس الدوري.

(٤) فتح الباب: (٣٥٠١).

(٥) المرجع السابق: (٣٩٨٥).

(٦) معرفة الصحابة: (١٤٣)، وقارن بتاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٤/ ٨٦.

Black plate (197,1)

عبد الله بن موهب، عن موسى بن طلحة، عن أبي أيوب: «تعبد الله ولا تشرك به شيئاً...»:

«أنبأ حمزة، ثنا النسائي أبو عبد الرحمٰن، قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أخشى أن يكون محمد هو عمرو بن عثمان، ولا أعرف محمداً، **وهِمَ شعبة في اسمه**»[(١)].

فعمل ابن منده هذا ـ أي: ذكر كلام إمام في التعقُّب على إمام آخر ـ هو منه كالاستدراك، إلا أنه حكاه عن غيره من الأئمة، والله تعالى أعلم.

❐ **الحال الثانية: نقل تنبيه الأئمة على ما يقع من أوهام في الأسانيد؛ ومن ذلك:**

❊ قوله عند تخريجه حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبرَ...»: «سمعت محمد بن عبيد الله بن أبي رجاء يقول: سمعت موسى بن هارون يقول: **في هذا الحديث وهم**، والوهم من ثورٍ؛ لأن مالكاً وافق الدراورديَّ في لفظ الحديث، **وموضع الوهم** أن أبا هريرة قال: خرجنا مَعَ النبي ﷺ إلى خيبرَ، وإنما قدم أبو هريرة المدينةَ بعد خروج النبي ﷺ إلى خيبرَ، فأدرك النبيَّ ﷺ، وقد فتحَ خيبرَ»[(٢)]، والله تعالى أعلم.

❖ ❖ ❖

(١) كتاب الإيمان ١/ ٢٧٦ ح(١٢٤)، وينظر أمثلة أخرى في كتاب الإيمان: ١/ ٣٠٧ ح(١٤٧).

(٢) المرجع السابق ٢/ ٣٤٢ ح(٦٥١).

Black plate (198,1)

المبحث الثالث

نقلُ الأئمة من بعده عنه

لئن كان ابن منده أفاد مِمَّن قبله من الأئمة، فإنه كذلك ـ وبسبب الجد والاجتهاد في تحصيل العلم وبذله ـ حفظ الله كثيراً من علمه، فتلقَّاه أصحابُه عنه، ونقلوه إلى الأجيال من بعدهم حتى وصل إلينا من خلال ما وقفنا عليه في كتب أولئك الأئمة الأعلام جزاهم الله تعالى خيراً.

أَلا وإن مِنْ أكبر ما يميِّز منزلة العالم بين أهل العلم كثرةَ النقل عنه، وهذا ما وقع لإمامنا أبي عبد الله رَحِمَهُ اللَّهُ.

ولن أتحدَّثَ في هذا المقام عن إمامته في أبواب العلم الأخرى؛ كعلم العقائد ـ والتي تُعرف عند الأئمة بالسنة[(١)] ـ ولا عن سَعَة روايته في الحديث، فليس هذا موضع الدراسة.

ولكن البحث سينصبُّ على استفادة الأئمة من بعده عنه في باب علم الرجال، والذي يمكن تقسيمه سبعةَ عشرَ قسماً:

القسم الأول: **نقل الأئمة عنه ما يتعلق بالجرح والتعديل، وهذا النوع كثيرٌ جداً، وأمثلتُه وافرة وكثيرة؛ ومن ذلك:**

١ ـ أن الخطيب البغدادي نقل عن الحسين بن عثمان الشيرازي أنه سأل ابن منده عن عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان، فذكر أنه أثنى عليه ووثقه[(٢)].

٢ ـ قال الذهبي في «المغني»: «إسحاق بن عبد الله الجَزَرِي البوقي عن مالك، وهشيم. **قال ابن منده:** له مناكير»[(٣)].

---

(١) وقد كانت رسالة الباحث: سعد الماجد عن جهوده في تقرير أصول الدين، وقد سبقت الإشارة إليها عند الكلام على ترجمته في التمهيد.

(٢) ينظر: تاريخ بغداد ٩/ ٤٢٨.

(٣) المغني في الضعفاء ١/ ٧٢، وينظر أمثلة: تهذيب الكمال ٤/ ٣٧٢، ٧/ ١٣٣، ١٩/ ٤٢١، =

Black plate (199,1)

٣ ـ وقال الحافظ السخاوي في «المقاصد» ـ وهو يتحدث عن تخريج حديث: «لو كان جُريجٌ فقيهاً، عالماً؛ لعلم أن إجابته دعاءَ أُمِّه أوْلى من عبادة ربَّه ﷻ».

«وقال ابن منده: إنه غريب، تفرَّد به الحَكَم بن الريان عن الليث»[(١)].

٤ ـ وقال الحافظ السيوطي في «اللالئ»: «وقال ابن منده: صخر بن قُدامة مختلَفٌ في صحبته»[(٢)].

القسم الثاني: تعقُّب الأئمة عليه، واستدراكهم على كلامه في التراجم:

وهذا القسم يأتي النقل فيه على صورتين:

الصورة الأولى: أن يتعقَّب المؤلف كلام ابن منده بنفسه، ولهذا أمثلة كثيرة؛ منها:

١ ـ ما صنعه أبو نعيم في كتابه «معرفة الصحابة» في تعقُّبه الكثير على كلام ابن منده، وأن ذلك منه ما هو حقٌّ، ومنه ما هو بسبب المنافسة التي تقع بين الأقران، وقد سبق الحديثُ مفصّلاً عن هذه المسألة[(٣)].

٢ ـ قول الإمام ابن القيم ـ لَمَّا ذكر أن ابن منده ادَّعى الإجماعَ على ترك حديث ابن عقيل ـ: «ودعوى ابن منده الإجماع على ترك حديثه، غلطٌ ظاهر منه»[(٤)].

٣ ـ قال الحافظ ابن حجر في ترجمة محمد بن الأشعث بن قيس الكندي: «وأما ابن منده، فذكر أنه وُلِدَ على عهد رسول الله ﷺ، وهذا لا يصح؛ لأن...»[(٥)].

= المغني في الضعفاء ٢/ ٣٧٦، ٥٤٥، ٥٥٤، ٥٦٥، ٥٨٠، الميزان ١/ ١١٠، تاريخ الإسلام ٢٠/ ٤٢٨، ٢٢/ ٢٥٢، تهذيب التهذيب ٢/ ١٢، ٩٢، ٩/ ١٤٨.

(١) المقاصد: (٣٤٧).
(٢) اللآلئ المصنوعة ٢/ ٣٢٤.
(٣) ينظر: المبحث الأول من الفصل الأول في هذا الباب.
(٤) تهذيب السنن ١/ ١٨٤.
(٥) تهذيب التهذيب ٩/ ٥٥، وينظر ـ أمثلة ـ: تاريخ دمشق ٥٠/ ٢٧٧، تهذيب التهذيب =

Black plate (200,1)

الصورة الثانية: أن ينقل المؤلف كلامَ أحد الأئمة في التعُّقب على كلام ابن منده. ولهذا أمثلة؛ منها:

١ ـ قال الحافظ ابن حجر في ترجمة يونس الأنصاري ـ من الإصابة ـ: «يونس الأنصاري، أبو محمد، يُعَدُّ من أهل المدينة، **قاله ابن منده**، وذكره ابن شاهين، وأخرج هو وابن منده، وأبو نعيم من طريق ابن أبي فديك، عن إدريس بن محمد بن يونس الظفري، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ قال: «جُزُّوا الشوارب»، **قال شيخ شيوخنا العلائي: هذا وهم. والصواب**: إدريس بن محمد بن يونس بن أنس بن فضالة، عن أبيه، عن جده يونس، عن أبيه محمد بن أنس بن فَضالةَ»[(١)].

٢ ـ وقال الحافظ ابن حجر ـ في ترجمة عبد العزيز أخي حذيفة، ويقال: ابن أخي حذيفة ـ «... قلت: صحّح أبو نعيمٍ أنه ابن أخي حذيفة، **ووهّمَ** ابنَ منده بذكره إياه في الصحابة»[(٢)].

القسم الثالث: نقل الأئمة عنه ما يتعلق بالتراجم المتشابهة، والنقل عنه في هذا كثير؛ ومن ذلك:

١ ـ قول الكلاباذي: «وقال لي أبو عبد الله ابن منده: كل ما قال البخاري في «الجامع»: نا أحمد بن وهب، فهو ابن صالح المصري، ولم يخرِّج البخاري عن أحمد بن عبد الرحمٰن في الصحيح شيئاً، وإذا حدّث عن أحمد بن عيسى نسَبَه»[(٣)].

٢ ـ قال ابن ناصر الدين: «وأما يسار بن أزهر، فهو صحابي آخرُ، **فرّقَ** ابن منده بينه وبين يسار بن سبع»[(٤)].

= ١/ ٣١٨، ٢/ ١٢٠، ٢١٧، ٩/ ١٤٤، ١٠/ ١٦٧، ١٢/ ٥٠٣.

(١) الإصابة ٦/ ٣٧٢ [وهي آخر ترجمة في كتاب ابن حجرٍ هذا].

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب ٦/ ٣٢٥.

(٣) رجال صحيح البخاري ١/ ٤٧.

(٤) توضيح المشتبه ٦/ ٤٠٨، وينظر أمثلة أخرى: تاريخ دمشق ٧/ ٣٦٤، توضيح المشتبه ١/ ١٦٨، ٤/ ١٠٧، ٦/ ١٩٩، تعجيل المنفعة ١/ ٦٠٨، ١/ ٧٢٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٢، ٨/ ٣٦٢، ٤٠٦، ١٢/ ١٧٢، ١٨٥.

Black plate (201,1)

القسم الرابع: **نقل الأئمة عنه ما يتعلق بضبط الأسماء، وهذا ـ أيضاً ـ كثيرٌ، ومن ذلك:**

١ ـ ما ذكره المزي في «تهذيبه» في ترجمة المقداد بن الأسود، حيث قال: «وقال أبو عبد الله ابن منده يقال فيه: أبو طيبة بالطاء المهملة وبالمعجمة، وذكره مسلم بن الحجاج والحسين بن محمد القباني وأبو بشر الدولابي والحاكم أبو أحمد وغير واحد في الكنى في باب الظاء المعجمة، وكذلك قيَّده أبو الحسن الدارقطني»[(١)].

٢ ـ قال ابن ناصر الدين: «فقال ابن منده وأبو نعيم عبيد بن رُحَي، بالراء المضمومة والمهملة المفتوحة كما تقدم»[(٢)].

القسم الخامس: **نقل الأئمة عنه ما يتعلق بالأنساب، والصلة بين أصحاب التراجم:**

١ ـ قال المزي في ترجمة إبراهيم بن أدهم: «وقال أبو عبد الله ابن منده الحافظ إبراهيم بن أدهم بن منصور بن يزيد بن جابر بن ثعلبة بن سعد بن حلام بن غزية بن أسامة بن ربيعة بن ضبيعة بن عجل بن لجيم. نسبه إبراهيم بن يعقوب عن محمد بن كناسة»[(٣)].

٢ ـ قال ابن ناصر الدين: «والغَنْفري ـ بمعجمة مفتوحة، ونون ساكنة، ثم فاء مفتوحة، تليها الراء المكسورة ـ الحسن بن بشر بن إسماعيل بن غدق بن حبتر بن غنفر الغنفري، شيخ لعبد الغني بن سعيد، قال غَنَمَة المزني: له صحبة، فروى محمد بن إبراهيم بن غنمة، عن أبيه، عن جده. **قلت**: كذا قيَّده عبد الغني بن سعيد، وابن ماكولا، وغيرهما بالنون، ونسبوه إلى مزينة، كما نسبه إليها ابنُ يونس في تاريخه، **وذكره**

(١) تهذيب الكمال ٣٣/٤٤٨.

(٢) توضيح المشتبه ٤/١٦٤، وينظر: توضيح المشتبه ٥/٢١٠، ٧/٢٧٣، ٢٨٤، ٨/١٧٩، ١٩٧ ـ ١٩٨، ٩/٩١، تهذيب التهذيب ١٢/١٥٦.

(٣) تهذيب الكمال ٢/٢٩.

Black plate (202,1)

بالنون ـ أيضاً ـ ابن منده في «المعرفة» لكنه نسبه إلى جهينة. . .»[(١)].

القسم السادس: **نقل الأئمة عنه فيما يتعلق بالصحابة:**

ومطالعةُ كتاب «معرفة الصحابة» لأبي نعيم، و«أسد الغابة» لابن الأثير، و«الإصابة» لابن حجر، وغيرها من كتب الرجال غير المتخصصة في «الصحابة» يدرك أثرَ هذا الإمام الجليل في هذا الباب، بحيث يقطع بأنه أحد الأئمة الذين لهم أثرٌ كبير في هذا الباب، كما تبيَّن هذا من خلال دراستي للكتاب التي تقدمت في الفصل السابق.

ورغم ما كان بين أبي نعيم وبين ابن منده من خصومة ونزاع، إلا أنه لم يجد بداً من تقليده في كثيرٍ من التراجم، بحيث ينقلها عنه حرفياً، لا يزيد ولا ينقص[(٢)].

القسم السابع: **نقل أقواله فيما يتصل بموضوع المراسيل، والأمثلة على هذا كثيرة؛ منها:**

١ ـ قول العلائي في «الجامع»: «أبو قتادة العدوي البصري، مختلف في صحبته، أثبتها له ابن منده، وابنُ معين جعله من التابعين، ووثَّقه، وهو الأصح. والله أعلم»[(٣)].

٢ ـ قول أبي زرعة العراقي في «التحفة»: «عبد الرحمٰن بن أبي بكر عن الأسود بن سريع، روايته عنه في الأدب للبخاري، **وقال أبو عبد الله ابن منده: لا يصح سماعه منه،...**»[(٤)].

---

(١) توضيح المشتبه ٦/ ٣٨٦، وينظر ـ أمثلة أخرى ـ: تاريخ دمشق ١١/ ١١٠، توضيح المشتبه ٨/ ١٦٣، تهذيب التهذيب: ١/ ٣٣٢، ٢/ ٩٤، ٣٢٣، ٦/ ١٣٧.

(٢) وقد سبق ما يوضح هذه المسألة في الحديث عن منهجه في المبحث الأول من الفصل السابق.

(٣) جامع التحصيل: (٣١٥).

(٤) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل: (١٩٥)، ينظر ـ أمثلة أخرى ـ: تحفة التحصيل: (٤١، ١٩٩، ٢٠٠، ٣٧٢)، تعجيل المنفعة ١/ ٧٩٤، تهذيب التهذيب ٢/ ٢٣٤، ٥/ ٢٨٣، ١٢/ ٤٥٩.

Black plate (203,1)

القسم الثامن: **نقل أقواله فيما يتصل بموضوع التدليس:**

ولم أقف له إلا على موضعين، والعجيب أنهما في وصف الشيخين: البخاري ومسلم.

قال الحافظ العراقي: «وليس البخاري مدلساً، ولم يذكره أحدٌ بالتدليس ـ فيما رأيت ـ إلا أبا عبد الله ابن منده، فإنه قال ـ في جزءٍ له في اختلاف الأئمة في القراءة والسماع والمناولة والإجازة ـ: «أخرج البخاري في كتبه الصحيحة وغيرها قال لنا فلان، **وهي إجازة**، وقال فلان، **وهو تدليس**، قال: وكذلك مسلم أخرجه على هذا. انتهى كلام ابن منده، **وهو مردود عليه، ولم يوافقه عليه أحدٌ علمتُه**»[(١)].

ولمَّا أورد الحافظ ابن حجر قولَ شيخه العراقي هذا، قال: «وهو كما قال»[(٢)].

القسم التاسع: **نقل كلامه في تعيين المهملين، ومن أمثلة ذلك:**

١ ـ قال الكلاباذي في ترجمة أحمد بن عبد الملك بن واقد الحرَّاني: «روى عنه البخاري في...، وفي كتاب «الصلاة» في باب الخدم للمسجد، إلا أنه نسبه في هذا الموضع، وفي مناقب خالد بن الوليد إلى جده واقد، ولم يذكر أباه فيه، **قال ابن منده**: أحمد هو مولى بني أسد»[(٣)].

٢ ـ قال ابن حجر: «ابن سفينة، عن أم سلمة، **جزم ابن منده** بأنه عمر»[(٤)].

القسم العاشر: **نقل كلامه في تواريخ ولادة المترجمين أو وفاتهم:**

١ ـ نقل الخطيب البغدادي في «تاريخه» في ترجمة العباس بن الحسين

---

(١) ص(٣٤)، وسيأتي بسط هذه المسألة في المبحث الثالث من الفصل الثاني في الباب الثاني.

(٢) تعريف أهل التقديس: (٩٠ ـ ٩٣).

(٣) رجال صحيح البخاري ١/ ٣٩ ـ ٤٠.

(٤) «التقريب»: (٦٩٣)، وقد أحال المحقق على رقم: (٤٩٠٨)، وينظر أمثلة أخرى: تهذيب التهذيب ١/ ٨٠، ١٢/ ٣٢٢.

Black plate (204,1)

القنطري قولَ ابن منده أنه توفي سنة أربعين ومائتين[١].

٢ ـ قال ابن عساكر: «قرأت بخط أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، قال: أخطل بن الحكم بن معمر النحاس، أبو القاسم الدمشقي، حدث عن الوليد بن مسلم، مات سنة ستين ومائتين، قاله ابن منده»[٢].

القسم الحادي عشر: نقل كلامه في النسب العلمي. وهذا له صورتان:

الأولى: أن يذكر قوله في أنه لم يرْوِ عن المترجم سوى راوٍ واحدٍ؛ ومن ذلك:

قول المزي ـ في ترجمة أبي داود: سعيد بن بشير الأنصاري النجاري ـ: «روى عن محمد بن عبد الرحمٰن بن البيلماني، وعنه: الليث بن سعد، **ولم يرْوِ عنه غيره فيما قاله ابن منده**»[٣].

الثاني: أن يذكر قوله في التعقُّب على من زعم أنه لم يرو عن المترجم سوى راوٍ واحدٍ؛ ومثاله:

قول ابن حجر ـ في ترجمة أبي داود: أحمد بن علي النميري ـ: «قال أبو حاتم: لم يرو عنه غيرُه، وأرى أحاديثه مستقيمةً، . . . ، قلت: **ذكر ابن منده أنه روى عنه ـ أيضاً ـ يزيدُ بن عبد ربه، ومحمد بن أبي أسامة**»[٤].

القسم الثاني عشر: نقل كلامه في تعيين أسماء شيوخ البخاري:

وقد تقدم الحديث عن ذلك عند الكلام على منهجه في كتابه «أسامي مشايخ البخاري»[٥].

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد ١٢/ ١٣٧.

(٢) تاريخ دمشق ٧/ ٣٦٣، وينظر: تهذيب الكمال ١٣/ ١٢١، ١٥/ ١٤١، ١٦/ ٥١٤، تاريخ الإسلام ١٧/ ٢٠٩، تهذيب التهذيب ١/ ٢٧، ٤٠١، ٤/ ٣٦١، ٥/ ٢٣٧، ٦٣، ٦/ ١٢٣، ٧/ ١٧٥، ٣٧٧، ٨/ ٢٦٤، ٩/ ٣٨٩، ١١/ ٣٦٤.

(٣) تهذيب الكمال ١٠/ ٣٥٦، وينظر: تهذيب التهذيب ٤/ ١٠.

(٤) تهذيب التهذيب ١/ ٥٤.

(٥) في المبحث الثالث في الفصل الأول من هذا الباب، وينظر: تهذيب التهذيب ٧/ ٢٤٨.

Black plate (205,1)

القسم الثالث عشر: نقل كلامه في الترجيح بين أقوال النُّقَّاد في باب الرجال؛ ومن ذلك:

ما نقله الحافظ ابن حجر في ترجمة سهل بن أبي حَثْمَةَ: «قال ابن أبي حاتم عن أبيه: بايع تحت الشجرة، وشهد المشاهد كلَّها إلا بدراً، وكان دليلَ النبي ﷺ ليلةَ أُحُد، قال ابن أبي حاتم: سمعت رجلاً من ولده سأله أبي عن ذلك وأخبره به، وقال الواقديُّ: مات النبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين، وقد حفظ عنه، قلت: **قال ابن منده: قولُ الواقدي أصحُّ**»[(١)].

القسم الرابع عشر: نقل كلامه في تصحيف الأسماء وقلبها:

١ ـ قال ابن ناصر الدين في «التوضيح»: «شِجَار، بالتخفيف، قلت: وكسر أوله وفتح الجيم، قال: علاثة بن شجار، له صحبة: قلت: في اسمه واسم أبيه اختلاف، فقيل: العلاء بن صحار، وبه صدّر أبو موسى المديني كلامَه في التتمة، وتبعه المصنفُ في «التجريد»، وقيل: علاقة بن صحار بقاف قبل الهاء، سماه كذلك أبو بكر بن أبي خيثمة، عن أبي عبيد القاسم بن سلام، **وبه جزم ابنُ منده**، وابن عبد البر...»[(٢)].

٢ ـ قال الحافظ ابن حجر في «تهذيبه» في ترجمة طارق بن سُويد الحضرمي: «وقال ابن منده: سُويد بن طارق وَهْمٌ»[(٣)].

القسم الخامس عشر: نقل كلامه في تعيين المبهمات؛ ومن ذلك:

قول ابن حجر في ترجمة عُبيد بن معاذ ـ **عَمِّ** عبد الرحمٰن بن خبيب الجُهني ـ «سماه ابن منده في روايته، وقد ذكرته في **عَمِّ** عبد الرحمٰن بن خبيب في المبهمات»[(٤)].

القسم السادس عشر: نقل كلامه في تسمية المكنين:

١ ـ قال ابن عبد البر في ترجمة أبي هند الحجام: «قيل: اسمه

---

(١) تهذيب التهذيب ٤/ ٢١٨، وينظر مزيد من الأمثلة: تهذيب التهذيب ١/ ٢٣١، ٦/ ١٨٤.

(٢) توضيح المشتبه ٥/ ٣٠٥.

(٣) تهذيب التهذيب ٥/ ٤.

(٤) المرجع السابق ٧/ ٦٨.

Black plate (206,1)

عبد الله، ويقال: اسمه يسار، ذكره ابن وهب في موطِّئه في حجامة المُحْرِم، **وقال ابن منده**: سالم بن أبي سالم الحجَّام، يقال له: أبو هند»[(١)].

٢ ـ قال المزي في ترجمة أبي عون الأنصاري، الشامي، الأعور: «قال أبو عبد الله ابن منده: اسمه عبد الله بن أبي عبد الله...»[(٢)].

القسم السابع عشر: نقل تراجم كاملة عنه:

وقد فعل هذا الخطيب البغدادي في عدة تراجم من كتابه «التاريخ»، بل إنه أحياناً لا يزيد على نقل كلام ابن منده فيها[(٣)].

(١) الاستيعاب ٤/ ١٧٧٢.
قلت: ولا ريب أن نقل ابن عبد البر عنه ـ رغم تُباعد المسافة بين البلدين وقرب وفاته من وفاة ابن منده ـ دليلٌ ظاهر على بعد صيت ابن منده، وانتشار ذكره في زمنٍ مبكِّر.
(٢) ينظر: تهذيب الكمال ٣٤/ ١٥٤، وينظر: تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٥.
(٣) في تاريخ بغداد، في عدة مواضع، منها: ٣/ ١٩٥، ٥/ ٣٧٤، ٦/ ٣٧٣، ٧/ ٤١١، ١٠/ ٤٦، ١٤٧، ١٨١، ١١/ ٢١٣، ٣٩٤، ١٢/ ٢٩١.

Black plate (207,1)

المبحث الرابع

دراسة اصطلاحاته في الجرح والتعديل[١]

أولاً: عبارات التعديل:

١ ـ أحد الأئمة:

أطلق أبو عبد الله ابن منده هذه الكلمة في حقِّ جماعة من الأئمة ـ على تفاوتٍ بينهم في منازلهم واختلاف طبقاتهم الزمنية ـ، وهم: أحمد بن الحسن الترمذي، ودُحَيم، ويحيى بن آدم، وابن معين، ويحيى بن يحيى، وأبو حاتم، وأبو زُرعة الرازيان، وأبو زرعة الدمشقي، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو داود السجستاني، وابن خزيمة، وشيخه أبو أحمد العسال.

وبالنظر في تراجم هؤلاء ـ الذين أطلق عليهم ابنُ منده هذا الوصفَ ـ يتبين أنه أطلقها على من بزّ أقرانه، وفاق أترابَه في هذا الفن، وعُرف بالحفظ، وسَعَة الرواية، على تفاوتهم في ذلك.

٢ ـ لم يخرِّج عنه أحدُ الشيخين، ومحله الصدق:

أطلقها ابن منده في حق ثلاثة من الرواة التي ستأتي دراسة تراجمهم؛ وهم: آدم بن سليمان. وبالنظر في ترجمته يتبين أن الأمر فيه كما قال.

كما أطلقها على المنذر بن مالك بن قُطَعَةَ، وأبي مالك، والجمهور على توثيقهما. والظاهر لي أن ترْكَ **البخاري للإخراج عنه مما يؤثر فيه عند ابن منده.**

ومما يقوي هذا التعليل: أنه أطلق كلمة (أحد الثقات) على أناس ليسوا من رجال الستة، وهم ـ بلا ريب ـ أنزَلُ من رتبة هؤلاء المذكورين،

(١) تنبيه: كل من سأذكرهم، فقد تمت دراسة تراجمهم مفصلةً في الفصل الثالث من هذا الباب، لذا فقد اكتفيت بدراستهم هناك عن الإحالة إليهم خشية التكرار.

Black plate (208,1)

كما يتَّضح من النظر في تراجمهم. ومنهم: سلم بن عصام، كما سيأتي إن شاء الله.

٣ ـ ثقة، أحد الثقات:

وصف ابن منده ثلاثةً من الرواة بكلمة: (ثقة)؛ وهم: عمرو بن أبي قيس، ولعله ثقةٌ له أوهام، ومحمد بن سعيد بن سابق، وإبراهيم بن العلاء، وهما كما قال.

وأطلق ابنُ منده قولَه: (أحد الثقات) على جماعة من الرواة، وهم ـ ممن ستأتي دراسةُ تراجمهم ـ: جرير بن حازم، وسليم بن عامر، ومحمد بن أبي يعقوب الكرماني، وسلم بن عصام، وحمد بن يحيى بن زكريا.

إذا نظرنا في التراجم التي أطلق فيها ابن منده هذا الحكم، نجده حكماً مقارباً للدقة.

ولا يُعترض على ابن منده في أن بعض من أطلق عليهم هذه الكلمة ضُعِّف في شيخ معيّن ـ مثلاً ـ[(١)]، فإن الأئمة يطلقون التوثيق باعتبار وصف الراوي عموماً، ولا يتعرَّضون للتفاصيل الدقيقة في مقام التوثيق العام؛ خاصةً إذا كان الجرح المقيد نادراً.

٤ ـ صالح:

لم يطلق ابنُ منده هذه الكلمةَ ـ فيمن درست تراجمهم ـ إلا على راوٍ واحد، وهو حماد بن نجيح؛ حيث قال فيه: «البخاري استشهد بحماد، وهو صالح»[(٢)].

وإذا نظرنا إلى ترجمته وجدنا أن كبار النُّقَّاد: وكيع، وابن معين، والإمام أحمد، وأبو حاتم قالوا عنه: ثقةٌ، زاد أحمد: مقارب الحديث، وزاد أبو حاتم: لا بأس به، وذكره ابن عدي في الكامل، ثم قوَّاه، **ولم**

(١) كجرير بن حازم، الذي ضعف في شيخه قتادة.
(٢) الإيمان ٢/ ٣٦ ح(٢٠٨).

Black plate (209,1)

يتكلم فيه سوى عثمان بن أبي شيبة، وسيأتي تعليقُ ابن شاهين على كلمته تلك.

فالظاهر لي أن عدم احتجاج البخاري به، مَعَ تعليقه عنه، مما أنزل رتبته عند ابن منده من أن يقول فيه ما قاله كبار النقاد من توثيقه، والله أعلم.

٥ ـ أحد الحفاظ:

خمسةٌ من الرُّواة أطلق عليهم ابن منده هذا الوصفَ، وهم: محمد بن صالح البغدادي ـ وعبارة أكثر النقاد في وصفه بأنه ثقة، ولم أقف على من وصفه بالحفظ إلا مسلمةَ بن قاسم ـ وإبراهيم بن محمد بن حمزة، وأحمد بن علي بن الحسين الرازي، وأحمد بن محمد بن الأصفر (هو حافظ، لكن له غرائب)، وأحمد بن هارون البرديجي. وكلُّ هؤلاء موصوفون بالحفظ ـ كما قال ابن منده ـ إلا أن ابن الأصفر عنده غرائبُ عُرف بها، ولو قيل فيه أحد الحفاظ، وعنده غرائب، لكان أدقَّ، كما بينت ذلك في ترجمته الآتية.

٦ ـ الحافظ:

هذا الوصف قريب جداً من قوله: أحد الحفاظ، ويبدو لي أن هذا من قبيل التفنُّن في العبارة، كما يتبين من إطلاقه هذه الكلمة على إبراهيم بن عمر بن حفص بن معدان، وعلي بن عبد الصمد، ومحمد بن عمر الجِعابي، وأبي الحجاج الفرساني.

ومما يلحظ أن هذه الكلمة لا تعرّض لها لمسألة عدالة الراوي من جهة الديانة، فالجِعابي ـ مع أنه حافظ ـ إلا أنه متَّهمٌ في دينه، **وقد بيّنت** في الدراسة ـ كما سيأتي ـ وجهَ تخريج الأئمة عن أمثال هؤلاء.

٧ ـ أحد المذكورين بعلم الحديث:

لم يُطلق ابنُ منده هذه الكلمة ـ فيما وقفت عليه ـ إلا في راوٍ واحد، وهو الإمام الحافظ حمزة بن محمد الكناني، وهي تنبئ عن مكانة حمزة في هذا العلم، وهو أمر مشهور، وسيتبيَّن ذلك بالنظر في ترجمته.

Black plate (210,1)

٨ ـ يجمع حديثه:

هذه العبارة قليلة الاستعمال في كلام ابن منده، ولم أره أطلقها ـ في الرجال موضع الدراسة ـ إلا في ثلاثة رواة؛ وهم: سعد بن سعيد الأنصاري، وأبو طُوالة عبد الله بن عبد الرحمٰن، والعلاء بن الحارث. فما مرادُه بهذه العبارة؟

وقبل أن أبيِّنَ ذلك، أودُّ أن أشير إلى أن لشيخ أبي عبد الله ابن منده أبي أحمد العسّال كتاباً اسمه: «كتاب من يجمع حديثه»[(١)].

وقد ظهر لي أن هذا المصطلح استخدمه أئمةُ القرن الرابع أكثرَ من غيرهم ـ كما سيأتي قريباً ـ بل لا يكاد يستخدمه أحدٌ من أهل القرن السابق.

وبتتبُّع إطلاقها عند الأئمة الذين استعملوها ـ ممن عاصروه ـ وعلى رأسهم: ابن عدي، والدارقطني، وأبو عبد الله الحاكم، وأبو نعيم الأصبهاني، يتضح أنها تطلق ويراد بها معنيان:

المعنى الأول: إطلاقها على الإمام المكثر المتقن؛ كالزهري، مِمَّن تدور الأسانيد عليهم.

وهذا المصطلح بهذا قليل الاستعمال، ومن ذلك قول ابن منده نفسه ـ في تعريف الغريب والمشهور والعزيز ـ: «الغريب من الحديث: كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ـ **ممن يُجمَعُ حديثُهم** ـ إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث، يُسمَّى: غريباً، فإذا روى عنهم رجلان، وثلاثة ـ واشتركوا في حديث ـ يسمى: عزيزاً، فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً، سُمِّي: مشهوراً»[(٢)].

ومن ذلك ـ أيضاً ـ قول أبي عبد الله الحاكم: «هذا حديث غريب

(١) سير أعلام النبلاء ١٦/ ١١، روى ابن عساكر في تاريخ دمشق شيئاً منه ٧٠/ ١٥٠.

(٢) علوم الحديث: (٢٧٠)، وسيأتي في المبحث الثالث من الفصل الثاني من هذا الباب، شرح عبارته هذه.

Black plate (211,1)

لمالك بن أنس عن نافع، وهو إمام يُجمَعُ حديثُه»[(١)].

المعنى الثاني: إطلاقها على الراوي الذي ليس له كثير حديث، بغضِّ النظر عن الراوي: هل ثقة أم لا، ومن ذلك:

قول أبي حاتم[(٢)] ـ لمَّا سأله ابنه عن عبد الواحد بن أبي عون الأويسي ـ «من ثقات أصحاب الزهري، ممن يُجمع حديثه»[(٣)].

وعبد الواحد هذا ليس له في الكتب الستة سوى حديثين: أحدهما معلق عند البخاري، والآخر عند ابن ماجه[(٤)].

وقال ابن عدي في ترجمة خالد بن سلمة المخزومي ـ «هو في عِداد من يُجمع حديثُه، وحديثه قليلٌ، ولا أرى بروايَاتِه بأساً»[(٥)].

وقال الدارقطني ـ لمَّا سأله الحاكم عن علي بن الحكم البناني ـ «ثقة، يُجمع حديثُه»[(٦)]، وعليٌّ هذا ليس له في الستة سوى سبعةِ أحاديث.

وقال الحاكم: «سعيد بن عمرو بن أشوع، شيخ، من ثقات الكوفيين، يُجمع حديثه ويَعِزُّ وجوده»[(٧)].

وقال الخليلي: «وداود الطائي، زاهدٌ، عابد، عزيز الحديث، يُجمع حديثُه، وهذا لم نكتبه إلا من هذا الوجه»[(٨)].

وقال ابن منده ـ في العلاء بن الحارث ـ: «عزيز الحديث،

---

(١) معرفة علوم الحديث: (٩٥).

(٢) الإمام أبو حاتم هو أشهر من وقفتُ عليه ممَّن تكلم بهذا المصطلح من أئمة القرن الثالث، والله أعلم.

(٣) الجرح والتعديل ٦/ ٢٢.

(٤) ينظر: صحيح البخاري ٢/ ٢٦٧ ح(٢٦٩٧)، والفتح ٥/ ٣٠٢، وفيه يقول الحافظ ابن حجر: «وليس لعبد الواحد في البخاري سوى هذا الموضع»، وسنن ابن ماجه ٢/ ١٣٠١ ح(٣٩٤٥).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال ٣/ ٢٢، ٣٩٢، ٤٤٥، ٦/ ٣١٦، ٣٩٢، ٣٩٦.

(٦) سؤالات الحاكم، رقم: (٤١٢)، وينظر: (٣٤٣، ٣٧٢).

(٧) معرفة علوم الحديث: (١٠٠).

(٨) الإرشاد ٢/ ٦٣٤، وينظر مثال آخر فيه: ٣/ ٩٠٠.

Black plate (212,1)

يجمع حديثه»[(١)].

وإذا أردنا أن نطبق المعنيين السابقين، فسنجد أن المعنى الثاني هو المراد، وخاصة أن ابن منده قرن بينها وبين عبارة: (عزيز الحديث)؛ إذ ليس لسعد بن سعيد الأنصاري سوى بضعة عشر حديثاً في الكتب الستة، وكذا أبو طُوالة، فليس له في الكتب الستة سوى أحدَ عشرَ حديثاً، والعلاء ليس له في الستة سوى بضعة عشر حديثاً.

وسعد ـ كما سيأتي في ترجمته إن شاء الله ـ ليس بالقوي، لكنه ممن يُعتَبَرُ به، وأبو طُوالة، والعلاء، كلاهما ثقة على الصحيح ـ كما سيأتي ـ ومَعَ ذلك أطلقها ابن منده عليهم؛ لاشتراكهما في قلة الحديث، وهذا هو الموافق لِمَا تم تحريره ـ قريباً ـ في معنى هذا المصطلح، والله أعلم.

٩ ـ من أهل المعرفة:

هذه إحدى العبارات التي أطلقها ابن منده في التوثيق، لكن لفت نظري أنه يطلقها في معاصريه، مَعَ أنهم مشهورون في زمانهم بالعناية بالحديث، بل بعضُهم معدودٌ ـ عند من أتى بعدهم ـ من الأئمة، فقد أطلقها في حق: سهل بن السَّري البخاري، وابن حبان صاحب الصحيح، ومحمد بن علي النقاش.

وقريب من هذه الكلمة قولُه في حق سليمان بن معبد السّنجي (ت: ٢٥٧): «إنه صاحب عربية، ومعرفة»، وهي تشير إلى مشاركته في علم الحديث، وإن كان بعلم العربية ألصقَ.

ثانياً: عبارات الجرح:

١ ـ ليس بالقوي عندهم، وليس بالمتين عندهم:

هذا الوصف للراوي بأنه: (ليس بالقوي عندهم) أطلقه ابنُ منده في حقِّ جمع من الرُّواة، بلغوا ـ فيمن تمت دراستهم ـ اثنيْ عشر راوياً، وهم:

(١) معرفة الصحابة رقم (٦٥٩)، في ترجمة أم المؤمنين أم حبيبة رضي الله عنها.

Black plate (213,1)

إبراهيم بن الحكم بن أبان، وإسماعيل بن يعلى، وبشر بن رافع، والحجاج بن أرطاة وسليمان بن زيد المحاربي، وسليمان بن سَلَمَةَ الخبائري، وعبد الرحمٰن بن زياد الإفريقي وعبد الكريم بن أبي المخارق، والمبارك بن مجاهد الخراساني، والمتوكل بن فضيل الحداد، ومحمد بن القاسم، ويزيد بن أبي يزيد الرّشك.

وبالنظر فيمن أطلق عليهم هذه العبارة، يتبين أنه أطلقها على رُواةٍ اختلفت درجاتُهم ومراتبهُم في الضعف.

وبمراجعة كلام الحُفَّاظ الآخرين في هؤلاء الرواة يتبين مراد ابن منده عند إطلاق هذه العبارة، وهذا عرض مجمل لِمَا فصّلتُه في دراسة هؤلاء الرواة[(١)]:

١ ـ إبراهيم بن الحكم بن أبان: فجمهور النُّقَّاد على توهينه وتضعيفه، بل هو ممَّن قال فيهم البخاري ـ في رواية ـ: متروك الحديث.

٢ ـ إسماعيل بن يعلى: هو كسابقه، فجماهير النُّقَّاد على تضعيفه، بل هو في عِداد المتروكين.

٣ ـ بشر بن رافع: ضعّفه الجمهور، ولكنه أحسنُ حالاً من سابقيَه، على ضعفه.

٤ ـ الحجاج بن أرطاة: من خلال النظر في ترجمته المطوَّلة، يتبين أنه واسعُ الرواية، لكنه مدلسٌ، وجمهور النُّقَّاد على أنه ليس مِمَّن يحتجُّ به ـ خاصةً إذا انفرد ـ وبعضهم نصّ على ضعفه، وقليلٌ منهم من مشّاه، ويتبيّن أن الذين أثنَوْا عليه أن ثناءهم متَّجه إلى فقهه وسَعَة روايته، لا إلى ضبطه، وهذا وحده لا يكفي في تعديل الراوي عند المحدثين.

٥ ـ سليمان بن زيد المحاربي: ضعّفه النُّقَّاد، ورماه ابن معين بالكذب، ولم يوافقه أحدٌ على هذا النقد الشديد، وقد نقل ابن منده كلمته فيه، ولم يتعقَّبها بشيء.

---

(١) فصّلتها ـ كما بيّنت في أول الفصل ـ في الفصل الثالث من هذا الباب.

Black plate (214,1)

وبقية النُّقَّاد على تضعيفه، لكن لا يظهر من عباراتهم أنه شديد الضعف، بلْهَ أن يكون كذّاباً.

٦ ـ سليمان بن سَلَمَةَ الخبائري: وقد رُمي بالكذب من أكثرَ من ناقد، ومع ذلك اقتصر ابن منده على هذه العبارة فيه، ولعله تابَعَ في ذلك أبا أحمد الحاكم، فإن هذه هي عبارته حرفاً بحرف.

٧ ـ عبد الرحمٰن بن زياد الإفريقي: جمهور الأئمة على تضعيفه، واستنكارِهم تفرده بأحاديث لا يتابع عليها، كما نصَّ على ذلك الثوري، وابنُ المديني وأشار إليه غيرهما.

ولم يسرف في جرحه إلا ابنُ حبان، وأجاب عن ذلك الذهبي.

وقد وثَّقه أئمةٌ آخرون، وخلاصة الجواب عن ذلك: أنَّ كلَّ من نقل توثيقَه له، أو تقويةَ أمره نقل عنه تضعيفه، ولذلك ينبغي أن ترجح الروايات التي تضعفه ـ عنهما ـ لتلتقي مع قول جمهور النقاد، بحيث يحمل توثيقهم له على أنهم ذكروا ذلك قبل أن يتبين لهم حاله، فلمَّا تبين لهم حالُه ضعفّوه.

٨ ـ عبد الكريم بن أبي المخارق: أكثر الأئمة يضعِّفُه جداً، وينص على أنه متروك الحديث، وبعضهم سهّل في العبارة.

٩ ـ المبارك بن مجاهد الخراساني: وأكثر الأئمة على تضعيفه وتجريحه، لكن ليس جرحُهم شديداً سوى ابن حبان ـ كعادته ـ، بينما مشّاه أبو حاتم.

١٠ ـ المتوكل بن فضيل الحداد: رماه أبو حاتم، وابن عدي بالجهالة، ولكن عرفه الشيخان والدارقطني؛ إذ ضعفّوه، وعبارة الشيخين تدل على ضعف شديد. أما ابن منده، فاتفقت عبارتُه مع عبارة أبي أحمد الحاكم.

١١ ـ محمد بن القاسم: نقل ابن منده أن الإمام أحمد كذّبه، وتبيّن من ترجمته أن بعض أكابر الحُفَّاظ تركوه؛ كالبخاري والدارقطني، ووثقه آخرون، وعلى رأسهم ابنُ معين.

Black plate (215,1)

وبين ذلك عبارات مبسوطة في ترجمته، والمقصود هنا أن ابن منده قال فيه: ليس بالقوي عندهم، مَعَ نقله كلمةَ الإمام أحمد في تكذيبه.

١٢ ـ يزيد بن أبي يزيد الرّشك: الكلام فيه كثير، ويمكن حصره في قولين:

الأول: تضعيفُه، والثاني: تقويتُه، وهو قول الجمهور، ومنهم الشيخان، فقد احتجا به.

وأما عبارة: (ليس بالمتين عندهم) فلم يطلقْها إلا في حق راويين:

أحدهما: يوسف بن بحر، والكلام فيه قليل جداً، وهو ليس بالمتين كما قال ابن منده.

والثاني: أبو الأحوص، مولى بني ليث، وهو مِمَّن اختُلف فيه، وكلمة ابن منده فيه ككلمة أبي أحمد الحاكم؛ سواءٌ بسواء.

فتحصّل بهذا: أن ابنَ منده أطلق هاتين العبارتين في رُواة اختلفت درجاتهم عند أئمة النقد، فما بين من وثَّقه الجمهور إلى مَن رُمي بالكذب، فالظاهر أنه في هذا يتفق مَعَ منهج أبي أحمد الحاكم[(١)] الذي يطلق هذه العبارة ـ أحياناً كثيرة ـ على من اختلف فيهم من الرواة، بغضِّ النظر عن قوة هذا الاختلاف وتفاوته.

وإنما قلت: إن هذا كمنهج الحاكم، فإن هذا مبنيٌّ على تتبُّع صنيع ابن منده، فإنه يتفق مع أبي أحمد كثيراً في أحكامه ـ كما سيتبيَّن من خلال دراسة التراجم ـ وإن كان ابن منده لا يقول ذلك مجرَّد نقل، بدليل أنه يخالفه في بعض أحكامه، أو يستقل بنقده في بعض التراجم التي يُوردها أبو أحمد في «الكنى»، ولا يذكر فيها جرحاً ولا تعديلاً[(٢)]، والله أعلم.

---

(١) أفاد بتتبع اصطلاح أبي أحمد الحاكم محقق كتابه «الكنى» ١/ ٤١٣، فجزاه الله خيراً.

(٢) ينظر: ترجمة أيوب بن خوط، محمد بن يحيى بن زكريا الحراني، يزيد بن عياض بن جعدبة، أبي بشر الفقيمي، أبي جعونه، أبي الجهو بن صخير.

Black plate (216,1)

٢ ـ في حديثه بعض المناكير:

هذه العبارة أطلقها ابنُ منده على راويين، هما: سليمان بن موسى القرشي، وسليمان بن أبي داود الجَزَرِي.

فأما سليمان بن موسى، فهو متفق على أنه فقيه، لكن أُخِذَتْ عليه بعضُ المناكير التي وقعت في حديثه.

وأما سليمان الجَزَرِي، فلم يوثقه أحدٌ، بل قال عنه البخاري: منكر الحديث.

فالتسوية بين هذين الراويين غريبةٌ من ابن منده، فأين سليمان بن موسى من سليمان الجزري، لكن لعلَّ ابن منده تأثَّر بحكم البخاري عليهما، فإنه قال عن ابن موسى: عنده مناكيرُ، وقال عن الجَزَرِي: منكر الحديث، والله أعلم.

٣ ـ صاحب مناكير، أو صاحب غرائب:

هاتان عبارتان أطلقهما ابنُ منده على جملة من الرواة، تبيّن ـ بعد دراسة التراجم ـ أن معناها متقارب عنده، لكونه أطلقها على رُواةٍ متقاربين في الجملة.

فأما قوله: صاحب مناكير، فأطلقها على أربعة من الرواة؛ وهم:

١ ـ إسحاق بن بشر: وهو ضعيف جداً، ورماه غيرُ واحد بالكذب.

٢ ـ روح بن صلاح المصري: ضعَّفه الأئمة، ولم يوثِّقْه سوى أبي عبد الله الحاكم، وقد قال فيه ابنُ يونس ـ شيخ ابن منده ـ: رُويت عنه مناكيرُ.

٣ ـ معاوية بن يحيى الصَّدَفي: الأكثر على تضعيفه، ونصّوا على كثرة المناكير في حديثه. وأما الإمام البخاري، فقد فصّل فيه، فجوّد ما رواه عنه هِقْل بن زياد، بخلاف رواية غيره.

٤ ـ وهب بن وهب: كذاب، متفق عليه.

وأما عبارة: صاحب غرائب: فقد أطلقها ابن منده على راويين؛ هما:

Black plate (217,1)

١ ـ ثابت بن عامر السِّنجاري: وهذا لم أقف فيه على غيرِ كلام ابن منده فيه.

٢ ـ عدي بن الفضل: قال عنه خمسةٌ من كبار الأئمة إنه: متروك، ونصَّ ابن حبان وابن عدي على ظهور المناكير في حديثه.

فإذا ما قارنّا بين هذا العرض المجمل للتراجم، فسيتبيَّن أن مراده بهما متقاربٌ، فهو يطلقهما على مَن رُمي بالكذب، أو كثُرت المناكير في حديثه، وضُعِّفَ جداً، والله أعلم.

٤ ـ حدث عن فلان بموضوعات:

لم يختلف قولُ ابن منده فيمن أطلق عليهم هذه العبارة، حيث أطلقها فيمن حدّثوا بموضوعاتٍ وبواطيلَ عن شيوخهم، وهما راويان اثنان: أحمد بن محمد بن مصعب المروزي وعمر بن رياح الأزدي.

٥ ـ ضعيف الحديث:

لم أقف إلا على راوٍ واحد أطلق عليه ابن منده هذا الوصف، وهو عبد العزيز بن الحصين المروزي، وهو كما قال ابن منده، وأن المترجَم ضعْفُه ليس مما يعتَبَرُ به، كما يتبين من ترجمته.

٦ ـ حديثه ليس بالقائم، أو حديثه ليس بالمعروف:

أطلق ابن منده اللفظةَ الأولى على راويَيْن؛ وهما: نوح بن ذكوان، وأبو الأسود المالكي، وأطلق اللفظة الثانية على راوٍ واحد، وهو: عمران بن أنس.

فأما نوحٌ، فقد نصّ الأئمة على تضعيفه جداً، وخاصة فيما يرويه عن الحسن البصري.

وأما أبو الأسود المالكي، فلم أقف في ترجمته سوى على كلمةِ أبي أحمد الحاكم، وهي بعينها كلمةُ ابن منده فيه.

وأما عمران، فهو لا يبعُد من حال نوح، وحسبُه ضعفاً أن يقول فيه البخاري: منكر الحديث!

Black plate (218,1)

وبتتبُّع إطلاقات الأئمة لهاتين العبارتين، تبيّن لي أنهم يطلقونها كثيراً في الراوي المجروح، أو غير المشهور بهذا العلم، وليس له إلا حديثٌ قليل جداً، واحدٌ أو اثنان، وهذا ظاهرٌ جداً لمن تتبَّع كلام البخاري[١]، والعُقيلي[٢]، وابن عدي[٣]، وغيرهم من الأئمة.

فلعل هذا مرادُ ابن منده في صنيعه مَعَ نوح، وعمران، ولعله هو ـ أيضاً ـ مرادُه في حكمه على أبي الأسود المالكي.

٧ ـ حدث عن فلان بمناكيرَ، أو بغرائبَ:

هذه الجملة من ألفاظ الجرح أطلقها ابن منده في عدد من الرواة، كلهم يشتركون في كونهم مُضَعَّفُون؛ إمَّا بالاتفاق، أو على قول الأكثر.

والملحوظ أنَّ ابن منده يخصص النكارة في بعض شيوخ المترجَم، مع أن بعض الأئمة ـ الذين سبقوه ـ يُطلقون النكارة في حديثه كلِّه ـ في بعض الرواة ـ وبيان ذلك فيما يلي:

١ ـ إبراهيم بن حيان بن حنظلة الأنصاري: نصَّ ابن منده على أنه حدّث عن أبيه وشريك بمناكيرَ، ولم يحدِّد ابنُ عديٍّ ـ الذي لم أجد كلاماً لغيره فيه ـ النكارة براوٍ معيّن، بل أطلقها.

والظاهر أنه لا تعارُضَ بين كلمتي الإمامين؛ فابن عدي حكم بحكم عام ـ بعد سبْرِها ـ فوجدها جميعاً منكرة وموضوعةً، بينما عبارةُ ابن منده خصَّت النكارة بروايته عن أبيه وشريك، فكأنه ـ لكثرة رواية المترجم عن هذين الراويين ـ خصَّهما بالذكر، ولا يعني ذلك أن هذا الحكم لا يسري

(١) كقوله في درست بن زياد ـ كما في التاريخ الكبير ٣/ ٢٥٣ ـ: «حديثه ليس بالقائم»، وينظر ـ أيضاً ـ: التاريخ الكبير ٥/ ٢٥٢، ٨/ ٢٩٦.

(٢) كقوله في ترجمة عمر بن صبيح الكندي ـ كما في «الضعفاء» ٣/ ١٧٥ ـ «حديثه ليس بالقائم»، وينظر: ٢/ ٦١.

(٣) كقوله في ترجمة حصين بن عمر الأحمسي ـ في الكامل ٢/ ٣٩٦ ـ: «وهو مدني حديثه ليس بالقائم»، وينظر ـ أيضاً ـ: ٧/ ٢٣١.

Black plate (219,1)

إلى بقية مروياته. **ويحتمل** أنَّ مراد ابن منده أن روايته عن هذين الشيخين أشدُّ نكارة من غيرهما، والله أعلم.

٢ ـ أحمد بن عيسى العلوي: قال فيه ابن منده: حدّث عن محمد بن إسماعيل بن أبي فُدَيك بغرائبَ، وأحمد هذا كذّبه الدارقطنيُّ، وكأن الذهبي أبى ذلك، محتجّاً بإيراد ابن أبي حاتم، وأبي أحمد الحاكم له، ولم يضعِّفاه.

والذي يظهر أن أعدل ما يقال فيه: إن الغرائب والمنكرات إنما هي في روايته عن ابن أبي فديك، وهو ما تدلُّ عليه كلمةُ ابن منده؛ لأنه يبعُد ـ مع هذا الجرح الشديد من الدارقطني ـ خفاءُ حاله على ابن أبي حاتم، والحاكم، والله أعلم.

٣ ـ أيوب بن خَوْط: أجمعُ أهل العلم على ترك حديثه ـ كما يقول الساجي ـ، ورماه بعضهم بالوضع.

وتنصيص ابن منده على نكارة ما يرويه عن قتادة سببُه ظاهر، وهو أن أكثر روايته[1] عنه، وقد سبقه ابنُ عدي، فنصّ على أنه روى عن قتادة مناكيرَ.

٤ ـ عبد العظيم بن حبيب الفِهْري: اتَّفقوا على ضعْفه، حتى إن ابن حبان لمَّا أورده في الثقات قال: ربما خالف.

وقد نصَّ ابنُ منده على أنه حدّث عن الإمام مالك، والزبيدي، والأعمش بمناكيرَ، بخلاف أبي أحمد الحاكم؛ فإنه لم يقيِّد ذلك بشيء، بل قال: منكر الحديث.

والظاهر ـ كما سبق ـ أن غرضَ ابن منده التمثيلُ بأبرز من ظهرت النكارة فيمن روى عنهم الراوي، وظهرت المناكيرُ في حديثه عنه.

(١) ينظر ـ مثلاً ـ: المعجم الأوسط: ٦/ ٥٧ ح(٥٧٨٤)، ٨/ ٣٦٣ ح(٨٨٨٢)، ٨/ ٣٦٥ ح(٨٨٨٥)، ٩/ ١٥٠ ح(٩٣٨٥)، ٩/ ١٥٠ ح(٩٣٨٥)، سنن الدارقطني ١/ ١٦٣.

Black plate (220,1)

٥ ـ محمد بن إبراهيم بن العلاء الشَّامي: متَّفق على تركه، ورماه جَمْعٌ من الأئمة بالكذب؛ قال عنه ابن منده: حدّث عن بقيةَ بمناكيرَ، وهذه الكلمة تتضح بضمها إلى قول ابن حبان الذي نصَّ على أنه يضع الحديث على الشاميين، ونحوه عن أبي نُعيم.

فيكون مرادُه بالمناكير: الموضوعات، واقتصر على بقيةَ؛ لكونه أبرزَ من روى عنه.

٦ ـ محمد بن مخلد الرُّعيني: أكثر النقاد على رميه برواية البواطيل.

قال ابن منده: «حدث عن مالك بن أنس بمناكيرَ»، ولابن عدي والخليلي نحوُها، إلا أن ابن عدي نصَّ على نكارة كلِّ حديثه.

وإذا تقرر أن ابن منده يكتفي بذكر أبرز شيوخ الراوي، لم يكن بين العبارات تعارُضٌ، وهي تؤكد أنه يطلق هذه العبارة فيمن يروي المنكراتِ والموضوعاتِ.

وخلاصة القول: أن ابن منده يعبِّر بمثل هذه العبارة، ويمثِّل بأبرز شيوخ المترجم الذين أكثر المترجم عنهم.

٨ ـ متروك:

هذه اللفظ من ألفاظ الجرح، أطلقه ابن منده على سبعة من الرواة موضع الدراسة:

١ ـ إبراهيم بن ناصح الأصبهاني: اتفق معاصروا ابن منده[(١)] على تركه.

٢ ـ إسماعيل بن أبي إسحاق الملائي: جمهور النُّقَّاد ـ ومنهم ابن منده ـ على تركه، ومن لم ينصَّ على تركه صرَّح بأنه ليس بحجة، وإنما هو في عِداد من يكتب حديثه.

قال ابن منده: متروك الحديث، وكان يشتُم عثمانَ! ورأي الجمهور أصحُّ، كما بينت ذلك في الدراسة.

(١) وإنما نصصت على معاصريه؛ لأني لم أجد لمن تقدم كلاماً فيه.

Black plate (221,1)

٣ ـ بشر بن إبراهيم: اتفق الأئمة على تركه، وهذا أحسن أحواله.

٤ ـ عمر بن عمرو العسقلاني: متَّفق على ضعفه، ورماه ابن عدي بالوضع.

٥ ـ محمد بن عبد الله الأنصاري: قال عنه ابنُ منده: «متروك الحديث». وهو كذلك على أحسن أحواله، وإلا فقد رماه غير واحد بالكذب.

٦ ـ نهشل بن سعيد: متروك، ورماه بعضهم بالكذب.

٧ ـ الوليد بن جميل: والأرجح في حاله أنه في عداد الشيوخ؛ إذ لا يصل إلى حد الترك، وقد تبيّن ـ في الدراسة ـ أن ابن منده وافق أبا حاتم، الذي وصف أحاديثَه عن القاسم بالنكارة.

وبهذا تبيّن أن جميعَ من وصفهم ابن منده هم من المتروكين، الذين كثُرت المناكيرُ في رواياتهم، فاستحقُّوا الترك، سوى الوليد، فحالُه أرفع، إلا أن ابن منده لم يتفرد بهذا الحكم، بل سبقه إلى وصف أحاديثه بالنكارة أبو حاتم الرازي.

٩ ـ ذاهبُ الحديث:

وصف ابن منده بهذا اللفظ راوياً واحداً ـ مِمَّن شملتهم الدراسة ـ وهو: محمد بن الحجاج اللخمي، المشهور بوضع حديث الهريسة.

وكَلِمَةٌ لم يطلقها الإمام إلا في راوٍ واحد يصعبُ الجزم بمراده منها، لكن يحتمل أنه يريد بها أحد معنيين:

الأول: أنه يريد بها أنه كذاب.

الثاني: أنه يريد بها أنه: متروك الحديث.

وكأن الاحتمال الثاني أقربُ؛ لأن ابن منده في سياق ترجمة محمدٍ هذا، أورد فيه كلمةَ ابن معين: ليس بثقة، ولم يورد كلمةَ ابن معين الأخرى فيه، وهي: كذاب، فكأنه يميل إلى أنه لا يصل إلى أن يصنَّف بالوضع، والله أعلم.

Black plate (222,1)

١٠ ـ منكر الحديث:

هذه اللفظة من العبارات التي لم يُكثِرْ ابن منده من استعمالها، ولم أقف إلا على راويين أطلق عليهما هذه اللفظة؛ وهما: سليمان بن داود الشاذَكوني، ومحمد بن عبد الرحمٰن البياضي.

أما الشاذَكوني، فهو، على سَعة حفظة، إلا أنه متهم بالكذب، وجزم غيرُ واحد برميه بالكذب، وقد اختار ابن منده فيه عبارةَ أبي أحمد الحاكم.

ومثله البياضي؛ فقد اتهم بالكذب، ورماه بعض النقاد بالكذب، وقد اختار ابن منده عبارة الإمام أحمد والفلاس فيه، فتبين أنه يطلقها على من اتُّهم بالكذب.

١١ ـ فيه نظر:

هذه اللفظة أطلقها ابن منده على ثلاثة من الرواة، كلهم ماتوا في القرن الرابع، ولهذا فإن الكلام فيهم قليل، لتأخُّرهم عن عصر الرواية الذهبي، خاصة وأنهم غيرُ مشاهير بهذا الفن، وهم ـ على وجه التقريب ـ من طبقة شيوخِ شيوخ ابن منده.

والملحوظ أن هذه اللفظة هي بعينها كلمةُ أبي أحمد الحاكم في هؤلاء الثلاثة؛ وهم:

١ ـ إبراهيم بن محمد العمري الكوفي: نقل فيه كلمة أبي أحمد، وكلمةً للخطيب نقلها عن أحد الحُفَّاظ، وهي أنه تكلم فيه.

٢ ـ سليمان بن محمد الخزاعي: قال أبو أحمد: فيه نظر، وقال ابن عبد البر: سليمان لا يحتج به.

٣ ـ عبد الله بن محمد بن العباس بن بَيَان الكوفي: لم يزد فيه على كلمة أبي أحمد.

وبعد: فهل مراده بقوله في الرواة هنا: فيه نظر، هي كمراد البخاري، وهي أنه يعبر بها عمَّن تُرك حديثه[1]؟!

(١) ينظر: الرفع والتكميل: (١٤١) مع تعليق المحقق.

Black plate (223,1)

والجواب: أن هذا ليس بظاهر، بل الظاهر أنه يطلقها في الرواة الذين لا يُحتَجُّ بمثلهم، أو تكلم فيهم بما لا يوجب ترْكَهم، والله أعلم.

١٢ ـ مجهول:

لعل هذه اللفظةَ أكثرُ لفظة استعملها ابن منده في كلامه في هذا الباب ـ باب الجرح ـ ذلك أن الرواة الذين أطلق عليهم هذه اللفظة بالعشرات، وهم على قسمين:

القسم الأول: مَنْ ترجم لهم في كتابه «معرفة الصحابة» على أنهم من شرط كتابه «معرفة الصحابة».

القسم الثاني: مَنْ ذكرهم في كتبه الأخرى، أو ورد ذكرُهم في «المعرفة» عَرَضاً، لا أنهم على شرط الكتاب.

أما أهل القسم الأول ـ وهم الذين ذكرهم في «المعرفة» ـ فقد بلغوا ثلاثةَ عشرَ نفساً؛ وهم: أسود بن أبي الأسود النَّهدي، والأضبط السَّلَمي، وتميم بن يزيدَ، والتّيِّهان، وحنظلة الثَّقفي، وحَوْشَبُ، وحيْدةُ، والخزْرج أبو الحارث، وخصَفة أو ابن خصَفَة، ورَكْب المصري، وسالم بن وابصةَ، وسُليم بن أُكَيمة الليثي، وأبو يزيد الفهري[(١)].

وسبب حكم ابن منده على أهل هذا القسم بالجهالة: هو أن عنده أصلاً قرَّره في هذا الباب، وهو: **أن الصحابي إذا لم يرْوِ عنه إلا راوٍ واحدٍ، فإنه مجهول عنده، ولو كان الراوي عنه مشهوراً، كما نصَّ على ذلك جماعةٌ من المصنفين في المصطلح.**

قال العلامة بدر الدين الزركشي: «وقد صرَّح الإمامُ المتقن، أبو عبد الله محمد بن منده بأن شرطهما ـ أي: البخاري ومسلم ـ خلافُ ما قاله الحاكم، فقال: ومن حُكْمُ الصحابيِّ إذا روى عنه تابعي ـ وإن كان مشهوراً، مثل: الشعبي، وسعيد بن المسيب ـ **يُنسب إلى الجهالة**، فإذا روى

(١) وقد ذكرت تراجمهم مفصلةً في الدراسة الآتية قريباً في الفصل الثالث.

Black plate (224,1)

عنه رجلان صارَ مشهوراً، واحتُجَّ به، وعلى هذا بنى البخاري ومسلم كتابيهما الصحيحين، إلا أحرفاً تبيَّن أمرُها، انتهى»[(١)].

وبهذا يتبين مرادُه بمصطلح الجهالة فيمن ذكر في «الصحابة»، ويبقى التعقُّب عليه في إثبات راوٍ آخر عن غير من ذكره، فإن وُجد كان وصفه بالجهالة متعقَّباً، وإلا فلا تعقُّب عليه، **وإن كان التعقُّب عليه** مشروطٌ ـ فيما أرى ـ بعلم ابن منده بوجود العدد الكافي لرفع حدِّ الجهالة عن الراوي، وأما كونُ أحدِ أهلِ العلم يتعقَّبُه بوقوفه على راوٍ أو أكثر، فإن هذا لا يلغي الحدَّ عنده ـ فهو اصطلاحٌ رآه ـ لكنه يتعقَّب عليه في المترجم نفسه، بأن الصواب أنه ليس مجهولاً على اصطلاح ابن منده.

ويحسُن هنا أن أبين أمراً مهماً؛ وهو أنه **لا أثر** لمصطلح «مجهول» عنده في ردّ رواية من وصفه بذلك؛ لسببين:

الأول: أنني لم أقف على حرفٍ واحد في كتابه صرّح فيه بردِّ حديث هذا الضرب، ولم أجد ذلك في كتابَي ابن الأثير، وابن حجر، اللذين اعتنيا بنقل اختيارات ابن منده في الصحابة.

الثاني: أنني لم أقف ـ أيضاً ـ على من ذكر هذا من علماء المصطلح، مَعَ عنايتهم بنقل كلام هذا الإمام في أنواع مختلفة من أنواع علوم الحديث.

وأما أهل القسم الثاني، فقد بلغوا عشرة أنفس، وهم: عنبسةُ، وأبو أمية الثقفي، وأبو أيوب اليمامي، وأبو بشر الفقيمي، وأبو بشر الموصلي، وأبو جارية الأنصاري، وأبو جعونة، وأبو الجهم بن صخير، وأبو الحكم، وأبو عمرو.

فهل هم على شرطه في الصحابة من حيث الحكم عليهم بالجهالة؟

بالنظر في تراجمهم ـ كما سيأتي ـ يتَّضح أن شرطه في حد الجهالة،

(١) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح ١/ ٢٦٤، وينظر: شروط الأئمة لابن طاهر: (١٨)، المقنع ١/ ٧٠، فتح المغيث ٤/ ١٠١.

Black plate (225,1)

ليس خاصاً بالصحابة، بل هو عام، فكلُّ مَنْ ذكرهم لم يذكر عنهم سوى راوٍ واحد فقط، وبعد التتبُّع والبحث، لم أجد مزيداً على ما قال، إلا فيما ندر، كما بيّنت ذلك في الدراسة.

وبهذا يتبيّن أن حدّ الجهالة عند ابن منده، مطابق ـ في الجملة ـ لِمَا ذكره محمد بن يحيى الذهلي ـ وهو: أن الراوي يكون مجهولاً ما لم يرْوِ عنه اثنان، فأكثر[(١)].

فتحصَّل من هذه الدراسة ما يلي:

١ ـ أن ابن منده يستعمل عباراتِ الأئمة الذين سبقوه في الجرح والتعديل؛ أي إنه لم يتفرد بلفظة من الألفاظ لم يسبق إليها حسبما وقفت عليه.

ولعل أكثرَ الأئمة الذين تأثَّر باصطلاحاتهم وأحكامهم هو أبو أحمد الحاكم، وهذا عجيب؛ لكون أبي أحمد معاصراً له تقريباً؛ إذ توفي سنة: ٣٧٨هـ.

٢ ـ أن مجموع عبارات التعديل التي وقفتُ على استخدامه لها **عشر عبارات**.

٣ ـ بالنظر في الألفاظ التي أطلقها في باب التعديل ـ وبعد دراستها ـ يمكن تقسيم هذه الألفاظ على ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: أحد الأئمة، أحد الحفاظ، الحافظ، ثقة، أحد الثقات.

المرتبة الثانية: لم يخرِّج عنه أحد الشيخين ومحله الصدق، صالح، من أهل المعرفة.

المرتبة الثالثة: أحد المذكورين بعلم الحديث، يُجمع حديثُه.

---

(١) سيأتي مزيد إيضاح لهذه المسألة عند دراسة اصطلاح المجهول في المبحث الرابع من الفصل الثاني في الباب الثاني.

Black plate (226,1)

٤ ـ أن مجموع عبارات الجرح التي وقفت على استخدامه لها ستَّ عشرةَ عبارةً.

٥ ـ أن مراتب الجرح ـ بالنظر في الألفاظ التي أطلقها ـ وبعد دراستها وتطبيقها على الرواة الذين وُصفوا بها ـ يمكن تقسيم هذه الألفاظ على خمسِ مراتب، أذكرها من الأخفِّ إلى الأشدِّ[(١)]:

المرتبة الأولى: مجهول، فيه نظر.

المرتبة الثانية: ليس بالقوي عندهم، ليس بالمتين عندهم، حديثه ليس بالقائم، حديثه ليس بالمعروف.

المرتبة الثالثة: ضعيف، في حديثه بعض المناكير.

المرتبة الرابعة: متروك، ذاهب الحديث، صاحب مناكير، صاحب غرائبَ، حدث عن فلان بمناكيرَ، حدث عن فلان بغرائبَ، منكر الحديث.

المرتبة الخامسة: حدث عن فلان بموضوعات، والله تعالى أعلم.

(١) ولا يخفى أن توزيع بعض الألفاظ اجتهاديٌّ؛ نظراً إلى تقارب بعض المراتب من بعض، خاصة كلَّما زاد عددها ـ كما صنع السخاوي حينما جعلها ثنتي عشرة مرتبةً ـ فإن دائرة الاجتهاد تتسع، ولذا قد تُوجَدُ عبارة يذكرها بعض الحفاظ في أدنى مراتب التعديل، وآخرون يضعونها في أول مراتب الجرح.

Black plate (227,1)

المبحث الخامس

عنايته برجال البخاري ومسلم

منذ أن اشتهر الصحيحان، وطار ذكرهما في الآفاق، صارا محلَّ عناية العلماء، ما بين متعقِّب عليهما في الأسانيد أو المتون، ومستدركٍ عليهما، وشارحٍ، ومختصِرٍ.

ولقد كان من صور العناية التي أُحيطت بالصحيحين: العنايةُ برجالهما، أو رجال أحدهما[(١)]، ويمكن تلخيصُ صور العناية بهما فيما يلي:

١ ـ التأليف في جمع أسماء رجالهما، وهذا كثيرٌ؛ ومن ذلك:

أ ـ «رجال البخاري ومسلم» للدارقطني[(٢)].

ب ـ «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» لأبي عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥)[(٣)].

٢ ـ التأليف في جمع رجال أحد الصحيحين؛ ومن ذلك:

أ ـ «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد» المشهور بـ«رجال

---

(١) وفي ضمن ذلك: عنايةٌ بضبط الأسماء ـ وفيه كتب خاصة ـ وبيان المهملين منهم، وأنسابهم، وكناهم.
وقد حظي رجال الشيخين، ثم رجال البخاري بالذات بنصيب الأسد من هذه العناية، كما يتبين من قراءة ما كتبه:
١ ـ عبد الله الليثي في مقدمة تحقيقه لكتاب ابن منجويه «رجال صحيح مسلم».
٢ ـ محقق كتاب «أسامي من روى عنهم البخاري» لابن عدي: بدر بن محمد العماش (٤٦ ـ ٥٣).
وينظر: الرسالة المستطرفة، ص(٢٠٥)، كشف الظنون ١/ ٧٨.

(٢) طبع في المجلد الأول من كتاب «ذكر اسماء التابعين عند البخاري ومسلم» بتحقيق كمال الحوت، وبوران الضناوي.

(٣) طبع الكتاب بتحقيق كمال الحوت، ويقع في مجلد.

Black plate (228,1)

صحيح البخاري» للكلاباذي (ت:٣٩٨)[١].

ب ـ «التعديل والتجريح لمن خرَّج عنه البخاري في الجامع الصحيح» لأبي الوليد الباجي (ت:٤٧٤)[٢].

وقد سبقت الإشارة[٣] إلى شيء مما يتصل بصحيح البخاري عند الحديث عن كتاب ابن منده «أسامي مشايخ البخاري»[٤].

ج ـ «رجال صحيح مسلم» لابن منجويه (ت:٤٢٨)[٥].

د ـ «تسمية رجال صحيح مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري» للحافظ المتقن أبي عبد الله الذهبي (ت:٧٤٨)[٦].

٣ ـ التأليف في الدفاع عمن انتقد على الشيخين إخراجَهما ـ أو أحدهما ـ عن ذلك الراوي:

ويمكن التمثيل لهذا الموضوع بكتاب، وبجزء من كتاب: أما الكتاب فهو:

أ ـ «رفع التماري فيمن تُكُلِّم فيه من رجال البخاري» لابن خلفون (ت:٦٣٦)[٧].

ب ـ الفصل الذي عقده الحافظ ابن حجر (ت:٨٥٢) في كتابه

---

(١) طبع الكتاب في مجلدين، بتحقيق عبد الله الليثي، سنة ١٤٠٧هـ، نشرته دار المعرفة، بيروت.

(٢) طبع الكتاب في ثلاث مجلدات، بتحقيق د.أبو لبابة حسين، سنة ١٤٠٦هـ، نشرته دار اللواء بالرياض.

(٣) في المبحث الثالث من الفصل الأول في هذا الباب.

(٤) وحول الكتب المؤلَّفَة في رجال البخاري، ينظر ما كتبه بدر العماش في تحقيقه لكتاب ابن عدي ـ «**أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه الذين ذكرهم في جامعه الصحيح**» ـ: (٤٦ ـ ٥٣) فقد أجاد وأفاد، أثابه الله.

(٥) طبع الكتاب في مجلدين، بتحقيق عبد الله الليثي، سنة ١٤٠٧هـ، نشرته دار المعرفة.

(٦) ذكره عبد الله الليثي في مقدمة تحقيقه لكتاب ابن منجويه «رجال صحيح مسلم» ١/ ١٧، وبيّن مكان النسخة الخطية.

(٧) ذكره الزركلي في الأعلام ٦/ ٣٦.

Black plate (229,1)

«الهدي» ـ وهو الفصل التاسع ـ في الدفاع عمَّن أخرج لهم البخاري، وطعن عليهم بنوع من أنواع الطعون، وغالبهم ممن اشترك الشيخان في الرواية عنهما.

وبعد: فليس غريباً أن يسهم ابنُ منده رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا المجال، وهو الذي عرف قيمة الصحيحين في الإسلام، وما وضع الله لهما من المكانة في نفوس أهل العلم.

وإن الناظر في قول الكلاباذي: «وقال لي أبو عبد الله ابن منده: كلُّ ما قال البخاري في «الجامع»: نا أحمد بن وهب، فهو ابن صالح المصري، ولم يخرِّج البخاري عن أحمد بن عبد الرحمٰن في الصحيح شيئاً، وإذا حدّث عن أحمد بن عيسى نسَبَه»[(١)] لَيُدْرِك تماماً عناية هذا الإمام برجال الشيخين، حتى أدرك ذلك منه معاصروه ـ ومنهم الكلاباذي ـ فصاروا يسألونه عنه، فيجيبهم جوابَ المطَّلع المتفحِّص، الضابط.

ومن هنا، فقد ظهرت عنايةُ ابن منده برجال الشيخين في كتبه بشكل ظاهر، ويمكن إبراز مظاهر اهتمامه برجال الشيخين في المعالم الآتية:

١ ـ التنصيص على أن الراوي مِمَّن أخرج له الشيخان، أو أحدُهما، وهذا ظاهر جداً في كتابيه: التوحيد، والإيمان[(٢)].

٢ ـ يبيّن ـ أحياناً[(٣)] ـ كيفية رواية الشيخين عن الراوي الذي يذكره.

---

(١) رجال صحيح البخاري ١/ ٤٧.

(٢) ينظر أمثلة على ذلك:
في كتاب الإيمان: ١/ ١٥٧ ح(١٣)، ١/ ١٧٢ ح(٢٢)، ١/ ١٨٦ ح(٣٤)، ١/ ١٩٠ ـ ١٩١ ح(٣٩، ٤٠)، ١/ ٢١٤ ح(٨١)، ٢/ ٣١ ح(٢٠٣)، ٢/ ٣٢ ح(٢٠٤)، ٢/ ٣٦ ح(٢٠٨)، ٢/ ٣٠١ ح(٥٧٩)، ٣/ ١٤١ ح(٩٧٦)، ٣/ ٢١١ ح(١٠٦٤).
وفي كتاب التوحيد: ١/ ٢١٤ ح(٨١) [أربع رواة]، ١/ ٢٢٣ ح(٨٤)، ٣/ ١٠٤ ح(٥٠٦) [ثلاث رواة]، ٣/ ٢٠٢ ح(٦٦٥)، ٣/ ٢٣١ ح(٧٣٥).
وينظر ما سيأتي في التعليق على رقم (٣) من مظاهر عنايته برجال الشيخين.

(٣) وإنما قلت: أحياناً؛ لأنه بتتبعي لأحكامه على الرواة، قد يبين أن أحد الشيخين احتج به، ولا يذكر كيفية رواية الإمام الآخر عنه، ومثال ذلك: =

Black plate (230,1)

والأصل فيمن يذكرهم من رجال الشيخين أنهم ممَّن احتجوا بهم، فإنْ كانت روايتهم عنه على سبيل الاستشهاد، بيّن ذلك[(١)].

مع التنبيه إلى أنه يعبِّر عن الاحتجاج ـ أحياناً ـ بقوله: روى عنه ـ البخاري، أو مسلم ـ **ما تفرَّد به**[(٢)].

٣ ـ يبيّن سببَ ترك الشيخين أو أحدهما للرواية عنه.

قال في كتابه (رسالة في بيان فضل الأخبار) المعروفة بـ«شروط الأئمة»[(٣)]:

«وقد ذكرتُ في **شرح الرسالة**[(٤)] جميع **مَنِ اتفق** محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجاج على الإخراج عنهما في كتابيهما الصحيح، **ومَنْ تفرد** البخاري بالإخراج عنه ممن لم يخرِّج عنه مسلم بن الحجاج، **أو أخرج عنه مسلم** ولم يخرج عنه البخاري، **أو أخرج عنه واحد منهما** واستشهد به الآخر»[(٥)].

وله إشارات على هذا النحو، لكنها ليست بالكثيرة في بعض كتبه[(٦)].

= قال عن أسباط بن نصر ـ في ١/ ٢١٤ ح(٨١)، وفي ٣/ ٢٠٢ ح(٦٦٥) ـ: «أخرج له مسلم» فقط، ولم يزد على ذلك، مع أن البخاري علق عنه في صحيحه ١/ ٣٤٦، باب إذا استشفع المشركون بالمسلمين عند القحط ح(٩٧٤).

(١) وهو يعبر عن ذلك بأحد أمرين: كما قال في حماد بن نجيح: استشهد البخاري بحماد، وهو صالح ـ كما في الإيمان ٢/ ٣٦ ح(٢٠٨)، وقال نحواً من ذلك في زيد بن أسلم، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه، ومسلم بن إبراهيم، كما في التوحيد ٣/ ١٠٤ ح(٥٠٦).

(٢) والذي وقفت عليه في تطبيقاته في كتبه، ثلاثة رواة:

الأول: **زهير بن محمد**، قال عنه ـ في الإيمان ٣/ ١٤١ ح(٩٧٦) ـ: «أخرج مسلم عنه ما تفرد به»، وينظر: هدي الساري: (٤٢٣) ترجمة زهير.

الثاني: **سهيل بن أبي صالح**، قال عنه ـ في الإيمان ٣/ ١٤١ ح(٩٧٦) ـ: «أخرج مسلم عنه ما تفرد به»، وينظر: هدي الساري: (٤٢٨) ترجمة سهيل.

الثالث: **المنهال بن عمرو الأسدي**، قال عنه ـ في الإيمان ٣/ ٢١١ ح(١٠٦٤) ـ: «أخرج له البخاري ما تفرد به»، وينظر: هدي الساري: (٤٦٨) ترجمة عمرو.

(٣) سيأتي الحديث عنها مفصلاً ـ إن شاء الله ـ في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الثاني.

(٤) سيأتي الحديث عنها ـ إن شاء الله ـ في المبحث الثاني من الفصل الأول في الباب الثاني.

(٥) ص(٧١).

(٦) ومن أمثلة ذلك التي وقفت عليها في كتبه: =

Black plate (231,1)

وذكر في «شروط الأئمة» ـ أيضاً ـ كلاماً مجملاً، فقال:

«**الطبقة الثانية من طبقات الرواة ـ الذين قَبِلَهم جماعة من أهل المعرفة والتمييز، وردَّهم آخرون ـ** ثم ذكر سبعةَ عشرَ راوياً، ثم قال ـ: **وغيرهم جماعة يكثُر تَعدادُهم لكثرتهم**، قد أخرج عنهم محمد بن إسماعيل البخاري، وتركهم مسلم بن الحجاج، أو أخرج عنهم مسلم وتركهم البخاري، لكلام في حديثه، أو غُلُوٍّ في مذهبه»[(١)].

٤ ـ أنه بيّن على وجه التفصيل جميعَ من اتفق البخاري ومسلم على الإخراج عنهما في كتابيهما الصحيح، ومن تفرَّد البخاري بالإخراج عنه ممن لم يخرج عنه مسلم، أو أخرج عنه مسلم ولم يخرِّج عنه البخاري، أو أخرج عنه واحد منهما، واستشهد به الآخر[(٢)].

٥ ـ ربطُه طبقةَ المتروكين من الرواة بترك الشيخين لهما.

قال في رسالته «شروط الأئمة»:

«الطبقة الثالثة: **وهي المتروكة باتفاقٍ من محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج وغيرهما**؛ لأحوال شتى.

هذه الطبقة متروكة؛ إما: **لكثرة الوهم** في حديثهم، **أو لسوء حفظهم، أو لعلة دخلت عليهم**، فاضطربوا في الروايات، **أو لجهالة** فيهم، **أو للتُّهمة** الواقعة عليهم، **أو لشهرتهم** بالكذب، وهم...، ثم سردهم، وهم تسعةٌ وأربعون راوياً، ثم قال: وقد اقتصرنا على ذكر جماعة منهم، ومِلنا إلى الإيجاز والاختصار، وبالله التوفيق»[(٣)]، والله تعالى أعلم.

= قوله عن المنذر بن مالك بن قُطَعَة ـ في كتاب الإيمان ١/ ١٧٢ ح(٢٢) ـ: «لم يخرِّج عنه البخاري؛ **لمذهبه**، ومحلُّه الصدق».
وقوله ـ عن يزيد بن كيسان ـ: «لم يخرِّج له البخاري **استغناءً بغيره**» كما في الإيمان ١/ ١٩٢ ح(٤٠).

(١) شروط الأئمة: (٦٨).

(٢) وقد تقدم نقل كلامه قريباً من كتابه «شروط الأئمة» في الفقرة السابقة.

(٣) شروط الأئمة: (٧٤ ـ ٨٠).

Black plate (232,1)

المبحث السادس

عنايته بطبقات الرواة

قبل الحديث عن أهمية هذا العلم، والإشارة إلى جهود العلماء فيه، يحسُن التعريف بمصطلح الطبقة، حتى يتَّضحَ المرادُ بها، فيقال:

الطبقة لغةً:

قال ابن فارس: «الطاء، والباء، والقاف **أصلٌ صحيح واحد**، وهو يدل على وضع شيءٍ مبسوطٍ على مثله، حتى يغطِّيَه؛ من ذلك:

الطبق، تقول: أطبقتُ الشيءَ على الشيء، فالأول طبق للثاني، وقد تطابقا.

ومن هذا قولهم: أطبق الناس على كذا، كأن أقوالهم تساوت، حتى لو صيَّر أحدهما طبقاً للآخر لصلُح...»[(١)].

وفي الاصطلاح:

قال الحافظ ابن حجر: «الطبقة في اصطلاحهم، عبارة عن: جماعة اشتركوا في السن، ولقاء المشايخ»[(٢)].

وقد فصّل بعضُ المصنفين في علوم الحديث في مصطلح الطبقة، فقال ابن الصلاح:

«**والطبقة** في اللغة عبارة عن القوم المتشابهين، وعلى هذا:

فرُبَّ شخصين يكونان من **طبقة واحدةٍ**؛ لتشابههما بالنسبة إلى جهة، **ومن طبقتين** بالنسبة إلى جهة أخرى لا يتشابهان فيها، فأنس بن مالك

(١) معجم مقاييس اللغة ٣/ ٤٣٩، وينظر: العين ٥/ ١٠٨، لسان العرب ١٠/ ٢٠٩، تاج العروس ٢٦/ ٥٠.

(٢) نخبة الفكر مع شرحها، ص(١٨٥)، وينظر: المنهل الروي: (١١٥).

Black plate (233,1)

الأنصاري وغيره من أصاغر الصحابة مع العشرة وغيرهم من أكابر الصحابة من طبقة واحدة، إذا نظرنا إلى تشابههم في أصل صفة الصحبة. وعلى هذا، فالصحابة بأسرهم طبقةٌ أولى، والتابعون طبقةٌ ثانية، وأتباع التابعين ثالثة، وهلمَّ جراً.

وإذا نظرنا إلى تفاوت الصحابة في سوابقهم ومراتبهم، كانوا ـ على ما سبق ذكره ـ بضعَ عشرةَ طبقةً، ولا يكون عند هذا أنس ـ وغيره من أصاغر الصحابة ـ من طبقة العشرة من الصحابة، بل دونهم بطبقات[(١)].

والباحث الناظر في هذا الفن يحتاج إلى معرفة المواليد، والوفيات، ومن أخذوا عنه، ومن أخذ عنهم، ونحو ذلك، والله أعلم»[(٢)].

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ظاهرة:

فإن الجامعَ بينهما هو الانطباقُ؛ لقوة التشابه والتقارب، فلوجود التشابه في الأسماء، أو الكنى، مَعَ توافقهما في الزمن، مَعَ احتمال خلط الباحث بينهما، صار تسميةُ الطبقة متفقاً مع معناه اللغوي.

ولعل الأصل الذي بنى عليه العلماء تقسيمَ الرواة إلى طبقات قوله ﷺ ـ فيما رواه الشيخان من حديث ابن مسعود، وعمران بن حصين رضي الله عنهم[(٣)] ـ:

---

(١) وقد عبّر السيوطي عن ذلك، فقال في ألفيته:

والطبقات للرواة تعرفُ ... بالسنِّ، والأخذِ، وقد تختلفُ
فالصاحبون باعتبار الصحبهْ ... طبقةٌ، وفوقَ عشرٍ طبقهْ

ينظر: ألفية السيوطي مع شرحها للأثيوبي ٢/ ٣٧٤.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح مع المحاسن للبلقيني: (٦٦٥)، وينظر: المنهل الروي: (١١٥)، التبصرة والتذكرة ٣/ ٢٧٤، المقنع في علوم الحديث ٢/ ٦٦٨، الشذا الفياح ٢/ ٧٨١، التوضيح الأبهر للسخاوي، ص(١٠٨)، اليواقيت والدرر ٢/ ٣٤٤، شرح ألفية السيوطي ٢/ ٣٧٤.

(٣) حديث ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه البخاري ٢/ ٩٣٨ ح(٢٥٠٩)، ومسلم ٤/ ١٩٦٣ ح(٢٥٣٣).
وحديث عمران رضي الله عنه أخرجه البخاري ٢/ ٩٣٨ ح(٢٥٠٨)، ومسلم ٤/ ١٩٦٤ ح(٢٥٣٥).
وفي الباب عن غيرهما من الصحابة رضي الله عنهم، ينظر: صحيح مسلم ٤/ ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤.

Black plate (234,1)

«خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم. فذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة»[(١)].

وبعد:

فإن علم طبقات الرواة علمٌ مهمٌ، أوْلاه العلماء عنايتَهم واهتمامَهم، لِمَا يترتب على ذلك من فوائدَ عظيمةٍ، سيأتي الإشارة إليها في كلامهم بعد قليل، وقد صنّفوا فيه المصنفات[(٢)].

وفيما يتصل بأهميته، فيمكن أن نستخلص من كلام المصنفين في علم الاصطلاح أن لمعرفة علم الطبقات فوائدَ أربعَ:

١ ـ تمييز ثبوت السماع بين الرواة، أو غلبة الظن بذلك.

٢ ـ تمييز الانقطاع في الإسناد، وهذا ظاهرٌ فيمن يروي عن طبقة لم يدرِكْها الراوي كما لو روى راوٍ من طبقة الإمام أحمد عن راوٍ من طبقة الثوري، أو راوٍ من طبقة شعبةَ عن صحابيٍّ.

---

(١) ينظر: الباعث الحثيث ٢/ ٦٧١.

(٢) وهي عند التأمل على قسمين:

القسم الأول: ما سُمي بهذا الاسم صراحةً، ككتاب الطبقات لابن سعد (ت: ٢٣٠)، وخليفة بن خياط (ت: ٢٤٠)، ومسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١). وهذه أقدم ما وصلنا من الكتب المؤلفة في الطبقات، **وأجمعها** كتاب ابن سعد كما يقول ابن حجر في شرح النخبة: (١٨٦).

وقد يوجد في كتب الطبقات ما أُلِّف في طبقات راوٍ معين، كما فعل عبد الله بن جعفر بن محمد، أبو محمد البغدادي ثم المصري؛ فقد ألف كتاباً في طبقات الرواة عن مالك، كما ذكر الذهبي ذلك في تاريخ الإسلام ٢٦/ ٥٧.

القسم الثاني: مَنْ بنى كتابه على الطبقات من غير أن يسميه بالطبقات، وعلى هذا بنى ابن حبان كتابه الثقات، والذهبي في السير، وتاريخ الإسلام.

وللتفصيل في علم الطبقات وما كتب حوله، ينظر ما كتبه كلٌّ من: د.أكرم العمري في مقدمة كتاب «الطبقات» لخليفة، ومقدمة طبقات ابن سعد لإحسان عباس، ومقدمة د.زياد منصور للقسم المتمم لطبقات ابن سعد، ومقدمة الشيخ مشهور بن حسن لكتاب الطبقات لمسلم.

ومن الجدير بالذكر: أن من العلماء من تعرّض لهذا العلم ضمن كتبه، من غير تصنيف مستقل، كما صنع الحافظ ابن رجب في أواخر شرحه لعلل الترمذي.

Black plate (235,1)

٣ ـ كشف دعوى السماع؛ إما بسبب غلط الراوي، أو كذبه[١].

٤ ـ وهي ثمرة لِمَا سبق: جرح الرواة، أو تعديلهم، وذلك من خلال ثبوت دعوى الراوي لسماعه، أو بطلانها[٢].

إذا تبيّنَتْ هذه الفوائد، فلا غَرْوَ أن يكون لابن منده ـ وهو أحد كبار المحدثين ـ هذا الاهتمامُ، وتلك العناية التي ظهرت في بعض كتبه.

ولعلي أُجمل مظاهر عنايته بعلم الطبقات في كتبه فيما يلي[٣]:

١ ـ **اهتمامه** بمسألة السماع والإدراك والرؤية بين الرواة.

وقد برز هذا جلياً في كتابه «فتح الباب في الكنى والألقاب»، فقد بلغت التراجم التي تحدث فيها عن هذا الموضوع قُرابةَ ثلاثمائة وأربعين ترجمةً.

٢ ـ **وهو متصلٌ** بما سبق: أنه كان مهتماً جداً ـ في كتابه «الفتح» ـ بذكر بعض شيوخ المترجَم، وبعض تلاميذه.

وغالباً ما يقتصر على اثنين منهما؛ لأن الغرض من ذكرهما يحقق المقصود، وهو بيان الطبقة لو قُدِّر أن هناك اشتباهاً.

وقد يقتصر على ذكر الشيوخ دون التلاميذ، وبالعكس، ونادراً ما يغفل

---

(١) **ومن طريف ما يذكر هنا**: ما ذكره الذهبي ـ في «الميزان» ١/ ٤٥ ـ في ترجمة رَتَن الهندي؛ حيث قال: رَتَن الهندي، وما أدراك ما رَتَن؟! شيخ دجال بلا ريب! ظهر بعد الستمائة، **فادَّعى الصحبة!** والصحابة لا يكذبون وهذا جريء على الله ورسوله! وقد ألّفت في أمره جزءاً، وقد قيل: إنه مات سنة اثنتين وثلاثين وست مائة!

(٢) ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح: (٣٩٨)، وينظر: المنهل الروي: (١١٥)، الشذا الفياح ٢/ ٧٨١، فتح المغيث ٤/ ٣٩٦، التوضيح الأبهر للسخاوي، ص(١٠٨)، اليواقيت والدرر ٢/ ٣٤٤، تحرير علوم الحديث ١/ ١٠٩.

(٣) وسيكون البحث محصوراً بعلم الطبقات حسب التعريف الاصطلاحي الذي تقدم تقريره آنفاً.

وإنما ذكرت ذلك؛ لأن ابن منده: تحدث عن أنواع من الطبقات ـ في كتابه «شروط الأئمة» ـ تتصل بالقبول والرد، وتحدث عن طبقات النَّقلة بحسب عنايتهم بالكتاب والسنة، كما بيّنت ذلك تفصيلاً عند دراسة كتابه هذا في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الثاني.

Black plate (236,1)

ذكرَ ذلك[١].

ومن تدقيقه رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الباب: أنه يبين نوع العلم الذي أخذه التلميذُ عن شيخه، فيقول: أخذ عنه القراءات، بل إنه يعيّن القراءة التي أخذها عن شيخه[٢].

ومن صور تدقيقه: أنه يبين طبيعة علاقة المترجم بشيخه ـ إذا كانت علاقةً غير علمية ـ كأن يقول: كان خادماً للثوري، أو صحب معروفاً الكرخي، ونحو ذلك[٣].

وهذا كلُّه ـ بلا شك ـ يقلل نسبة الوهم في المترجَم، ويدل على ضبط الترجمة.

٣ ـ **أشار** ـ على سبيل التمثيل ـ في آخر كتابه «الشروط» لبعض طبقات الرواة الخاصة بالرواة عن بعض الصحابة المشاهير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وهو في ذلك ناقلٌ لكلمة ابن المديني المشهورة التي ذكرها في كتابه «العلل»[٤]، ورواها في كتابه «الشروط» بإسناده إلى علي ابن المديني[٥].

وقد نقل ـ أيضاً ـ كلمة الإمام ابن المديني ـ المشهورة ـ في الرواة الذين تدور عليهم الأسانيد، وابتدأ بالستة المشهورين في زمانهم؛ وهم:

الزهري (ت:١٢٤) في المدينة، وعمرو بن دينار (ت:١٢٦) بمكة، وقتادة (ت:١٢٦)، ويحيى بن أبي كثير (ت:١٢٩) بالبصرة[٦]، وأبو إسحاق

---

(١) وقد بيّنت هذا مفصّلاً من الأمثلة التي تركها المصنف غُفلاً من ذكر الشيوخ والتلاميذ ـ وهي نادرة ـ: ١٠٤، ٤٠٨، ٥١٢، ١٣٩٧، ١٤٢٠، وغيرها، أما التراجم التي يقتصر فيها على ذكر الشيخ، أو التلميذ فكثيرة.

(٢) ومن الأمثلة: أو قرأ عليه بقراءة ورش، ٢٣٨ (حدث عن... بالقراءات)، ٥٨٥، ١١٩٢ الحديث والقرآن، ٣٤٩٥.

(٣) ومن أمثلة ذلك: ٢٣٩، ١١٤٧، ١٩٣٨، ٣٠٨٣، ٣١٢٣، ٤٢٩٦.

(٤) ينظر: العلل لابن المديني، ص(٣٩) وما بعدها.

(٥) شروط الأئمة من (٨٥ ـ ٩٦).

(٦) وقع في المطبوع والمخطوط، ص(٣٤): «ولأهل مكة عمرو بن دينار...، ويحيى بن أبي كثير...، ولأهل البصرة قتادة بن دعامة السدوسي...، ولأهل الكوفة أبو إسحاق...». =

Black plate (237,1)

السَّبيعي (ت:١٢٧) والأعمش (ت:١٤٨) بالكوفة[١].

ثم ساق بقية كلمة ابن المديني التي انتهت عند ذكر مَن انتهى إليهم علم مَن سبقهم إلى أن بلغ طبقة عصره، وهم ستةٌ من شيوخه أو مَن كان في طبقتهم؛ وهم:

يحيى القطان (ت:١٩٨)، ويحيى بن أبي زائدة (ت:١٨٢)، ووكيع (ت:١٩٩)، وابن المبارك (ت:١٨١)، وابن مهدي (ت:١٩٨)، ويحيى بن آدم (ت:٢٠٣)[٢].

ـ **ثم قال بعد ذلك**: «وفيما بيَّنَّا من أمر الناقلين للآثار كفايةٌ لمن أراد معرفة أهل النقل، وتدبَّر أحوالهم، وسنذكر من أحوال الناقلين للآثار في الشرح ومراتبهم في الأخذ والسماع والجرح والتعديل ما يكتفي به الناظر إذا أراد الله رُشدَه، وبالله التوفيق»[٣].

وعند تأمُّل كتب الطبقات المتقدمة، نجد أنها بُنيت على طبقات الرواة من جهة **الأماكن والبلدان** ـ وهو الغالب ـ وقد يذكر بعضهم الطبقة من حيث **الزمن**، وهذا وجه إدخال كلام ابن منده الذي نقله عن ابن المديني على وجه التقرير له.

٤ ـ **وله في كتابه** «أسامي مشايخ البخاري» إشاراتٌ في هذا الموضوع من جهة تبيين من اشتبهت أسماؤهم من شيوخ البخاري، كما بيَّنتُه مفصّلاً في الحديث عن منهجه في هذا الكتاب، في المبحث الثالث من الفصل الأول من هذا الباب.

= والملحوظ أنه لم ينسب علم يحيى إلى بلد كبقية الرواة، والظاهر أن هذا وهمٌ من الناسخ، والصواب ذكر يحيى بعد قتادة، ليكونا الراويين اللذين يدور إسناد أهل البصرة عليهما، فإن النص في عدة مصادر ـ ومنها العلل لابن المديني نفسه ـ يجعل يحيى بعد قتادة.
ينظر: العلل لابن المديني (٣٩ ـ ٤٥)، الجرح والتعديل ١/ ٣٣، ٥٩، ١٢٨، ١٨٦، ٢٣٤، المحدث الفاصل (٦١٤ ـ ٦١٥)، تذكرة الحفاظ ١/ ٣٦٠، سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٢٦.

(١) ينظر: شروط الأئمة (٣٤).
(٢) ينظر: المرجع السابق (٣٥ ـ ٤٠).
(٣) ينظر: المرجع السابق (٨٣).

Black plate (238,1)

٥ ـ **من مظاهر** عنايته بطبقات الرواة: تنصيصُه على بلد المترجم[(١)]، وهذا برز بشكل جلي في كتابين متخصصين في الرجال، وهما:

١ ـ فتح الباب.

٢ ـ معرفة الصحابة[(٢)].

٦ ـ **عنايته** ببيان سنة الوفاة في بعض الأحيان، وهذا ظهر في كتبه: «فتح الباب»، و«معرفة الصحابة»، «وأسامي مشايخ البخاري»[(٣)].

❖ ❖ ❖

(١) كقوله عن الراوي: **عِداده** في الشاميين، **عِداده** في البصريين، نزل مصرَ، أصلُه من كذا، نزل بلد كذا، ثم انتقل عنها، ونحو هذه العبارات.
ومن المعلوم أن كتب الطبقات بُنيت **على أمرين أساسيين**:
الأول: الزمان (ولادة الراوي ووفاته).
الثاني: المكان الذي سكنه المترجَم، وهذا في كتب الطبقات أبرز وأظهر كما يتبين لمن طالع كتب الطبقات التي تقدمت الإشارة إليها.

(٢) وقد سبق عند دراسة الكتابين إبرازُ هذه المسألة، كما تقدم.

(٣) وقد ذكرتُ ـ أثناء دراستي لهذه الكتب، في الفصل الأول ـ بعضَ الأمثلة هناك، بما يغني عن الإعادة.

Black plate (239,1)

المبحث السابع

جهوده في البحث عن السماع بين الرواة

لم يكن البحث عن سماع الرواة، والتأكد من تحقُّقه ـ بين الراوي ومَنْ روى عنه ـ شيئاً أفرزَتْه عملية النقد التي ابتدأت فروع شجرتها في الإيراق في منتصف القرن الأول، حتى بلغ أوجُ مجدِها في منتصف القرن الثاني إلى منتصف القرن الثالث، كلا! ولكن كانت بداية العناية بهذا الأمر ظاهرةً منذ عهد الخلفاء الراشدين ﷺ.

فهذا عمر الفاروق ﷺ يسمع حديثاً لأول مرةٍ ـ وهو حديث الاستئذان ثلاثاً ـ من أبي موسى الأشعري ـ وهو أقل صُحبةً منه للرسول ﷺ ـ فيأمره بإقامة البيّنة على ثبوت سماعه لذلك الحديث[(١)].

وبغضِّ النظر عما وقع من اعتراض بعض الصحابة على أمير المؤمنين عمر ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ في الطريقة التي سلكها مع أبي موسى، إلا أنَّ المقصود أن في تلك القصة ما يدل على الحرص على السماع، والتثبُّت من اتصال الخبر.

وفي السياق ذاته، يأتي ما رواه مسلمٌ ـ في مقدمة صحيحه ـ من طريق مجاهد بن جبر، قال:

«جاء بُشَيْر العدويُّ إلى ابن عباس، فجعل يحدث، ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذن[(٢)] لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس! ما لي لا أراك تسمع لحديثي! أحدِّثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟! فقال ابن عباس: إنا كنا مرةً إذا سمعنا

(١) ينظر: صحيح البخاري ٥/ ٢٣٠٥ ك: الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثاً ح(٥٨٩٠)، صحيح مسلم ٣/ ١٦٩٤ ح(٢١٥٣).

(٢) أي: لا يستمع، ولا يصغي، ينظر: شرح النووي على مسلم ١/ ٨١.

Black plate (240,1)

رجلاً يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرَتْه أبصارُنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناسُ الصَّعبَ والذَّلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف»[(١)].

قال الحافظ العلائي في تعليقه على هذا الحديث: «فهذا ابن عباس رضي الله عنهما لم يقبل مراسيلَ بُشير بن كعب، وهو من ثقات التابعين الجِلَّةِ الذين لم يتكلم فيهم أحدٌ، واحتجَّ به البخاري في صحيحه، فكيف بغيره؟»[(٢)].

وهكذا استمرت مسيرة أهل العلم في التثبُّت والتحرِّي، والتأكيد على شأن الاتصال الذي هو أحدُ أهم شروط الحديث الصحيح، فأخذها عن الصحابة: التابعون، وأخذها عن التابعين: أتباعُهم، حتى صار هذا الأمر من أهم، وأشق ما يحرص عليه أهل الحديث من أئمةٍ وطلابٍ.

حتى إن ذلك ربما كلّف أحدَهم مسيرةَ أيامٍ ولياليٍ ليتثبَّت من اتِّصال حديثٍ بلغه. وأخبارُهم في هذا كثيرةٌ؛ لعل من أشهرها قصةُ الإمام النقاد: شعبة بن الحجاج رحمه الله، التي أرى من الأهمية بمكان أن أذكرها هنا، لِمَا تشتمل عليه من دلالات كثيرة.

روى الخطيب في «الكفاية» من طريق نصر بن حماد الوراق، قال: كنا قعوداً على باب شعبة نتذاكر، قال: فقلت: حدَّثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عقبة بن عامر، قال: كنا نتناوب رعاية الإبل على عهد رسول الله ﷺ، فذكر الحديث... قال: فخرج إليَّ شعبة، فلطمني، ثم دخل، ثم خرج، فقال: ما له بَعْدُ يبكي؟! فقال له عبد الله بن إدريس: إنك أسأتَ إليه، فقال: أما تنظر ما يحدِّث عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن عطاء، عن عُقبةَ؟ أنا قلت لأبي إسحاق: من حدَّثك؟ قال: حدثني عبد الله بن عطاء عن عقبة. قلت: سمع عبد الله بن عطاء من عقبةَ؟ قال: فغضب ومِسْعَرُ بن كَدام حاضرٌ، فقال: أغضَبْتَ الشيخَ! فقال مسعرٌ: عبد الله بن عطاء بمكة، **فرحلت إلى مكة** لم أُرِد

(١) ينظر: صحيح مسلم ١/ ١٣.

(٢) ينظر: جامع التحصيل: (٥٨).

Black plate (241,1)

الحجَّ، أردتُ الحديثَ، فلقيتُ عبدَ الله بن عطاء، فسألته، فقال: سعد بن إبراهيم حدَّثني! فقال لي مالك بن أنس: سعد بالمدينة، لم يحجَّ العام، فرحلت إلى المدينة، فلقيتُ سعداً، فقال: الحديث من عندكم! زياد بن مِخْراقٍ حدثني، قال شعبة: فقلت أيشٍ هذا الحديث؟ بينا هو كوفي، إذ صار مدنياً، إذْ رجع إلى البصرة ـ قال أبو يحيى هذا الكلام، أو نحوه ـ قال: **فرجعت إلى البصرة** فلقيت زياد بن مخراق، فسألته؟ فقال: ليس هو من بابتك، قلت: حدِّثني به! قال: لا تريدُه! قلت: حدِّثني به، قال: حدثني شهر بن حوشب، عن أبي رَيْحانَةَ، عن عقبةَ! قال شعبة: فلما ذكر شَهْراً، قلتُ: دمَّرَ عليَّ هذا الحديث، **لو صحَّ لي مثلُ هذا الحديث، كان أحبَّ إلي من أهلي، ومالي، ومن الناس أجمعين**[(١)].

فهذه القصة ـ من جملة قصص كثيرة في هذا الباب ـ فيها دلالة بالغة على عناية الأئمة بهذه المسألة، وتكبُّدهم في سبيلها المشاقَّ العظيمة، بحيث لا يملك معها الناظر إلا أن يترحم عليهم، ويدعو لهم، وفي الوقت ذاته تطمئن نفسه إلى حد اليقين بما دلّ عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ولقد بلغت عنايةُ الأئمة بهذه المسألة، بحيث لو قال قائل: إنه لا توجد مسألةٌ أوْلاها الأئمةُ من العناية مثلُ ما أوْلَوْا هذه المسألةَ، لم يكن مبالَغاً؛ ذلك أن الأئمة درسوا كلَّ راوٍ تقريباً، ودرسوا رواياتِه عن شيوخه، وبيّنوا المتصلَ منها والمنقطعَ، بل إنهم يدقِّقون في العبارات، حتى يقولون: فلانٌ رأى فلاناً ولم يسمع منه[(٢)]، ونحو هذه العبارات التي تدل على تدقيق

(١) الكفاية: (٤٠٠).

(٢) وهذا له أمثلة كثيرة، منها:

١ ـ قول يحيى بن معين في عيسى بن يونس: «قد رأى عيسى بن يونس أبا إسحاق، ولم يسمع منه شيئاً»، كما في رواية الدوري عن ابن معين ٣/ ٣١٣.

٢ ـ قول أبي داود عن طارق بن شهاب: «قد رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه شيئاً»، كما في السنن ١/ ٦٤٤ ح(١٠٦٧).

٣ ـ قول أبي حاتم الرازي في الأعمش: «رأى أنس بن مالك يصلي، ولم يسمع منه» =

Black plate (242,1)

بالغ في تحقيق شرط الاتصال، ومن ثَمَّ حكموا على كثيرٍ من الأحاديث بالضعف بسبب الانقطاع.

ومِنْ ثَمَّ دققوا ـ أيضاً ـ في صِيَغِ الأداء، وكثُر الحديث عن التدليس والمدلسين، كُلُّ ذلك رغبةً في التحقق من ثبوت الاتصال من عدمه.

وكان من مظاهر عنايتهم بهذه المسألة: التصنيفُ فيما عُرف بـ«المراسيل»، والتي بيّنوا فيها ما بلغهم من كلامٍ في سماع الراوة من شيوخهم؛ إما بحثاً في ثبوت أصل السماع، أو في بيانٍ انتفاء السماع في بعض الأحاديث، وهذا ظاهرٌ فيما سطَّره الحُفَّاظ: ابن أبي حاتم[(١)] والعلائي[(٢)]، وأبو زرعة العراقي[(٣)].

هذا فضلاً عن تلك الأسئلة المنثورة في كتب الرجال، والسؤالات، التي يُسأل فيها الأئمة عن سماع الرواة بعضهم من بعض.

لذا؛ فلا غرو أن يكون لإمامنا أبي عبد الله ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ اهتمامٌ وعنايةٌ بهذا الباب. كيف، وهو أحد أئمة زمانه، الذين أدركوا خطورة هذه المسألة في علم الرواية، وبلَغَه من جهود من سبقه من الأئمة في هذا الباب ما جعله يحثّ الخُطا للسير في ركابهم ـ وأنعِمْ به من ركاب! ـ فأبان بكلامه في هذا الباب عن اطِّلاع واسعٍ، وحفظ بالغ، فجزاه الله تعالى خيراً.

ويمكن أن أجلِّي جهود هذا الإمام في هذا الموضوع في ضوء المعالم الآتية:

= كما في الجرح والتعديل ٤/١٤٦.

(١) في كتابه: المراسيل. (٢) في كتابه: جامع التحصيل.

(٣) في كتابه: تحفة التحصيل في أحكام المراسيل.

وللمعاصرين جهود متفرقة في بحث مسائل السماع، والنظر في تطبيقات الأئمة، ومن أقوى ما وقفت عليه في هذا الباب كتابان:

الأول: «الاتصال والانقطاع» لشيخنا د.إبراهيم اللاحم، حفظه الله.

الثاني: «المرسل الخفي، مع تطبيقات على مرويات الحسن البصري» للدكتور حاتم الشريف.

وكلا الكتابين مطبوع.

Black plate (243,1)

أولاً: في بيان كتبه التي اعتنى فيها بهذه المسألة، وترتيبها حسب بروز هذه المسألة فيها:

١ ـ كتابه «فتح الباب»:

وهو أكثر كتبه على الإطلاق؛ إذ بلغت التراجم التي تحدث فيها عن هذا الموضوع قُرابةَ ثلاثمائة وأربعين ترجمة ـ كما بيّنتُ ذلك في الكلام على منهجه في كتابه[(١)]. وسيأتي ذكرهم في نهاية هذا المبحث.

وطريقته في هذا الموضوع في كتابه هذا، بإجمال[(٢)]:

أنه يذكر بعض شيوخ المترجم، وبعض تلاميذه، وغالباً ما يقتصر على اثنين منهما، وقد يقتصر على ذكر الشيوخ دون التلاميذ، وبالعكس، ونادراً ما يغفل ذكر ذلك. ولا ريب أن ذلك مفيد في بيان طبقات الرواة، وتمييز الرواة الذين تتشابه أسماؤهم.

ثم إنه ـ بعد ذلك ـ يتفنن في إيراد الصِّيغ لبيان طبيعة العلاقة بين الراوي وبين مَنْ روى عنه: هل هي علاقة رواية (تحديث)[(٣)]، أم سماع، أم مجرد إدراك، أم غير ذلك.

وهذه بعض الأمثلة التي تدل على تدقيقه في التعبير عن هذه العلاقة:

١ ـ في ترجمة أبي الحسن، علي بن أبي طلحة، قال: «عن ابن عباس **مرسل، سمع** قزعةَ بن يحيى، وأبا الوداك»[(٤)].

٢ ـ في ترجمة أبي الزناد، عبد الله بن ذكوان، قال: «**أدرك** عبد الله بن عمر، **وسمع** أنسَ بن مالك، وعبدَ الرحمٰن الأعرج»[(٥)].

٣ ـ وفي ترجمة شُريح بن الحارث (القاضي)، قال: «**أدرك** النبي ﷺ،

---

(١) في المبحث الثاني من الفصل الأول في هذا الباب.

(٢) وقد سبق تفصيل منهجه في ذكر النسب العلمي، في المبحث الثاني من الفصل الأول في هذا الباب.

(٣) سيأتي في حديثي عن أنواع الصيغ التي يوردها في هذا الباب أنه حدّث عنه روى عن...

(٤) الفتح: (١٨٣٤).

(٥) الفتح: (٣٠٠٤).

Black plate (244,1)

ولم يره، سمع عمرَ، وعلياً رضي الله عنهما»[(١)].

٤ ـ في ترجمة أبي القاسم، عبدة بن أبي لبابة، قال: «**حدّث** عن عبد الله بن عمر، **ولا يصح، سمع** من أبي سلمة، والقاسم بن مخيمرة»[(٢)].

٥ ـ في ترجمة موسى بن عبد الله الجهني: «**روى** عن أنس، **وسمع** مصعبَ بن سعد، وعامراً الشعبي»[(٣)].

٢ ـ كتابه: «معرفة الصحابة»:

وهو يلي كتاب «الفتح»، بل يضارعه[(٤)] في كثرة التراجم التي لها صلة في موضوع السماع.

وتركيزُه في الأعمِّ الأغلب متَّجه إلى ما يتعلق بإثبات الصحبة من عدمها للمترجم ـ لِمَا يترتب على ذلك من أحكام، كما بيّنتُ منهجه في ذلك، مفصّلاً في حديثي عن منهجه في كتابه[(٥)]، وإن كان يشير ـ في النادر ـ إلى بعض السماعات بين التابعين، وبين أصحاب التراجم[(٦)].

ويمكن أن أجملَ[(٧)] مظاهر عنايته بهذه المسألة في هذا الكتاب في ثلاثة معالم:

- **الأول**: عنايته بالنسب العلمي، وقد ظهر هذا في صورتين:

الأولى: أنه ينصُّ على إدراك المترجَم للنبي ﷺ، ورؤيته[(٨)]، وهذا

---

(١) الفتح: (٤١٧).
(٢) المرجع السابق: (٥٩).
(٣) المرجع السابق: (٣١٤٢).
(٤) وإنما قلت هذا؛ لأن الجزء الذي أحكم من خلاله على صنيعه لا يمثل سوى خمس الكتاب، كما بيّنت ذلك عند تعريفي بالكتاب في المطلب الأول من المبحث في الفصل الأول من الباب الأول.
(٥) في المبحث الأول من الفصل الأول من هذا الباب.
(٦) ينظر: معرفة الصحابة، ترجمة الأسود بن سريع: (٨)، فقد نص على عدم سماع الحسن البصري، وعبد الرحمٰن بن أبي بكرة من الأسود.
(٧) مكتفياً في التفصيل والتوثيق بما كتبته عن منهجه في المبحث الأول من الفصل الأول من هذا الباب.
(٨) وهذا التنصيص فيمن لم يشتهر؛ كالعشرة وغيرهم، ممن لا يختلف في صحبتهم، أو فيمن في صحبتهم خلاف.

Black plate (245,1)

أشرف ما يكون من النسب العلمي، وهو ثبوت الصحبة لأشرف الخلق ﷺ.

ومثال ذلك: قوله في ترجمة الأسود بن خلف بن عَبْد يَغُوث الزُّهري القُرَشي: «**أَدْرَكَ** النبيَّ ﷺ، **وسَمِعَ** منه أحاديثَ»[(١)].

الثانية: عنايته الواضحة بذكر من روى عن المترجم[(٢)]، وهذا كثير جداً.

ويبين ما يقع في ذلك من أوهام ـ أحياناً ـ في مسألة السماع[(٣)].

كما أنه ربما أشار إلى السماع بين الرواة عند ذكر مَنْ روى عن المترجَم[(٤)].

● **الثاني**: اهتمامه بذكر البلد التي نزلها الراوي، وهذا له أثرٌ في مسألة السماع بين الرواة الذين يروون عن الصحابي، وعلاقته بمسألة إمكان اللُّقِيِّ والسماع ظاهرةٌ جداً.

● **الثالث**: عنايته بمسألة السماع وتدقيقه في ذلك، وهذا ـ كما سبق ـ أخذ صورتين:

الصورة الأولى: عنايته بتحقيق صحبة المترجَم، ورؤيته للنبي ﷺ من عدمها، وهل أدرك النبيَّ ﷺ أم لا؟ فإن كان أدركه: هل رآه أم لا؟ لِمَا يترتب على ذلك من مسائل كثيرة لا تخفى، ولهذا أمثلة كثيرة؛ منها:

١ ـ قوله في ترجمة بَيْرح بن أسد الطَّاحي: «هاجر إلى النبي ﷺ، **أدركَ** وفَاتَه **ولم يره**»[(٥)].

٢ ـ قوله في ترجمة رَوْح بن زِنْباع بن سَلَامة الجُذَامي: «يُكْنى أبا زُرعةَ، عِداده في أهل مصر، أدرك النبيَّ ﷺ، **ولا تَصحُّ** له صحبة، ولأبيه

(١) معرفة الصحابة: (٥).
(٢) وقد ظهر لي ـ من خلال التتبع ـ أن هذا من القرائن التي اعتمدها ابن منده لإثبات الصحبة، كما بيّنت ذلك مفصلاً في الحديث عن منهجه.
(٣) سيأتي مزيد توضيح لهذه المسألة قريباً في بيان مظاهر عنايته بهذه المسألة من حيث العموم.
(٤) ينظر: ١، ٢، ٤، ٨، ١٠٨، ٣١٤، ٣٤٣، ٤٦٦.
(٥) معرفة الصحابة: (١٠٨).

Black plate (246,1)

زِنْباع رُؤية»[(١)].

٣ ـ قوله في ترجمة أوسط بن عمرو البجلي: «**أدرك** النبيِّ ﷺ **ولَمْ يره**، قدم المدينة بعد وفاته بعام»[(٢)].

٤ ـ في ترجمة الأحنفِ بن قيس التَّميمي، قال: «**أَدْرَكَ** النبيَّ ﷺ، **ودعا له، ولم يره**»[(٣)].

٥ ـ في ترجمة سويد بن غَفَلَةَ: «**أَدْرك** النبيَّ ﷺ، **وهاجر** إليه، **وأَدْرَكَ دَفْنَ** النبيِّ ﷺ حين نَفَضُوا أيديَهم عنه، وذكر أنه وُلد عام الفيل»[(٤)].

الصورة الثانية: وهي أقل من سابقتها، وهي: عنايته بذكر مَن روى عن المتُرْجَم ـ الذي ذكر في الصحابة ـ وتنبيهه ـ على ندرة ـ على صحة السماع وعدمه بين المترجَم ومَن روى عنه[(٥)].

٣ ـ كتابه «الإيمان»:

وهذا الكتاب لم يذكر فيه إلا شيئاً يسيراً، وقد بلغت بالتتبع أربعة مواضعَ فقط[(٦)].

٤ ـ كتابه: «الرد على الجهمية»:

وهذا الكتاب هو أقلُّ كتبه ـ التي وقفت عليها ـ على الإطلاق في ظهور هذه المسألة فيه[(٧)]، إذ لم يذكر فيه سوى راوٍ واحد[(٨)].

٥ ـ كتابه: «شروط الأئمة»:

أما هذا الكتاب، فليس فيه شيء من كلامه، بل كلُّ ما فيه نقلٌ عن

---

(١) معرفة الصحابة: (٤١٢).
(٢) المرجع السابق: (٢).
(٣) المرجع السابق، رقم (١).
(٤) ينظر: المرجع السابق، رقم (٥٣٤).
(٥) وقد سبق قريباً الإشارة إلى تنصيصه في ترجمة الأسود بن سريع: (٨)، فقد نص على عدم سماع الحسن البصري وعبد الرحمٰن بن أبي بكرة من الأسود.
(٦) ينظر: ١/ ٢٤٨ ـ ٢٥١ ح(١٠٠ ـ ١٠٤)، ١/ ٢٥٦ (١١٠)، ١/ ٣١٩ ح(١٥٦)، ٣/ ١٢٠ ح(٩٣٢).
(٧) ولعل صغر حجم الكتاب أبرزُ هذه الأسباب؛ إذ لا تتجاوز صفحاته في النسخة المحققة ـ مع كبر حرف الكتاب ـ (٦٨) ثمانياً وستين صفحة.
(٨) هو كلامه عن عدم سماع الضحاك بن مزاحم من ابن عباس.

Black plate (247,1)

الإمام علي بن المديني، كما تقدم في المبحث السابق من هذا الفصل.

أما بقية كتبه ـ التي وقفت عليها ـ فقد خلت من ذلك.

ثانياً: مظاهر عنايته بهذه المسألة من حيث العموم، والتي يمكن إيضاحها في الآتي:

١ ـ اهتمامه الشديد بالتنصيص على طبيعة العلاقة بين الراوي وبين مَنْ روى عنه: هل هي علاقة سماع، أم إدراك، أم أنها رواية وتحديث لا لُقِيّ فيه ولا إدراك، أم هو ـ أي: الرواية والتحديث ـ بإدراك دون لُقِيّ، وقد تقدمت الإشارة ـ قريباً ـ إلى بعض الأمثلة من كتبه.

٢ ـ تعقّب السماعات، أو الإدراكات التي يذكرها عن بعض الأئمة، ولهذا أمثلة كثيرة؛ منها:

أ ـ قوله في ترجمة بشير بن الحارث من معرفة الصحابة: «ذكره عبدُ بن حُميد فيمن أدرك النبيَّ ﷺ، **وهو وَهْمٌ**، وعِداده في التابعين»[(١)].

ب ـ قوله في ترجمة دُخَان، أبي شعبة الهُذَلي: «**لا تصح** له رؤيةٌ، ولا صحبةٌ، وفي إسناد حديثه وهم»[(٢)].

ج ـ قوله في ترجمة عبدة بن أبي لبابة: «حدث عن عبد الله بن عمر، **ولا يصح**»[(٣)].

د ـ قوله عن إسناد رواه ابن أبي ليلى عن معاذ: «**لا يصح** سماعه من معاذ»[(٤)].

وقد أكثر في كتابه «معرفة الصحابة» ـ بالذات ـ من تبيين ما وقع من أوهام في هذه المسألة، إما بنفسه، أو بما ينقله عن غيره من الأئمة[(٥)].

---

(١) معرفة الصحابة: (٧٠).
(٢) المرجع السابق: (٣٤٤).
(٣) الفتح: (٥٩).
(٤) الإيمان ١/ ٢٥٦ ح(١١٠).
(٥) ينظر مزيد من الأمثلة، بأرقام التراجم الآتية من «المعرفة»: ٣، ٢٦، ٣٠، ٤٥، ٥٠، ٦٩، ٧٨، ٨١، ٩٠، ١٠١، ١١١، ١٢٣، ١٣١، ١٤١، ١٥٠، ١٦٠، ١٧٣، ١٨٧، ١٩٠، ٢٠٤، ٢١٥، ٢٢٩، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٥٨، ٢٦٥، ٢٧٦، ٢٨٨، ٢٩٩، ٣٠٩، =

Black plate (248,1)

٣ ـ من مظاهر عنايته بهذه المسألة: تعليقه على ما يقع في الأسانيد مما له صلةٌ بهذه المسألة، وهذا قليل جداً، ومن الأمثلة التي وقفتُ عليها في كتبه المطبوعة:

الأول: قوله ـ في تعليقه على حديث رواه زيد بن أسلم عن جابر رضي الله عنه ـ: «وزيد بن أسلم أدرك زمان جابر بن عبد الله، وروى عن الشَّعبي، عن جابر مثله»[(١)].

الثاني: قوله ـ في تعليقه على حديث رواه قتادة عن ابن المسيب، وعكرمة، عن ابن عباس، وهو أحد طرق حديث وفد عبد القيس ـ: «وقال[(٢)] قتادة في هذا الحديث: حدّثني غير واحد **لقي الوفد**، يدل على أنه سمعه من جماعة»[(٣)].

٤ ـ من مظاهر عنايته بمسألة السماع: نقلُه لكلام الأئمة في هذا الباب.

وأكثر ما وقع له ذلك في كتابه «شروط الأئمة»، وخاصةً فيما نقله عن الإمام علي بن المديني رحمه الله ـ كما تقدم ـ وأما غيره من الكتب، فهو نادرٌ جداً، كما سيتبين بالتفصيل من الجدول الآتي بعد قليل.

ثالثاً: بيان مراده بالصيغ التي يوردها في هذا الباب:

يحسُن ـ في البداية ـ أن أذكر مجموع الصيغ التي استخدمها الإمام ابن منده في هذا الباب، ثم بعد ذلك أوضِّح مرادَه بها حينما يذكرها:

١ ـ روى عن، حدث عن، روى عنه.

= ٣١٣، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٤٠، ٣٥٠، ٣٧٥، ٤٠٠، ٤١٠، ٤٢٢، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٥٠، ٤٦٣، ٤٧٥، ٤٨٤، ٤٩٧، ٥٠٥، ٥١١، ٥٢٠، ٥٣٨، ٥٤٥، ٥٥٨، ٥٦٦، ٥٦٩، ٥٧٧، ٥٨٨، ٥٩٣، ٦٠٤، ٦١٨، ٦٢٥، ٦٣٤، ٦٤٥، ٦٥٠، ٦٦٤، ٦٧٢.

(١) كتاب التوحيد ٣/ ٥٨ ح(٤٢١).

(٢) كذا في المطبوع، ولعل الأجود أن يقال: «وقول قتادة...».

(٣) كتاب الإيمان ١/ ٣١٩ ح(١٥٥).

Black plate (249,1)

٢ ـ سمع، لم يسمع.
٣ ـ قرأ على فلان.
٤ ـ أدرك.
٥ ـ لم يرَ، رأى.
٦ ـ سأل فلاناً.
٧ ـ روى عن فلان، مرسلٌ.
٨ ـ الألفاظ النادرة[١].

أولاً: قوله: (روى عن، حدث عن[٢]، روى عنه):

هذه ألفاظ ثلاثة يطلقها ابن منده: ـ وهي بمعنى واحد ـ ويريد بها صورةَ الرواية بين الراوي ومَنْ روى عنه، ولا يريد بها أنها دالةٌ على السماع.

وأمثلة هذا لا تكاد تُحصى كثرةً، وهي من الوضوح بحيث لا تحتاج إلى تمثيل، إذِ استعمالها بهذا الاصطلاح مشهور ومعروف عند الأئمة رحمهم الله تعالى.

ومما يؤيد أنه لا يراد بها الاتصالُ: أن ابن منده يذكر هذه الصِّيغَ مع صِيَغٍ أخرى توضح مراده. ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قوله في ترجمة عبد الكريم بن مالك الجَزَرِي: «**أدرك** أنس بن مالك، **وروى** عن سعيد بن جبير وعكرمة»[٣].

٢ ـ قوله في ترجمة موسى بن عبد الله الجهني: «**روى** عن أنس، **وسمع** مصعب بن سعد، وعامراً الشعبي»[٤].

---

(١) وشرطي في هذه الألفاظ ألا تدخل دخولاً تحت أحد الألفاظ السابقة دخولاً ظاهراً، ومرادي بالندرة هنا التي لم يستخدمها سوى مرةٍ أو مرتين.

(٢) وقد تتبعت ألفاظه، فلم أره جمع بين لفظة: روى عن، وحدث عن في سياق واحد، مما يدل على تساويهما عنده.

(٣) الفتح: (٣٢٤٧).

(٤) المرجع السابق: (٣١٤٢).

Black plate (250,1)

وربما أطلق ابن منده كلمة (روى عن، أو حدث عن) مريداً بها عدمَ السماع، ولكن هذا لا يفعله ـ مع قلته ـ إلا بقرينة، ومن ذلك:

١ ـ قوله في ترجمة عبدة بن أبي لبابة: «حدث عن عبد الله بن عمر، ولا يصح، **سمع** من أبي سلمة، والقاسم بن مخيمرة»[(١)].

٢ ـ قوله في ترجمة أبي القاسم مولى النبي ﷺ: «**حدّث عن النبي** ﷺ **مرسلاً**»[(٢)].

ومما يؤيد أنه لا يفعل ذلك إلا بقرينة: الأمثلة الآتية:

١ ـ قوله في ترجمة حبان بن مهير: «**حدث عن** أنس بن مالك، **وسمع** محمد بن سيرين»[(٣)].

٢ ـ قوله في ترجمة أبي جعفر، شهاب ـ رجل من عبد القيس ـ: «**حدّث عن** عمر، **سمع** علياً»[(٤)].

ثانياً: قوله: (سمع، لم يسمع):

هاتان اللفظتان استعملهما ابن منده على طريقة الأئمة لإثبات السماع بين الراوي ومَنْ روى عنه، أو نفيه عنه.

وهما أكثر عباراته استعمالاً في هذا الباب، وفيما سبق من الأمثلة ما يغني عن التمثيل.

ومِمَّا يتصل بقوله: (لم يسمع)، قوله ـ على ندرة ـ: (وفي سماعه من فلان نظر) فلم أقف له سوى على مثال واحدٍ، قال فيه هذه العبارة، وهو قوله في ترجمة جُويبر بن سعيد الأزدي البلخي: «يروي عن ابن عباس، وابن عمر، وزيد بن أرقم، **وفي سماعه منهم نظر**»[(٥)].

---

(١) الفتح: (٥٩).
(٢) المرجع السابق: (٩٨)، وينظر مزيد من الأمثلة: الفتح: (٥٧٠، ٢١٦٦، ٢٥٨٠، ٤٠٦١).
(٣) المرجع السابق: (٩٨١).
(٤) المرجع السابق: (١٤٤٦)، وينظر مزيد من الأمثلة: الفتح: (٣٦٧٣، ٤٣٣٦).
(٥) المرجع السابق: (٢٢).

Black plate (251,1)

ولا ريب أن قوله: (فيه نظر) ليست كقوله: (لم يسمع)؛ لأن قوله: (فيه نظر) تشكيك معه ميلٌ إلى النفي، بعكس دلالة (لم يسمع).

ثالثاً: قوله: (قرأ على فلان):

هذا اللفظة استعملها ـ أيضاً ـ لإثبات السماع بين الرواة، لكن اختص تعبيره بهذه اللفظة في التلاميذ الذين أخذوا عن شيوخهم القرآنَ الكريم. ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قوله في ترجمة محمد بن أحمد بن عبد الوهاب المقرئ: «**حدث** عن جعفر بن عبد الله بن الصباح، ومحمد بن عبد الرحيم بن شبيب، **وقرأ عليهما القرآن** فيما ذكر»[(١)].

٢ ـ قوله في ترجمة أبي الزعراء المقرئ: «حدث عن أبي عمر بن حفص بن عمر الدُّوري، والمقرئ، **وقرأ عليه القرآن**»[(٢)].

رابعاً: لفظة: (أدرك):

هذه اللفظة ـ كما هو معروف ـ يعبِّر بها الأئمة ـ ومنهم ابن منده ـ ويريدون بها إدراكَ الزمان، وعدم حصول السماع، **هذا هو الأصل**. والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، ومن ذلك:

قوله في ترجمة أبي الزناد، عبد الله بن ذكوان: «**أدرك** عبد الله بن عمر، **وسمع** أنس بن مالك، وعبد الرحمٰن الأعرج»[(٣)].

فقوله: أدرك ابن عمر، وسمع أنساً، فهو دليل واضح على أن الإدراك ـ في الأصل ـ لا يدل على السماع، ولهذا كان ابن منده لا يحتاج أن ينصَّ على نفي السماع في كلِّ موضع، بل يقول: أدرك فلاناً، أو أدرك زمان فلان[(٤)].

---

(١) الفتح: (١٥٣).

(٢) المرجع السابق: (٣٣٨)، وينظر مزيد من الأمثلة: الفتح: (٩٦ [هنا حدد نوع القراءة التي أخذها عن شيخه، وأنها قراءة ورش]، ١٩٣٥).

(٣) المرجع السابق: (٣٠٠٤).

(٤) ينظر بعض الأمثلة: الفتح: (١٣٠٥، ٢٧٣٥، ٤١٩٨).

Black plate (252,1)

فإن كان إدراكُه يوهمُ السماعَ نفاه، وظهر هذا في المخضرَمين، فيقول في حق أحدهم: أدرك الجاهلية، ثم يسوق عبارةً تدل على عدم سماعه من النبي ﷺ. ومن أمثلة ذلك:

١ ـ قوله في ترجمة التابعي المشهور عمرو بن ميمون الأودي: «أدرك الجاهلية، وسمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه»[(١)].

فقوله: أدرك الجاهلية، ثم إثباته لسماعه من عمر، فهو إشارة واضحة لعدم سماعه من أبي بكر الصديق، فضلاً عن النبي ﷺ.

٢ ـ قوله في ترجمة شريح القاضي: «**أدرك** النبيَّ ﷺ **ولم يره، سمع** عمر، وعلياً رضي الله عنهما»[(٢)].

فإن كان أدرك، وسمع فإنه ينصُّ على ذلك، وهذا نادر[(٣)]، ولم أقف إلا على مثال واحد؛ وهو قوله في ترجمة محمد بن علي النقاش: «أدرك أبا عبد الرحمٰن النسائي، وسمع منه»[(٤)].

والحاصل: أن الاستعمال المطَّرد لكلمة: أدرك، هي إدراك الزمن، وعدم السماع، ولا يلتزم نفي السماع لظهور استعمالها في ذلك.

وقد يؤكد نفي السماع إن كانت العبارة قد توهم ذلك، أو يثبته ـ في النادر ـ كما سبق بيان ذلك بالأمثلة.

وهاهنا تنبيهان حول هذه اللفظة:

الأول: أحياناً يتوسع ابن منده في التعبير عن زمن الإدراك؛ كقوله: أدرك زمان فلان ـ كما أشرت إلى ذلك آنفاً ـ، ومن ذلك:

---

(١) الفتح: (٤١٩٦).

(٢) المرجع السابق: (٤١٧)، ينظر مزيد من الأمثلة في المواضع التالية من «الفتح»: (٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ١٢٧٧، ١٤٣٨، ٢٧٣٤، ٤١٩٨).

(٣) وسبب ندرتها ظاهر، هو اكتفاء الأئمة في التعبير بلفظة (أدرك) على عدم السماع، مع إدراك الزمان.

(٤) المرجع السابق: (١١٩٨).

Black plate (253,1)

قوله في ترجمة أبي طلحة، ميمون ـ هكذا مهملاً ـ: «أدرك زمان عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ»[١].

وهي ـ عند التأمل ـ لا تخرج عما سبق، لكنها توحي بعدم ضبطٍ لوقت الإدراك: هل أول زمان المذكور أم آخرُه، والله أعلم.

الثاني: أنه كما يتوسع في التعبير عن الزمان، فإنه كذلك يُوسِّعُ العبارة فيمن أدركهم المترجَم من الشيوخ، فيذكر بعضَهم، ويُبهم الآخرين، ومن ذلك:

١ ـ قوله في ترجمة إبراهيم بن أبي عبلة العُقيلي: «**أدرك جماعةً من الصحابة**؛ منهم: أنس بن مالك، وواثلة بن الأسقع، **وغيرهم**»[٢].

٢ ـ قوله في ترجمة أبي الحارث إسحاق[٣]: «**أدرك رجلاً من الصحابة**»[٤].

خامساً: قوله: (لم ير، رأى):

أما لفظة (**لم ير**)؛ فهي صريحة في نفي اللُّقِيِّ، ويكاد ينحصر استخدام ابن منده لها في شأن من ذُكر له إدراكٌ للنبي ﷺ ولم تكن له رؤيةٌ، وقد تقدمت أربعة أمثلة ـ قريباً ـ في ترجمة شريح، وبيرح، وأوسط بن عمرو البجلي، والأحنف بن قيس.

وأما لفظة (**رأى**)، فمن المعلوم أن هذه اللفظة تطلق ويراد بها **لُقِيُّ**[٥] التلميذ للشيخ.

وقد أفاض أهل الاصطلاح في هذه المسألة عند حديثهم عن معرفة

---

(١) الفتح: (٤٠٥٤)، وينظر بقية الأمثلة: الفتح: (١٤٣٨، ٢٧٣٤)، كتاب التوحيد ٣/٥٨ ح(٤٢١)، معرفة الصحابة: (٤١١).
(٢) المرجع السابق: (١٤١).
(٣) هكذا مهملاً.
(٤) المرجع السابق: (٢١٢١).
(٥) والتعبير باللقي ليشمل المبصر والكفيف.

Black plate (254,1)

الصحابة، وعن معرفة التابعين بالذات، حينما تكلموا في ثبوت وصف التابعي: هل يكفي فيه الرؤية، أم لا؟ وهو متصلٌ باختلافهم في حدِّ الصحبة[١].

ومن خلال النظر في صنيع كبار الأئمة ـ كما في كتب المراسيل ـ يتبين أنهم لا يُثبتون سماعاً بمجرد الرؤية، فليس كلُّ من رأى، فقد صحّ له السماع[٢]، والأمثلة على هذا كثيرة؛ منها:

١ ـ قول ابن المديني عن الحسن البصري: «الحسن **رأى** أم سلمة، **ولم يسمع** منها، وكان صغيراً»[٣].

٢ ـ قال الإمام أحمد: «عمران بن عمير. وقد **رآه** شعبة، **ولم يسمع منه**، . . . ، وجواب التيمي **رآه** سفيان، **ولم يسمع** منه شيئاً»[٤].

٣ ـ قول أبي حاتم عن إبراهيم النخعي: «**رأى** أبا جُحيفة، وزيدَ بن أرقم، وابنَ أبي أوفى ـ يعني: عبد الله ـ **ولم يسمع منهم**»[٥].

والمقصود من إيراد هذه الأمثلة التأكيدُ على ما تقدم من مجرد الرؤية لا يَثبُت بها سماع.

وأبو عبد الله ابن منده ـ وهو يعبر بهذا اللفظ ـ جارٍ على طريقة الأئمة، ويؤكد هذا من كلامه هذه الأمثلةُ:

١ ـ قوله في ترجمة الزهري: «**سمع** جابرَ بن عبد الله، وأنسَ بن مالك، وسهلَ بن سعد، والسائبَ بن يزيد، **ورأى** عبد الله بن عمر، وروى عنه حديثين»[٦].

---

(١) وهذا مبسوط في مبحثَيْ معرفة الصحابة، ومعرفة التابعين من كتب المصطلح.

(٢) وليس للبحث صلةٌ بمدى الاحتجاج بهذا النوع من العلاقة، وهل لها حكم المتصل أم لا؟ وهل يثبت بها وصف التابعية أم لا؟ فالغرض هنا تحرير مراد ابن منده بهذه اللفظة، وكيف استخدمها، وما مراده بها؟

(٣) العلل لابن المديني: (١٠٤). تأكد من طبعة أبو قريص.

(٤) العلل ومعرفة الرجال ١/ ٤٧١.

(٥) المراسيل: (٩).

(٦) الفتح: (٦٧٥).

Black plate (255,1)

٢ ـ قوله في ترجمة خلف بن خليفة الأشجعي: «**رأى** عمرو بن حُريث، **وسمع** محارب بن دِثار»[(١)].

٣ ـ قوله في ترجمة ابن إسحاق ـ صاحب السيرة ـ: «**رأى** القاسم بن محمد، **وسمع** الزهريَّ، ونافعاً مولى ابن عمر»[(٢)].

ففرق في هذه الأمثلة بين الرؤية والسماع، وهذا ظاهر.

وثمة لفظةٌ، هي بمعنى **(رأى)**، لم يستعملها سوى مرتين؛ وهي قوله: **(شهد)**، حيث قالها في ترجمة أبي دكان[(٣)]، وأنه شهد عبد الله بن عامر[(٤)]، وفي ترجمة أبي طالب الجديدي[(٥)]، وأنه شهد الحسن[(٦)].

سادساً: لفظة: (سأل فلاناً):

وهي صريحة في السماع كما هو ظاهر، وقد استعملها ابن منده في إثبات السماع، وهو من التدقيق في بيان كيفية ثبوت السماع.

وقد استعملها في إثبات الصحبة، وفي غير ذلك. ومن الأمثلة:

١ ـ قال في ترجمة الأسود الحبشي رضي الله عنه: «سأل النبيَّ ﷺ»[(٧)].

٢ ـ قوله في ترجمة مهاجر التميمي: «سأل عبد الله بن عباس»[(٨)].

---

(١) الفتح: (٣٠٠).
(٢) المرجع السابق: (٦٧٩).
(٣) لم أقف له ـ بعد البحث ـ على ترجمة.
(٤) المرجع السابق: (٢٧٠٦).
(٥) جهدت في البحث عن ترجمة لأبي طالب، فلم أظفر بشيء، وكان ذلك مهمّاً في ضبط نسبته، هل هي: بفتح الجيم، وبالياء الساكنة، المثناة من تحتها، بين الدالين المهملتين ـ وهي نسبة إلى سكة الجديد ببخارى ـ أم هي: بضم الجيم، وفتح الدال المهملة، وبعدها ياء تحتها نقطتان، ودال مهملة ـ نسبة إلى جديد بن حاضر بن أسد؟ فعسى الله أن يأتي بفتح من عنده.
ينظر: اللباب في تهذيب الأنساب ١/ ٢٦٤، وتوضيح المشتبه ٢/ ٢٥٣.
(٦) الفتح: (٤٠٨٩).
(٧) معرفة الصحابة: (١٩)، وينظر: (٢٠).
(٨) الفتح: (١٨٢٢)، وينظر مزيد من الأمثلة: (٤٦٦، ٥٢٩ [حدد نوع السؤال، وأنه سأل أبا هريرة عن السهو]، ٥٧١، ٤٠٢٠، ١٦٨٠، ٣١٢٢، أثناء ترجمة ٢٧٤٣).

Black plate (256,1)

سابعاً: لفظة: (روى عن... مرسل):

وهذه اللفظة صريحة ـ أيضاً ـ في التعبير عن الانقطاع بين الراوي ومَنْ روى عنه، وهو في ذلك جارٍ على طريقة الأئمة الذين يعبرون بهذه اللفظة.

ومن الأدلة على ذلك: تصرُّفه ـ في سياق هذه اللفظة ـ أثناء التراجم، ويوضح ذلك قوله في ترجمة علي بن أبي طلحة: «عن ابن عباس **مرسل**، **سمع** قزعة بن يحيى، وأبا الوداك»[(١)]، فقد فرّق بين روايته عن ابن عباس، وبين روايته عن قزعة[(٢)].

ثامناً: ألفاظه النادرة[(٣)] في هذا الباب:

اللفظ الأول: **قديم**:

ولم يطلق ابنُ منده هذا اللفظ ـ فيما وقفتُ عليه ـ إلا في موضعٍ واحدٍ مقروناً بلفظة أخرى توضِّحُ مرادهُ بها، وهو قوله ـ عقب حديثٍ رواه من طريق عبد الله بن بريدة، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ـ: «وابن بريدة قديم، **أدرك** علي بن أبي طالب»[(٤)].

وهو يريد بذلك ـ كما هو ظاهر ـ أن **يقوّي** سماع ابن بريدة المولود سنة (١٥)، والمتوفى سنة (١٠٥)، وقيل: (١١٥)[(٥)] من أبي موسى رضي الله عنه (ت: ٥٠)، وقيل: بعدها[(٦)]؛ لكون ابن بريدة أدرك علياً رضي الله عنه (ت: ٤٠).

---

(١) الفتح: (١٨٣٤).

(٢) ينظر أمثلة أخرى لتعبيره بهذه اللفظة: المعرفة: (٤١٨)، الفتح: (٩٨، ٣٧٤، ٤٧٥، ٥٠٣، ٥٣٣، ٥٧٠، ١٧٨٨، ١٧٨٩، ٢١٣٢، ٢٢١٦، ٢٥٨٠، ٢٦١٢، ٢٩٤٩، ٣٠٠١، ٣٢٧٣، ٣٤٨٧، ٤٠٦١).

(٣) بيّنت مرادي بالندرة قريباً.

(٤) كتاب التوحيد ٢/ ١٩٣ ح(٣٤٧).

(٥) سير أعلام النبلاء: ٥/ ٥٠، التقريب: (٣٢٢٧).

(٦) التقريب: (٣٥٤٢).

Black plate (257,1)

اللفظ الثاني: خدم فلاناً:

وهذا اللفظ لم يطلقْه ابن منده ـ فيما وقفتُ عليه ـ إلا في موضع واحدٍ، في ترجمة رجاء بن نوح البلخي: «**خدم** سفيان الثوري سبع سنين»[(١)].

وغني عن البيان أن هذه اللفظة دالةٌ بوضوح على سماعه من شيخه.

اللفظ الثالث: زامل فلاناً؛ أي: صحبه:

ولم يطلقه ـ فيما وقفتُ عليه ـ إلا في ترجمة علي بن حبيب البلخي، حيث قال: «كان زامَلَ حمَّادَ بن سلمة من البصرة إلى مكة»[(٢)].

وهي كالصريحة في ثبوت السماع كما هو ظاهر.

اللفظ الرابع: قول الراوي: (كنت مع فلان):

وهذا اللفظ لم يورِدْه ابن منده سوى مرتين، في ترجمة كلٍّ من:

١ ـ أبي عبد الله الأَسدي: «قال: كنت مع أبي الدرداء، روى حديثه موسى بن عبيدة، عن ابن شهاب الزهري، **عنه**»[(٣)].

٢ ـ أبي بكر ابن أبي شيخ السَّهمي، حيث ساق بإسناده من طريق: «**يعقوب بن أبي عباد**، ثنا نافع بن عمر، عن أبي بكر ابن أبي شيخ، قال: كنت مع سالم[(٤)]، رواه ابن أبي الوزير وغيره، عن نافع بن عمر نحوه، **وقال أبو سلمة موسى بن إسماعيل، ويزيد بن هارون**، عن نافع بن عمر، عن ابن أبي موسى، عن سالم، عن أبيه، **وقال أبو هشام المخزومي**، عن نافع بن عمر[(٥)]، عن بكر بن موسى، عن سالم، عن أبيه»[(٦)].

---

(١) الفتح: (١١٤٧).
(٢) الفتح: (١٩٣٩).
(٣) المرجع السابق: (٤٢٧٣).
(٤) هو ابن عبد الله بن عمر.
(٥) في المطبوع: نافع، عن عمر، وهو تصحيف.
(٦) الفتح: (١٠٥٦).

Black plate (258,1)

وهو ـ كما يُلحظ ـ لم يحكِه من حُرِّ لفظه، بل هو يحكي ما وقع في الرواية، وهذا يحتمل ـ في نظري ـ أحدَ أمرين:

الأول: إما أنه أراد بذلك أن يعين طبقة الراوي، وخاصة أن اللفظة أطلقها في حقّ راويين مغمورين، كما تبين.

الثاني: أنه ـ مع الحكاية ـ فهو يريد بذلك إثبات السماع، وهذا ليس ببعيد.

إلا أن الاحتمال الأول ـ في نظري ـ أقرب؛ لأنه حكى في الترجمة الثانية اختلافاً في سماعه من سالم ـ كما تبين من سياقه للإسناد ـ وهذا منه إشعار للقارئ بأن هذا غاية ما وقفت عليه في مسألة السماع في هذه الترجمة، وكأنه يحيل القارئ على ما نقله له، فإن شاء، فليبحث حتى يتبين له الأمر، والله أعلم.

اللفظ الخامس: صلى إلى جنب فلان:

ولم أره استعمل هذه اللفظة سوى مرةٍ واحدة في ترجمة أبي بكر بن الورد، فقال عنه: «صلى إلى جنب ابن عمر»[(١)].

وهذه اللفظة قطعيةٌ في اللُّقِيِّ، بَلْهَ الإدراك، وهي وإن كانت ليست صريحةً في السماع، لكنها تدلُّ عليه بقوة، إذْ يبعُد أن يصلي أحدٌ إلى جانب هذا الإمام الجليل[(٢)] ـ أعني: ابنَ عمر ـ ولا يسمع منه، والله أعلم.

اللفظ السادس: أدرك فلاناً، وعن فلان بالكتب:

واللفظ المقصود بالذكر هنا، هو قوله: (وعن فلان بالكتب)، ولم يذكر هذا ـ فيما وقفت عليه ـ إلا في ترجمة أبي بكر أحمد بن محمد بن الحجاج، حيث قال: «أدرك عبدَ الله بن النعمان، وعن ابن أبي عاصم بالكتب»[(٣)].

---

(١) الفتح: (١٠٥١).

(٢) وهذا الكلام يصدق على كل من عرف بحمل العلم وروايته.

(٣) المرجع السابق: (١١٨٩).

Black plate (259,1)

وقد حاولت جاهداً أن أقف على ترجمة أبي بكرٍ هذا؛ لأعرف طبقته، وطبيعة العلاقة بينه وبين ابن أبي عاصم، فلم أستطع، إلا أن يكون أبا بكر المروذي ـ صاحب الإمام أحمد ـ فإن اسمه أحمد بن محمد بن الحجاج[(١)]، والله أعلم.

❖ ❖ ❖

(١) تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٤/ ٤٢٣، طبقات الحنابلة ١/ ١٣٧، سير أعلام النبلاء ١٣/ ١٧٣.

Black plate (260,1)

Black plate (261,1)

الفصل الثالث

دراسة الرواة

الذين تكلم فيهم جرحاً وتعديلاً

المبحث الأول: الرواة الذين تكلم فيهم، وهم من رواة «الستة»

المبحث الثاني: الرواة الذين تكلم فيهم من غير رواة «الستة»

Black plate (262,1)

Black plate (263,1)

المبحث الأول

الرواة الذين تكلم فيهم، وهم من رواة الستة

لم تخلُ عامةُ كتب ابن منده رَحِمَهُ اللَّهُ من كلامٍ في الرواة، وهذا ليس بغريب على إمامٍ مطلعٍ مثله.

وقد كان حكمه على الرواة ـ بعد التتبع ـ ينحصر في طريقتين:

❐ **الطريقة الأولى:**

حكمٌ عام على طبقةٍ كاملة من الرواة، كونهم من الثقات، أو ممن يحتج الأئمة بحديثهم، أو كونهم مشاهيرَ[(١)]، ونحو هذه العبارات، وعكس هؤلاء: ككونهم من المعروفين بوضع الأحاديث، أو طبقة متوسطة: كمن وقع في حديثهم أخطاء وأوهام، فَقَبِلَ حديثُهم أئمةٌ، وردّهم آخرون.

ولم يفعل ذلك ـ أعني حكمه على الطبقات ـ إلا في رسالته في فضل الأخبار، والمعروفة بـ«شروط الأئمة»[(٢)].

قال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن فرغ من بيانِ أحوال نَقَلَةِ الآثار والسنن من جهة الفهم، أخذ في بيان مرتبهم ومنازلهم من جهة الإتقان والضبط، وقسّمهم إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: طبقةٌ «**مقبولة باتفاق**، وهم على رُتَبٍ ومنازلَ، فليس الحافظ المتقن، المؤدي كما سمع، كالمؤدي على المعنى، الواهم في بعض ما يؤدي ويحدِّث، ولا المؤدي الثقة من كتابه ـ ممن لا معرفة له بما يؤدي ـ كالحافظ المتقن»[(٣)].

---

(١) مع أن الشهرة لا تعني توثيقاً ـ كما هو ظاهر ـ فقد يشتهر الراوي الكذاب أكثر من شهرة بعض الثقات.

(٢) سيأتي الحديث عنها بالتفصيل ـ إن شاء الله ـ في المبحث الأول من الفصل الأول في الباب الثاني.

(٣) شروط الأئمة (٣٢).

Black plate (264,1)

الطبقة الثانية: طبقةٌ «قبِلَها قومٌ، وتركها آخرون؛ لاختلاف أحوالهم في النقل والرواية»[(١)].

الطبقة الثالثة: طبقةٌ «متروكةٌ، وهم على مراتبَ في الضعف، فليس الواهم المخطئ الذي دخل الوهمُ والخطأُ عليه من سوء حفظه، أو علةٍ لَحِقَتْه، فتُرِكَ حديثُه لكثرة اضطرابه فيها كالمتهم، ولا المتهمُ منهم كالمصرح بالكذب والوضع»[(٢)].

ثم انتقل بعد هذا العرض المجمل لهذه الطبقات إلى حديثٍ مفصّل عن الطبقة الأولى ـ المقبولة باتفاق ـ واستطرد كثيراً في الحديث عن هذه الطبقة، بحيث استغرق كلامُه فيها قريباً مِنْ نصف الرسالة[(٣)].

وقد وصفهم رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: «هم أئمةُ الدين، وحُفَّاظُه، الذين تقدم ذكرهم وصفتهم، وإليهم انتهى علم الأسانيد، وبهم تلزم الحجة على من خالفهم، ويقبل انفرادهم؛ إذ كانوا المقدَّمين في عصرهم لمعرفتهم بما جاء عن الرسول ﷺ، ثم عن الصحابة بعده، وعن التابعين ومَنْ بعدَهم بإحسان رضي الله عنهم![(٤)]، ثم سمّى قرابة **مائتي** إمام ممن يدخلون تحت وصف الطبقة الأولى[(٥)].

وسمّى **سبعة عشر** راوياً مِمَّن يشملهم وصف الطبقة الثانية[(٦)].

وسمّى **تسعةً وأربعين** راوياً مِمَّن يشملهم وصف الطبقة الثالثة[(٧)].

ثم أتبع هذه الطبقات الثلاث بذكر جملة من الرواة اشتهروا بوضع الأسانيد، وقد مثّل بسبعة من الرواة[(٨)]، علماً بأنه لم يفرد هؤلاء بطبقة مستقلة، بل ذكرهم تبعاً للطبقة السابقة، إلا أنه ميّزهم بقوله ـ بعد فراغه من الطبقة الثالثة ـ: والمشهورون بوضع الأسانيد والمتون... ثم ذكرهم»[(٩)].

(١) شروط الأئمة (٣٢).
(٢) المرجع السابق (٣٢).
(٣) من ص(٣٢ ـ ٦٨).
(٤) المرجع السابق (٣٢).
(٥) المرجع السابق (٤٤ ـ ٦٨).
(٦) المرجع السابق (٦٨ ـ ٧١).
(٧) المرجع السابق (٧٤ ـ ٨٠).
(٨) ينظر: المرجع السابق (٨١).
(٩) المرجع السابق (٨١).

Black plate (265,1)

ومن المعلوم أن هذه الطريقة في الحكم لا يمكن أخذ حكم ابن منده منها على وجه الدقة؛ لأن من المقطوع به أن من سمّى من رواة كل طبقة ليسوا على درجة واحدةٍ في الحفظ والإتقان.

ولا يخفى أن مثل هذا لا يصح التعويل عليه؛ لأن ابن منده أشار في تعريفه في الطبقة الأولى ـ على سبيل المثال ـ إلى أن هذه الطبقة، مع كونها **مقبولة باتفاق**، إلا أنه نصّ على أنهم على رُتَبٍ ومنازلَ، فليس الحافظ المتقن، المؤدي كما سمع، كالمؤدي على المعنى، الواهم في بعض ما يؤدي ويحدث، ولا المؤدي الثقةُ من كتابه ـ ممن لا معرفة له بما يؤدي ـ كالحافظ المتقن[(١)].

ولهذا نجده ذكرَ في هذه الطبقة أناساً لا يختلف اثنان لهما أدنى اشتغال بهذا العلم الشريف، أن ذكرهما في طبقة واحدة فيه نظرٌ بيِّن. ومن الأمثلة:

أنه ذكر فيها ـ من أهل المدينة ـ: الزهري، مع شريك بن عبد الله بن أبي نَمِر[(٢)]!

وذكر في الطبقة التي تلي طبقة الزهري مِن حيثُ الزمن: مالك بن أنس، وفُليح بن سليمان[(٣)]!

وذكر من ثقات أهل البصرة الذين احتج الأئمة بحديثهم: يحيى القطان مع محمد بن بكر البرساني[(٤)]!

وهذه مجرد أمثلة توضح أن الاعتماد على أحكامه العامة لا يصح!

❐ **الطريقة الثانية:**

وهي حكمه الذي ينص فيه على رأيه في الراوي جرحاً أو تعديلاً،

---

(١) ينظر: شروط الأئمة (٣٢).

(٢) وشريك لا يختلف اثنان أنه لا يقارب الزهريَّ في جلالته وإتقانه، كما يتضح من ترجمة شريك من تهذيب التهذيب ٤/ ٢٩٦.

(٣) والجمهور على تضعيفه، كما يتبين من ترجمته في تهذيب التهذيب ٨/ ٢٧٢.

(٤) ويحق للناظر أن يقول عندما يقرأ ترجمة البرساني ـ من تهذيب التهذيب ٩/ ٦٧ ـ أن يقول: وأين البرساني من القطان؟!

Black plate (266,1)

وهي المقصودة بهذه الدراسة في هذا الفصل، وهي التي يجزم الباحث فيها بحكم الناقد على الراوي، وعليها تبنى الدراسة الدقيقة، ومناقشة ما يحتاج إلى مناقشة في كلامه من خلال مقارنة كلامه بكلام بقية النقاد، وهذا أوان الشروع في المقصود.

١ ـ أحمد بن أزهر بن منيع[١] (... ـ ٢٦١[٢]) [س، ق]:

قال ابن منده: «**أبو الأزهر، أحمد بن أزهر بن منيع بن سليط بن إبراهيم العبدي النيسابوري، روى عن الجارود بن يزيد، وكان أبو بكر بن خزيمة إذا حدّث عنه قال: حدثني أبو الأزهر من أصله[٣]، وأخبرني بعض أصحابه عنه[٤] أنه كان يكتب في كتابه: ثنا أبو الأزهر من أصله، ثنا أبو الأزهر تلقين[٥]، وذلك أنه قد كبر فربما يُلَقَّن ما يخشى عليه، حدث عن عبد الرزاق، ومحمد بن يوسف الفريابي**»[٦][٧].

قال أبو حاتم: صدوق.

وقال أبو عمرو المستملي: سألت محمد بن يحيى ـ يعني: الذهلي ـ عن أحمد بن الأزهر، فقال: أبو الأزهر من أهل الصدق والأمانة، نرى أن نكتب عنه، قالها مرتين.

---

(١) وجه إيراد ترجمة أبي الأزهر هنا؛ لأن الذين صنفوا في المختلطين لم يذكروه في كتبهم التي وقفت عليها، مع أن ابن خزيمة، وابن منده، والحاكم ـ كما سيأتي ـ كلهم ذكروا هذا عنه.

(٢) كذا أرخ وفاته ابن حبان، وخالفه الحافظ ابن حجر في «التقريب»: (٥)، فأرخ وفاته سنة (٢٦٣)، فالله أعلم، تنظر المصادر في آخر الترجمة.

(٣) انظر مثالاً لذلك في: صحيح ابن خزيمة ١/ ٣٥١، ٢/ ٣٠٢، ٣٢٨، وصحيح ابن حبان ٥/ ٢٨٩.

(٤) الظاهر أن مراده بذلك: أصحاب ابن خزيمة عن ابن خزيمة، وسيأتي ما يوضح ذلك من كلام الحاكم، وفي كنى أبي أحمد الحاكم جاء النص هكذا: «وأخبرني بعض أصحابنا عنه أنه كان كتب في كتابه... إلخ».

(٥) هكذا في المطبوع.

(٦) فتح الباب (٩٢) رقم (٥٦٣).

(٧) روى عنه أبو حاتم الرازي، وابن ماجه، والنسائي، وابن خزيمة، تنظر المصادر الآتية في نهاية ترجمته.

Black plate (267,1)

وقال مكي بن عبدان: سألت مسلماً عن أبي الأزهر؟! فقال: اكتب عنه.

وقال النسائي، والدارقطني: لا بأس به.

وقال ابن الشرقي: قيل لي: لم لا ترحل إلى العراق؟ قلت: ما أصنع بها وعندنا من بَنَادرة[١] الحديث الذهلي، وأبو الأزهر، وأحمد بن يوسف؟!

وقال ابن حبان ـ لمَّا ذكره في الثقات ـ: يخطئ.

وقال ابن عدي: وأبو الأزهر هذا شبيه بصورة أهل الصدق عند الناس، وقد روى عنه الثقات من الناس.

وقال الدارقطني: قد أخرج في الصحيحين عمن هو دونه، وشرٍّ منه!

أنكر عليه ابن معين حديثه عن عبد الرزاق في الفضائل[٢]، ثم تبين لابن معين أن الخطأ فيه من غيره[٣].

وقال أبو عبد الله الحاكم: ولعل متوهماً يتوهم أن أبا الأزهر فيه لين؛ لقول ابن خزيمة في مصنفاته: حدثنا أبو الأزهر وكتبته من كتابه، وليس كما

---

(١) قال الأزهري في تهذيب اللغة ١٤/ ١٧٣: «(بندر) وقال الليث: البَنَادرَةُ دَخيلٌ، وهم التُّجار الذين يلزمون المدائن، واحدهم بُنْدَارٌ»، وينظر: القاموس المحيط: (٤٥٢).

(٢) يقصد في فضائل علي ﷺ، والخبر في الكامل ١/ ١٩٢، المستدرك ٣/ ١٢٨، من حديث ابن عباس ﷺ أن رسول ﷺ نظر إلى علي، فقال: أنت سيدٌ في الدنيا، وسيدٌ في الآخرة، من أحبك فقد أحبني، ومن أبغضك فقد أبغضني!

(٣) ينظر الخبر، ودفاعُ ابن عدي عن تحديث أبي الأزهر به في «الكامل» ١/ ١٩٢ حيث قال: «وأما هذا الحديث عن عبد الرزاق، وعبد الرزاق من أهل الصدق، وهو ينسب إلى التشيُّع، فلعله شُبِّه عليه؛ لأنه شيعي».
وينظر: دفاعُ الحاكم عنه، وبيان رجوع ابن معين عن الطعن في أبي الأزهر في المستدرك ٣/ ١٢٨، وتاريخ بغداد ٤/ ٤٢، و«السير» ٩/ ٥٧٥، وبمطالعة ذلك تتبين مجازفة ابن الجوزي في حكاية قول ابن معين فيه في «الضعفاء» ١/ ٦٥: كذَّبه يحيى بن معين! وكأنه أحد المتروكين أو الكذابين.
وانظر: تعليقاً لطيفاً للحافظ الذهبي ـ السير ١٢/ ٣٦٧ ـ على سبب عدم تحديث عبد الرزاق بهذا الحديث لأحمد وابن معين.

Black plate (268,1)

يتوهم، فإن أبا الأزهر كُفَّ بصرُه في آخر عمره، وكان لا يحفظ حديثَه، فربما قُرئ عليه في الوقت بعد الوقت، فقيَّد أبو بكر بسماعاته منه بهذه الكلمة.

وقال ابن حجر: صدوق كان يحفظ، ثم كبر، فصار كتابه أثبتَ من حفظه[١].

❐ التعليق:

لم يذكر ابن منده في أبي الأزهر حكماً يبيِّنُ فيه رأيه؛ إلا أن سياقه لكلمة ابن خزيمة توحي ـ والله أعلم ـ بأن هذا مطعنٌ فيه عنده.

إذا تقرر هذا، فإن أبا الأزهر لا تثبُت عليه تهمة الكذب، كما تقدم إيضاحُه.

بقي النظر فيمن وثَّقه، وفيمن قال عنه: إنه صدوق أو نحو ذلك:

إذا نظرنا في كلمات الأئمة: أبي حاتم، ومسلم، والذهلي، والنسائي، وابن عدي والدارقطني، فغاية ما تفيده أن الرجل ليس في عداد الثقات المشهورين، وليس هو مِمَّن يضعَّف حديثُه، وهي توضح مراد ابن حبان ـ في قوله يخطئ ـ أي: إن له أوهاماً، لكنها ليست بالكثيرة التي تُخرجه عن حد الاحتجاج.

لذا، فإن أعدل ما قيل فيه ـ في نظري ـ ما قاله الحافظ ابن حجر السابقة، فهي عبارة تجمع كلام الأئمة المتقدم فيه.

وأما قول الذهبي عنه ـ في «التذكرة» ـ: ثقة، وقوله عنه في «السير»: الإمام، الحافظ، الثبت، وفي موضع آخر من «السير»: «وهو ثقة بلا تردد»، ففيه نظر لِمَا تقدم.

والعجيب أنه أورد ابن الأزهر في «الديوان»، وقال: غمزه ابن معين!

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٢/ ٤١، الثقات ٨/ ٤٣، «الكامل» ١/ ١٩٢، سؤالات السلمي للدارقطني، رقم (٦)، تاريخ بغداد ٤/ ٤١، تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٤٥، سير أعلام النبلاء ٩/ ٥٧٥، ١٢/ ٣٦٣، ديوان الضعفاء ١/ ٢١، «التقريب»: (٥).

Black plate (269,1)

٢ ـ أحمد بن الحسن الترمذي (... ـ ٢٥٠ تقريباً) [خ، ت]:

قال ابن منده: «**أبو الحسن، أحمد بن الحسن الترمذي، أحد الأئمة، حدث عن عبيد الله بن موسى، روى عنه: محمد بن إسحاق بن خزيمة، وكناه**»[(١)].

قال أبو حاتم: صدوق.

وقال ابن خزيمة: أحد أوعية الحديث.

ذكره ابن حبان في ثقاته، وخرَّج له في صحيحه.

وقال الحاكم أبو عبد الله: أحد حُفَّاظ خراسان، قدم نيسابور، وأقام بها سنة يحدث، فكتب عنه كافَّةُ مشايخنا، وسألوه عن علل الحديث، والجرح والتعديل.

وقال ابن حجر: ثقة، حافظ[(٢)].

❐ *التعليق:*

وصف ابن منده أحمد بن الحسن الترمذي بأنه أحدُ الأئمة، ولا شك أن هذا توثيق عالٍ، وهو قريب من وصف تلميذه الإمام ابن خزيمة، وتأتي شهادة الحاكم في السياق نفسه، وهو ما اختاره ابنُ حجر في قوله عنه: ثقة حافظ.

وأما قول أبي حاتم عنه: إنه صدوق، فقد علم عنه التشدد في التعديل، وإذا كان أبو حاتم قال عن الإمام مسلم بن الحجاج: صدوق[(٣)]، فمن الناس بعده؟!

٣ ـ آدم بن سليمان[(٤)] [م، ت، س]:

قال ابن منده: «**لم يخرج عنه البخاري، ومحله الصدق**»[(٥)].

---

(١) فتح الباب (٢٣٦) رقم (١٩٨٣).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل ٢/ ٤٧، صحيح ابن حبان ٢/ ٤٩٨، ٤/ ٢٦١، تهذيب الكمال ١/ ٢٩٢، إكمال تهذيب الكمال ١/ ٣٤، «التقريب»: (٢٥).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل ٨/ ١٨٢.

(٤) هو: آدم بن سليمان، القرشي، الكوفي، والد يحيى، روى عن سعيد بن جبير، ونافع، وعطاء، وعنه: الثوري، وشعبة، وإسرائيل، ينظر: تهذيب التهذيب ١/ ١٧٢.

(٥) الإيمان ٢/ ٣٢ ح(٢٠٤).

Black plate (270,1)

قال أبو حاتم: صالح.

وقال النسائي: ثقة.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن حجر: صدوق[(١)].

❐ التعليق:

حُكْمُ ابنِ حجر على آدم بأنّه صدوق قريبٌ من حكم ابن منده عليه بأنه محلُّه الصدق، وهو خليق بذلك؛ لأنه مقلٌّ من الرواية جداً، كما نص على ذلك ابن معين بقوله: قد روى آدم بن سليمان أحاديثَ خمسةَ، أو أربعةً[(٢)].

وأما رواية مسلم عنه، فإنما أخرج له متابعةً، كما نص عليه مغلطاي[(٣)]، وابن حجر[(٤)] والله أعلم.

٤ ـ جرير بن حازم (... ـ ١٧٠) [ع]:

قال ابن منده: «**أحد الثقات**»[(٥)].

قال قُراد: سمعت شعبة يقول: عليك بجرير بن حازم، فاسمعْ منه.

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٢/ ٢٦٨، الثقات ٦/ ٨٠، تهذيب التهذيب ١/ ١٧٢، «التقريب»: (١٣٣).

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٤/ ٢٠.

(٣) قال مغلطاي في «الإكمال» ٢/ ٣١: «روى له مسلمٌ حديثاً واحداً متابعةً في كتاب الإيمان، كذا ألفيته في غير ما نسخة جيدة من صحيح مسلم، فإطلاق المزي تخريج مسلم له من غير تقييد، فيه نظر».

قلت: ولعل المزي اعتمد على نسخة لا ذكر فيها لمن تابع آدمَ، وهذا هو الذي وجدته في المطبوع، فآدم ليس له إلا حديث واحد في صحيح مسلم، وهو ـ كما في المطبوع ـ غير متابع.

وينظر: «رجال صحيح مسلم» ١/ ٧٥ ـ لابن منجويه ـ فلم يَذْكُرْ له غيرَ هذا الحديث الواحد، ولم يبين نوع رواية مسلم عنه.

(٤) وهو حديث واحد في كتاب الإيمان ح(١٢٦).

(٥) الرد على الجهمية: (٥٨).

Black plate (271,1)

وقال وهب بن جرير: كان شعبة يأتي أبي، فيسأله عن أحاديث الأعمش، فإذا حدثه قال: هكذا والله سمعته من الأعمش.

وقال ابن مهدي: اختلط، وكان له أولادٌ أصحابُ حديث، فلما خشوا ذلك منه حجبوه، فلم يسمع منه أحدٌ في اختلاطه شيئاً.

وقال القطان، وابن معين، والدارقطني: ثقة.

وقال أبو سلمة التَّبُوذكي: ما رأيت حماد بن سلمة يكاد يعظِّمُ أحداً تعظيمَه جريرَ بن حازم.

وقال ابن معين مرةً: ليس به بأس، فقيل له: إنه يحدث عن قتادة، عن أنس أحاديثَ مناكيرَ، فقال: ليس بشيء، هو عن قتادة ضعيف.

وقال الإمام أحمد: كان يحدثهم بالتوهُّم أشياءَ عن قتادة يسندها بواطيلَ.

وقال ـ أيضاً ـ: كأن حديثه عن قتادة غيرُ حديث الناس، يسند أشياء ويوقف أشياء. وقال ـ أيضاً ـ: يروي عن أيوبَ عجائبَ.

وقال البخاري: صحيح الكتاب، إلا أنه ربما وهم في الشيء.

وقال مسلمٌ: وجريرٌ لم يُعْنَ في الرواية عن يحيى ـ يعني ابن سعيد الأنصاري ـ إنما روى من حديثه نزراً، ولا يكاد يأتي بها على التقويم والاستقامة.

وقد ساق ابنُ عدي جملةً من غرائب جرير عن قتادة، ثم قال:

«وجرير بن حازم له أحاديثُ كثيرةٌ عن مشايخه، وهو مستقيم الحديث، صالح فيه، إلا روايته عن قتادة، فإنه يروي أشياء عن قتادة لا يرويها غيرُه، وجرير عندي من ثقات المسلمين، حدَّث عنه الأئمة من الناس».

وقال ابن رجب: ثقة متَّفقٌ على تخريج حديثه.

وقال ابن حجر: ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعفٌ، وله أوهام إذا حدَّث من حفظه[1].

(١) ينظر: التمييز: (٢١٧)، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي): (٨٧)، تاريخ ابن معين =

Black plate (272,1)

❐ التعليق:

جرير بن حازم ـ كما قال الذهبي ـ: أحد الأئمة الكبار الثقات[١]، ولكن أخذ عليه أوهامٌ في روايته عن بعض شيوخه، وعلى رأسهم قتادةُ، وهذا لا يخرجه عن حد الثقات الذين يحتج بمثل حديثهم.

ومن عادة الأئمة المعتنين بالانتقاء، وعلى رأسهم الشيخان أن ينتقوا من حديث هذا الضرب ـ كما هو معلوم ـ ولم يحتج ابنُ منده إلى تقييد ما ضعف فيه جرير؛ لأنه يحتمل أنه أرادَ مطلقَ التوثيق؛ ولأن الحديث الذي ساقه بإسناده ليس من رواية جرير عمن ضعف في شيوخه كقتادة، وأيوب، والله أعلم.

٥ ـ جعفر بن أبي المغيرة[٢] د، ت، س[٣]:

قال ابن منده: «**ليس بالقوي في حديث سعيد بن جبير**»[٤].

قال الإمام أحمد: ثقة، وقال مرةً: ليس هو بالمشهور.

وقال ابن حجر: وذكره ابن حبان في الثقات[٥]، ونقل ـ أي: ابن حبان في «ثقاته» ـ عن أحمد بن حنبل توثيقه[٦].

وقال ابن حجر: صدوق يهم[٧].

= (رواية الدوري) ٤/ ١١٤، ٣٤٧، علل الترمذي رقم (٢٢٤)، العلل ومعرفة الرجال ٣/ ١٠، الجرح والتعديل ٢/ ٥٠٤، «الكامل» ٢/ ١٢٥، سنن الدارقطني ١/ ١٩٣ ح(٣٨٠)، «التقريب»: (٩١١).

(١) «الميزان» ١/ ٣٩٢.

(٢) واسم أبي المغيرة: دينار، ينظر: «التقريب»: (٩٦٠).

(٣) قال ابن حجر في «التهذيب» ٢/ ٩٢: أن البخاري ذكره ضمناً في «التيمم»: وأمَّ ابنُ عباس وهو متيمم.

(٤) الرد على الجهمية: (٤٥)، وقد نقل الذهبي كلمة ابن منده فيه في «الميزان» ١/ ٤١٧.

(٥) لم أجده في الثقات لابن حبان. ولعل هذا سبق قلم من الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فإن الذي نقل توثيقه عن الإمام أحمد، هو ابن شاهين في الثقات: (٢٩).

(٦) وهذا ذهول من الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ، فإن توثيق أحمد لجعفر ذكره عبد الله ابن الإمام أحمد في «العلل» ـ كما سيأتي ـ.

(٧) ينظر: العلل ومعرفة الرجال ٣/ ١٠٢، ٢٨٣، «الميزان» ١/ ٤١٧، تهذيب التهذيب ٢/ ٩٢، «التقريب»: (٩٦٠).

Black plate (273,1)

❐ التعليق:

ظهر مما سبق أن لأحمد فيه روايتين: **الأولى**: توثيقه، **والثانية**: تذكر أنه ليس بالمشهور.

ولعلّ الثانية أقربُ إلى حال جعفر، وهي لا تنافي الأولى؛ لأن الثانية تدل على أن جعفراً، وإن كان ثقة، إلا أنه غير مشهور.

ولم أقف ـ بعد البحث ـ على أحدٍ نصّ على ما ذكره ابن منده، فلعل ابن منده حكم عليه من خلال تتبُّعه لأحاديثه، فإنَّ جعفراً هذا ليس له في الكتب الستة إلا ثلاثة أحاديث، أحدها مِمَّا استغربه الترمذي[(١)].

وسيتَّضح وجهُ اختيار ابن منده لهذا التفصيل عندما أذكر الأثر الذي سبقَ حكمَ ابنِ منده على جعفر:

فقد ذكر في كتابه «الرد على الجهمية» ـ في معرض سياقه للأحاديث، والآثار الواردة في قدم الرب ﷻ[(٢)] ـ أثر ابن عباس ـ من رواية مسلم البطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس ﷺ ـ في قول الله ﷻ: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٢٥٥] قال: كرسيُّه: موضع قدمه، والعرشُ لا يقادر قدره.

ثم بيّن الاختلاف في رفعه ووقفه، وفي متنه ـ أيضاً ـ ومن جملة ذلك: أن جعفر بن أبي المغيرة رواه عن ابن جبير، عن ابن عباس، قال: **الكرسيُّ: علْمه**.

علق ابن منده على هذا اللفظ ـ «علمه» الذي رواه جعفر ـ فقال: «ولم يتابَعْ عليه جعفر، وليس هو بالقوي في سعيد بن جبير».

وهذا ـ فيما يظهر ـ أحد الأسباب التي جعلته يحكم عليه بأنه ليس بالقوي في سعيد؛ ذلك أن كل من رواه عن ابن جبير ـ من أصحابه ـ لا يذكرون هذا اللفظ، وهذا حكمٌ من ابن منده عليه بالتفرُّد، وهذا الأسلوب

(١) ينظر: جامع الترمذي ٥/ ٨٨ ح(٢٩٨٠). (٢) الرد على الجهمية: (٤١ ـ ٤٦).

Black plate (274,1)

ـ كما هو معلوم ـ مما يستدل به الأئمة على غلط الراوي، وبذلك يتبين دقة اختيار ابن منده في الراوي، والله أعلم.

٦ ـ الحجاج بن أرطأة الكوفي (... ـ ١٤٥) [م[١]، ٤]:

قال ابن منده: «**أبو أرطاة، الحجاج بن أرطاة بن ثور بن هُبيرة بن شراحيل بن كعب بن سلامان بن عامر بن حارثة بن سعد بن مالك النخعي، الكوفي، مات مع المهدي بالريِّ. ليس بالقوي عندهم، حدَّث عن عامر الشعبي**» .اهـ[٢].

كلام الأئمة في الحجاج طويلٌ جداً، ولعلِّي ألخصه في الآتي:

١ ـ وصفه جماعة بالإرسال، والرواية عمَّن لم يلقهم، وممن وصفه بذلك من الأئمة:

ابن المبارك، وابن معين، والإمام أحمد، والجوزجاني، والعجلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم وابن حبان، والدارقطني، والبيهقي.

٢ ـ من قوّاه، ورأى أنه لا بأس به، أو وصفه بأنه صدوق:

فقد أوصى شعبةُ أحدَ أصحابه، فقال: عليك بحجاج بن أرطاة، ومحمد بن إسحاق، واكتم عليَّ عند البصريين في خالد وهشام.

وقال مرةً ـ أي: شعبة ـ: اكتبوا عن حجاج بن أرطاة، ومحمد بن إسحاق؛ فإنهما حافظان.

وكان حماد بن سلمة ـ إذا ذكر الحجاج بن أرطاة ـ يقول: كان والله ظريفاً، نظيفاً.

وقال حفص بن غياث: قال لي سفيان الثوري: من تأتون اليوم؟ قلت: الحجاجَ بنَ أرطاة! قال: شُدَّ يدكَ، فما أول من يأتي أعلم بما

---

(١) الإمام مسلمٌ لم يحتج به، بل أخرج له مقروناً في موضع واحد فقط، وفي سياق المتابعات لحديث عائشة رضي الله عنها: «إن حيضتك ليست في يدك»، كما في صحيح مسلم ١/ ٢٤٥ ح(٢٩٨).

(٢) فتح الباب (٩٦) رقم (٥٩٠).

Black plate (275,1)

يخرج من رأسه[١].

وقال الثوري مرةً: ما رأيت أحفظَ من حجاج بن أرطاة!!

وقال ابن معين: الحجاج بن أرطاة، كوفي، صدوقٌ، وليس بالقوي، وقال مرةً: صالح.

وقال أبو حاتم: صدوق، يدلس عن الضعفاء، يكتب حديثه، وإذا قال: حدثنا، فهو صالحٌ لا يُرتاب في صدقه وحفظه، إذا بيّن السماع، ولا يحتج بحديثه.

وقال العجلي: كوفي جائز الحديث، إلا أنه صاحب إرسال، فإنما يعيب الناسُ منه التدليس، روى نحواً من ستمائة حديث، وهو من ثقات شيوخ الكوفيين، وليس بكثير الحديث، إلا أنه شيخ عال.

٣ ـ حكم عليه جماعة من الأئمة بالضعف، والاضطراب، وقد يقول بعضهم: لا يحتج به، ونحو هذه العبارات، وهذه عباراتهم:

فقد تركه يحيى القطان، بل قال ابن حبان ـ بالإضافة إلى القطان: «تركه ابن المبارك وابن مهدي، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل رحمهم الله أجمعين»[٢].

وقال عبد الله بن أحمد، حدثني أبي[٣] قال: سمعت يحيى يذكر أن حَجاجاً لم ير الزهري وكان سيِّئَ الرأي فيه جداً، ما رأيتُه أسوأَ رأياً في أحدٍ منه في حجاج، ومحمد بن إسحاق، وليث، وهمام، لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم!

---

(١) هكذا في «الكامل»، وفيه تصحيف وتحريف، وقد جاء في تاريخ بغداد ٨/ ٢٣٢ أوضح منه من «الكامل»، ففيه: قال حفص بن غياث: قال لنا سفيان الثوري يوماً: من تأتون؟ قلنا: الحجاج بن أرطاة، قال: عليكم به، فإنه ما بقي أحدٌ أعرف بما يخرج من رأسه منه.

(٢) علّق الذهبي على كلمة ابن حبان هذه فقال: «وهذا القول فيه مجازفة»، ينظر: «الميزان» ١/ ٤٦١.

(٣) اختلفت المصادر في تعيين شيخ عبد الله بن أحمد، ففي ضعفاء العقيلي ١/ ٢٧٩، والميزان ١/ ٤٥٨ كما أثبته، وفي تاريخ بغداد ٨/ ٢٣٤: عن ابن خلاد.

Black plate (276,1)

وقال ابن المديني: قال يحيى: رأيتُ الحجاج يفتي بمكة، فلم أحمل عنه، ولم أحمل عن رجل عنه، كان عنده مضطرباً[١].

وقال ابن المديني ـ أيضاً ـ: قلت ليحيى بن سعيد: تركت الحجاج بن أرطاة متعمداً؟ قال: كان بمكة، وأنا بها، ولم أكتب عنه حديثاً قط، ولا عن أبي إسحاق حديثاً قط ـ يعني: عن رجل عنهما ـ سمعت يحيى يقول: يحيى بن أبي أنيسة أحب إليَّ من هؤلاء الذين يذكرون، يعني: حجاجاً، وأشعث بن سوار، ومحمد بن إسحاق.

وقال ابن عيينة لأناس روَوْا عن الحجاج: والحجاج يكتب عنه؟! قالوا: نعم، قال: لو سكتُّمْ، لكان خيراً لكم.

وقال يحيى بن يعلى المحاربي: طرح زائدةُ حديثَ حجاج بن أرطاة.

وقال ابن معين: ضعيف، وقال مرةً: صالح في قتادة، وقال مرةً: لا يُحتج بحديثه.

وقال ابن معين مرةً: ضعيف، ضعيف، وقال مرةً: ابن معين: مجالدٌ، والحجاج بن أرطاة لا يحتج بحديثهما.

وقال أحمد ـ وسأله رجل عن الحجاج ـ: ما شأنه؟! قال: شأنه أنه يزيد في الأحاديث! وقال مرةً ـ لَمَّا سئل عنه ـ: يحتج بحديث حجاج بن أرطاة؟ فقال: لا.

وقال النسائي: حجاج بن أرطاة، كوفي ليس بالقوي، وقال مرةً: ضعيف، ولا يُحتجُّ بحديثه.

وقال ابن حبان: كان الحجاج مدلساً عمَّن رآه، وعمَّن لم يره، وكان يقول: إذا حدثتني أنت بشيء عن شيخ، لم أبالِ أن أرويَه عن ذلك الشيخ، وكان يروي عن أقوام لم يرهم.

---

(١) جملة: كان عنده مضطرباً، هذا تعليل من ابن المديني لترك شيخه القطان للرواية عن الحجاج، والله أعلم.

Black plate (277,1)

وقال ابن عدي: والحجاج بن أرطاة إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري، وعن غيره، وربما أخطأ في بعض الروايات، فأما أن يتعمد الكذب فلا، وهو ممن يكتب حديثه.

وقال الدارقطني: لا يُحتجُّ بحديثه، وقال مرةً: كثير الوهم، وقال مرةً: ضعيف، وقال مرةً: ليس بحافظ.

وقال البيهقي: الحجاج بن أرطاة لا يُحتجُّ به فيما يسنده، فكيف بما يرسله عمن لا يعرف؟ وقال في موضع آخر: والحجاج بن أرطاة ليس بحجاج، والله يغفر لنا وله.

وقال ابن حجر: أحد الفقهاء، صدوقٌ، كثير الخطأ والتدليس[(١)].

❐ التعليق:

تقدم من هذا العرض الذي بيّن حال الحجاج أنه: حافظٌ، لكنه مدلسٌ، وجمهور النُّقَّاد على أنه ليس مِمَّن يحتج به ـ خاصةً إذا انفرد ـ وبعضهم نصّ على ضعفه، وقليل منهم من مشّاه.

والذين أثنوْا عليه، يلحظ أن ثناءهم متجه إلى فقهه وسَعة روايته، لا إلى ضبطه، وهذا وحده لا يكفي في تعديل الراوي عند المحدثين.

وأما قول ابن معين: صدوقٌ، وليس بالقوي، وقوله مرةً: صالح، فالجواب عنه من وجهين:

الأول: أن لابن معين رأياً يوافق فيه رأيَ الجمهور في تليين الحجاج.

---

(١) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٤/ ٤٩، من كلام أبي زكريا في الرجال (رواية ابن طهمان): (٧٦)، علل الحديث ومعرفة الرجال ١/ ١٩٨، سؤالات ابن هانئ، رقم (٢٢١٦)، التاريخ الكبير ٢/ ٣٧٨، أحوال الرجال: (٧٨)، الجرح والتعديل ٣/ ١٥٦، ثقات العجلي: (١٠٧)، سؤالات البرذعي (٢/ ٥١٠)، سنن النسائي ٨/ ٩٢، ضعفاء العقيلي ١/ ٢٧٩، «الكامل» ٢/ ٢٢٣، سنن الدارقطني ١/ ١٣٤ ح(٢٥٥)، ٢/ ١١٤ ح(١٢٤٠)، ٢/ ٥٠٢ ح(١٩٦١)، ٣/ ١٩٧ ح(٢٣٨٣)، علل الدارقطني ٥/ ٣٤٧، ٦/ ١٢٣، ٢١٠، سنن البيهقي ١/ ٣٥٥، ٣٩٥، ٧/ ١٦٩، تاريخ بغداد ٨/ ٢٣٠ ـ ٢٣٤، الميزان ١/ ٤٥٨، «التقريب»: (١١٩).

Black plate (278,1)

الثاني: أن عباراته هذه ليست صريحةً في التوثيق، فقد قال عنه ـ لَمَّا وصفه بأنه: صدوق ـ: ليس بالقوي. وهي تبين مراده بأنه ليّن، لا يستحق الترك.

وبهذا الجواب ـ أعني: الثاني ـ يُجاب عن كلمة أبي حاتم الرازي.

وأما العجلي، فتساهلُه في التوثيق مشهور، ومثله لا يعارَضُ قولُه بقول كبار النقاد الذين خبروا حديثه، وفَلَوْه، وعرفوه.

وأما بالنسبة إلى الإمام ابن منده، فقد اختار هذه العبارة المتوسطة التي توافق قول جمهور الأئمة، ويلحظ عليها أنها خلت من وصفه بما اشتهر عنه من تدليسه.

ولهذا كانت عبارة ابن حجر في «التقريب»[(١)] ـ التي سلفت ـ أدق، والله أعلم.

ورغم حفظه، وفقهه، وشهرته، إلا أن الشيخين لم يحتجَّا به، وهذه قرينة أخرى تدل على تليينه.

٧ ـ الحكم بن المبارك (... ـ في حدود ٢١٣) [بخ، ت]:

قال ابن منده: «**أبو صالح، الحكم بن المبارك الخاشِتِي**[(٢)]**، البلخي، أحد الثقات**[(٣)] **حدث عن مالك بن أنس، ويعلى بن شبيب**»[(٤)].

---

(١) وللحافظ آراء أُخَر بثّها في بعض كتبه؛ فمنها قوله عنه: إنه ضعيف، كما في «الفتح» عند شرحه ٣/ ٥٩٧، ٤/ ٣٦، ١٠/ ٤١، ١٢/ ١٠٣، ومرة قال: فيه ضعف، كما في «الفتح» ٣/ ٥٨٠.
ولا ريب أن مقام التطبيق على أحاديث الراوي أدقُّ في الحكم على الراوي من الرأي الذي يكون عبارة استخلاص آراء الأئمة المتقدمين، رحمهم الله.

(٢) قال ابن حبان في الثقات ٨/ ١٩٥ ـ في ترجمة الحكم نفسه: وخاشت ناحية المصلى بها.
وفي معجم البلدان ٢/ ٣٣٨، وهّم ياقوت قول السمعاني ـ في «الأنساب» ٢/ ٣٠٧، ٣٠٩ ـ في ظنه أن اسم البلد «خوشت»، أو (خاشت)، وصوّب كونها (خاست) بالسين المهملة.

(٣) نقل كلمة ابن منده فيه: المزي في تهذيبه ٧/ ١٣٣، والذهبي في «ميزانه» ٤/ ٢٦٨.

(٤) فتح الباب (٣٩٠) رقم (٣٤٨٥).

Black plate (279,1)

نقل أبو سعد السمعاني، عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال فيه: هو عندنا ثقة، فقيل له في مالك؟ فقال: في مالك وغير مالك، وقد وثقه أبو سعد، وقال: وقال: كان من الحفاظ.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات.

وقد ذكر ابن عدي ـ في ترجمة أحمد بن عبد الرحمٰن بن وهب ـ حديثاً من رواية نعيم بن حماد، عن عيسى يونس:

«وهذا حديث رواه نعيم بن حماد، عن عيسى، والحديث له[١]، وأنكروه عليه[٢] وسرقه منه جماعة، منهم: عبد الوهاب بن الضحاك، وسويد بن سعيد، وأبو صالح الخراساني الخاستي الحكم بن المبارك...».

وقال في ترجمة سويد بن سعيد الحدثاني ـ عن نفس الحديث الذي أورده في ترجمة في ترجمة أحمد بن عبد الرحمٰن بن وهب ـ:

«وهذا إنما يعرف بنعيم بن حماد، ورواه عن عيسى بن يونس، فتكلم الناس فيه مجراه، ثم رواه رجل من أهل خراسان يقال له الحكم بن المبارك يكنى أبا صالح الخواشتي، يقال: إنه لا بأس به، ثم سرقه قوم ضعفاء ـ ممن يعرفون بسرقة الحديث ـ منهم: عبد الوهاب بن الضحاك، والنضر بن طاهر، وثالثهم سويد الأنباري».

علق الذهبي على هذه الكلمة الأخيرة فقال:

«قلت: هؤلاء أربعة، لا يجوز ـ في العادة ـ أن يتفقوا على باطل، فإن كان خطأ فمِنْ عيسى بن يونس».

وقال الذهبي ـ في الكاشف ـ: ثقة، وفي الميزان: صدوق.

ـ وقال ابن حجر: صدوق، ربما وهم[٣].

---

(١) أي: أن مداره عليه، وسيأتي ما يوضح ذلك في كلام الذهبي.

(٢) أي: أنكروه على نعيم بن حماد.

(٣) ينظر: «الكامل» ١/ ١٨٤، ٣/ ٤٢٨، الأنساب ٢/ ٣٠٩، تهذيب الكمال ٧/ ١٣٣، الميزان ١/ ٥٧٩، ٤/ ٢٦٨ الكاشف ١/ ٣٤٥، «التقريب»: (١٤٥٨).

وليس للمترجم في الكتب الستة سوى حديث واحد أخرجه الترمذي ٤/ ٥٠٩، باب ما =

Black plate (280,1)

❐ التعليق:

تبين مما سبق أن أكثر النقاد على توثيق الحكم، كما قاله أحمد، والسمعاني، والذهبي في أحد قوليه.

وأما ابن عدي، فإن كلمته التي رمى بها الحكمِ بالسرقة، فيُجاب عنها بجوابين:

الأول: أن قوله هذا إنما قاله في سياق حديث استنكر، ورمى بسرقته جماعةً من الرواة. وقد أجاب الذهبي عن هذا الطعن باحتمال أن يكون الخطأ ـ إن وجد ـ بأنه من الشيخ الذي عليه مدارُ الإسناد، وهو عيسى بن يونس.

الثاني: أن ابن عدي نفسه ـ في ترجمة نُعَيْم بن حماد ـ أشار إلى توثيقه، فقال: ويقال: إنه لا بأس به، ثم أحال تُهمةَ سرقة ذلك الحديث على جماعة ليس منهم الحكم».

وبكلِّ حال تهمة السرقة التي ذكرها ابن عدي محتملة ـ كما سبق ـ ولا يمكن الجزم بها في راوٍ وثقه جماعة إلا ببرهان واضح.

ولعل كلمة ابن عدي هذه هي التي جعلت الذهبي ـ في قوله الآخر ـ وابن حجر يقولان: إنه صدوق.

والأقرب في حال هذا الراوي هو ما قرره ابن منده، من أنه أحد الثقات.

وما أجمل ما قاله الذهبي في ترجمة حسين المعلم:

«فليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبداً، فقد غلِط شعبة ومالك، وناهيك بهما ثقة ونبلاً».

في ترجمة أبي بكر بن أبي داود ـ: وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ

= جاء في علامات خروج الدجال، ح(٢٢٣٨)، وقال عنه الترمذي: حديثٌ حسنٌ، غريبٌ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

Black plate (281,1)

ولا يغلط ولا يسهو[١].

٨ ـ حماد بن نجيح[٢] [خت، س، ق]:

قال ابن منده: «**البخاري استشهد**[٣] **بحماد، وهو صالح**»[٤].

قال وكيع، وابن معين، والإمام أحمد: ثقةٌ، زاد أحمد: مقارب الحديث.

وقال أبو حاتم: لا بأس به، ثقة.

وذكره ابن حبان في الثقات.

قال ابن حجر: له عند البخاري تعليقاً[٥]، وعند النسائي حديثٌ واحد في أكثر أهل الجنة والنار[٦] وعند ابن ماجه آخر في تعلُّم الإيمان قبل القرآن[٧]، وذكره ابن عدي في الكامل، ثم قوَّاه[٨].

وقال عثمان بن أبي شيبة: ضعيف، ليس يروي عنه أحدٌ.

علق ابن شاهين على كلمة ابن أبي شيبة هذه، فقال:

---

(١) ينظر: السير ٦/ ٣٤٦، وينظر نحو هذه الكلمة في ترجمة أبي بكر بن أبي داود ١٣/ ٢٣٣، وله كلام نفيس، هو كالقاعدة في هذا الباب في ترجمة علي بن المديني من «الميزان» ٣/ ١٤٠، ولولا طولها لنقلتها.

(٢) هو: حماد بن نجيح الإسكاف، السدوسي، أبو عبد الله البصري، روى عن أبي رجاء العطاردي، وابن سيرين، وعنه: وكيع، وأبو داود الطيالسي، ينظر: تهذيب التهذيب ٣/ ١٨.

(٣) ومراده بهذا: أنه علّق عنه ـ كما سيأتي ـ وقد استعمل المزي في «تهذيبه» هذا الاصطلاح في عشرات التراجم، يريد به التعليق، **فأخطأ محقق الكتاب** في التعقُّب عليه حينما حاكمه إلى معنى الاستشهاد المشهور عند المتأخرين وهو الرواية عن الراوي من غير احتجاج به.

(٤) الإيمان ٢/ ٣٦ ح(٢٠٨).

(٥) ينظر: صحيح البخاري ٥/ ٢٣٦٩ كتاب الرقاق، باب فضل الفقر ح(٦٠٨٤)، تغليق التعليق ٥/ ١٦٨.

(٦) ينظر: سنن النسائي الكبرى ٥/ ٣٩٩ ح(٩٢٦٤).

(٧) ينظر: سنن ابن ماجه ١/ ٢٣ ح(٦١).

(٨) وهذه العبارة ذكرها الذهبي في «الميزان» ١/ ٦٠٠، بل وقال: «ذكره ابن عدي في «الكامل» وصلّحه وقواه»، وقد راجعت الكامل ٢/ ٢٥٠، فلم أجد فيه ما يدل على تقويته، بل غاية ما وجدته، قوله: «وليس هو بكثير الرواية»، فالله أعلم.

Black plate (282,1)

«وهذا الكلام والخلاف في حماد بن نجيح مقبولٌ من أحمدَ ويحيى؛ لأنهما إذا اجتمعا في الرجل بقول واحد، فالقولُ قولهما، وهو في عِداد الثقات، ولا يرجع إلى قول أحدٍ معهما».

وقال ابن حجر: صدوق[١].

❐ التعليق:

حمادٌ مُقِلٌّ من الرواية جداً؛ إذ ليس له في الكتب المشهورة إلا حديثان ـ كما تقدم ـ وهما غاية ما له من الأحاديث حسبما وقفتُ عليه[٢].

وقد وثَّقه أربعة من كبار النقاد، وإن كان أحمد وأبو حاتم أشارا في عبارتيهما إلى أنه ليس في مراتب الثقات الحفاظ، والشيخان لم يحتجا به؛ لذا ـ والله أعلم ـ اختار ابن منده هذه العبارة المتوسطة فيه، حيث قال: «صالح»، وعبارة ابن حجر قريبة منه، حيث قال: «صدوق».

والظاهر أن حماداً أرفعُ من ذلك، خاصةً مَعَ توثيق هؤلاء الأكابر، ومنهم وكيع ـ تلميذه ـ[٣]، ومنهم أبو حاتم الذي عُرف عنه التشدُّد في هذا الباب.

فلو قيل بأنه ثقة لكان أقربَ، وهذا ما اختاره الذهبيُّ في أكثر من كتاب[٤].

٩ ـ سعد بن سعيد الأنصاري[٥] (... ـ ١٤١) [خت، م، ٤]:

قال ابن منده: «**مديني، يُجمَعُ حديثه**»[٦].

---

(١) ينظر: سنن ابن ماجه كتاب الإيمان، باب في الإيمان ح(٦١)، الجرح والتعديل ٣/ ١٤٩، ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه: (٤٦)، تهذيب التهذيب ٣/ ١٨، «التقريب»: (١٥٠٦).

(٢) وقد سبقت قريباً كلمة ابن عدي من كونه: ليس بكثير الرواية.

(٣) وحسبك بهذا النوع من التعديل، وهو صدوره من تلميذ الموثق، والموثق إمام.

(٤) ينظر: المغني في الضعفاء ١/ ١٩٠، الكاشف ١/ ٣٥٠، وعبارته في «الميزان» ١/ ٦٠٠ توحي بهذا.

(٥) أخو يحيى بن سعيد الأنصاري، الإمام المشهور، روى عن أنس بن مالك، والسائب بن يزيد، روى عنه: عبد العزيز الدراوردي، وعبد الله بن نمير، وأبو أسامة، تنظر: المصادر الآتية.

(٦) معرفة الصحابة: رقم (٤٣٣) في ترجمة سهيل بن سعد الساعدي.

Black plate (283,1)

قال ابن معين ـ في رواية ـ: صالح.

وقال ـ في رواية ـ وكذا الإمام أحمد: ضعيف، وقال ـ أي: أحمد ـ مرةً: ليس بحكم الحديث.

وقال أبو حاتم: مؤدي. فسّر هذه اللفظة ابنه، فقال: يعني: أنه كان لا يحفظ، يؤدي ما سمع.

وقال الترمذي: تكلم بعض أهل الحديث فيه من قِبَلِ حفظه.

وقال النسائي: ليس بالقوي.

وقال الطحاوي: ليس عند الناس كواحدٍ من أخويه: يحيى، وعبد ربه، وهم يتكلمون في حديثه.

ومن الغريب أن ابن حبان ذكره في «**الثقات**» مرتين، ومرتين في «المشاهير»، فقال في الثقات ـ في الموضعين: كان يخطئ، زاد في الموضع الآخر: لم يفحش خطؤه، فلذلك سلكناه مسلك العدول، بينما قال في «**المشاهير**»: «مِنْ جِلَّة الأنصار، وكان رديء الحفظ»، وقال في الموضع الآخر: «كان يخطئ إذا حدَّث من حفظه».

وقال ابن عدي: «ضعيف الحديث... ولسعد بن سعيد أحاديثُ صالحةٌ تقرُب من الاستقامة، ولا أرى بأساً بمقدار ما يرويه».

وقال ابن حجر: «صدوق سيئُ الحفظ»[(١)].

❐ *التعليق:*

مجموع كلام الأئمة يدل على أن سعداً فيه ضعف، لكنه ليس ضعفاً يسقطه عن حد الاعتبار، بل هو ممن يُكتبُ حديثُه.

وكلمة ابن منده فيه: يُجمَعُ حديثه، إنما تدل على قلة روايته ـ كما

(١) ينظر: العلل لأحمد، رقم (١٢٠٠)، سؤالات أبي داود لأحمد، رقم (١٨٢)، سنن الترمذي ٣/ ١٣٢، ضعفاء النسائي، رقم (٢٨٣)، الجرح والتعديل ٤/ ٨٤، شرح مشكل الآثار ١٠/ ٣٢٧، «الثقات» ٤/ ٢٩٨، و٦/ ٣٧٩، مشاهير علماء الأمصار ص(٧٥، ١٣٦)، «الكامل» ٣/ ٣٥٢، «التقريب»: (٢٢٣٧).

Black plate (284,1)

تقدم تحريرُه[١]، والله أعلم.

١٠ ـ سليم بن عامر[٢] (... ـ ١٣٠) [م، ٤]:

قال ابن منده: «**أحد ثقات الشاميين، أدرك أبا بكر الصديق** رضي الله عنه»[٣].

وقال ابن سعد: كان ثقةً، قديماً، معروفاً.

وقال العجلي، ويعقوب بن سفيان، والنسائي: ثقة، زاد يعقوب: مشهور.

وقال أبو حاتم: لا بأس به.

وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال ابن حجر: ثقة[٤].

❐ التعليق:

سليمٌ ـ كما قال الأئمة ـ ثقة، لم يختلف فيه، وهو اختيار ابن منده، ووافقه الحافظُ ابن حجر. وأما أبو حاتم، فقد عرف تشدده في التعديل.

١١ ـ سليمان بن موسى القرشي، الدمشقي [م ٤]:

قال ابن منده: «**أبو أيوب، سليمان بن موسى القرشي الدمشقي، مولى بني أمية الأشدق، عن عطاء بن أبي رباح، وأبي بكر محمد بن مسلم الزهري، وعمرو بن شعيب**[٥] **... في حديثه بعض المناكير، روى عنه: أبو خالد عبد الملك بن عبد العزيز بن صالح**[٦]**، وأبو العلاء**[٧] **... بن سنان**

---

(١) عند دراسة اصطلاحاته في الجرح والتعديل في المبحث الرابع من الفصل الثاني.

(٢) هو: سليم بن عامر الكلاعي، ويقال: الخبائري، بخاء معجمة، وموحدة، أبو يحيى الحمصي، روى عن أبي الدرداء، وأبي أمامة، روى عنه: صفوان بن عمرو، وحريز بن عثمان، ومعاوية بن صالح، ينظر: الجرح والتعديل ٤/ ٢١١، «التقريب»: (٢٥٢٧).

(٣) الإيمان ٣/ ١٢٠ ح(٩٣٢).

(٤) ينظر: ثقات العجلي: (١٩٩)، «الثقات» ٤/ ٣٢٨، تهذيب التهذيب ٤/ ١٤٦، «التقريب»: (٢٥٢٧).

(٥) هكذا كتبها محقق الكتاب، ولم يعلِّق في الهامش بأي شيء يوضح سبب ذلك!

(٦) هو ابن جريج، كما نص عليه أبو أحمد الحاكم في «الكنى»، ينظر: «الكنى» ١/ ٢٩٠: (١٨٠).

(٧) هكذا في المطبوع منقطاً، وبدون أي تعليق أيضاً! وقد أكملته من كنى الحاكم؛ لأن =

Black plate (285,1)

الشامي، وأبو محمد سعيد بن عبد العزيز التنوخي»[(١)].

قال الزهري: إنَّ مكحولاً يأتينا، وسليمان بن موسى، وايم الله لسليمان أحفظُ الرجلين.

وقال ابن سعد: كان ثقةً، أثنى عليه ابن جريج.

وقال علي بن المديني: سليمان مطعونٌ عليه.

وقال ابن معين: ثقة في الزهري، وقال مرةً: ثقة، وحديثه صحيح عندنا.

قال دُحيم: أوثقُ أصحابِ مكحول: سليمان بن موسى.

وقال البخاري: عنده مناكيرُ.

وقال النسائي: أحد الفقهاء، وليس بالقوي في الحديث، وقال ـ في موضع آخر ـ: في حديثه شيء.

وقال أبو حاتم: محله الصدق، وفي حديثه بعض الاضطراب، ولا أعلم أحداً من أصحاب مكحول أفقهَ منه، ولا أثبتَ منه.

وقال ابن عدي: وسليمان بن موسى فقيه، راوٍ، حدث عنه الثقات، وهو أحدُ علماء أهل الشام، وقد روى أحاديثَ ينفرد بها لا يرويها غيره، وهو عندي ثبت، صدوق.

وقال أبو أحمد الحاكم: في حديثه بعض المناكير.

وقال الدارقطني ـ في العلل ـ: من الثقات، أثنى عليه عطاءٌ والزهريُّ.

وقال ابن حجر: صدوق فقيه، في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل[(٢)].

= ابن منده ينقل منه ـ فيما يغلب على الظن ـ ينظر: ١/ ٢٩٠: (١٨٠).

(١) فتح الباب (٦٧) رقم (٣٩٠).

(٢) ينظر: «الطبقات» ٧/ ٤٥٧، «ضعفاء» البخاري الصغير رقم (١٤٦)، الجرح والتعديل ٤/ ١٤١، «الكامل» ٣/ ٢٦٩، علل الدارقطني [المخطوط ٥/ ١١٠ ـ ١١١]، العلل المتناهية ١/ ٣٣٨، «التقريب»: (٢٦١٦).

Black plate (286,1)

❐ التعليق:

سليمان بن موسى متَّفق على أنه من فقهاء الشام الكبار، ولكن تكلم أكثر الأئمة في حفظه وإتقانه، ووُجد في بعض حديثه مناكيرُ وتفرداتٌ، أنزلت رتبة حديثه من درجة الثقات إلى مرتبة أقل، لكنها لا تنزله عن حد الاحتجاج، وهذا ما تعبر عنه كلمة ابن المديني، والبخاري، وأبي حاتم، والنسائي ـ في الرواية الثانية ـ، وابن عدي، والحاكم، وابن منده.

وأما التوثيق المطلق الذي أطلقه بعض الأئمة، فهو متعقَّبٌ بقول مَنْ عرف الخطأ في حديثه.

ولأجل ذلك كانت عبارةُ الحافظ ابن حجر في «التقريب» أقربَ وأدقَّ ـ في بيان حاله ـ من كلمة ابن منده فيه.

وابن منده أطلق جملة: «في حديثه بعض المناكير» ـ حسب التتبع ـ على راويين فقط، فلم يتحرر لي مرادُه بها، خاصةً أنه أطلقها على سليمان صاحب الترجمة، كما أطلقها على راوٍ آخر لم يوثِّقْه أحد، بل قال فيه البخاري: منكر الحديث!

١٢ ـ عبد الرحمٰن بن إبراهيم الدمشقي «دحيم» (١٧٠ ـ ٢٤٥) [خ، د، س، ق]:

قال ابن منده: «**أبو سعيد، عبد الرحمٰن بن إبراهيم بن ميمون الدمشقي، حدَّث عن مروان بن معاوية الفزاري، والوليد بن مسلم، أحد الأئمة**»[(١)].

أثنى عليه الإمام أحمد، وقال: هو عاقلٌ، ركين.

وقال أبو داود: دُحيمٌ حجة، لم يكن بدمشقَ في زمانه مثلُه.

وقال أبو حاتم: كان دحيم يميز، ويضبط حديث نفسه، وهو ثقة.

وقال ابن حبان: من المتقنين الذين يحفظون علماء أهل بلده بشيوخهم، وأنسابهم.

(١) فتح الباب (٣٧٧) رقم (٣٣٤٥).

Black plate (287,1)

وقال ابن حجر: ثقة، حافظ، متقن[١].

❐ التعليق:

دحيمٌ إمامٌ، حافظٌ ـ كما ظهر من ثناء الأئمة عليه ـ وكلمة ابن منده تتوافق مع ما دلت عليه كلمات الأئمة فيه، والله أعلم.

١٣ ـ عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعُم الأفريقي [د، ت، ق]:

قال ابن منده: «**أبو أيوب، وقيل: أبو خالد، عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعُم، الشعباني المعافري، الأفريقي، ويقال: أول مولود وُلِدَ في الإسلام، وكان قد جاوز المائة**[٢]**، عِداده في أهل مصر، روى عن أبيه، وأبي عبد الرحمٰن عبد الله بن يزيد الحُبُلي، وبكر بن سوادة ليس بالقوي عندهم، روى عنه: سفيان الثوري، وعبد الله بن لهيعة الحضرمي**»[٣].

قال الثوري: جاءنا عبد الرحمٰن بستة أحاديث يرفعها إلى النبي ﷺ، لم أسمع أحداً مِنْ أهل العلم يرفعها.

وقال يحيى القطان ـ في رواية ـ: ثقة، ونقل عنه ابن المديني قولاً بتضعيفه، فقال: ضعَّف يحيى بنُ سعيد عبدَ الرحمٰن بن زياد الإفريقي، وقال: كتبت عنه بالكوفة كتاباً، ونقل الفلاس أن يحيى، وابن مهدي لا يحدثان عنه، وقال مرةً ـ أي: القطان ـ: لا يسقط حديثه، وهو ضعيف.

وقال ابن مهدي: ما ينبغي أن يُروى عنه حديثٌ.

قال ابن معين: ليس به بأس، وفيه ضعف.

وقال ابن المديني: كان أصحابنا يضعِّفونه، وأنكر أصحابنا أحاديث

---

(١) ينظر: سؤالات المروذي: (٢٤٦)، الجرح والتعديل ٥/ ٢١١، سؤالات الآجري رقم (١٥٦٨)، الثقات ٨/ ٣٨١، تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٨٠، «التقريب»: (٣٧٩٣).

(٢) ذكر في ترجمته: أنه أول مولود يولد في الإسلام! فأشكلت هذه العبارة جداً، ثم تبين بمراجعة التاريخ الكبير للبخاري أنها مبتورة، وتمام العبارة: جاز المائة، وبها يتضح المعنى، وفي تاريخ بغداد ١٠/ ٢١٥ أن المراد: أول مولود في الإسلام بأفريقية.

(٣) فتح الباب (٦٢) رقم (٣٥٥).

Black plate (288,1)

كان يحدث بها، لا تُعرفُ[١].

وقال الفلاس: هو مليح الحديث، ليس مثلَ غيره في الضعف.

وقال الإمام أحمد: ليس بشيء، وقال مرة: منكر الحديث.

قال البخاري: في حديثه بعض المناكير، وقال مرة ـ هو والنسائي، والدارقطني ـ: ضعيف، ونقل عنه الترمذي أن البخاريَّ كان يقوي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث.

وقال الجوزجاني: غير محمود في الحديث، وكان صادقاً، خشناً.

وقال أبو زرعة، والدارقطني: ليس بالقوي.

قال الترمذي: يضعَّفُ في الحديث، وقال مرة: ضعفه بعض أهل الحديث؛ منهم يحيى بنُ سعيد القطان، وأحمدُ بن حنبل.

وقال ابن حبان ـ في ترجمة والد عبد الرحمٰن في «الثقات» ـ: الأب ثقة، والابن ضعيف.

وقال ـ في ترجمة عبد الرحمٰن بن رافع التنوخي ـ: لا يَحْتَجُّ بخبره إذا كان من رواية عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعُم الإفريقي، وإنما وقع المناكيرُ في حديثه من أجله[٢].

وقال فيه ـ في «المجروحين» ـ: يروي الموضوعات عن الثقات، ويأتي عن الأثبات ما ليس من أحاديثهم، وكان يدلس على محمد بن سعيد بن أبي قيس المصلوبِ[٣].

وقال في ـ ترجمة عُمارة بن عزاب ـ: يُعتبرُ حديثُه مِنْ غير رواية الإفريقي.

وقال ابن عدي: عامة حديثه وما يرويه لا يُتابَعُ عليه.

---

(١) لعله يشير بذلك إلى كلمة الثوري السابقة.

(٢) وأعاد ذلك في مشاهير علماء الأمصار: (١٢١).

(٣) سيأتي ـ قريباً ـ نقد الذهبي لهذه الكلمة.

Black plate (289,1)

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

وقال ابن حجر: ضعيف في حفظه[(١)].

❐ التعليق:

اتضح بهذا العرض لأقوال هؤلاء النقاد، أن جمهورهم على تضعيفه، واستنكارهم تفرده بأحاديثَ لا يُتابَعُ عليها، كما نص على ذلك الثوريُّ، وابن المديني، وأشار إليه غيرُهما.

وأما كلمة ابن حبان في «المجروحين»، فقد تعقبها الذهبي بقوله ـ في الميزان ـ: «أسرف».

بقي الجواب عن توثيق بعض الأئمة له، فيقال: إنَّ كلَّ مَنْ نقل توثيقه له، أو تقويةَ أمره، نقل عنه تضعيفَه، وهما الإمامان: القطان، والبخاري. ولذلك ينبغي أن ترجَّح الروايات التي تضعِّفه ـ عنهما ـ لتلتقي مع قول جمهور النُّقَّاد، بحيث يحمل توثيقهم له على أنهم ذكروا ذلك قبل أن يتبين لهم حالُه، فلمَّا تبين لهم حاله ضعفّوه.

وأما كلمة ابن منده فيه، فظاهرة في موافقتها لكلام أكثر الأئمة، وكذا الحافظ ابن حجر الذي قال عنه: ضعيف في حفظه.

١٤ ـ عبد الكريم بن أبي المخارق (... ـ ١٢٦) [خ، م، ت، س، ق]:

قال ابن منده: «**أبو أمية، عبد الكريم بن أبي المخارق المعلم، وهو ابن قيس، المصري ليس بالقوي عندهم، حدث عن الحسن وطاووس، روى عنه: عبد الملك بن جريج ومالك، والثوري، وابن عيينة**»[(٢)].

---

(١) ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة: (٢٢٠)، «الضعفاء» للبخاري: (٦٦)، أحوال الرجال: (١٥٣)، سؤالات البرذعي: (٣٨٩)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٤/ ٤٢١، سنن الترمذي ١/ ٧٦، ٢/ ٢٦٢، ٤/ ٣٥٢، «العلل الكبير» للترمذي: (٣٨٩)، ضعفاء العقيلي ٢/ ٣٣٢، الثقات ٤/ ٢٥٢، ٥/ ٩٥، ٧/ ٢٦٢، المجروحين ٢/ ٥٠، «الكامل» ٤/ ٢٨٠، «الكنى» للحاكم ١/ ٢٧٥: (١٦٩)، «الضعفاء» للدارقطني: (٣٣٧)، العلل للدارقطني: ١/ ٢٣٦، السنن للدارقطني ١/ ٣٧٩، «الميزان» ٢/ ٥٦٢، تهذيب التهذيب ٦/ ١٥٨، «التقريب»: (٣٨٦٢).

(٢) فتح الباب (٧٢) رقم (٤٣٠).

Black plate (290,1)

قال أيوب السختياني: والله إنه لَغيرُ ثقة.

وقال ابن معين: كل من روى عنه مالك بن أنس فهو ثقة، إلا عبد الكريم البصري أبو أمية، وقال مرة: ليس بشيء، وقال مرة: ضعيف.

وقال أحمد ـ لَمَّا سأله ابنه عبد الله ـ: كان ابن عيينة يستضعفه، قلت له: هو ضعيف؟ قال: نعم، وقال مرة: ليس بشيء، شبه المتروك، كان يدعو إلى الإرجاء.

وقال الترمذي: هو ضعيف عند أهل الحديث، ضعَّفه أيوب السختياني، وتكلم فيه.

وقال الجوزجاني: غير ثقة، فرحم الله مالكاً غاص هناك في المثل، فوقع على خزفة منكسرة، أظنه اغترَّ بكسائه.

وقال النسائي: متروك الحديث، وقال مرة: ليس بالقوي.

وقال ابن عدي: الضعف بيِّنٌ على كل ما يرويه.

وقال الدارقطني: متروك، وقال مرة: لا نعلم مالكاً روى عن أحد يُتركُ حديثُه غيره.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم.

وقال ابن حجر: «ضعيف، له في البخاري زيادة في أول قيام الليل، من طريق سفيان، عن سليمان الأحول، عن طاوس، عن ابن عباس ـ في الذكر عند القيام ـ قال سفيان: زاد عبد الكريم، فذكر شيئاً، وهذا موصول، وعلّم له المزي علامة التعليق[(١)]، وله ذكرٌ في مقدمة مسلم، وما روى له النسائي إلا قليلاً، وقد شارك الجزري في بعض المشايخ، فربما التبس به على من لا فهم له»[(٢)].

(١) وقد انتقده ابن حجر في تعليمه ذلك في «الهدي»: (٤٤٢).

(٢) ينظر: أحوال الرجال: (٩٧)، سنن الترمذي ١/ ١٨، سنن النسائي ٦/ ٦٨، «الضعفاء» للنسائي: (٤٢٢)، «الكامل» ٥/ ٣٣٨، «الكنى» للحاكم ١/ ٣٣٩: (٢٥٩)، سنن الدارقطني ١/ ٣٠١ ح(٦١٠)، سؤالات الحاكم للدارقطني: (٥٢٣)، «التقريب»: (٤١٥٦).

Black plate (291,1)

❐ التعليق:

كلمة ابن منده تتفق مع ما قرَّره الأئمة في تضعيف عبد الكريم، وأكثرهم يضعفه جداً؛ كأيوب، وأحمد، والنسائي، والدارقطني، وابن عدي.

أما الحافظ ابن حجر، فقد كانت عبارته دون ما يليق بحال عبد الكريم ـ وقد تقدمت كلمته ـ بعكس عبارته في هدي الساري[١]، فإنه قال: «وأبو أمية **متروك** عند أئمة الحديث». فهذه أليق به من عبارته في «التقريب»، والله أعلم.

وبالنظر في كلام من سبق من الأئمة، يتبين أنَّ ضعْفَه بيّن، وأن عبارة ابن حجر في «الهدي» أقربُ إلى الصواب من عبارته في «التقريب»، والله أعلم.

١٥ ـ عبد الله بن عبد الرحمٰن هو أبو طَوالة[٢] (... ـ ١٣٤) [ع]:

قال ابن منده: «**يُجمع حديثه**»[٣].

قال ابن سعد، وابن معين، والإمام، والترمذي، والنسائي، والدارقطني، وابن عبد البر[٤]: ثقة، زاد محمد بن سعد: كثير الحديث.

وذكره ابن حبان[٥] في «الثقات»، وقال في «المشاهير»: من خيار أهل المدينة، على رداءة حفظ.

---

(١) ينظر: «هدي الساري»: (٤٤٢).

(٢) وقع في النسخة التي حققها د. عامر صبري: أبو طلحة، والصواب ما أثبته كما في كتب التراجم الآتي ذكرها بالإضافة إلى معجم الصحابة ٩٦/١ لابن قانع، و«الإصابة» ١/ ٣٠٩، فقد جاءت فيه كنيته على الصواب، في نفس الإسناد الذي خرّجه ابن منده.
روى عن أنس، وعامر بن سعد، وسعيد بن يسار، وعطاء بن يسار، روى عنه: مالك، وزائدة، والدراوردي، وغيرهم. تنظر المصادر الآتية.

(٣) معرفة الصحابة، أثناء ترجمة بشير بن أكَّال المُعَاوي، رقم (٦٩).

(٤) وقد أشار ابن عبد البر إلى ما وقع في اسمه من اختلاف.

(٥) صرّح الحافظ ابن حجر في «تهذيبه» ٢٥٩/٥ بأن ابن حبان قال عنه: ثقة، ولا أدري ما مصدره في هذا؟!
فإن كان مجرد ذكره في «الثقات» فليس هذا من عادته، وخاصة أنه صرّح ـ أي: ابن حبان ـ بضعف حفظه في كتابه «المشاهير»!

Black plate (292,1)

وقال ابن حجر: ثقة[١].

❐ التعليق:

أبو طوالة ثقة، وكلمة ابن حبان لا تؤثر فيه؛ للأسباب التالية:

الأول: أن أكابر الأئمة وثَّقوه، وهم جمعٌ كثير.

الثاني: أن ابن حبان، لم يفسِّر جرحه، وابن منده لم يبين سبب تليينه.

الثالث: أن الشيخين وثَّقاه عندما احتجَّا به، وكذا بقية أصحاب السنن خرّجوا له.

الرابع: أنه ولي القضاء لعمر بن عبد العزيز، وهذا ـ أيضاً ـ من التوثيق الذي يُضَمُّ إلى ما سبق، وقد قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في «البداية»: «وقد صرَّح كثيرٌ من الأئمة بأن كلَّ من استعمله عمر بن عبد العزيز: ثقة»[٢].

وأما كلمة ابن منده، فقد تقدم أنه يطلقها ويريد بها قلةَ رواية المترجَم بغضِّ النظر عن حاله: هل هو ثقة أم لا؟

وقد ذكره ابن منده ضمن الطبقة الأولى بعد التابعين الأولين الذين أُخرج حديثهم عند الأئمة، واحتجوا به[٣].

١٦ ـ عدي بن الفضل (... ـ ٢٧١) [ق]:

قال ابن منده: «**أبو حاتم، عدي بن الفضل البصري، حدث عن إسماعيل بن أبي خالد، وداود بن أبي هند، صاحب غرائب، كناه البخاري**»[٤].

قال ابن معين: ليس بثقة، وقال مرةً: ليس بشيء، وسُئِل عنه مرةً أخرى: يُكتب حديثه؟ قال: لا، ولا كرامة.

---

(١) ينظر: الجرح والتعديل ٥/ ٩٤، المعرفة والتاريخ ١/ ٣٧٩، مشاهير علماء الأمصار: (٧٩)، «الثقات» ٥/ ٣٢، سؤالات البرقاني رقم (٢٥٩)، التمهيد لابن عبد البر ١٩/ ٢١٦، تهذيب التهذيب ٥/ ٢٥٩، «التقريب»: (٣٤٣٥).

(٢) ينظر: البداية والنهاية ١٢/ ٧١٠.

(٣) ينظر: شروط الأئمة (٤٥).

(٤) فتح الباب (٢٥٥) رقم (٢١٧٠).

Black plate (293,1)

وقال البخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وابن أبي حاتم، والدارقطني: متروك الحديث.

وقال أبو داود: ضعيف، وقال مرة: ليس بشيء، وقال مرةً: لا يكتب حديثه.

وقال ابن حبان: روى عنه ورد بن عبد الله والعراقيون، كان مِمَّن كثُر خطؤه حتى ظهر المناكيرُ في حديثه، فبَطَل الاحتجاجُ بروايته.

وقال ابن عدي: ولعدي بن الفضل أحاديثُ صالحةٌ عن شيوخ البصرة؛ مثل أيوب السختياني، ويونس بن عُبيد، وغيرهما، مناكيرُ مما لا يحدِّث به عنهم غيره.

وقال الدارقطني: ضعيف.

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال ابن حجر: متروك[(١)].

❐ التعليق:

عدي بن الفضل اتفقت كلمة الأئمة فيه على أنه متروك الحديث، وأنه مِمَّن لا يُحتجُّ به بسبب ما في حديثه من الغرائب والمناكير، وهي ما عبّر عنه ابن منده بقوله: صاحب غرائب.

وكلمة ابن حجر ظاهرةٌ في الاتفاق مع ما ذكره الأئمة، ومنهم ابن منده.

١٧ ـ عكرمة مولى ابن عباس:

تقدم في المبحث الرابع من الفصل الأول من هذا الباب، أن الإمام

(١) ينظر: الضعفاء والمتروكين للبخاري (٧٨) ص(٤٤٠)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٤/ ١٨٣، تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي): ١٦٢، سؤالات الآجري رقم: (٧٩٨، ٨٠٥، ١٠٥١)، الجرح والتعديل ٧/ ٤، ٩/ ٣٢٦، ضعفاء العقيلي ٣/ ٣٧٠، المجروحين ٢/ ١٨٧، الكامل في ضعفاء الرجال ٥/ ٣٧٥، «الكنى» للحاكم ٤/ ٦٤: (١٧٢٤)، سؤالات البرقاني رقم: (٤٠٠، ٥١٨)، علل الدارقطني ٤/ الورقة ٣٥، «التقريب» (٤٥٤٥).

Black plate (294,1)

أبا عبد الله ابن منده ألّف جزءاً في الذبِّ عن عكرمة رَحِمَهُ اللَّهُ واختار فيه التوثيقَ المطلق، وعدمَ الالتفات إلى قول من جرَّحه.

١٨ ـ عمر بن صالح الأزدي [ق]:

قال ابن منده: «**أبو حفص، عمر بن صالح الأزدي، حدث عن أبي جمرة: نصر بن عمران بموضوعات، كناه سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، والبخاري**»[(١)].

قال الفلاس: دجال.

وقال البخاري، والنسائي: متروك الحديث.

وقال أبو حاتم: هو رَدٌّ.

وقال الساجي: يحدث ببواطيلَ ومناكيرَ.

وقال ابن حبان: كان مِمَّن يروي الموضوعاتِ عن الأثبات، لا يحل كتابةُ حديثه إلا على جهة التعجُّب.

وقال ابن عدي: يروي عن ابن طاوس البواطيلَ ما لا يتابعه أحد عليه، والضعف بيِّن على حديثه.

وقال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث.

وقال ابن حجر: متروك، وكذَّبه بعضُهم[(٢)].

❐ التعليق:

حاصل حال هذا الرجل أنه متروك، وكذَّبه بعضهم ـ كما عبّر عن ذلك ابن حجر ـ وعبارةُ ابن منده لا تخرج عن ذلك.

وابن منده ـ في تعبيره ـ سائرٌ على طريقة الأئمة في التعبير عن حال الراوي بمثل هذه العبارات، والله أعلم.

---

(١) فتح الباب (٢١٤) رقم (١٧٥٢).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير ٦/ ١٥٦، الضعفاء للبخاري، رقم: (٤٦٨)، الجرح والتعديل ٦/ ١٠٨، المجروحين ٢/ ٨٦، «الكامل» ٥/ ٥١، تهذيب التهذيب ٧/ ٣٩٣، «التقريب»: (٤٨٩٦).

Black plate (295,1)

١٩ ـ عمران بن أنس [د، ت]:

قال ابن منده: «**أبو أنس، عمران بن أنس المكي، حديثه ليس بالمعروف، حدث عن ابن عمر، كناه أبو تميلة يحيى بن واضح**»(١).

قال البخاري: منكر الحديث.

وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه.

وقال ابن حبان ـ لَمَّا ذكره في «الثقات» ـ: يخطئ.

وقال أبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالمعروف، ثم ساق له في ترجمته حديثاً حكم عليه بأنه منكر.

وأما الحافظ ابن حجر، فقد حكم عليه بقوله: ضعيف(٢).

❐ *التعليق:*

وبهذا يتبين أن ابن منده تابع أبا أحمد الحاكم في هذه الكلمة، ويمكن أن يتَّضح مرادُهما بها، بحيث يقال: إن مرادهما: أنه يحدث بالأحاديث التي لا تعرف ويتفرد بها؛ أي: بالأحاديث المنكرة، كما يفهم من مجموع كلام الأئمة المتقدم ذكرهم.

والظاهر أن المترجَم دون ما ذكره ابنُ حجر بكثير؛ فإن البخاري، والعُقيليَّ، والحاكم حكموا على حديثه بالنَّكارة، ومثله ينبغي أن يوصف بوصف أشدَّ مما ذكره الحافظ رَحِمَهُ اللَّهُ.

٢٠ ـ عمرو بن أبي قيس [ق]:

قال ابن منده: «**كوفي، ثقة، نزل قزوين**»(٣).

قال عبد الصمد بن عبد العزيز المقرئ: دخل الرازيون على الثوري،

---

(١) فتح الباب (٨٥) رقم (٥١٨).

(٢) ينظر: سنن الترمذي ٣/ ٣٣٩، ضعفاء العقيلي ٣/ ٢٩٦، «الثقات» ٧/ ٢٤٠، «الكنى» للحاكم ١/ ٤٢٣: (٣٦٨)، «التقريب»: (٥١٤٤).

(٣) التوحيد ٣/ ٢٠١ ح(٦٦٣).

Black plate (296,1)

فسألوه الحديث، فقال: أليس عندكم ذلك الأزرق؛ يعني: عمرو بن أبي قيس؟!

وقال أبو داود: في حديثه خطأ، وقال في موضع آخر ـ وعثمان بن أبي شيبة ـ: لا بأس به، زاد ابن أبي شيبة: كان يهِمُ في الحديث قليلاً.

وقال البزار: مستقيم الحديث.

وذكر ابن حجر أن ابن حبان ذكره في «الثقات»[(١)].

وقال الذهبي ـ في الكاشف ـ: وُثِّقَ وله أوهام.

وقال في «الميزان» ـ وابن حجر في «التقريب» ـ: صدوق، له أوهام[(٢)].

❐ التعليق:

المترجَم لا تنزل رتبتُه عن حدِّ الاحتجاج، ولكن ابن منده حكم بتوثيقه، بينما رأى ابن حجر ـ ومن قبله الذهبي ـ أنه دون ذلك، فأيُّ القولين أرجح؟

قد يقال: إن لرأي الذهبي وابن حجر وجاهةً من جهة أن ابن أبي شيبة، وأبا داود أثبتا ما يدلُّ على أنه ليس من طبقة الحفاظ الثقات.

وقد يقال: إن ابن منده رأى أنَّ مثل هذه الأوهام لم تكثر في حديثه حتى تنزله عن مرتبة الثقات، ويقوي ذلك الرواية المحكيةُ عن الثوري، فهي ـ لا شك ـ أنها تقوِّي من حال عمرٍو وتدل على حفظ وضبط، مع شهادة البزار بأن حديثه مستقيم، والرواية الأخرى عن أبي داود بأنه: لا بأس به.

ولو قيل بأنه ثقة له أوهام، لكان أقربَ، وفيه جمعٌ بين أقوال النقاد، والله أعلم.

---

(١) لم أجده في «الثقات» اللهم إلا أن يكون مراد الحافظ ابن حجر من ترجم له ابن حبان بقوله ـ ٧/ ٢٢٠ ـ: «عمرو بن قيس بن يسير بن عمرو الكوفي، يروي عن الكوفيين، وأبيه، روى عنه أبو نعيم». فهذا عمرو بن قيس، والمترجم: ابن أبي قيس، والله أعلم.

(٢) ينظر: مسند البزار ٤/ ١٢٥، التدوين في أخبار قزوين ٣/ ٤٦٤، الثقات لابن شاهين (١٥٢)، الكاشف ٢/ ٨٦، «الميزان» ٣/ ٢٨٥، تهذيب التهذيب ٨/ ٨٢، «التقريب»: (٥١٠١).

Black plate (297,1)

٢١ ـ العلاء بن الحارث[١] (... ـ ١٣٦) [م، ٤]:

قال ابن منده: «**عزيز الحديث، يُجمع حديثه**»[٢].

قال ابن سعد: كان قليلَ الحديث، ولكنه أعلمُ أصحاب مكحول، وأقدمهم، وكان يفتي حتى خُولِطَ.

وقال ابن معين، وابن المديني، وأبو داود، وأبو حاتم، ويعقوب بن سفيان: ثقة. زاد أبو حاتم: لا أعلم أحداً من أصحاب مكحول أوثقَ منه، ولمَّا روجع فيه ابنُ معين، فقيل له: في حديثه شيء؟ قال: لا، ولكن كان يرى القدر، وزاد أبو داود: تغيَّر عقله، وكان يرى القدر.

وقال الإمام أحمد، والمفضَّل الغلابي: صحيح الحديث.

وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت لدُحيم: العلاء بن الحارث، وثابت بن ثوبان: أيهما أثبتُ؟ قال: العلاء أفقه حديثاً، وثابت بن ثوبان قليلُ الحديث.

وقال أبو حاتم: سمعت دُحيماً ـ وذكر العلاء بن الحارث ـ يقول: فقدَّمه، وعظَّم شأنه.

وقال يعقوب بن سفيان: سألت هشام بن عمار أي أصحاب مكحول أرفع؟ قال: سليمان بن موسى، قلت: فمن يليه؟ قال: العلاء بن الحارث.

وذكره ابن حبان في «الثقات» ـ في موضعين ـ قال في الآخر منهما: يعتبر.

وقال ابن حجر: صدوق، فقيه، لكن رُمِيَ بالقدر، وقد اختلط[٣].

---

(١) روى عن مكحول، وربيعة بن يزيد، وسليمان بن موسى الأشدق، روى عنه: معاوية بن صالح، والهيثم بن حميد، ويحيى بن حمزة. تنظر المصادر الآتية.

(٢) معرفة الصحابة رقم (٦٥٩)، في ترجمة أم المؤمنين أم حبيبة رضي الله عنها.

(٣) ينظر: الطبقات الكبرى ٧/ ٤٦٣، تاريخ ابن معين (رواية الدوري) ٤/ ٤٣٥، ٤٥٣، الجرح والتعديل ٦/ ٣٥٣، المعرفة والتاريخ ٢/ ٢٦٦، سؤالات الآجري ٢/ ٢٠٦ (١٦٠٥)، «الثقات» ٥/ ٢٤٨، ٧/ ٢٦٤، الميزان ٣/ ٩٨، شرح علل الترمذي ٢/ ٧٢٧، تهذيب التهذيب ٨/ ١٥٨، «التقريب»: (٥٢٣٠)، الكواكب النيرات: (٦٥).

Black plate (298,1)

❐ التعليق:

كلمة ابن منده في العلاء ـ كما سبق تحرير مراده بمثل هذه الكلمة ـ إنما يريد بها قلةُ الرواية، ويدل لذلك قولُه هنا: عزيز الحديث، وهي بهذا تلتقي مع قول ابن سعد.

والظاهر أن حاله كما قال ابن حجر، والله أعلم.

تنبيه: ذكر الذهبي ـ وتابعه صاحبُ الكواكب ـ أن البخاري قال فيه: منكر الحديث.

وهذا وهمٌ، وسببه أن البخاري قال هذا النقد الشديد في العلاء بن كثير أثناء ترجمة العلاء بن الحارث في تاريخه الكبير، فالتبس هذا على الذهبي، وتبعه عليه صاحب «الكواكب»، ولذا لم يذكره الحافظان المزي، وابن حجر في «تهذيبيهما» إلا في ترجمة ابن كثير[(١)].

٢٢ ـ محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي [ق]:

قال ابن منده: «**أبو بكر، محمد بن إبراهيم بن العلاء بن الضحاك بن المهاجر بن عبد الرحمن الحمصي. حدَّث عن بقية بمناكيرَ، كناه لي بعض أهله**»[(٢)(٣)].

---

(١) ينظر: التاريخ الكبير ٦/ ٥١٣، وينظر: الضعفاء له، رقم (٢٨٤)، تهذيب الكمال ٢٢/ ٥٣٦.

(٢) فتح الباب (١١٣) رقم (٧٢٤).

(٣) في تعيين هذا المترجم خلافٌ عند العلماء على قولين:
فذهبت طائفة منهم إلى أنهما اثنان: الأول: محمد بن إبراهيم الشامي، والآخر: محمد بن إبراهيم بن العلاء ـ ويلقب: زبريق ـ الحمصي، وممن اختار هذا القول: أبو أحمد ابن عدي، وابن الجوزي، وابن حجر، حيث ترجما للاثنين بترجمتين منفصلتين.
وذهبت طائفة أخرى إلى أنهما شخص واحد، وهو ظاهر صنيع ابن حبان في «المجروحين»، والذهبي، وسبط ابن العجمي.
قال ابن حجر ـ في تعليله لتعقُّبه الذهبي في خلطه بين ترجمتين ـ «قلت: أكثر ما يأتي في الروايات: محمد بن إبراهيم الشامي، من غير مزيد، وبذلك ترجمه ابن عدي، وابن حبان في «الضعفاء»، وظن الذهبي ـ لما رأى في التهذيب أن اسم جده العلاء ـ أنه حفيد =

Black plate (299,1)

قال ابن حبان: يضع الحديث على الشاميين، لا تحل الرواية عنه إلا عند الاعتبار.

وقال أبو أحمد الحاكم[١]: ليس بالمتين عندهم.

وقال الدارقطني: كذاب.

وقال أبو نعيم: محمد بن إبراهيم الشامي، عن الوليد بن مسلم، وشعيب بن إسحاق، وبقية، وسويد بن عبد العزيز، موضوعات.

وقال الحاكم أبو عبد الله، وأبو سعيد النقاش: روى أحاديثَ موضوعةً.

وقال الحافظ: منكر الحديث[٢].

= العلاء بن زبريق الحمصي، فقال: تكلم فيه ابن عدي، فوهم في ذلك، فإن ابنَ عدي إنما ذكر الشامي فقط، ولم يسمِّ جدَّه».

وعندي أن الوهم إلى من فرَّق بينهما أقرب، فإن ما ذُكِرَ لا يكفي في توهيم الحافظ الذهبي. ومما يدل على أن الصواب مع الذهبي ـ ومن قبله: ابن حبان في كونهما ترجمة واحدة ـ: أن بعض مَنْ ترجم لمحمدٍ هذا من متقدمي المصنفين في «الكنى» ـ منهم: أبو أحمد الحاكم، وابن منده ـ نسبوه إلى حمص، بل ونص أبو أحمد الحاكم على أن لقب العلاء: زبريق.

فهاتان قرينتان: **الأولى**: كونهم نسبوه إلى حمص، **والثانية**: أن بعضهم نصّ على أن لقب جده: زبريق.

وكونه ينسب في أكثر الروايات إلى الشامي، لا ينافي ذلك النسبة إلى بلد آخر، فهذا ابن أبي حاتم ـ الذي نقل عنه ابن حجر في «التهذيب» أن أباه سمع منه بمكة ـ يقول عنه: الواسطي! وهو ـ أيضاً ـ قد سكن عبادان، والله أعلم.

وبالجملة، فكلا الرجلين ـ على افتراض صحة التفرقة بينهما ـ معدود في جملة الضعفاء والمتروكين، كما يتبين من مراجعة ترجمتهما عند من فرَّق بينهما في المصادر الآتية.

ينظر: الجرح والتعديل ٧/ ١٨٦، «المجروحين» ٢/ ٣٠١، «الكامل» ٦/ ٢٧١، ٢٨٨، «الضعفاء» لابن الجوزي ٣/ ٣٨، «الميزان» ٣/ ٤٤٧، المغني ٢/ ٥٤٤، ٥٤٦، الكشف الحثيث: (٢١٤)، لسان الميزان ٦/ ٤٧٢، «التهذيب» ٩/ ١٣.

(١) لم أجد كلمة أبي أحمد في «الكنى» لكن نقلها الحافظ في «التهذيب» ٩/ ١٣.

(٢) ينظر: سؤالات البرقاني رقم: (٤٢٣)، «المجروحين» ٢/ ٣٠١، «الضعفاء» لأبي نعيم رقم: (٢٢٩)، «التهذيب» ٩/ ١٣، «التقريب»: (٥٦٩٨).

Black plate (300,1)

❐ التعليق:

ظاهر من كلام من ذكرتُهم من النقاد أنهم متفقون على أنه متروك الحديث، وأنه روى بعض الموضوعات، ولعل هذا مرادُ ابن منده في قوله: حدَّث عن بقيةَ بمناكيرَ؛ أي: بموضوعات.

وقد تقدم في دراسة اصطلاحاته في الجرح والتعديل[١] أنه يطلق هذه اللفظة: (حدث عن فلان بمناكيرَ) في الرواة الذين تضعيفهم متَّفقٌ عليه، أو على رأي الأكثر، وأن ابن منده يعبِّر بمثل هذه العبارة، ويمثل بأبرز شيوخ المترجَم الذين أكثر المترجِم الرواية عنه.

٢٣ ـ محمد بن أبي يعقوب[٢][٣] (... ـ ٢٤٤) [خ]:

قال ابن منده: «**أحد الثقات، ممن روى عنه محمد بن إسماعيل البخاري في الجامع واعتمده**»[٤].

وثّقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقال أبو حاتم: مجهول.

وقال الدارقطني: ثقة.

قال ابن حجر: روى عنه البخاري أربعين حديثاً، وقال عنه: ثقة[٥].

❐ التعليق:

تبين من العرض السابق أن محمد بن أبي يعقوب لم يطعن فيه إلا الإمام أبو حاتم الرازي بالجهالة، ولكن عدم معرفة أبي حاتم لا تضرُّه هنا؛ لأن بعض أكابر الأئمة عرفه، وعلى رأسهم البخاريُّ، فقد

(١) في المبحث الرابع من الفصل الثاني، من هذا الباب.
(٢) واسم أبي يعقوب: إسحاق، تنظر المصادر الآتية.
(٣) روى عن ابن عيينة، ووكيع، وابن مهدي، وعنه: البخاري، وعمر بن الخطاب السجستاني، ينظر: تهذيب التهذيب ٩/ ٣٤.
(٤) الإيمان ١/ ١٥٧ ح(١٣).
(٥) ينظر: الجرح والتعديل ٨/ ١٢٢، تهذيب التهذيب ٩/ ٣٤، «التقريب»: (٥٧٢٤).